

هدى لمواشى الشريفه * والتحقيقات المنيفه * تاليف الجهبذ
النخريو * والعالم العلامة الشهير * الشيخ سيدى علي
التسولى على شرح شيخ الشيوخ * وخاتمة اهل
الروخ * سيدى محمد التاودى على المتن الذى
طار ذكره فى الآفاق * المشتهر بلائمة
الزقاق * المحتوى على كثير مما جرى
به العمل فى النوازل الفقهيه *
على مذهب امام دار الهجرة
النبريه * على صاحبها
افضل الصلاة وازكى
التحيه *

أمين



طبعة اولى

بالمطبعة التونسية الرسمية بحاضرتها الحميمة

سنة ١٢٠٢

سيرة النبي الخميني

* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم *

الحمد لله الذي هدانا للإيمان والاسلام * وأمر عباده المؤمنين في كتابه وعلى لسان نبيه عليه افضل الصلاة وأزكى السلام * بالوفاء بالعقود * والوقوف عند الحدود * وشرائع الاحكام * والصلاة والسلام على سيدنا محمد قطب دائرة الكون في البدء والاختتام * وعلى آله واصحابه الذين عزروهم ونصروهم وقاموا بنصرة الدين من بعده احسن قيام * أما بعد فيقول العبد الفقير الى مولاه * الراجي عفوهُ في سره ونجواه * علي بن عبد السلام التسولي البسراوى المدعو امديدش اسبل الله عليه رداء تقواه * واكرم متقلبه ومشواه * لما كانت لامية ابى الحسن علي الرضا * اقبلت الطلبة على تدريسيها وقراءتها لاختصارها وكثرة فوائدها وتصدى لشرحها غير واحد من متاخرى الائمة الخذاق * وكان افضل شروحها تحقيقا * واولاها بالصواب تدقيقا * مع التجاوز وبسط عبارة * وابدى ترتيب وحسن

بسم الله الرحمن الرحيم
نحمدك اللهم ونشكر * ونستعينك * ونذكرك * ونستغفرك * ونؤمن بك ولا
نكفر * ونقول مثلاً لامرك *
ومتشبهاً باذيال نبيك * اللهم
صل على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد كما صليت على
سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد كما
باركت على سيدنا ابراهيم انك
حميد مجيد عدد خلقك ورضى
نفسك وزنت عرشك ومداد
كلماتك وسلم تسليماً مثل ذلك
وبعد فهذا ان شاء الله تعالى
تعليق وجيز على لامية الرضا
يحل مقفلها * ويوضح مشكلها *

إشارة

ويبين مجملها * من غير اكنار ممل * ولا اختصار مخمل * والله اسأل ان ينفع به

اشارة * على الاطلاق * شرح شيخ شيوخننا العالم التحرير * وذى
 العلم الغزير * وحيد عصره * شرقا وغربا * وفريد دهره * عجميا
 وغربا * الحائز قصبة السبق في مصمار الكمال من اهل عصره
 باتفاق * شمس الدين سيدى محمد التاودى * افاض الله علينا
 وعلى المسلمين من بحر علومه ما تقدر به العين يوم التنادى *
 دعنى القريحة الجمادة الى جمع ما كنت قيدته على شرحه
 عند اقرائنا به مرارا عديدة مما يوضح مشكله ويحل مقفله فاجبت
 الى مطلوبها * وبادرت بالاسعاف الى مرغوبها * حرصا على كمال
 الفائدة * والنقاط نكتة زائدة * ليكون تذكرة لى * وتقريبا لفهام
 المبتدئين مثلى * ولتعليم ايها الاخ ان الانسان محل الخطا والنسيان *
 فقد يظهر له صوابا ما هو من قبيل الهذيان * فاعرف الرجال
 بالحق ولا تعكس فـ ان لكل زمان رجال * ولرجال كل زمان حرمة
 وبال * ولا تعرف الرجال الا بالحق الواضح في مباحث الاستدلال *
 وفي الجامع الصغير للامام السيوطى همة العلماء الدراية وهمة
 السفهاء الرواية اخرجهم ابن عساكر عن الحسن مرسلا مشيرا
 لصاحب هذا الشرح بصورة ته وللامام الخطاب بصورة ح المهمة
 وللشيخ خليل بصورة خ المعجمة وللشيخ ميارة بصورة م او بصورة
 الش واصرح بغيرهم وربما تكلمت في بعض المسائل مع شراح
 خليل او غيرهم وقصدى بذلك ايضا الحق ان انصف * ومذاكرة
 من كان من اولى الالباب بقوله انصف * كما قال الغائل
 والله قوم كلما جئت زائرا * وجدت قلوبا كلها ملئت حلما
 اذا اجتمعوا جاءوا بكل فضيلة * ويزداد بعض القوم من بعضهم علما
 فان كان ما ابديته صوابا فمن الله والا فهو مما لا يستغرب مثله
 من هذا الجنس واعوذ بالله ان اقول زورا او اغشى فجورا ومن حسد
 يسد باب الانصاف * ويصد عن جميل الاوصاف * والله اسأل

وهو حسبي ونعم الوكيل قال
 حسبنا رايانه ورويناه ووجدناه
 بخطه رضى الله عنه بعد
 البسملة والتصليته يقول علي
 ابن قاسم التجيبي الشهير بالزقاق
 لطف الله به بمنه وفضله قال
 الشيخ المنجور كان رحمه الله
 عارفا بالفقه متقنا المختصر خليل
 كثير الاعتناء والتقيد عليه مشاركا
 في فنون من النحو والاصول
 والحديث والتفسير والتصوف
 ديننا فاصلا زوارا للصالحين اخذ
 عن الثوري وغيره من شيوخ
 فاس ووصل الى غرناطة واخذ
 بها عن الواقى وتوفى عن سن
 عالية سنة اثنى عشرة وتسعمائة
 وفي السنة التي قبلها توفى جلال
 الدين السيوطى واليهما يشير
 الكاتب ابو عبد الله الفشتالى
 بقوله
 سيوطيهم غيا وزقاق لم يغب
 عن الحق الا انه لم يبجل
 وأشار بقوله لم يبجل الى ما وقع
 من قتل ولد ولده عبد الوهاب
 ابن محمد بن علي وكان عالما
 جليلا وشهرا بالزقاق لان بعض
 اجداده كان لا يعيش له ذكر حتى سكب زق زيت على واحد فعاش ذو الزق

ان يعصمنا من الزلل * ويوفقنا لصالح القول والعمل * وان ينفع
 به كما نفع باصله انه على ما يشاء قدير * وبالاجابة جدير *
 وهو حسبنا ونعم الوكيل قال الناظم رحمه الله (ثناءى
 على المولى) الثناء مختص بالجميل فهو مرادف للحمد على قول
 وعليه درج الناظم لانه قصد متابعة المؤلفين وامثال الحديث وهو
 قوله عليه السلام كل امرئى بال لا يبتدا فيه بالحمد فهو ابر او
 اقطع وفي بعضها كل امرئى بال لا يبتدا فيه بسم الله الخ وقيل
 الثناء بالمدح قاله فى المشرق ولا ينبغي ان يحمل النظم عليه
 لما نقرر من ان المدح اهم من الحمد لمخصوص الحمد بالعتلاء وعموم
 المدح فيهم وفي غيرهم فلا يكون الناظم حينئذ ممثلاً للحديث
 المذكور لان الاعمال لا اشعار له باخص معين ثم اذا قلنا انه مرادف
 للحمد فلا يرد ما اوردوه من ان لا ابتداء بالحمد يفوت لا ابتداء
 بالبسملة وبالعكس لانه يحمل لا ابتداء فيهما على العرفى الذى
 يعتبر امتدا من حين الشروع فى الشئ الى حين الاخذ فى المقصود
 او يحمل فى البسملة على الحقيقى وفى الحمدلة على الاضافى بان
 يذكر الحمد عقب البسملة متصلاً بها كما يدل عليه الكتاب العزيز
 فهو مبين لكيفية العمل ثم ان الحمد لغة هو الثناء اى الوصف
 بالجميل على الجميل على جهة التعظيم والتبجيل فقوله طم ثناءى
 يتضمن الصيغة التى يودى بها الحمد وهو اللفظ المذكور ويتضمن
 الحمد اى اللائظ والواصف ويتضمن الحمد به لان الثناء خاص
 بالجميل كما مر وقوله على المولى هذا هو الحمد والمحمود عليه اى
 اصف المولى بالجميل لكونه مولى فالمولى من حيث ان الحمد واقع
 عليه هو محمود ومن حيث ان المولوية باعثة على الحمد هو محمود
 عليه فالامور الخمسة التى يتوقف عليها الحمد وهى الصيغة والحامد
 والمحمود والمحمود به وعليه كلها يتضمنها كلام طم واذا كانت المولوية

(ثناءى على المولى) اى ذكرى
 له بالجميل اذ الثناء خاص
 بالخير على المشهور وقيل عام
 للحديث من اثنيت عليه شراً
 وجبت له النار واجيب بانه

هي الباعثة فلا يكون الثناء المذكور إلا على جهة التعظيم والتجليل
وقد علمت ان الحمد والمحمود عليه قد يفتقران بالاعتبار كما يفتقر
المحمود به والمحمود عليه بالاعتبار ايضا في نحو قولك اصف الله
تعالى بالجميل على الجميل اى اصفه بالصفات الجميلة من قدرة
ونحوها لكونه متصفا بها فهي من حيث الرصف بها محمود بها ومن
حيث انها باعثة على الحمد محمود عليها والحمد عرفا فعل ينبى عن
تعظيم النعم بسبب كونه منعمًا وهو مساو للشكر لغة وبينهما وبين
الحمد لغة عموم وخصوص من وجه فعمومهما باعتبار المورد وعمومه
باعتبار المتعلق والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه به
من سمع وبصر الى ما خلق لاجله وهو اخص مطلقا من كل واحد
من الثلاثة وقول ته من باب المشاكلة يعنى المجانسة ولما كان
ثناء اسم جنس اضيف الى معرفة فيفيد العموم فيوهم انه اتى
بجميع الثنات كلها رفع ذلك لايهام بقوله (ولكن لا احصى) الخ
فكانه يقول وان حصل منى ثناء عليه تعالى فانما ذلك على سيل
الاجمال وليس فى طاقى ان اعد احاد ما يستحقه تعالى من الثناء
على التفصيل بل هو تعالى الذى يقدّر ان يثنى على نفسه بما يستحق
من المحامد فقله ولكن بتشديد النون المفتوحة واسمها صمير
المتكلم اى ولكنى فحذف لاسم وفتح النون ولو ابقى النون
مكسورة بعد المحذف المذكور كان اولى والاحصاء العد قال تعالى
واحصى كل شىء عددا اى ليس فى طاقى احصاء اى عد الثنات
الموفية بما يستحقه تعالى من المحامد فقول ته موفيا الخ حذف
متعلقه كما ترى وهو جواب عن سوال مقدر وذلك ان ثناء نكرة
والنكرة فى سياق النفى نعم فهي لعموم السلب وذلك يقتضى نفي
العد من اصله مع انه لا يخفى امكان عد افراد كثيرة من افراد
الثناء فاجاب بان التنكير فى ثناء للنوعية اى لا احصى ثناء موفيا

من باب المشاكلة والثناء اسم
مصدر والمولى الناصر والمراد به
الله تبارك وتعالى ومنه ذلك
بسان الله مولى الذين آمنوا
وثناءى معمول (اقدم) قدم
للاهتمام واقامة الوزن (اولا)
ظرف له اى قبل الشروع فى
المقصود وان كان قدم البسمة
والتعريف بنفسه جمعها بين
الحديثين واقتداء بكتاب الله
العزیز وقال فى المنهج
حمد الاله ربنا يقدم
والقول مهمى لم يقدم اجزم
(ولكن لا احصى) اى لا اعد
(ثناء) عليك موفيا بالتنوين
للتوعية

بما يستحقه فالنفي مساط على القيد فقط دون المقيد وهذا الجواب
اصله للثاني ثم قال فإن قلت ما الدليل على العجز عن ذلك
قلت لما كان الحمد والشكر من النعم المقتضية للحمد والشكر
وهلم جرا الى غير نهاية لم يمكن لاثنيان بحمد أو شكر موفيين
بجميع النعم اه ولذا قال الفاضل

لك الحمد مولانا على كل نعمة ومن جملة النعماء قولي لك الحمد
فلا حمد إلا أن تمن بنعمته تعاليت لا يقوى على جدك العبد
وقد يقر المناسبات للمقام تفسير الاحصاء بالاستيعاب لكن لما كان
العبد يستلزم استيعاب المعداد اطلاق نفي المزموم واريده نفي اللازم
وهو الاستيعاب قاله الالهاني ايضا وبالجملته فهما جوابان اما ان
يجعل التنوين للنوعية ويكون النفي مسلطا على القيد كما مر واما
ان يجعل من باب نفي المزموم وإدارة نفي لازمه الذي هو الاستيعاب
وهو اقرب وعلى هذا الثاني فلا يحتاج لجعل التنوين للنوعية وقول
ته وقال مالك معناه لا احصى نعمك الخ وعليه فالمراد بالثناء في
النظم النعم من اطلاق اسم اللازم وإدارة ملزومه لان نفي استيعاب
النعم يستلزم نفي استيعاب الثناء المرتب عليها وقوله فائني عليك
بها اي تفصيلا (فذو العلا) مبتدا على حذف مضاف اي فثناء
ذو العلا (تعالى) تنزه عن صفات المحدثات كائن كائناته على
نفسه فما مصدرية ويحتمل ان لا يقدر مضاف في المبتدا وتكون
ما موصولة والكاف زائدة اي فذو العلا هو الذي اثنى على نفسه
في ازاله بما يستحقه ويحتمل ايضا ان تكون الكاف زائدة وما
مصدرية والمصدر بمعنى اسم الفاعل اي فذو العلا مشن على نفسه
اي ذاته بما يستحقه وهذا يجري في الحديث المذكور فقرأه
انت مبتدا وقوله كما اثبت خبره على التفصيل المتقدم (وبعده
على احمد الهادي صلاقي) الواو داخل على صلاقي وهو مبتدا وعلى

وقال مالك معناه لا احصى
نعمك فائني عليك بها (فذو)
الصفات (العلا) جمع عليها
بالضم والقصر ككبري وفضلي
ودنيا وهو الله (تعالى كما اثنى
عليه) اي على نفسه فالضمير
لذو واشار لحديث مسلم اللهم
لا احصى ثناء عليك انت كما
اثبتت على نفسك (وبعده)
اي الثناء (على احمد الهادي)
اي المرشد وهو من اسمائه
صلى الله عليه وسلم قال تعالى
وانك لتهدى الى صراط مستقيم
(صلاقي)

على الولا) مصدر والى وقصره (٧) ضرورة واتى بالصلاة بعد الشاء اداء لبعض الحق وامثالا للامر

واغتناما للاجر ففى الحديث

من صلى على واحدة صلى الله

عليه بها عشرا قال ابن عطاء

الله من صلى الله عليه مرة واحدة

كفاه امر دنياه وآخرته فكيف

بمن صلى عليه عشرا فلذا كانت

من افضل الاعمال (وآله) اقراره

المؤمنون من بنى هاشم وقيل

والمطلب وقيل بنو غالب وقيل

اقياء الامة وقيل جميع المؤمنين

وهو الا ليق هنا وآل اصله اهل

او اول قولان (والزوجات)

الطاهرات وقد اختلف في

عدتهن وعدة من دخل بها منهن

بعد الاتفاق على انه مات منهن

في حياته خديجة بنت خويلد

وزينب بنت خزيمة وتوفى

صلى الله عليه وسلم عن تسع

وهن المذكورات في قول ابى

الفصل المفدى

توفى رسول الله عن تسع نسوة

اليهن تغزى المكرمات وتنسب

فعائشة ميمونة وصفيصة

وحفصة تملوهن هند وزينب

جويرية مع رملة ثم سودة

ثلاث وست ذكرهن مهذب

يعنى في الجمع والوزن لا في

ترتيبهن فان سودة هى اول من تزوج بعد موت خديجة رضى الله عن جميعهن وقد اشار

احمد يتعلق به وبعده خير مقدم (وعلى الولا) حال من الاستقرار

في الخبر ويحتمل ان يكون على الولا هو الخبر وبعده يتعلق بالاستقرار

فيه وعلى كل حال فالجملة معطوفة على جملة ثناء على المولى

وقول ته وامثالا للامر اى لانه ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال كل امر ذى بال لا يبتدا فيه بيسم الله وبالصلاة على فهو اقطع

النخ قال بعض لا يمتد في بغي المصلى على النبي صلى الله عليه وسلم

ان يقصد بصلاته طلب زيادة الاكرام والانعام له لانه صلى الله

عليه وسلم اعطى حتى رضى وامثال قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا

صلوا عليه وسلموا تسليما وقول ته وقيل والمطلب النخ المطلب اخو

هاشم واولاده اختلف فيهم اما بنو هاشم فآل اتقافا وهو صلى الله عليه

وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن

قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوى بن غالب بن فهر بن

مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن

مضر بن نزار بن معد بن عدنان (وآله) هو اسم جمع لا واحد له

من لفظه ولا يضاف غالبا إلا لمن له شرف من العقلاء المذكور فلا

يقال آل الجزار ولا آل الحجام ولا آل مكة والصحيح جواز اضافته

الى الضمير كما فعل الناظم ولاكثر ان آله من تحرم عليهم الزكاة

واصله اهل فقلت الهاء همزة على غير قياس ثم ابدلت الثانية

الفا ويصغر على اهيل واويل كذا في القاموس (والزوجات) وقوله

وقد اشار الى ترتيب نكاحهن النخ خديجة بنت خويلد ثم سودة

بنت زمعة ثم عائشة بنت الصديق ثم حفصة بنت عمر ثم زينب

بنت خزيمة الهلالية ثم هند بنت ابى امية ثم زينب بنت

جحش ثم جويرية بنت الحارث الخزاعية ثم رملة ام حبيصة بنت

ابى سفيان ثم صفية بنت حبيى ثم ميمونة بنت الحارث الهلالية

وقوله اسم جمع لصاحب النخ اى لا جمع لصاحب الذي هو مطلق

ترتيبهن فان سودة هى اول من تزوج بعد موت خديجة رضى الله عن جميعهن وقد اشار

الى ترتيب نكاحهن من قال خليلي سباء على حلى زين حالة (٨) زها جفنها رمزا صحيحا مذهبنا

والعصب اسم اجمع لصاحب

بمعنى الصحابي وهو من اجتمع
مومنا بالنبي صلى الله عليه وسلم
وهو من عطف عام على خاص
(ثم من تلامذ) اى تبعهم
(باحسان الى يوم لا يتلا) اى
لاختبار يوم تبلى السرائر وتبدل
ما اكتبته الضمائر (وبعد)
بنيت لشبهها بحيث في قطعها
من الاضافة التي كانت تستحقها
وهي الاضافة الى مفرد قاله
الرضي (فمن في الدين) يتعلق
بقوله (فقه) والفقه لغة العلم
والفهم قال ابو عبيد ليتفقوا في
الدين اى ليكونوا علماء به وقال
عمر تفقها قبل ان تسودوا معناه
تعلموا العلم ما دتم صغارا قبل ان
تصيروا سادة رساء فتستحيوا
والناس معسدين خيارهم في
الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا
فقهوا اى اذا تعلموا العلم الذى
يتوصلون به الى عبادة ربهم
وحسن اتباع سنن نبينهم صلى
الله عليه وسلم والدين هنا اخص
منه فى قوله صلى الله عليه
وسلم هذا جبريل جاء يعلمكم
دينكم لان المراد ما ذكر وما

الصحة لان الصحابي اخص ومطلق الصحاب اعم انظر شرح
خليل عند قوله وآله واصحابه وقوله من عطف عام على خاص
النخ بل بينهما العموم والخصوص من وجه لا ان يكون مراده بالنسبة
لعطفه على الزوجات وقوله خليلي سباء على اى سباء على
حلى زين حالة زها جفنها اى حسن وهنائم المعنى وقوله رمزا النخ
ليس مرتبطا بما قبله (وبعد) قول توهى للاضافة الى مفرد
النخ يعنى ان حيث منعت للاضافة لاصلية وهى للاضافة الى المفرد
والزمت للاضافة الى الجمل كما قال ابن مالك . والزما اضافة الى
الجمل . حيث واذا للاضافة الى الجمل على خلاف لاصل ولما
قطعت بعد من الاضافة لفظا ونوى معناها بنيت لشبهها بحيث في
مطلق القطع ولا فبعد منعت هنا للاضافة مطلقا لا الى المفرد فقط
ودخلت الفاء بعدها اما على توهم اما او على تقديرها فى الكلام والوار
ناتبة عنها كقوله تعالى وربك فكبر والدليل على نيابتها انها لا تجمع
معها وقال الدمامي بعد طرف مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم
معمول لقول محذوف تقديره واقول بعد ما تقدم والمقول محذوف
اى واقول بعد ذلك تنبيه (فمن في الدين النخ) وقوله اذا فقهوا
النخ يمكن ان يقرأ بتخفيف القاف وفتحها مع فتح الفاء ايضا مبني
للفاعل اى فقهوا امر الشريعة وفهموا مسائلها وتدرّبوا بها يعنى مع
العمل بذلك وذلك شامل لما يدخله الحكم والفتوى كالمعاوضات
او الفتوى فقط كالعبادات ويمكن ان يقرأ بضم الفاء وكسر القاف
المشددة اى اذا علموا الفقه فتعلموه وعملوا به وقوله اخص منه فى
قوله صلى الله عليه وسلم النخ الدين فى الحديث هو مجموع الايمان
والاسلام والاحسان لخبر هذا جبريل جاء يعلمكم دينكم بعد سؤاله
عن هذه الثلاث ولا يخفى ان ما هنا اعم مما فى الحديث كما مر
لا اخص كما قال هذا الش وقوله لان المراد ما ذكر اى لان المراد

بالدين

يتعلق به من احكام الجهاد والنكاح والطلاق

والعدة والمحصانة والبيع والرهن (٩) والصمان والشركة والاجارة وغير ذلك من الاحكام الشرعية

(مجتبى) مختار فاجتبه ربه

اختاره وهو خبر سن (مراد به)

خبر ثان (خير) مرفوع بمراد

والتنوين للتكثير اى خير كثير

لخير المومن بخير على كل حال

(وللرشد) وهو ضد الغى (اهلا)

اى جعل اهلا للرشد فان عمل

كان خيرا راشدا يشير لقوله صلى

الله عليه وسلم من يرد الله به

خيرا يفقهه فى الدين وانما انا

قاسم والله يعطى الحديث رواه

البخارى فى العلم ومسلم فى

الزكاة من حديث معاوية وعند

الطبرانى يفقهه فى الدين

ويلهمه رشده (واحكامه) اى

الدين اى قضايا ومسائله

والاحكام جمع حكم والحكم

خطاب الله تعالى المتعلق بافعال

المكلفين بالطلب او بالاباحة

او بالوضع لهما (جلت) اى

عظمت (فذو خطه) ولايته

(بها) اى فيها اى فصاحب

الخطه فى احكام الدين (ان

اقسط) اى عدل (على الناس

قدرا ومنزلا) وكيف لا والله

تعالى يقول واقسطوا ان الله

يحب المقسطين والمقسط العادل

بالدين فى النظم ما ذكره فى الحديث وزيادة وهو ما يتعلق باحكام
الجهاد والنكاح وغيرهما وعليه فصوابه ان يقول اعم بدل قوله
اخص فان كان المراد بالدين فى الحديث جميع متعلقاته من
احكام العبادات والمعاملات كان الدين هنا مساويا له لا اعم منه
ولا اخص وقوله والتنوين للتكثير النح اى فهو حينئذ على حذف الصفة
وقيل الحديث على ظاهرة وان من لم يتفقه لم يرد الله به الخير لخبر
ما استرذل الله عبدا الا حظه اى منعه العلم والادب وقوله اى جعل
اهلا للرشد يعنى انه يكون بحيث اذا ورد عليه ما يرشده وسمعه
قلبه انشرح له صدره وقوله رواه البخارى فى العلم اى فى باب
العلم ومسلم فى باب الزكاة (واحكامه) قوله خطاب الله تعالى المتعلق
اى الدال على طلب فعل المكلف او على طلب تركه او الدال
على اباحته او على الوضع للطلب او الاباحة فالاول كقيموا الصلاة
والثانى لا تقربوا الزنى والثالث كلوا واشربوا ومثال الوضع للطلب
ادوا الصلاة فى وقتها فزال الشمس مثلا وضعه الشارع دليلا على وجوبها
كمروء المحول لوجوب الزكاة ووجود الحيض والدين وضعهما الشارع
لعدم وجوبهما ومثال الوضع للاباحة قوله تعالى الا ما ذكيتم فان
الذكاة وضعها الشارع لحلية المذكى فله بالطلب اى بدل من
قوله بافعال المكلفين وهو شامل لطلب الفعل وطلب الترك وسبك
العبارة المتعلق بطلب فعل المكلف او تركه ولا بباحته او الوضع لهما
اى للطلب والاباحة (قدرا ومنزلا) تمييزان محولان عن الفاعل
اى علا الناس قدره ومنزله وجملته ان اقسط معترضة ويحتمل ان
يكون اعلى الناس خبر مبتدا محذوف اى فهو اعلى الناس والجملته
جواب الشرط والشرط وجوابه خبر ذو وقوله ومنه ذكركم اقسط النح
اى لان اقسط هنا اسم تفضيل وهو انما يصاغ من الثلاثى لقول ابن
مالك * صغ من م صوغ منه للتعجب * النح وقال فى التعجب

واما القاسط فهو الجائر وقد يجئى الثلاثى بمعنى العدل ومنه ذالكم اقسط عند الله

قال ابو عبيد اى اعدل قال والعدل ما قام فى النفس انه مستقيم لا ينكوه مميز وقائما بالقسط اى بالعدل (يظل) هو اى ذى الخطة المقسط فيها (بطل الله) اى يجعل له ظل من حر الشمس يوم تدنو على قدر الميل ويجعل وجهها لما يلى العباد وقيل هو كناية عن جعلهم فى كنف الله وستره يشير لقوله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله بظله يوم لا ظل الا ظله . امام عادل . وشاب نشا فى عبادة الله . ورجل قلبه معلق بالمساجد . ورجلان تحابا فى الله اجتماعا عليه وافترقا عليه . ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال انى اخاف الله . ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق به يمينه . ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه . رواه البخارى وغيره ونظمها العلامة ابو شامة فقال

وقال النبى المصطفى ان سبعة يظلهم الله الكريم بظله
محب عفيف ناشئ متصدق وبك (١٠) مصل والامام بعدله

وذيلها ابن جرير بسبعة اخرى فقال وزد سبعة اطلال غاز وعونه وانظار ذى مسر وتخفيف حمله وارفاذ ذى عدم وعون مكاتب وتاجر صدق فى المقال وفعله قال فدل على ان العدد لا مفهوم له وزاد القسطلانى من شيوخه ابى الخير السخاوى فانهاها الى اثنين وسبعين وذكر منها امرأة مات زوجها وترك لها ايتاما فقامت عليهم لم تتزوج حتى

وصغهما من ذى ثلاث الخ فاقسط فى الآية من قسط الثلاثى (يظل) بالبناء للمفعول ونائبه ضمير ذى الخطة وقوله وارفاذ ذى عدم الخ الرفد العطاء اى اعطاء ذى عدم ما يقضى به دينه يقال منعه رفده اى عطاءه وليس تكرارا مع ما قبله يليه لان الاول من رب الدين وهذا من غيره (يجتلى) قوله على منصتها اى كرسيها ومنبرها وقوله فضيلة ثالثة اى حال ثالثة والحال المؤسسة هى التى لا يستفاد معناها بدونها (لها خطط) قوله والشرطة الكبرى الخ صاحبها هو من له النظر فى الجنابات واقامة الحدود على من وجبت اقامتها عليه والصغرى صاحبها هو من وضع لمعونة المحكام واصحاب الدواوين

ماتوا او بلغوا ان يقوموا بانفسهم واجر ذلك للوالدة (منفردا يرى على منبر من نور) يشير فى لقوله صلى الله عليه وسلم ان المقسطين على منابر من نور يوم القيامة عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون فى حكمهم واهليهم وما ولوا رواه احمد ومسلم فى الامارة والنساء عن ابن عمر وبسكون الميم وبابن فى اوله ومعنى عن يمين الرحمن انهم فى حالة حسنة قال ابو عبيد يقال اثناء عن يمينه اذ اثناء من الجهة الحمودة والعرب تنسب الفعل الحمود والاحسان الى اليمين وضده الى اليسار وقوله وكلتا يديه يمين تنبيه منه على انه لم يرد الجارحة (الحب) بكسر الحاء اى المحبوب وهو المقسط وهو مرفوع نائب عن فاعل يرى (يجتلى) حال لان راى هنا بصرية من اجتليت العروس اذا رايتها مجلوة على منصتها والاجتلاء فضيلة ثالثة اذ لا يجتلى الا من يتشوف الى رويته فهى حال مؤسسة لا مؤكدة والله اعلم (لها) اى لاحكام الدين (خطط) جمع خطة وهى الولاية (ست) بسقوط التاء لان المعدود مونث

قال ابن سهل اعلم ان للحكام الذين تجرى على ايديهم الاحكام ست خطط اولها القضاء واجلها قضاء الجماعة والشرطة الكبرى والشرطة (١١) الوسطى والشرطة الصغرى . وصاحب مظالم . وصاحب رد وصاحب مدينة . وصاحب

سوق اه المراد منه اولها (قضاء) وهو لغة الحكم والامر والالزام ونفاذ الشيء وتسامه والوحي والاعلام قاله ابو عبيد قال ابن عرفة قضاء الشيء احكامه وامضاؤه والفراغ منه وبه سمي القاضي لانه اذا حكم فقد فرغ مما بين الخصمين فالتضاء من الله حكم على عباده يطيعون به ويعصون به من ذلك وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه اى حكم عليكم بذلك تعبدوا قال ولو كان القضاء امضاء وارادة لما عبد احد غيره كما انه قضى بالموت فليس احد ينجمونه لانه قضاء امضاء وقال الازهرى وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه اى امر ومنه فاقض ما انت قاض اى امض ما انت معضيه قالوا انصتوا فلما قضى اى فرغ من تلاوته وقوله والمثلثة وقضى الامر اى فرغ مما كانوا يوعدون به وعرفنا قال ابن راشد هو الاخبار بحكم شرعى على وجه

فى حبس من امره بحسبه وصاحب الوسطى هو من يقيم الحد اى يباشرة وصاحب الرد هو الذى يحكم فيما استرا به القضاة وردوه عن انفسهم وقيل من يلخص الكتب التى ترفع الى الامير باقل لفظ واشهر اسم فيوقع الامير فى ذلك ما يراه ثم ينفذ الحكم صاحب الرد (قضاء) قوله الحكم والامر والالزام الخ الظاهر ان هذه بمعنى واحد اى امر على وجه الالزام فيقال قضى عليه بكذا اى حكم عليه به او امره به على وجه الالزام او الزمه به كما ان نفاذ الشيء وتسامه والفراغ منه بمعنى واحد وكذا الامضاء والارادة شئ واحد ايضا بدليل قوله ولو كان القضاء امضاء وارادة الخ فارادة عطف تفسير قال القسطلانى يرد بمعنى الامر ومنه قوله تعالى وقضى ربك اى امر والاعلام ومنه قولك قضيت لك بكذا اى اعلمتك به والوحي ومنه قوله تعالى وقضينا الى بنى اسرائيل ولا تمام ومنه قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة والفعل ومنه فاقض ما انت قاض والارادة فاذا قضى امرا والموت ومنه ليقض علينا ربك والكتابة ومنه وكان امرا مقضيا والفصل ومنه وقضى بينهم بالحق والخلق ومنه ففضاهن سبع سموات قول ت اى حكم عليكم بذلك تعبدوا الخ اى اوجب عليكم ذلك والزمكم اياه وهو سبحانه قد يوجب الشيء ويريد خلافه كما اوجب الايمان والزمه للعباد واراد من بعضهم خلافه فلم يقع منهم وقوله وقال الازهرى الخ اى ابو منصور الازهرى لا الشيخ خالد شارح ابن هشام وقوله وقال القرافي انشاء الزام الخ لا يخفى انه يرد على القرافي ما ورد على ابن راشد لانه مساو له لان معناه انشاء الاخبار بالزام او اطلاق على ان قوله او اطلاق مستغنى عنه بقوله الزام لان الاطلاق فى المثال المذكور فيه الزام ايضا لمن بيده الارض

الالزام وقوله على وجه الالزام يخرج الفتوى ويفيد انه خبر فى اللفظ واما فى المعنى فهو انشاء لالزام الخصمين او احدهما كقوله تحلفان ويفسده البيع او يحلف المطلوب ولا شئ عليه

او الطالب مع شاهدة ويستحق ويرد عليه انه يصدق بحكم (١٢) الصيد وبسائر الخطط الشرعية

وقال القرافي انشاء الزام او اطلاق

كالحكم بلزوم الصداق او النفقة
او الشفعة او البيع والحكم
بزوال ملك ارض اندرست عن
احياء او صيد احرم صائده او
ند وملكه آخر وقال ابن عرفة
صفة حكمية توجب لموصوفها
نفوذ حكمه الشرعى ولو بتعديل
او تجريخ لا فى عموم مصالح
المسلمين فتخرج ولاية الشرطة
واخوانها والتحكيم وخروجه من
عموم الاضافة فى قوله نفوذ
حكمه اى نفوذه فى كل شئ
حكم به والحكم لا ينفذ حكمه
إلا فيما حكم فيه ولخفائه قال
المطاطب لم يظهر لى وجه خروجه
واورد ان القضاء تعرض له
لاحكام الخمسة ولا شئ من
الصفة بمعرض لها واجب
بان الصفة المذكورة معروضة
لاحكام باعتبار القبول والطلب
قال ابن عرفة وعلم القضاء اخص
من العلم بفقته لان متعلق فقته
كلى وكذلك فقه الفقيه من
حيث كونه فقيها اعم من فقته
من حيث كونه مفتيا قال فالحال
الفقيه من حيث هو فقيه كحال

او الصائد ولو قال اى ابن راشد والقرافي انشاء الزام يوجب نفوذه
فى كل شئ ولو فى تعديل النج لسما من ذلك وقوله وخروجه من
عموم الاضافة النج قد يقال التحكيم مما يشمل الحد باعتبار الاموال
ابتداء وانتهاء وباعتبار القصاص والتعديل والتجريخ انتهاء حيث
يوافق الصواب كما قال خ ومضى ان حكم صوابا وجبته فالعموم
المذكور لا يخرج التحكيم لانه ينفذ حكمه فى كل شئ انتهاء
كالقاصى وهذا وجه استشكل ح وهو ظاهر وقد اجبت عن اشكاله
وعرضته على بعض اشياخى فاستحسنه وهو ان القاضى الذى ثبتت
له تلك الصفة هو بصدد نفوذ حكمه فى كل شئ بخلاف الحكم فليس
هو يصدد ذلك بل يصدد نفوذ حكمه فيما حكم فيه فقط فقول ابن عرفة
توجب نفوذ حكمه النج اى توجب كونه بصدد نفوذ حكمه النج
وقوله القضاء تعرض له لاحكام الخمسة النج قضية جزئية موجبة
وقوله ولا شئ من الصفات النج كلية سالبة تنتج جزئية سالبة وهى
القضاء ليس بصفة وقوله واجيب بان الصفة النج حاصلة ان القضاء
تعرض له لاحكام الخمسة اما باعتبار قبول الاتصاف بالصفة واما باعتبار
نفوذ اى تنفيذ الزامه وفصله لان نفوذ حكمه بمعنى تنفيذ الزامه وفصله
والفصل والالزام تعرض لهما لاحكام لكن لا ينفذ من ذلك إلا الشرعى
وهو ما عدا الممنوع بل وقارة ينفذ حتى الممنوع حيث التقى ضرران
واحدهما اخف والخطا فى النتيجة جاءنا على ما عند هذا الش من
كذب الصغرى اذ ليس القضاء هو الذى تعرض له الاحكام بل قبوله
وطلبه وعلى ما قلناه جاء الخطا من كذب الكبرى لان الصفة المذكورة
تعرض لها لاحكام باعتبار ما توجب من الفصل والالزام كما بيناه فصار
القضاء تعرض له لاحكام ابتداء باعتبار قبوله وطلبه ودواما باعتبار نفوذ
فصله والزامه والله اعلم وقوله وعلم القضاء اخص النج اى لاحتياجه
لامور والشئ مهمى ازاد قيذا ازاد خصوصا وقوله وايضا فقها

عالم بكبرى قياس الشكل الاول فقط وحال القاضى والمفتى كحال عالم بها مع علمه بصغره القضاء

النضاء والفتوى التي هذا عين ما قبله فلا ينبغي ان يعطف بايضا فلو
قال لان فتوى القضاء التي كان صوابا وقوله الا ترى كيف غفل اسد
ابن الفرات التي فكان اسد ابن الفرات عالما بالكبرى فخط وهي
كل امرأة يحل وطؤها يجوز لواطئها النظر لعورتها ونظرها هي اليه
ولم يكن عالما بالصغرى وهي ان نظر هؤلاء المجازي الى بعضهن
بعضا لا يحل ومثاله ايضا من علم ان كل امرأة ظهر بها حمل تحد
حيث لا زوج لها ولا سيد وام يعلم خصوص المرأة نفسها فقد تكون
هذه المرأة ثبت غصبها أو وطئت بشبهة أو جاءت متعانة بغاصبها
او انها وطئت بين الفخذين على ما قالوا من ان الولد يتكون من
ذلك كما اشار له خ في اللعان بقوله ولا وطء بين الفخذين وهذا
معنى قولهم يلغى طردها ويعمل معتبرها وقوله عن ضيحه وقد يحسنها
من لا باع له في الفقه التي مثله في ح عن ضيحه ايضا وتامله مع
قواهم العلم شرط صحة فيه كما قال خ مجتهد ان وجد وللأ فامثل
مقلد اللهم إلا ان يقال معناه لا باع له في حفظ مسائله ولكن معه
تحصيل لقواعد ومع من الفهم ما يدخل به الجزئيات تحت
كلياتها وللأ فكيف يتأتى له ان يحسنه مع فقد تحصيل القواعد
وعدم فهم ما يدخل به جزئيات تلك القواعد وفي القضية البرزلي
ان اميرافريقية استفتى اسد ابن الفرات في دخوله الحمام بجواربه
دون ساتر له ولهن فاجاب بجوازه لانهن ملكه واجابه ابو محرز
بمنع ذلك قائلا لانه لا يجوز نظرهن الى بعضهن بعضا قال ولهذا
قيل ان ابا محرز كان افقه نفسا وفهما والآخر احفظ ولا فقه افضل
من الحافظ لقوله عليه الصلاة والسلام رب حامل فقه الى من هو
افقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه وفي المدونة قال مالك
ليس علم القضاء كغيره من العلوم ولا اعلم بهذا البلد احدا اعلم
بالقضاء من ابي بكر بن عبد الرحمن وكان اخذ شيئا من علم القضاء

ولا خفاء ان العلم بهما اشق
وايضا فقهما القضاء والفتوى
مبينان على اعمال النظر في الصور
الجزئية وادراك ما اشتملت
عليه من الاوصاف فيلغى طردها
ويعمل معتبرها اه الا ترى كيف
غفل اسد ابن الفرات اذ افق
السلطان بجواز دخوله الحمام
مع جواربه دون ساتر عن
نظر بعضهن الى بعض وادركه
غيره فافتاه بالمنع وهو الصواب
وقال في التوضيح وعلم القضاء
وان كان احد انواع الفقه
لأنه تميز بامور زائدة لا
يحسنها كل الفقهاء وقد يحسنها
من لا باع له في الفقه والنضاء
فرض كفاية لان المرء لا يستقل
بامر دنياه ولا بد من تنازع
فاحتج الى من يفصله ولهذا

المعنى جعل السلطان (مظالم) صاحب المظالم هو الذى جعل له اخراج لايدى الغاصبة عما استولت عليه واثبات لايدى المالكه وياخذ بالخبر الشائع والاستفاضة وشهادة اهل الخير وليس له تعديل شاهد فان تكلف الشهادات عنده وتعذر الاصلاح رد امرهم الى القاضى يقطع نزاعهم باليمين وقال الماوردى نظر المظالم هو قود المتظالمين الى التناصف بالربعة وزجر المتنازعين عن التناحد بالهيبه فكان من شرط الناظر فيها ان يكون جليل القدر نافذ الامر قليل الطمع كثير الورع لانه يحتاج الى سطوة الحماية وتثبت القضاة ولم ينصب لذلك احد من الخلفاء لاربعة واول من انتصب لذلك وافرد له يوما عبد الملك ابن مروان وكان اذا اشكل عليه فيها حكم رده الى قاضيه ابى ادريس لازدى ثم زاد من جور الولاة وظلم البغاة مالم يكفهم عنه الا اقوى لايدى فكان عمر بن عبد العزيز اول من ندب نفسه لها فاغظ فيها حتى قيل له نخشى عليك العواقب فقال كل يوم اخشاه دون يوم القيامة فلا وقته وجلس لها خلفاء بنى العباس وحاصله ان ما وقع من الغصب والتعدى والاستطالة ممن لا يقدر على دفعه ورده يرد من قدر على ذلك ووفقه الله تعالى ومما ينظر فيه صاحب المظالم رد الغصب السلطانية (١٤) وغيرها والاوقاف العامة والخاصة

وتنفيذ ما وقف من احكام القضاة والنظرين في المحسبة ومراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والاعياد (وسوق) قال ابن سهل وصاحب السوق كان يعرف بصاحب المحسبة لان اكثر نظره انما كان فيما يجرى في الاسواق من

من ابلان بن عثمان واخذ ذلك ابلان من ابيه عثمان (مظالم) هو المسمى في عرف الناس اليوم بالقائد وقوله الحماية جمع حام وهو من يحمى ويمنع الظالم من المظلوم وقوله وتنفيذ ما وقف من احكام القضاة اى ما عجزوا عن تنفيذه ينفذه صاحب المظالم (وسوق) قوله ويعدى اليه فيه اى يستنصر به فيه وكذا قوله

غش او خديعة ودين وتنفذ مكيال وميزان وشبهه وقد سالت بعض من لقيت بعد هل لصاحب السوق ان يحكم في عيوب الدور وشبهها وهل يجوز له ان يخاطب حكام البلد في الاحكام فقال ليس له ذلك الا ان يجعل له ذلك في تقديمه وقال الماوردى حاصل المحسبة امر به معروف ظهر تركه ونهى عن منكر ظهر فعله قال تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير الاية قال وهذا وان صح في كل مسلم فان الاحتسب فرضه ذلك بحكم الولاية وفي حق غيره فرض كفاية وايضا عليه ان يبحث على المنكرات الظاهرة وما ترك من المعروف الظاهر ويعزر في ذلك ويتخذ معه اعوانا ويعدى اليه فيه وليس ذلك لغيره قال واعلم ان المحسبة واسطة بين احكام القضاء واحكام المظالم توافق القضاء في الاستدعاء اليه وسماعه الدعوى لكن لا على العموم بل في امور مخصوصة وهى ما يتعلق ببخس وتطيف في كيل او وزن وما يتعلق بغش او تدليس في مبيع او ثمن وما يتعلق بمطل وتأخير دين وليس له سماع الدعاوى الخارجة عن ذلك من العقود والمعاملات وما يتوقف على ثبوت البيّنات وقبولها والتخليف وانما ذلك للحكام والقضاة قال ويجب ان يكون حرا عدلا عالما بالمنكرات ذا رأى وخشونة

في الدين وقال غيره يجب ان يكون فقيها في الدين قائما مع الحق نزيه النفس على الهمة معلوم العدالة اذا امانته وحلم وثيقظ لا يستغفزه طمع ولا تاخذه في الله لومة لائم اقام علي رضي الله عنه حدا على رجل فقال قتلتني فقال الحق قتلك قال ارحمني قال الذي اوجب عليك الحمد ارحم بك مني ولا يثرب على احد في امر حتى يقدم فيه وراى ابن عائشة رجلا يكلم امرأة في الطريق فقال له ان كانت محرما فقيح بك وان لم تكن محرما فهو اقيح ويجب ان يمنع الناس من المحكرة في زمن الضيق قلت وينهى عن بيع الرجل على بيع اخيه ويودب فاعله وفي المواقى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من التسعير وقال ان الله هو القابض الباسط والمغلى والمرخص وانى لارجوان التقى الله وليس لاحد منكم علي مظلمة ظلمته بها لا في عرض ولا في مال قال ابن رشد الجالب لا يسعر عليه اتفاقا وان كان تسعير لغيره فلا يكون الا اذا (١٥) كان الامام عدلا وراه مصلحة بعد جمع وجوه اهل ذلك

السوق عليه (ورد) قال ابن

عرفة عن ابن سهل وانما يحكم صاحب الرد فيما استترابه القضاة وردوه عن انفسهم وقال ابن الحماجب صاحب الرد هو من يلخص الكتب التي ترفع الى الامير باقل لفظ واشهر اسم يعرف في ظهر الكتاب فيوقع الامر في ذلك ما يراه ثم ينفذ الحكم صاحب الرد (شرطة) قال في القاموس

بعد في الاستعداد اليه اى في الاستنصار به ورفع الدعوى اليه وقوله ولا يثرب على احد النخ التثريب العتاب قال تعالى لا تثريب عليكم اى لا عتاب اى لا يعاتب احدا في امر حتى يتقدم اليه فيه وينهاه عنه فح اذا عاد عاتبه بالضرب او السجن وقوله ويجب ان يمنع الناس من المحكرة يعنى من الشراء للاذخار والاحتكار ومن احتكر طعامه وقت الرخاء فحدث غلاء فهل يجبر على اخراجه قولان ارجحهما عدم الجبر الا ان لا يوجد في السوق اصلا وكان فيه فضل عليه وعلى عياله (مصر) قوله والنظر في الاحكام الى قوله وحماية الحرم اى فيجس الحريم بان يتنقم ممن يتعرض له

الشرطة بالضم واحد الشرط كصرد واول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت وطائفة من اعوان الولاة وهذا الاخير هو المراد لانهم قالوا وضع صاحب الشرطة لمعونة الحكام واصحاب المظالم واقامة الحدود والتعازير واشخاص الناس لذلك قاله الونشريسي عن ابن امين القوطي (مصر) يريد ولاية المصر قال الماوردي واذا قلد الخليفة اميرا على اقليم او بلد كانت امارته على ضربين عامة وخاصة والعامة امارة استكفاء وهى ان يفوض اليه في ذلك الاقليم او البلد سائر عمله المعهود من تدبير الجيوش ونشر يقهم في النواحي وتقدير ارزاقهم والنظر في الاحكام وتقليد القضاة والحكام وجباية الخراج والزكاة وتفرقةها وحماية الحرم واقامة الحدود والامامة في الجمع والجماعات وتسيير الحاج من عمله ومن يسلكه من غير اهله حتى يتوجهوا معانين عليه والخاصة ان تكون مقصورة على شى من هذه الامور اذ بنى اما الامامة الكبرى التي هي اصل لسائر الخطط فحقيقتها على ما في النهاية رئاسة في الدين والدنيا عامة لشخص واحد

وفقهه الأمدى بالنبوة قال والحق انها خلافة للرسول صلى الله عليه وسلم في اقامة الشرع وحفظ
 الملة توجب اتباعه على كافة الناس ابن عرفة الاقرب انها صفة حكمية توجب امتثال مستطاع امر
 موصوفها في غير منكر عموما فيخرج القضاء وقوله مستطاع امر من اضافة الصفة للموصوف اى امتثال
 امر موصوفها المستطاع وعقدها لمن يقوم بها في الامة واجب بالاجماع وان صد عنه الأصم قاله الماوردي
 وهل هي واجبة بالعقل لما في الطباع من التسليم لزعيم يمنعهم من التطالم كما قال الافوه وهو جاهلي
 تهدي الامور باهل الراى ما صاغت وان تولت فبالاشرار تنة-----اد

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة اذ جهالهم -----ادوا
 او بالشرع قولان قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وقال صلى
 الله عليه وسلم اسمعوا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي (١٦) وقال سليمان بعدى ولاة فيليكم

<p>البريرة ويايكم الفاجر بفجوره فاسمعوا واطيعوا في كل ما وافق الحق فان احسنوا فلكم ولهم وان اساءوا فلكم وعليهم فصل الامامة واجبة كفاية كطاب العلم وزيارة الكعبة فان لم يتم بها احد حرج اى اثم من الناس فريقان اهل الاختيار والحل والعقد وهو من اجتمع فيه ثلاثة اوصاف العدالة والعلم الذى يوصل الى معرفة من</p>	<p>ويذب عن اعراض المسلمين وينظر فيمن يلى احكام الحسبة والمظالم والسوق والشرطة قوله عن ابن عرفة اى امر موصوفها المستطاع يعنى الذى تجب طاعته فيه وقد يقال لا حاجة لهذا اللفظ لانه لم يخرج شيئا فان قيل اخرج به الامر الذى تجب طاعته فيه اذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قلنا هذا خارج بقوله في غير منكر ولا يقال اخرج به من لا تجب طاعة امره كمطلق الناس لانا نقول هذا خارج بقوله صفة اذ ليست هذه الصفة ثابتة لكل الناس تامل وقوله والشجاعة والنجدة الموديان الخ انظر هل هما بمعنى او يقال النجدة هي كونه ممن ياخذ بالحد في شجاعته لانها</p>
--	--

يستحقها والراى والخبرة الموديان الى معرفة من هو بالامامة اصلح والتدبير اقوم
 والفريق الثانى اهل الامامة حتى يتنصب احدهم لها وليس على غير هذين الفريقين اثم واهل الامامة
 من اجتمع فيه العدالة والعلم وسلامة الخواص والاصفاء وصحة الراى المفضى الى سياسة الرعية وتدبير
 المصالح والشجاعة والنجدة الموديان الى حماية البيضة وجهاد العدو والسابع النسب وهو ان يكون
 قرشيا قال صلى الله عليه وسلم لامراء من قریش وقال صلى الله عليه وسلم الخلافة في قریش ما
 اقاموا الدين وخالفوا الخوارج وغلا بعضهم فقال لو استوى قرشى وقبضى في شروط الامامة ترجح
 القبضى لانه اقرب لعدم الجور والظلم قال في القصيد ولا يكون بطرو الفسق منعزلا وتنعقد الامامة
 بامور ثلاثة الاول اختيار اهل العقد والحل وهل يكفى منهم واحد او اثنان او لا بد من خمسة لان
 هو جعلها شورى بين ستة الامام احدهم ولان بيعة ابى بكر حضرها خمسة عشر وابو عبيدة وسالم

وسالم مولى ابى حذيفة وبشر بن الحارث واسيد بن حضير رضى الله عنهم ولا ينتظر غائب على الصحيح وقيل لابد من اهل العقد والحل في كل بلد فلو عقدوها لواحد ثم ظهر من هو اولى منه فان كان ذلك لعذر من سفر او مرض مضت للاول والا فقولان واذا انفرد بصفاتها واحد لم يجز ان يعدل عنه وفي افتقاره للعقد له قولان واذا عقدت لامامين في بلدين فهي للاول ولو في غير بلد الميت وفسخت ان عقدا بزمن او جهل الاول الثانى مما تنعقد به العهد من الامام الى من يراه اهلا لها اجمع المسلمون على جواز ذلك الا ان يجعلها لابنه او ابيه فثالثها تصح للاب دون الابن لما جبلت عليه النفوس من حب الولد بناء على انها حكم على الامة او شهادة لمن لا يشهد له وقبول المعهود اليه المعين شرط واذا قبل فليس للمولى عزله الا لضرر جرحته وللخليفة ان ينص على اهل الاختيار واهل العقد والحل ولم ان يعهد لاثنيين او اكثر على الترتيب كما فعل صلى الله عليه وسلم في غزوة مؤتة قال ان اصاب زيد فجعفر وان اصاب جعفر فابن (١٧) رواحة تنبيه وهل ينعقد العهد بمجرد الاشهاد به او حتى

ادوم له لا مطلق الشجاعة التي لا ياخذ معها بالحذر فهذه مذمومة وقوله الا ان يجعلها لابنه الخ اي فلا اجماع حيثذ وقوله فثالثها تصح الخ اي واولها يجوز مطلقا لانه امين الامة نافذ الامر لهم وعليهم فغلب حكم المنصب على حكم النسب ولم يجعل للهمة طريق على امانته وثانيها لا يجوز حتى يشار فيها اهل الاختيار فيرونه اهلا لها لان ذلك منه تركية تجرى مجرى الشهادة وتقليده على الامة يجرى مجرى الحكم وهو لا يجوز ان يشهد ولا ان يحكم

السلام وقاضى لانكحة الاجمى وامرهما ان يبايعا عمر ولد الخليفة فاعتذرا كيف يبايعه ونحن شهدنا ببيعة اخيه احمد والتزمناها وكان الحاجب نبيلاً فلما راي امتناعهما قال ادخلا دار السلطان واشتغلا بغسله وتكفينه فلما دخلا احضر الحاجب اهل الحل والعقد وامرهم ان يبايعوا عمر فبايعوه فلما خرج القاضيان وجد البيعة قد حصلت وكان في انتظار احمد المشهود له بالعهد وهو بفقصة خوف الفتنة فبايع القاضيان وكان ابن عرفة يستصوب فعل الحاجب وامتناع القاضيين اولا وبيعتهم اثنائاً رحمة الله على الجميع الثالث مما تنعقد به البيعة التغلب فان اشتدت شوكته وجبت طاعته ولا تجوز منازعته ارتكاباً لاخف الضررين ولا يشترط حيثذ شئ من الشروط لقوله صلى الله عليه وسلم اسمع واطع وان كان عبدا حبشياً قال النووي وتنص امامة العبد اذا ولاه بعض الائمة او تغلب على البلاد بشوكته واتباعه وقال ابن العربي في حديث وان لا ننازع الامر اهله يعني من ملكه لا من استحقه وتجب طاعة الامير ولا يجوز الخروج عليه ما لم يامر بمعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قال عمر ابن

الخطاب لسويد بن غفلة لعلك لا تلقاني بعد اليوم فعليك بتقوى الله والسمع والطاعة للامير وان كان عبدا حبشيا مجذما ان شئتكم فاصبر وان ضربك فاصبر وان اخذ مالك فاصبر وان راودك على دينك فقل طاعة ربي دون طاعة مخلوق مثلي ولا تخرج يدا من طاعة الله وهي وصية جامعة واوحى الله الى بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام انا الله لا اله الا انا ملك الملوك قلوب الملوك بيدي فمن اطاعني جعلتهم عليه رحمة ومن عصاني جعلتهم عليه نكمة فلا تشغلوا انفسكم بسبهم وادعوني اعطفهم عليكم (انجيلي) تتميم اى اتضح الامر في الخطط الست وعدها على ما ذكره المتيطي وابن سهل وغيرهما (واعظمها قدرا) اى واعظم الخطط الست اما الخلافة التي هي اصل جميعها فلا خفاء انها اعظم واجل والمراد اعظم قدرا عند الله تعالى اذا هو عدل (واكمل منظرا) في عين الناس (قضاء) وأشار به الى قول المتيطي وابن فرحون عن ابن سهل (١٨) ان خطة القضاء اعظم الخطط قدرا

وان اليه المرجع في الجليل والتحقيق
من الاحكام ويختص بالنظر في
المجراحات والتندييات ويحتمل
واكمل منظرا ان محل نظره
اوسع لانفراد بهما يختص
به خ وانما يحكم في الرشد
وضده والوصية والحبس
العقب وامر الغائب والنسب
والولاء وحد وقصاص ومال يتيم
القضاء (نعم ان ام قاص) اى
اذا ضم الى ولاية القضاء ولاية
الخطبة والامامة بالجامع

لوالد ولا ولد وما ياتي من قصة ابن عبد السلام ولاجمي يقتضى
ان الراجح الاول وقوله ما لم يامر بمعصية النخ اى فاذا امر بقتل
نفس او نهب مال بغير حق فلا تجوز طاعته في ذلك فان فعل الامور
ذلك فانه يواخذ به فيقتل الامر والامور كما في ق وغيره عند قول
خ كمكرة ومكرة وكما قال في الطلاق لا قتل المسلم وقطعه وان
يزنى النخ وفي معين الحكم ومن هدده بقتل او غيره على ان يقتل
رجلا او يقطع يده او ياخذ ماله او يزنى بامرأة فلا يسعه ذلك
وان علم انه ان عصى وقص به ذلك اه (واكمل منظرا) قوله
ويحتمل هذا الاحتمال هو ما تقدم عن ابن سهل من ان اليه
المرجع في الجليل والتحقيق النخ وقوله ورده تليذه الابن النخ قد ورد

لاعظم (علا) بسبب ذلك (فلا) آخر مقتضاه حسن اجتماعهما ولا شك انه اهيب ووقع في النفوس
قال ابن عرفة والمعروف ببلدنا قديما وحديثا منع امامة قاضى الجماعة او لانه كحجة امامة الجامع
لاعظم بها وسمعتهم يعللون ذلك بان القاضى مظنة لعدم طيب نفس الحكم عليهم به مع تكرار ذلك في الاحاد
فيودى الى امامة من هو له كاره ورده تليذه الابن بانه ان كان يحكم بالحق فكراحتهم له غير معتبرة
وهم ظالمون في كرهه وان كان يحكم بالباطل فهو لا يستحق القضاء ولا الامامة والله اعلم ولما كانت
النفوس تحب الرفعة ومن حسنت نيته قد يرغب في الثواب ولا اجر وكان في الامر خطر وغرر قال
مزهدي في ذلك ومرفعا عنه (ولكن حذرا) بالثنوين مع كسر الحاء اسم مصدر اى احذر تحذيرا وبفتح
الحاء وكسر الراء اسم فعل اى احذر (يا تلميذا بشرعة) صيغة مبالغة في عالم خصمه بالذكر

الذى هو بلاء ومحنة والله تعالى اعلم **فصل (الا ايها القاضي)** ناداه مستفتحا بحرف التنبيه تنبيها على ما هو فيه من مقام الخلافة في الارض ليحكم بالحق ولا يتبع الهوى فينبى له كيفية ابتداء الحكم وبيان المدعى من المدعى عليه وبيان اوجه الدعوى وبيان الدعوى الصحيحة وشروطها فاشار للاول بقوله (لتامر من ادعى) اذا عرفته بكونه جلب الآخر او (٢٠) سبقه او سلم له انه المدعى

والا فلا يخص واحدا بكلام ولا

غيره قال ابن عرفة قال اشهب واذا جلس الخصمان بين يديه فلا بأس ان يقول ما لكما او ما خصومتكما او يسكت ليستدأه فاذا تكلم احدهما سكنت الآخر حتى يسمع من صاحبه ولا يستدئى احدهما فيقول ما تقول او ما لك إلا ان يكون علم انه المدعى ولا بأس ان يقول ايكما المدعى فان تنازعا في ذلك صرفهما كما قال في التحفة وحيث خصم حال خصم يدعى فاصرفه ومن يسبق فذاك المدعى وقوله (بدعواه) متعلق بتامر اي لتسامره بذكر دعواه والمراد لتامر من ادعى بالكلام او بدعواه متعلق بتحولا في قوله (عن عرف واصل تحولا) بيان للامر الثاني يعنى ان المدعى هو من تحول بدعواه عن الاصل والعرف اي تجردت عنهما معا كدعوى الرجل على آخر بدين او انه عبده فان الاصل الحرية وبراءة الذمة فالاول مدع والثاني مدعى عليه ولو اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فقال الراهن عشرة وقال المرتهن مائة نظر في قيمة الرهن فمن شهدت له منهما فهو المدعى عليه والآخر مدع ولو تنازع الزوجان في شئ من متاع البيت فما شهد العرف فيه انه للرجل كان

اي احذر منه وتوقاه **فصل (الا ايها القاضي)** قول ت وبيان اوجه الدعوى الخ يعنى هو الآتى في قول الناظم فان صحت الدعوى الخ وكيفية ابتداء الحكم هو قول الناظم لتامر وبيان المدعى من المدعى عليه هو قوله عن عرف واصل تحولا وقوله وبيان الدعوى الصحيحة وشروطها الخ لو قال وبيان شروط صحة الدعوى لكان اقرب واحسن كما ياتي في قوله فان صحت الدعوى الخ وقوله وبدعواه متعلق بتحولا الخ حاصله ان جعلته متعلقا بتامر فهو على حذف مضاف اي بذكر دعواه كما قال وان جعلته متعلقا بتحولا لزم الدر لانہ يكون المعنى حينئذ هكذا لتامر من ادعى بالكلام حال كونه تحولا بذكر دعواه عن اصل او عرف فتحوله عن الاصل والعرف يتوقف على كلامه وامره بالكلام يتوقف على تحوله وحينئذ فالصواب ان بدعواه يتعلق بتامر وان الناظم حذف الواو مع ما عطف والتقدير لتامر من ادعى بدعواه ومن تحول عن اصل او عرف بالبينه فحذف الموصول وابقى صلته وان جعلت متعلق لتامر محذوفا اي بالكلام وبدعواه يتعلق بتحولا فلا بد من هذا ايضا اذ يصير التقدير لتامر من ادعى بالكلام ومن تحول بدعواه عن اصل او عرف بالبينه فلا محيد عن حذف الواو مع ما عطف على كل حال والباء في بدعواه على الثاني سببية نعم يحتمل ان الناظم سكث عن يومر بالكلام لان الغالب ان الجالب

هو

تجردت عنهما معا كدعوى الرجل على آخر بدين او انه عبده فان الاصل

الحرية وبراءة الذمة فالاول مدع والثاني مدعى عليه ولو اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فقال الراهن عشرة وقال المرتهن مائة نظر في قيمة الرهن فمن شهدت له منهما فهو المدعى عليه والآخر مدع ولو تنازع الزوجان في شئ من متاع البيت فما شهد العرف فيه انه للرجل كان

الرجل مدعى عليه والعكس بالعكس كما يأتى تمامه فى قوله ذا المجيب من ادعى النج قال ابن المسيب من عرف المدعى من المدعى (٢١) عليه فقد عرف وجه القضاء اذ لم يختلفوا فيما لكل وفى التحفة

تتميز حال المدعى والمدعى

عليه جملة القضاء جميعا واعلم ان المدعى يطلق على معنيين احدهما الجالب وهو المراد بقوله لتسامر من ادعى والاخر المصطلح عليه المذكور فى كلام ابن المسيب وغيره وهو من يوم بالبينة وهو المعروف بانه من تجرد قوله من مصدق وذكره المصنف فى قوله عن عرف واصل تحولا لا الذى يومر بالكلام اولا كما هو ظاهر كلام المصنف وخ فى قوله وامر مدع النج وغير واحد و اشار للامر الثالث وهو بيان اوجه الدعوى الاربعة وهى طلب شئ معين او ما فى ذمته معين او ما يثول الى احدهما بقوله (فان صححت الدعوى بكون) الشئ (الذى ادعى) المدعى (معينا) كثوب او دابة او عبد انه له (او حقا عليه) اى على معين بالشخص كدعواك على زيد بسدين او بسل او بالجنس كدعواك على قبيلة ان

هو الذى يبدأ به عند القاضى ويكون المعنى ح لتامر من ادعى باثبات دعواه حال كونه تحصيل عن اصل او عرف وهذا اقرب وقوله وقال ابن المسيب النج لا يخفى ان معرفتهما يتوقف على معرفة ابواب الفقه واحكامه وبعد معرفتهما لا بد ان يعرف ما يحكم به على كل منهما وذلك يتوقف على معرفة مسائل الفقه وقواعده تنبيه فان تعارض الاصل والعرف فالحكم للشافى قال ابن عبد السلام وغيره اذا تعارض الاصل والغالب فالحكم للغالب والغالب والعرف مترادفان وعليه فاذا كانت الدعوى مقارنته للعرف ومخالفة للاصل كدعوى الزوج على ولى الامة انه غره بحريتها فالاصل عدم الغرور والغالب عدم رضا الزوج بنكاح الامة فالقول له وكدعوى الزوجة على زوجها المحاصر عدم الاتفاق فهو متمسكة بالاصل وهو بالغالب فالقول له وكدعوى العبد المحوز بالملك انه حر فهو مدع للاصل بخالف للعرف على انه قد يقال ان المدعى عليه فى هذه المسائل ونحوها لم يتمسك بالاصل فى المعنى لان حاصل معنى دعوى السيد فى الاولى ان الزوج رضى بنكاح الامة والزوجة فى الثانية تدعى تعمير الذمة والعبد فى الثالثة يدعى نفى الرق وعداء السيد عليه والاصل عدم الرضا والتعمير والعداء (فان صححت الدعوى) حاصله ان الدعوى لا تصح الا بكون المدعى به معينا او فى ذمة معين او يثول لاحدهما معلوما ذا غرض صحيح وكونها معتبرة شرعا لا تكذبها العادة قال ابن سهل ان كانت فى شئ فى الذمة بين قدرة وذكر انه ترتب من بيع ونحوه وان كانت فى عقارين محله من البلد او فى شئ من ذوات الامثال بين الكيل والوزن والعدد او فيما لا تضبطه الصفة فلا بد من بيان القيمة القرائى وفى

رجلا منها قتل وليك خطا (او) دعواك حقا (انجلى) ظهر انه (يثول لذا او ذا) اى يثول معين كدعوى المرأة الطلاق لتحرز نفسها او العبد العتق كذلك او لما فى ذمة معين كدعوى المرأة بعد الطلاق انه كان اصا بها

المحلى بالذهب قيمته فضة وبالعكس وبهما بما شاء منهما الى آخر ما ياتي عند قوله لكن ان كان مجعلا كلام يبين الخ وهو مستغنى عنه بما هنا فقول ظم يكون الخ يتعلق بصحة وقوله وكان محققا معطوف عليه وغايته انه عطف الفعل على المصدر الذي فيه رائحة الفعل بل هو اصله وضمير كان يعود على الدعوى لا على المدعى به كما فعل تـ وغايته ان الناظم جرد الفعل من علامة التانيث لكون الدعوى لا فرج لها حقيقة على حد قوله ولا ارض اقبل ابقالها ومحققا اسم مفعول بمعنى المصدر اى وكانت دعوى تحقيق لان التحقيق بمعنى الجزم من صفات الدعوى وبهذا تعلم ما قاله تـ ايضا في التنييه الثاني من ان يكون يتعلق بدعوى لا بصحة فان قيل كان الصواب ان يحذف الناظم قوله وعليها به صلا ويحذف قوله يكون الذى ادعى معنا الى قوله لذا او ذا الخ فاحدهما يغنى عن الآخر لان كون المدعى به معلوما يستلزم تعيين المدعى به ان لم يكن في ذمة ويستلزم علم قدرة وجنس ان كان في ذمة قلنا الامر كذلك لو اراد الاختصار ولكنه اراد ان يفصل المدعى به الى الاقسام الاربعة لزيادة الايضاح ويجعل قوله وعليها به صلا الخ راجعا لخصوص قوله او حقا عليه لان المعين والذى يتول اليه لا يكون إلا معلوما بخلاف الحق الذى في ذمة معين او يتول اليه فقد يكون مجهول القدر او الجنس او هما معا فلذا اتى بقوله وعليها به بعد التفصيل المذكور ليكون راجعا لذلك نعم لو حذف التفصيل المذكور واستغنى عنه بقوله وعليها به لكفاه ويكون التقدير هكذا فان صحة الدعوى يكون المدعى به معلوما متميزا في ذهن القاضى والمخصمين ذا عرض صحيح ويكون الدعوى محقة معتبرة شرعا لا تكذيبها العادة بالتحقيق والاعتبار والتكذيب من صفات الدعوى وكونه ذا عرض من صفات المدعى به اى

من تعلقاته وعن القسمين عبر رخ بقوله فيدعى بمعلوم محقق ولم يذكر رخ قيد الاعتبار شرعا لان الدعوى على المحجور فيها تفصيل اذ هي تتوجه في نحو الطلاق والقصاص ان كان بالغاً كما قال رخ ويجيب عن القصاص العبد وعن الارش السيد وقال ايضا وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه الخ فهي على ثلاثة اقسام قسم لا تسمع فيه عليه كالبيع والشراء والقبض والابراء اذ لا يلزمه ذلك ولو مع البينة وقسم يلزمه في ماله كالاستهلاك والغصب لكن مع البينة دون الاقرار والثالث يلزمه في البينة والاقرار كالطلاق والقصاص ونحوهما وعن الاولين احتراز الناطم بقوله فيما ياتي ومعتبرا شرعا ولم يذكر رخ ايضا قيد التكذيب لان المشهور فيه انها تسمع كما ياتي هذا تحقيق هذا المحل فشد يدك عليه وقوله و اشار للدعوى الصحيحة الخ لوقال و اشار لشروط الدعوى الصحيحة (وكان محققا) قوله احترازا من نحو اظن الخ قال ابن فرحون عن ابى الحسن المشهور سماعها لان اليمين تجب على المشهور بمجرد دعوى الاتهام وان لم يحقق الدعوى وتوجه اليمين فرع سماع الدعوى وايضا فانه يومر بالجواب لعله يقر فتحصل انها تسمع قطعا (ومعتبرا شرعا) قول تد احترازا من دعوى الهبة الخ الصواب حذفه اذ الناطم وغيره من المتأخرين لا يحتزرون عما يجرى على القول الضعيف وانما احترز بها عن القسمين الاولين من اقسام المحجور (وعلمها به) قوله احترازا من نحوى لي عليك شئ الخ وقال المازري تسمع خ قال وكذا شئ البساطى وهو الصواب اى لان من اقر بشئ فانه يجب عليه تفسيره كما قال في باب الاقرار والاحسن تفسيره كشئ ومحل الخلاف اذا لم يكن المدعى به من فضلة حساب شهدت به بينة وبقيت تلك الفضلة لا يعلم المدعى قدرها وكذا ان قامت له بينة بحظ في دار لا يعلمون قدره انظر ابن فرحون في

واشار للدعوة الصحيحة
وشروطها وهي خمسة بقوله
(وكان) المدعى به (محققا)
احترازا من نحو اظن ان لي عليك
الخ (ومعتبرا شرعا) احترازا من
دعوى الهبة على انها لا تلزم
بالقول او بالوعد ومن الدعوى
على محجور انه باعك او هبك
واما العكس وهو المحجور على
الرشيد فتسمع (وعلمها به صلا)
اى وصل بما ذكر عليها بالمدعى
به احترازا من نحو لي عليك
شئ خ فيدعى بمعلوم محقق
قال ابن عبد السلام لا يقال
المعلوم والحقيق مترادفان
فاحدهما يغني عن الآخر لانا
نقول المعلوم راجع للمدعى فيه
ولا بد ان يكون

باب القضاء بالشهادة النافذة وقوله متميزا في ذهن المدعى الخ هذا التمييز الذي قدمه الناظم في قوله بكون الذي ادعى معينا الخ كما مر التنبيه عليه (وذا غرض) قوله عن المنجور وهذا الشرط يغني الخ لا يخفى ان الامر في هذا بالعكس لان شرط الاعتبار اخص ولاخص يستلزم لاعم تنبيهه قال ح قاعدة المذهب ان كل دعوى لو انكرها المدعى عليه انتفع المدعى بنكوله سمعت فيدخل في ذلك من قال للطالب انا عالم بعلمك بفسق شهودك ومن قال لمن طلب استخلافه احلف انك ما احلفتني من قبل فانه لا يحلفه حتى يحلف انه ما احلفه على ما به العمل عندنا فالدعوى هنا ذات غرض صحيح لانتفاع المدعى بالنكول فيها قال وهذا اذا لم يود ذلك الى خرم قاعدة من قواعد الشرع مثل ان يطلب الحكم عليه من القاضي اليمين انه ما جار عليه او من الشهود انهم لم يكذبوا في شهادتهم فانها دعوى لا تسمع لانها تفسد قواعد الشرع ولا يشاء احد ان يحيط منزلة الناصي او الشهود إلا وادى مثل ذلك فيؤدي ذلك الى الوقوف عن النضاء والشهادة وكذلك المرأة تدعى على زوجها انه طلقها او العبد يدعى على سيده انه افترقه اذ لا نشاء امرأة او عبد ان تحلف زوجها او سيده كل يوم إلا وفعلت او فعل فان هذه الدعاوى لو اقر بها المدعى عليه انتفع المدعى وانما لم تسمع لما تقدم قلت ما ذكره في القاضي والشهود يقع في هذا الزمان القليل الخيرو لا سيما عند العزل فيدعى عليه باخذ الرشوة او الجور والغصب ونحو ذلك وقد قال العبدوسى الدعاوى التي فيها معرفة كالسرقة والجور ونحوهما لا تجب فيها اليمين ولا تسمع على من لا يليق به ذلك اتفاقا (مع نفى عادة) قوله من اول الشروط قد علمت مما مر ان اول الشروط هو قوله بكون الذي ادعى الخ وقوله فلو قال عوضا الخ اقرب منه على تسليم ما قاله لو قال فان

متميزا في ذهن المدعى والمدعى عليه وذهن القاضي والحقق راجع الى جزم المدعى بانه مالك لما وقع فيه النزاع فهو من نوع التصديق والاول من نوع التصور فلا شرط العلم لا يسمع لي عليه شيء ولا شرط الحق لا يسمع اشك ان لي عليه كذا او اظن او شبهه اه (وذا غرض ان صح) اى لا بد ان يتعلق بها غرض صحيح او حكم احترازا من الدعوى بعشر مسممة وقال الشيخ المنجور وهذا الشرط يغني عن قوله ومعتبرا شرعا وفيه نظر اذ دعوى الهبة او البيع على مجبور ذات غرض وليست معتبرة شرعا (مع نفى عادة مكذبة) احترازا من دعوى حاضرساكت بلا مانع عشر سنين على حائز اجنبى يتصرف

تنبيهان الاول في التمثيل بهذا تسامح لان المراد لم تسمع سماعا يوجب اليقينة على المدعى واليمين على من انكر لا انه لا يومر بالجواب بل يومر لعله يقر الثاني قوله وكان محققا الخ هو اول الشروط كما ذكرنا وقوله بكون الذي ادعى متعلق بالدعوى لا بصحتها وكان معطوفا عليه كما يوجد - النظم فلما قال عوضا عن قوله وكان محققا بدعوى محقق ومعتبر الخ ويكون متعلقا بصحتها لتخبر كلامه فاذا استوفيت هذه الشروط (فامر بحجيبا) بجواب المدعى (وابطلا) الدعوى من اصله - ولا تأمر المدعى عليه بجوابها (اذا اختل شرط) من شروطها واخرجه عنك ابن شاس والدعاوى ثلاث مراتب فالثاني ما قطع بكذبه كمسألة الحيازة ثم (٢٥) قال (ذا المجيب من ادعى عليه يرى بالعرف او ساقا صلا)

يعني ان هذا المأمور بالخواب هو

المدعى عليه وهو من يرى كلامه مصحوبا بالعرف كدعوى من شهد له العرف عند الاختلاف في متاع البيت وكمن ادعى عليه بدين او بانه عبده فانكر لان الاصل الحرية وبرائة الذمة (وذا) اي امرك المدعى عليه بالجواب (بعد الاستعداد من مدع) اي بعد ان يطلب منك المدعى ذلك قال في القاموس استعداده استغائه واستنصره (وقيل ادلاؤه) اي المدعى بحجبه عند القدر (كاف) في استنطاقه ان يارب (ومقصوده) في ذلك (بجلا)

صحت الدعوى وكان الذي ادعى معينا الى قوله بدعوى محقق تنبيه بادننى تأمل لما قدمناه تعلم انه لا يشترط في صحة الدعوى الا الاعتبار شرعا ويزاد عليه على ما ياتي قريبا بيان السبب (ومقصوده جلا) قوله وذكر حكاية الاخوين الخ يعني انه كان بالبصرة اخوان يتوكلان على ابواب القضاة ولهما فقه فلما ولي عيسى ابن ابان قضاء البصرة اردا ان يعلماه بمكانتهما من العلم فليسه فقال له احدهما عند هذا كذا وكذا فقال عيسى للآخر اجبه فقال المدعى عليه ومن اذن لك ان تستدعى جوابي وقال المدعى لم آذن لك في ذلك فوجم عيسى بن ابان اي سكنت فقالا له انما اردنا ان نعلمك بمكانتنا من العلم وعرفاه بانفسهما ومعنى وجم سكنت عن غيظ كما في القاموس (بيعت ونحو) طاهرة ان بيان السبب ليس من شروط صحة الدعوى اذ لم يذكره معها وصرح به ج قائلا بيان السبب ليس شرطا في صحة الدعوى يوخذ ذلك من قول مخ ولمدعى عليه السؤال عن السبب واعترضه طفى قائلا وفيه

ظهر فلا يحتاج الى طلب وهذا هو المذهب واما الاول فحكاية المازري عن بعض الشافعية ابن شرفه اذا ذكر المدعى دعواه فمقتضى المذهب امر القاضي خصمه بجوابه دون توقف على طلب المدعى لذلك لوضوح دلالة حال التداعى عليه وفي التبصرة عن المازري الظاهر من مذاهب العلماء وهو ظاهر الروايات ان للقاضي ان يسأله وان لم يقل المدعى للقاضي سلمه اكتفاء بشاهدي ائمال والعادة وان كان الاصل انه لا يجب على القاضي ذلك دون اذن المدعى قال وللشافعية فيه جهان وذكر حكاية الاخوين قال المازري وهي مناقشة ليس تحتها كبير فائدة (بيعت ونحو) كنز وجمت (يكتفى

معن ادعى) وحمل على الصحيح ولا يحتاج الى ان يقول بيعا صحيحا ولا بولي وصداق والمزاد ان
 من ادعى بمال لا بد ان يبين سببه ومن اى وجه ترتب له فى ذمة المطلوب وكيفيه ان يقول
 من بيع (وإلا) يبين المدعى ذلك (فسل) ايها القاضى (عن موجب) لذلك الحق (جاز) اى
 جرى بينهما (انجلى) ظهر ابن حارث يجب على القاضى ان يقول للطالب من اى وجه ترتب
 لك ما ادعيت فان قال من بيع او سلف او ضمان او تعدد (٢٦) لم يكلفه اكثر من ذلك فان لم يكشف

القاضى عن وجه ذلك وموجبه

صار كالخياط خط عشواء اذ لا
 يوم ان يكون ما يدعيه من
 وجه لا يجب له به حق اذا
 فسره فان لم يسأله القاضى جهلا
 او اغفالا فللمدعى عليه السؤال
 عن ذلك فان ابى ان يبينه لم
 يلزم المطلوب بالجواب وان قال
 فسيته قبل قوله بغير يمين الباجى
 القياس عندى يمين ثم يلزم
 المطلوب ان يقر او ينكر قاله فى
 كتاب ابن سحنون لا يقال
 كيف يوقف المطلوب والفرض
 ان الدعوى لم يعلم صحتها
 لانا نقول ما قبل نسيانه حتى
 حملت على الصحة واذا
 صحت الدعوى وامر المدعى
 عليه بالجواب فلا يخلو اما ان
 يقر واما ان ينكر او لا يجيب

نظر بل صحتها متوقفة على ذلك ففى المجموعة عن اشهب ان
 ابى المدعى ان يبين السبب ولم يدع نسيانه لم يسأل المطلوب
 عن شئ ونحوه فى كتاب ابن سحنون ووجهه ان السبب الذى
 يذكره المدعى قد يكون فاسدا لا تترتب به غرامة قال الشيخ
 بنانى الطاهر ما للشيخ اذ لو كان بيانه من تمام صحة الدعوى ما
 قبل نسيانه ولبطلت الدعوى اذا لم يذكر ولم يسأل عنه وليس
 كذلك فيهما اه قللت وفى اعتراضه على طفى نظر ظاهر لان كونه
 ليس من تمام صحة الدعوى مع علمه به وامتناعه من بيانه
 يوجب ان يكلف المطلوب بالجواب لان الفرض ح ان الدعوى
 صحيحة وهذا مخالف لما فى المجموعة وابن حارث وغيرهما وقول
 خ والمدعى عليه السؤال عن السبب لا دليل فيه لان هذا من
 حق المطلوب فلم تركه وان يجيبه قبل تمام الدعوى باقرار او
 انكار والكلام انما هو فى التشاح مع العلم بالسبب بان يقول المدعى
 لا ابينه وان علمته ويقول المطلوب لا اجيبك حتى تبينه واما ان
 ادعى نسيانه فهو معذور وقد خرجنا حيثئذ عن الموضوع فالصواب
 ما لمصطفى والله اعلم (فان بان اقرار الجيب) قول ته وهذا الذى
 قلنا من ان محل الخلاف اذا اقر الخصم ولم ينكر كما فى صحيح النخ

(فان بان اقرار الجيب فننظرن) اى امض الحكم عليه وظاهرة من غير اشهاد عليه بل

بذلك وهو قول سحنون وغيره وبه العمل قال ابن عاصم (وقول سحنون به اليوم العمل * فيما عليه
 مجلس الحكم اشتمل) وقال فى صحيح مذهب مالك وابن القاسم ان القاضى اذا سمع قول الخصم لا
 يحكم عليه حتى يشهد عليه باقراره شاهدان ثم يرفعان شهادتهما اليه وذهب مطرف وابن الماجشون
 واصبغ وسحنون الى انه يحكم بما سمع وان لم يشهد عنده بذلك قال ولاول المشهور ابن الحاجب

وينبغي ان يحكم بحضرة العدول ليشهدوا بالاقرار فيحكم به وهذا على قول سحنون لياخذ بالاحوط
واما على المشهور فيكون (٢٧) احضارهم واجبا كما في صحيح وهذا الذي قلنا من ان محل

الخلاف المذكور اذا اقر الخصم

ولم ينكر هو مفاد صحيح ومصرح
به ح ولا جهورى واتباعه
وهو مفاد ابن سلون ايضا ونصه
ويعتد القاضى على علمه في
التعديل والتجريح اتفاقا ولا
يحكم بعلمه في شئ من الاشياء
كان مما اقر به احد المتحاكمين
عنده او لا إلا ان يشهد بذلك
عليه شاهدا عدل قاله ابن
القاسم وبه العمل وقال ابن
الماجشون يحكم عليه بما اقر
به عنده وان لم يشهد عليه وهو
قول عيسى واصبغ وسحنون
وليس به العمل ومثله في المفيد
وابن مرزوق عن النوادر وقال
الشيخ طفى ان محل الخلاف
في الحكم بالاقرار اذا انكر
المقر قبل ان يحكم عليه اما اذا
استمر على اقراره فمحمل اتفاق
على انه يحكم عليه فان انكر
بعد الحكم عليه اقراره لم يفده
الخصم اختلف اذا اقر بعد ان
جلسا للخصومة ثم انكر فقال
ابن القاسم لا يحكم عليه وقال

بل الخلاف عند صاحب صحيح ومن معه مطلق استمر على الاقرار
الى ان حكم ام لا والحاصل ان الخلاف المذكور انما هو في الاقدام
على الحكم ابتداء اى هل يقدم على الحكم بما سمعه ابتداء قبل
الاشهاد عليه ام لا وعلى الاول يحكم ولو انكر وعلى الثانى الذى
هو المشهور لا يحكم إلا اذا استمر هكذا قدر طفى هذا الخلاف وظاهر
ح وصحيح وعج ان الخلاف عام استمر ام لا فان انكر بعد الحكم
فهو قول خ وان انكر محكوم عليه اقراره بعده لم يفده الخ فمفهوم
الطرف انه اذا انكر قبل الحكم فيفيدة ولا يحكم عليه حينئذ على
قول ابن القاسم ومالك فان حكم عليه فينقضه هو وغيره كما يفيدة
الطرف بل الراجح في قضاة الوقت خلاف ما جزم به خ من
عدم افادة انكاره بعد الحكم كما للخصم والجلاب وابى بكر بن عبد
الرحمان وغيرهم انظر شرحنا على التختة وذلك ان استمرار اقراره
حتى حكم عليه وعدمه لا يعلم إلا من قول القاضى فاما ان يقبل
عليه فيمضى حكمه سواء قال استمر ام لا او لا يقبل عليه فلا يمضى
حكمه سواء قال استمر ام لا فالحكم الشرعى مرتب على مجرد الاقرار
ولا يظهر حينئذ فرق بين الاستمرار وعدمه وليس المراد ان الاستمرار
ثبت بشاهدين اذ ذلك خروج عن الموضوع كما لا يخفى وقد قالوا
لا يقبل اليوم من قضاة الوقت قولهم شهد عندي بكذا او اعذرت
الى فلان او اجلته إلا ببينة فكذلك قوله استمر على اقراره حتى
حكمت او اقر عندي فحكمت عليه وما في خ من عدم الافادة
مبنى على ان حكم الحاكم يرفع الخلاف وعلى قبول قوله اجلت
ونحو ذلك كما صرحوا به في مفهوم قوله ولا تقبل شهادته بعده
انه قضى بكذا والله اعلم وقول تفنى كون محل الخلاف في

عبد الملك وسحنون يحكم عليه ورايا انهما اذا جلسا للحكومة فقد رضيا ان يحكم بينهما بما يقولانه
وان ذلك قصدها وان لم ينكر حتى حكم ثم انكر هذا الحكم وقال ما كنت اقررت بشئ لم ينظر لانكاره

وهذا هو المشهور من المذهب اه وقال ابن رشد وما اقر به احد الخصمين في مجلس قضائه ثم جمده
فالاختلاف فيه موجود في المذهب وقال محمد لا اختلاف فيه بين اصحاب مالك اه فني كون محل
الخلافا في الحكم بالاقرار دون اشهاد على المقر ابتداء دون (٢٨) انكار منه ولا رجوع وهو ما في

صحيح وابن سلون والمفيد وابن

مرزوق وغيرهم او فيما اذا رجع
المقر من اقراره قبل ان يحكم
عليه وهو ما نقله مصطفى عن
الخصمي وظاهر ابن رشد تردد
(وان يتبع لاشهاد ذو الحق)
وهو المقر له (فاقبلا) خ وان
اقر فله لاشهاد عليه وللحاكم
ثنيته عليه لما فيه من تحصين
الحق وقطع النزاع وتبليغ
الخصوم وليس هو من تلقين
الخصوم المنهي عنه وفي التبصرة
لا باس ان يلحق احدهما حجة
عجز عنها واذا حكم عليه بعد
الاشهاد على اقراره ثم انكر لم
يعذر له قاله ابن العطار وغيره
وهو الصحيح خلافا لابن
الفخار خ لإلا الشاهد بمسوق
المجلس فان حكم عليه حين
اقراره من غير اشهاد مضى
ولا يلتفت لانسكاره وان
انكر محكوم عليه اقراره بعده
لم يفده فان كان اقر في مجلس

الحكم بالاقرار ابتداء دون انكار ولا رجوع وهو ما في صحيح الخ
يتقضى انه اذا انكر لا يحكم عليه اتفاقا عند صحيح ومن معه وليس
كذلك بل فيه الخلاف عندهم كما مر (وان يتبع لاشهاد ذو الحق)
قوله وليس هو من تلقين الخصوم الخ اي لان المنهي عنه هو
تلقين الحجته التي يتوصل بها الى الباطل وقوله لإلا الشاهد بما في
المجلس الخ ظاهرهم وهو الحق انه لا اعدار فيه ولو عزل هذا
القاضي وقدم غيره وان كان تعليلهم بان الاعذار فيه كالاعدار في
نفسه يدل على ان عدم الاعذار خاص بقاضي ذلك المجلس وقوله
فان حكم عليه حين اقراره الخ تقدم ما فيه اذ استمرار اقراره حتى
حكم عليه وعدم استمراره لا يعلم إلا من قول القاضي وامضاء حكمه
مع اخباره بالاستمرار دون غيره فيه ما فيه لان الحكم الشرعي
مرتب على مجرد الاقرار فاما ان يمضي حكمه في الجميع ولا مفهوم
حيثئذ للطرف واما ان لا يمضي في الجميع لانه استند فيه الى
علمه وهو الصواب ولا سيما في قضاة الوقت فما في خ وان كان هو
المنصوص لغير واحد لكن للنظر فيه مجال بالنسبة لمفهوم الظرف في
كلامه والله اعلم وبهذا تعلم ما في قول تـ فان ظاهر قولهم ينقضه
هو فقط انه ينقضه وجوبا وهو مشكل مع قولهم حكم الحاكم اذا صادف
قولا مضى لقوله ورفع الخلاف على ما للاقدمين اما على ما للمتأخرين
من انه لا يعتبر من القضاة إلا ما وافق المشهور فلا وقد علمت ان
المشهور انه اذا انكر قبل الحكم لا يجوز له ان يحكم خلافا لسحنون
ومن وافقه نعم ان كان ينقضه هو فقط استحبابا فيقال فلم لا ينقضه

ايضا

الحكم ثم انكر فحكم عليه ينقضه هو فقط بناء على ما شهرة في صحيح من قول
مالك وابن القاسم لا على قول سحنون وقبل المجلس ينقضه هو وغيره فاذا حكم عليه وسال التأخير
ليأتي بالحق اجيب وهو معنى قوله

(وللمحاكم التأجيل بالحق)

متعلق بالتأجيل وهو بالنصب
مفعول بقوله (صححنا اذا

طلب المطلوب ان يتاجلا)

فيوجه الحاكم على حسب ما

يراه خ وان وعد بقضاء وسال

تاخير كالיום اعطى حميلا بالمال

وهو راي سحنون في تاخير

المطلوب دون اذن صاحب

الحق وقيل لا يوخره إلا باذنه

تنبيه قول الناظم التأجيل

بالحق صريح فيما قررناه به

رحله على التأجيل في دفع

الينة كما فعل الشارح بعيد

وموجب التكرار مع قوله وان

يرد المطلوب الخ ثم شبه

في التأجيل ما اذا زعم المدعي

ان له بينة غائبة فيعطى

المطلوب حميلا بالوجه فان عجز

عنه حلف الطالب ان له بينة

غائبة بما ادعى وسجن له

المطلوب ان كانت الغيبة قريبة

فان كانت الغيبة بعيدة حلف

المطلوب ايضا انه لا يعلم له

حقا وكان الطالب على حقه

واليه الاشارة بقوله (كبينته

غابت بقرب) كاليومين كائنته

ايضا في استمرار الاقرار استحبابا ايضا فالواجب في ذلك كله ان
لا يحكم ولا يمضى ويرفع لمن فوقه ويكون شاهدا بذلك الاقرار
كما في المدونة (وللمحاكم التأجيل) قوله صريح فيما قررناه الخ
يعنى لقول الناظم بالحق اى في اداء الحق وعلى ما للش يكون
المعنى في نفى الحق فالباء ظرفية على كل حال وهل يقدر المضاف
اداء او نفى كلام الناظم محتمل نعم حملة على الثاني يوجب التكرار
كما قال (كبينته غابت) حاصله ان البينة الغائبة اما قريبة او بعيدة
فالقريبة يومر المطلوب بحميل الوجه فان عجز حلف الطالب ان له
بينة غائبة ثم يسجن المطلوب وهذا على ما به العمل من وجوب
الحميل بمجرد الدعوى وهو معنى قول خ في الشهادات او لاقامة
بينته فبحميل بوجهه خلافا لما درج عليه في الصمان من قوله ولم
يجب وكيل للخصومة ولا كفيل بالوجه بالدعوى وان كانت
بعيدة حلف الطالب ان له بينة غائبة ويسمى الشهود على الراجح
وقيل لا يحتاج الى تسميتهم ثم يحلف المطلوب انه لا شئ عليه
فان قاست بينته التي سماها قام بها قال في كتاب الشهادات من
المدونة ان قال الطالب بينتي غائبة فاحلفه لى واذا قدمت بينتي
قمت بها نظر الامام فان كانت بينته بعيدة الغيبة وخاف تطاول
الامر وذهاب الغريم احلفه له وكان له القيام بينته اذا قدمت
وان كانت بينته قريبة الغيبة على مثل اليومين والثلاثة لم يحلفه
للا على اسقاطها ابن عرفة عن ابن فتوح انما له ان يحلفه في
بعد بينته ان سمى البينة قلت ويعين الموضع خوف ان يعتقد
فيما ليس بعيد انه بعيد والخوف في المفازة يصير القريب بعيدا اه
فقول الناظم لمدع صفة لبينة او حال لوصفه بجملة غابته
وضمير به للمطلوب وقوله يمين المدعي فسال لحصل والباء في
بذين ظرفية فيمين المدعي شرط في سجن المطلوب في الاولى وفي

(المدعى فيكون مطلوب بان
يتحملا حمل ب بالوجه) بدل
(بالعجز سجن) مبتدا وخبر
اى فان عجز ب الضامن سجن
وهذا اذا ادعى غيبة قريبة
وحلف عليه (وان بعدت)
الغيبة (سجن) المطلوب (له)
وانما يمكن له في القريبة
ويحلف في البعيدة (ان تحصلا
بذنين) العجيز (يمين المدعى
ان ب ادعى) المدعى (من
البيانات سجن باسم) اى مع
تسمية الشهود الذين زعم غيبتهم
فان لم يشهدوا او شهد غيرهم فلا
قيام له فان ب تسميتهم لم يكن
له ان يحلف إلا بشرط حجتهم
وتسميتهم منصوصة في البعيدة
وكان الناطم قاس السجن في
القريبة على حلف المطلوب
في البعيدة (وتيل لا) يحلف
الطالب في البعيدة بل يسمى
الشهود فقط (وان يرد المطلوب
دفعاً) البينة التي قامت
عليه بتجريح شهودها مثلاً
(وشبهه) كاثبات البراءة من ذلك

تحليفه في الثانية وقوله ان ما ادعى بيان لما يحلف عليه المدعى
في المسالتين وجملته صح خبر ان المفتوحة وباء باسم بمعنى مع على
حذف مضاف اى مع ذكر اسم الشهود تتعلق بمحذوف حمال
من يمين المدعى والتسمية خاصة ببعد الغيبة كما مر فيرجع
لها فقط قال ذلك كله الش وقول ت فلا قيام له كذا في الميتية
وغيرها وانما كلف بتسميتهم لانه اراد استخلاف المطلوب مع بقاء
حجتهم فلذلك كان لا يمكن من تحليفه إلا اذا اشهد انه لا شهود
له غيرهم وحينئذ فاذ لم يشهدوا او لم يكونوا عدولا او شهد غيرهم
فلا شئ له واما اذا لم يطلب تحليفه فله القيام بهم وبغيرهم وظاهر
كلامهم انه لا قيام له بغيرهم ولو لم يعلم بالغير حين التسمية
والتحليف وذلك واضح لانه ضيق على نفسه بطلب التحليف
فلا يدخل هذا تحت قول خ فان نفاه واستخلفه فلا بينة إلا
لعذر كنسيان وقول ت وكان الناطم قاس السجن في القريبة الخ
عبارة غيرة وكان الناطم قاس السجن في القريبة مع العجز على
الاستخلاف في البعيدة فاعتبر التسمية ايضا إلا فلا سبيل الى السجن اه
قلت كيف يقال ان الناطم قاس ذلك مع ان السجن المذكور عند
العجز صرح به شارح التحفة وغيره ونقله م ههنا وهو صريح قولها
واشهب بضامن الوجه قضى عليه حتما وقوله القضاء
فان قلت مرادهم قاس التسمية في القريبة على التسمية في البعيدة
فلا سجن عليه في القريبة إلا مع تسميته وحلفه قلنا هذا ممكن
وكن كان اصواب ان يقولوا كذلك لا قاس السجن الخ وبالجملة
فالمنصوص في القريبة هو الحلف ان له بينة ولم يشترطوا تسميتها
كما شرطوا في البعيدة وظاهر النظم ان التسمية شرط فيهما وتقدم ان
قوله باسم راجع للبعيدة فقط ليوافق المنصوص انظر شرحنا على
التحفة (وان يرد المطلوب) ظاهرة كثيرة كان النزاع في الديون او

فمع ضامن بالمال يرضى) أى بان يكون مليا مقدورا على الانصاف منه (فامهلا) أى آخر المطلوب واجله
 خ ومن استمهل لدفع بينة امهل بالاجتهاد كحساب وشبهه بكفيل بالمال أى لثبوت الحق كان اراد
 اقامة ثابن او لاقامة بينة فبحكميل بوجهه وفيها ايضا نفيه والعمل على لزوم ضامن الوجه بمجرد الدعوى
 وضامن المال مع شاهد او امرأتين واذا وجب التاجيل للطالب او المطلوب اجل او فرق او جمع (وتفريق
 تاجيل وجمع) له (وكثرة) فيه (٣١) (وصد) لها وهو القلة كل ذلك موكل (الى) اجتهاد (الحكام)

وبعد كونه الى الحكم (والعرف

اعملا) أى اتبع ماعمله
 القضاة العدول ولا تخرج
 من احكامهم وقد اشار الى
 جملة منها وية اساس عليها
 غيرها فيقال (ففى حل عقد
 للثلاثين) يوما (ينتهى) التاجيل
 وكذا فى اثبات لاصول حيث
 تكون البينة حاضرة والورثة
 فيوجل فيه خمسة عشر يوما
 ثم ثمانية ثم اربعة ثم ثلاثة ثلثا
 وقيل يوجل ثمانية ثم ثمانية ثم
 ثمانية ثم يتلوم بستة وقيل
 بعشرين ويتلوم له بعشرة او
 يجمع الجميع فى شهر قال شارح
 التحفة وحل الفرد يكون بالشيء
 اما لظهور تناقض على السواء
 فى الاسترعاء هى الشهادة

فى لاصول اما الاول فظاهر لانه يريد اقامة البينة على عينه وكذا
 فى الثانى فيعطى كل منهما ضامنا بوجهه لصاحبه لتلايطول الدعوى
 عليه وبه كنت احكم وقد نص شارح خ عليه عند قوله فى الزكاة
 وان تنازع قادرون فيبينهم اذ من حجة المطلوب ان يقول للطالب
 عند الحكم ان كانت له دعوى على فلان فليذكرها ويوجل لاثباتها
 ويعطى ضامنا للاجل خشية ان يتغيب فيبقى ضرورة مستمرا على
 بتكرار النزاع منه وذلك واضح خلافا لما فى م ههنا من انه اذا
 كان النزاع فى لاصول لا يحتاج فيه لاضامن لامنهما انظر شرحنا
 على التحفة عند نصها المتقدم قريبا (ففى حل عقد) قوله اما بظهور
 تناقض على السواء النج مثاله ان يشهدوا بملكية فرس لشخص مثلا
 وانه من ماله ونساج كسبه لا يعلمونه خرج عن ملكه منذ تملكه
 بالشراء وقوله او بظهور تناقض من المشهد مثاله ان يشهدوا
 باع فلان الدار الفلانية التى ورثها من ابيه التى لا زلت انتصرف
 فيها منذ تملكها بالشراء من فلان او يشهدوا بحسبها على اعتابها
 تكون مالهم وملكهم وقوله واختلف قول النج أى باختلاف قول
 الشاهد فى الاسترعاء واضطراب مقال المشهد فى لاصل فالاول كان
 يقول يشهد من يضع اسمه ان فلانا غضب من فلان كذا فى

المصدرة يعرف شهوده فلانا النج او يشهد من يضع اسمه النج او بظهور تناقض عن المشهد او من فى
 حكمه كالوارث والغريم فى شهادة لاصل وهى التى يملئها المشهود عليه على الشاهد باختلاف قول
 واضطراب مقال ان الاسترعاء المذكور غير الاسترعاء الذى هو بمعنى الاستحفاظ واداع الشهادة
 (واثبت دعوى ماسوى اصل) كدابة او ثوب او كتاب (انجلا) انتهاء لاجل (الى واحد مع
 مشرتين) أى الى احد وعشرين يوما فيوجل ثمانية ايام ثم ستة ثم اربعة ويتلوم له بثلاثة (وان تكن

باصـل) اى فى اصل انتهى لاجل (لكالشهرين) والثلاثة وهذا اذا كانت البينة غائبة كما قال ابن عاصم
 « وفى اصول اربث او سواه ثلاثة لاشهر منتهاه » (٣٣) و (فى) اثبات (الدين قلا)

لاجل وهو امر ولا ف بدل من نون التوكيد الخفيفة او ماضى
 ولا ف للاطلاق وقدر هذا المثل (ثلاثة ايام) ونحوها (كقدر بشقعة) اخذ بها الشريك فيوجل فى دفع الثمن ثلاثة ايام على ما به العمل وهو المشهور وقال اصبغ بحسب قلته المال وكثرته واقصاه شهر اللخمى الشهر كثير (تلوم بها) اى بالثلاثة (ايضا وفى العدم) يدعيه المدين ولم يثبت ولا اثبت بضامن وجه حتى يثبت (اعقلا) اى احسبه ايها القاضى (بقدر ديون) ففى الدراهم اليسيرة الشهر ونحوه وفى الدراهم الكثيرة اربعة اشهر وفيما توسط شهران (مع مراعاة حال) (غريم) من عزة نفس ورفع همة او عكس ذلك (و) من جهل حاله او علمت قلته ذات يده (سرحن بعيد) اى بعد السجن المذكور وخ واخرج المجهول ان طال حبسه بقدر الدين والشخص والسو

وقت كذا الى ان يقول شهد على اشهاد الغاصب بالغصب من اشهده به والثانى مثاله ان يشهدهم بان هذه الارض ورثها من ابيه ثم يشهدهم انها حبس عليه من فلان وهكذا انظر شرحنا على التحفة ففیه الشفاء ان شاء الله وانظر واسط اقصية البرزلى ففیه ما يدل على ان الاضطراب فى الدعوى لا يضر ونقله عن ابن رشد وغيره (كقدر بشقعة) هذا اذا عبر بالمصارع وقال انا اخذ بها كما فى خ واما ان قال اخذت بعد ان اجابه الآخر اليها وتسليمها له فذلك بيع والثمن حينئذ تخلد فى ذمة الشفيع فيباع المشفوع فيه ان عاجز من الاداء من غيره كما قال خ فبيع للثمن انظر شرحنا للتحفة عند قولها كمثل احضار الشفيع للثمن الخ وقال ناسط عمل فاس واجلوا ثلاثة لا يمام للاخذ بالشقعة للانمام وزيد فى اجل احضار الثمن اكثر من شهرين ان ضاق الزمن قال شارحه يوجل لاتمام اخذه بالشقعة ثلاثة ايام ولا حضارة الثمن اكثر من شهرين انظر تمامه (اعقلا بقدر ديون) هذا فى مجهول الحال واما معلوم الملاء وظاهرة فلهما حكم آخر وهو الحميل بالمال او السجن حتى يودى ولو طال كما قال خ اعطى حميلا بالمال والا سجن كمعلوم الملاء (ان تم ما قد تاجلا به) قول ته اى احكم عليه وعجزة الخ يقتضى ان قول الناظم عجزن اشار به الى ان التعجيز امر زائد على الحكم وهذا هو الذى اختاره فى التنبيه بعد هذا واستدل له بكلام اللسانى وغيره والصواب ان يقال ان قول الناظم عجزن هو بمعنى الحكم فقط وكون هذا الحكم عليه تقبل له الحجة ام لا سيأتى فى قوله وان قام ذو التعجيز اى

مزل القاضى او مات بنى الآخر على ما مضى ولم يستأنف ضرب لاجل وكذا فى موت اهد الخصمين (نعم ان تم ما قد تاجلا به الشخص) طالبا كان او مطلوبا

الحكم عليه وبهذا يلزم كلام النظم واما ان حمل على ان المراد به الحكم بانقطاع الحجّة لم يبق لقوله وان قام ذو التعجيز الى محل يحمل عليه لانه اذا حكم عليه بقطع الحجّة لم يقبل منه ما ياتي به سواء اقر بالعجز ام لا وبالجملّة فبقوله عجزن اى احكم وكونه تقبل حجته او لا كائن على قسمين قسم لا تقبل فيه وهو مدعى الحجّة واجل لها فلم يات بشئ وقسم فيه خلاف وهو ما اذا لم يدعها بل اقر بالعجز من اول الامر فلو كان معنى قوله عجزن احكم عليه بعدم قبول الحجّة لم يبق محل لحكاية الخلاف لان حكمه بذلك يرفع الخلاف في مسألة الاقرار لانه يحكم بابطال المفاهل بخلافه على الاول لانه حكم بمتضى الاقرار من غير تأجيل ولا تلوم فهو معذور بعدم الاستقصاء فجري في قطع حجته الخلاف المذكور فصا فانه طمى من ان التعجيز مرادف للحكم وانه ليس زائدا عليه هو المنعين غلا ونفلا اما الاول فلانه لو كان التعجيز امرا زائدا على الحكم ولا تنقطع إلا به لم يكن للتأجيلات والتلومات فائدة في قطع الشغب والهجج ويصير المدار في قطعها على التعجيز الذى هو زائد على الحكم بالحق او نفيه ويستوى مدعى الحجّة وغيره في قبول الحجّة حيث لم يوجد التعجيز بالمعنى المذكور مع ان الحكم انما شرع لنقطع ذلك اذ لا معنى له بعد انقضاء الآجال والتلومات إلا ذلك وجري خلاف في قبولها فيما اذا اقر بالعجز للعذر كما مروا وكان التعجيز عند الناظم وغيره هو الحكم بعدم قبول الحجّة ما تباقي له حكاية الخلاف بعد لان حكم المماكم يرفع الخلاف واما الثانى فلان الناضى عياض وغيره كالميتطى في عدة مواضع وابن سهل وابن رشد وغيرهم اطلقوا التعجيز على الحكم قال الميتطى فاذا انتقضت الآجال ولم يات بشئ عجزه وانفذ القضاء عليه ولا تقبل له حجة وكذا قال خ ايضا ثم لا تسمع بينته ان

(مع مجز عن النفع) حال اى
تم له الاجل ولم يات بشئ
ينفعه (عجزن) اى احكم عليه
وعجزه إلا فيما استثناه بقوله
(بغير طلاق) ادعته المرأة مع
تتابع ادعاء العبد واجلا في
الاثبات

عجزة قاض مدعى حجة وقال ابن رشد وان عجزه بعد التلوم وهو يدعى حجة لم يقبل منه ما ياتى وقال ايضا بعد الحكم عليه بالتعجيز الى غير ذلك ويبعد كل البعد ان يطلخوا التعجيز على الحكم بعدم قبول الحجة ثم يحكموا الخلاف فى الاقرار بالعجز مع قولهم ان حكم الحاكم يرفع الخلاف وانها سمو الحكم بالحق او نفى تعجيزا لانه يكون بعد عجز المحكوم عليه عن الطعن او عن الاثبات وبعد ضرب الاجالات والتلومات فتناسب مع ان يقولوا حكم عليه بالعجز اى بالحق بعد العجز او عجزه ونحو ذلك فان قلت ان حملنا قوله عجزه على ما ذكرته فتكون المستثنيات مخرجة من الحكم فيقتضى انها لا حكم فيها قلت نعم هذه المستثنيات مخالفة لغيرها فان الطالب يحكم عليه فى غيرها ولا تسمع حجة بعد بخلافها فلا يحكم عليه اذ لا ثمرة له كما هو ظاهر النظم وغيره وغاية ما يقول الفاضل للزوجة بعد العجز عن الاثبات لا تسمع هذه الدعوى مجردة كما تقدم فى القاعدة عند قوله وذا غرض صحيح وكما ياتى فى قوله فكل الذى يحتاج للشاهدين ان تجرد الخ وهذه كلها لا تثبت الا بشاهدين فلا يمين فيها ولو فرضنا ان المرأة اقامت شاهدا فان الزوج يخلف لرد شهادته وكذلك السيد ولا يحتاج للحكم لبعثتهما فى العصمة او الرق اذ الاصل بقاؤهما فالحكم به من تحصيل الحاصل وانما يحتاج للحكم فى الامور التى لولا الحكم لم تثبت اما هذه فتثبت بدونه وتأمل قول خ وغيره وحلف مطلوب فيتروك بيده وقوله وان طال دين ونحوهما وغايتهم هنا ان الزوج والسيد اذا حلفا خلى الفاضل سبيلهما ولم يتعرض لهما بشئ فذلك كما لو قال لا احكم بالشاهد واليمين او لا اسمع هذه البيعة ونحو ذلك مما ليس من الحكم فى شئ وانما هو اعراض عنهما كما قالوا عند قول خ او وجد ثانيا مع يمين لم يرد الاول وكما فى التبصرة وغيرها وبهذا

فلم يأتيا بما ينفع من شهادة عدلين ودم ثابت عمدا وادعى القاتل عفو الولي واجل في ذلك فلم يأت بما ينفعه وحكم عليه بالقتل ثم وجد (٣٥) ما ينفعه فلا يقتل ويعتق العبد وتطلق المرأة وليس المراد

مدعى الدم يعجز عن اثباته

فان هذا يعجز والطباط في

ذلك كل حيق ليس لمدعيه

اسقاطه بعد ثبوته جلا تنعيم

كذا نسب عجز عن اثباته

وحكم عليه بنفيه ثم اثبتته

وقف على غير معين واما على

فلان بخصوصه وعجز عن

اثباته فيمضى عليه التعجيز

فقط واكتبته قسال في التبصرة

ولم تجر العسادة بافراده بعدد

وانما يضمونه في عقد السجلات

وان افرد فلا باس لتبنيهم

في التوضيح ان التعجيز هو

الحكم بعد تبين اللدد وصوبه

الشيخ مصطفى واستدل له

بكلام عياض وغيره واطسل في

ذلك وقال ناصر الدين اللفاني

التعجيز هو الحكم بانقطاع

الحجة وانه لا يقبل منه بعد

ذلك حجة قال فجعله قضاء

القاضي بالحق والابراء منه

تسامح وهذا هو الذي اجتمده

الاجهوري واصحابه قسال

الزرقاني وعجزة اي حكم

كلمة تعلم ضعف ما قاله اللاني ومن تبعه من ان التعجيز هو

الحكم بعدم قبول الحجة وفهموا ذلك من الاستثناء مع وانه ح

يصير المدار في قطع النزاع والشغب على صدور التعجيز بالمعنى

المذكور والحكم بالحق بدونه لا يقطع ذلك فيكون لا ثمرة له في

التاجيلات والتاومات ويستوى ادعاء الحجة وعدمها ولا يتأني حكاية

الخلاف في الاقرار وهذا بعيد لا دليل عليه ههنا ولا نفع كما مر

وسياتي ان المشهور من الخلاف الآتي هو عدم قبول الحجة واو اقر

بالعجز وقول تد ادعى القاتل عفو الولي الخ حمله على هذا بعيد

من كلام الناطم وغيره والطاهر ان المراد بالدم هنا الدم الذي لا عفو

فيه كقتل الغيلة او القتل بالحربة اذ لا عفو فيه للامام ولا لغيره

ولا يثبت إلا بشاهدين او يقال يحمل الدم هنا على ما اذا قام

بعض الشركاء فيه وعجز عن اثباته فقام الشريك الآخر واثبت فان

الحكم بالقصاص الاول والثاني على القاتل والله اعلم لكن هذا

الثاني لا ينطبق عليه الضابط الذي ذكره وانما ينطبق على قتل

الغيلة ونحوه وقوله واما على فلان بخصوصه فيمضى عليه التعجيز

الخ قد يقال هذا داخل في الضابط المتقدم اذ الحبس حق لله

فليس للحبس عليه بعد قبوله اسقاطه وبيعه مثلا فلا تعجيز

فيه وكل من عسر بالحبس اطلق فيه ولم يقيد زولا لغيره ممن

وقفت عليه وقول تد في التبني لا ينافي ذلك الخ بصوابه

كالصريح في ذلك او صريح في ذلك كما لا يخفى ثم ان ما لابن

فرحون الذي نقله تد هنا انما هو في مسالة الاقرار الذي درج

عليه خ في قوله فان نفاها واستخلفه فلا بينة إلا لعذر كنيسان

الخ لان قوله من غير صدور تعجيز اي من غير ادعاء الحجة

عليه بعدم قبول بينة ياتي بهما بعد ذلك وذلك زيادة على حكمه بالحق قسال وليس هو الحكم

بعد تبنيين الابد لان هذا لا يمنع من بقاءه على حجة له ونحوه للشيخ ابن رحال وهو الصواب

واللوم لها ليوافق كلام ابن رشد وغيره ممن قبله وليس فيه ما يدل على انه قضى عليه مع ادعاء الحجّة من غير حكم بعدم قبول الحجّة حتى يكون شاهداً للآلئى ومن معه وقول شيخ فان نقلاً الى اقر بنفياً ابتداء وحكم بابراء المطاوب مع يمينه فلا بينة الخ وهو مراد ابن فرحون هنا والمشهور المعمول به انه لا تقبل حجته كان له عذرا لا نفى ككتاب ابن ديبس اذا فصل الحاكم بين الخصمين لم ينظر له في بيّنة بعد ولم يعذر في غيبته او جهلها او جهل من يجرّح من شهد عليه اه وفي ابن سهل انه الذى به العمل وفي الشامل انه المشهور انظر شرحنا على التفتة ولا بد ان اردت زيادة التعليل في ذلك عند قولها

ثم على ذا القول ليس يلسف الخ (وراج شهيدا غائب) قول ته ولاول المعمول به الخ صوابه وهو المشهور ايضا وما في التقيّد واعتمده ابن رجال من ان العمل على قول سخون بضامن الوجه لا يعول عليه ولعله اذا لم يرد الطالب ان يحلف مع الشاهد إلّا فالحق قد ثبت بشاهدين حينئذ لان اليمين كالشاهد وقول ته وقيل انه راجع لقوله ان تم ما قد تاجلا الخ هذا هو المتعين فيما يظهر والاحتمال ان قبله مستغنى عنهما بما قدمه الناظم قريبا في قوله وفي اثبات دعوى ما سوى اصل الى قوله وفي الدين قللا (وان قام ذو التعجيز) اى الحكم بالحق او بنفيه بعد تبين اللدد كما صرح به في قوله وقد كان ينفي العجز فلو كان التعجيز هو الحكم بعدم قبول الحجّة كما زعمه اللقائى ومن معه لم يحتج لقوله وقد كان ينفي العجز وقول خ وظاهرها القبول الخ ليس هو مقابلا لقوله مدعى حجّة ببل هو مفهومه لان موضوع الاول انه لم يقر بالعجز وموضوع الثانى انه اقر به فكان مفهومه له لا مقابلا واقتصر فيه على القول الذى هو ظاهرها طالبا كان او

وقول ابن فرحون فان كان الحاكم قضى على لقائهم باسقاط دعواه من غير صدور تعجيز ثم وجد بينة قضى له بها اه لا ينافى ذلك وعلى كل حال لا يشترط ان يتلفظ بالتعجيز وانما يذكر التعجيز ويكتب لمن ساله تاكيدا لا ان عدم سماع الحجّة متوقف على هذا اللفظ وظاهر المصنف ان العاصى يعجزه ولو لم يطلب الخصم منه ذلك وهو ظاهر الخ ايضا وقال ابن عاصم

وسائل التعجيز ممن قد قضى يهضى له في كل شئ بالقضاء والظاهر انه حق لهم ما معا للمحكوم له وللحاكم لما فيه من قطع الشغب وتطويل الدعاوى وراج شهيدا غائب بالقرب واقام شاهدا فيما لا يثبت إلّا بشاهدين مطلنا او عند القاضى او اراد ان لا يحلف اجلا بالاجتهاد بعد اعطاء ضامن بالمال وقيل بالوجه فقط ولاول المعمول به

ويحتمل وراج شهيدا غاب مع كونه قام بمجرد الدعوى فيوجب للاتيان به انقطع دعواه وعدم ذكر
 النظم للوكيل على هذا جار على قول مخ وام يجب وكيل للخصومة ولا كفيلا بوجه وقيل يجب وبه
 العمل ايضا وقيل انه راجع لقوله ان تم ما قد تاجلا اى عجزن ما لم يدع شهيدا غاب بقرب ورجى
 ذلك فيوجب ايضا زيادة على (٣٧) ما مر ثم شبه في التاجيل قوله (كمن بكشى بيتا) او دارا
 او حانوتا (لومت) اى لمدة

من سنة او شهر (وينص)
 فيه يد المكس اى اخراجه
 (ويطلب) هو (ماوى) ياوى
 اليه (ان يجده تحولا) اليه
 فيوجب بحسب ما يراه الحاكم
 ولا اشكال في وجوب الكراء في
 مدة لاجل كسبه اى اذا تمت
 السنة وله زرع اخضر (وان
 اقام ذو التعجيل) اى المعجز
 (بعد) اى بعد تعجيله (بحجة)
 وجده من بينة وشبهها (والحالة
 انسه) قد كان ينفي العجز
 ويدعى ان له حجة حين الحكم
 وحكم عليه مع ذلك (فارد)
 ما اتى به من حجة (وباطلا
 وان كان قد التى السلاح)
 حين الحكم اى اعترف بالعجز
 (فهل كذا) اى ترد حجة ايضا
 او لا ترد اقوال اشار لاولها
 بقوله (نعم) ترد وللثاني بقوله

مطلوبا اى كان لذلك وجه كما اشار له في باب النضاء بقوله
 فان نفاها واستخلفه فلا بينة الا لعذر كنسيان النية فقوله نفاها
 اى اقر بالعجز وحكم القاضي ببرائة المطلوب بعد يمينه ثم ادعى
 الطالب انه نسي البينة وهذا وان كان قول لابن القاسم ايضا
 لكن المشهور عنه كما في المتيطة وغيرها انه لا تقبل له حجة كان
 له عذرا لا اقر بالعجز لم لا طالبا كان او مطلوبا قال في الشامل
 ثم لا حجة للمحكوم عليه بعد وكذا ان اقر على نفسه بالعجز على
 المشهور انظر شرحنا له ومن صرح بان ما لابن القاسم في النسيان
 مقابله ابن سهل في احكامه وتصدير النظم به يفيد رجحانه ايضا
 وما في الشامل من انه يقبل عذره بالنسيان على الاشهر ونحوه في
 المعيار كله لا يعول عليه اذ لو كان عذر النسيان ونحوه مفيدا لم
 يكن لضرب الاجالات والتلومات فائدة كما قاله سحنون وغيره
 وتقدم من ابن سهل انه الذى به العمل (وان وقع الانكار)
 قول تد ولا يكفيه ان يقول لا اظن انى شئنا انى فيه نظر فانه
 سيأتى للنظم وان قل لا ادري وحلف على ذلك فانه يفيد
 ويعمل به فكيف بقوله لا اظن انى اللهم الا ان يريد انه قد
 ذلك ولم يحلف عليه وقوله يعنى افعل هذه الامور انى قد يقال
 وهو الصواب انه من عطف المرادف او يال المحل للقاء التفرعية
 لان مطالبته بالبينة هو عين الاعذار او مفرع عنه لان الاعذار هو

(لا) اى لا ترد بل تسمع وهو ظاهر المدونة مخ ثم لم تسمع بينته ان عجزه قاض مدعى حجة وظاهرها
 الفبول ان اقر على نفسه بالعجز والتناث بالتفصيل فتسمع ان كان طالبا ولا تسمع ان كان مطلوبا
 والية اشار بقوله (ولا) اى ترد (ان كان مطلوبا) وقوله (انجلا) اى الحكم فيها وهو تتميم ثم اشار الى
 قسم قوله فان بان اقرار المحجب وهو ما اذا انكر بقواه (وان وقع الانكار) الصريح ولا يكفيه ان يقول

لا اظن عندى شيئا (اعذر وطالبين بينة ثم اليمين) يعنى (٣٨) اقول هذه الامور لا على

ترتيب النظم لان الاعذار انما

يكون ثانيا اى قبل للمدعى

الك بينة فاذا جاء بها اعذرت

للمطلوب فيهما ابن عرف

والاعذار سوال الحاكم من توجه

عليه الحكم هل له ما يسهطه

وهو واجب والحكم بدون

باطل وقيل يستأنف الاعذار

فان قال المدعى لا بينة لى

فطالب المدعى عليه باليمين

(ان اهلا) اى الطالب ليمين

المطلوب بان تكون الخلطة ثابتة

بينهما على القول باشتراطها

والعمل على انهما لا تشتط

مطلبا وان تكون الدعوى مما

يثبت بالشاهد واليمين وكل

دعوى لا تثبت الا بعدلين

فلا يمين بمجدهما ولهذا

مقبه بقوله (فكل الذى) اى

جميع الامر (الذى يحتاج

للساشرين) اى لا يثبت

الا بهما ولا يثبت بالشاهد

واليمين كالنكاح والطلاق

والعتق والولاء وليس منها

الشركة خلافا لما فى الشارح

من التبصرة (ان تجرد ذلك

لامر عن الشاهد) لم تلزم

سوال الحاكم من توجه عليه الحكم الك ما يسهطه ولا شك ان

المطلوب لما انكر توجه الحكم على الطالب بان لا شئ له مع

يمين المطلوب او بدونها فيقول الحاكم هل لك ما يسهط هذا الحكم فاذا

اتى بالبينة توجه الحكم على المطلوب فيقول هل لك ما يسهطه

وهكذا وقوله وهو واجب النسخ ظاهرة انه واجب ان يقول له ذلك

ابتداء وانتهاء اعنى بالابتداء عند الانكار او اقامة البينة عليه

وبالانتهاء بعد اخذ النسخة وعجزة عن الطعن فيها فلا بد ان

يقول له الحاكم ايضا هل اتيت بحجة ولا يسجل الحكم قبل ان

يساله اذ لعله اتى بحجة وهو لم يساله حتى يخبره بها وهذا هو

المنصوص عليه لابن سهل وغيره قال اذ لا بد ان يعذر اليه عند

ارادة الحكم له او عليه فى آخر الامر وقال ايضا لا بد للعاصى ان

يقول للمتخاصمين اخيرا ابقيت لكما حجة - اه - ونحوه او انل باب

الوكالة من شرح الشامل وانظر شرحنا للتحفة فى القضاء (ان اهلا)

اى وبان يكون المطلوب ممن لو انكر ونكل انتفع الطالب بنكوله

احترازا من المحجور ومن تقدم عند قوله وذا غرض صحيح النسخ

(بلى اذا لم يكن محتاجا) قول تيفى الطلاق والعتق والغفو

لا يثبت الا بشاهدين النسخ تامل كيف يتصور الاجل فى الغفو وما

قبله مع عدم التعجيز فيها ولعله مبنى على ما مر له من انه يدخلها

الحكم فيحكم بيناتها فى العصمة وبيقاته فى الرق فلا يثبت الاجل

فى ذلك ليرتب عليه الحكم الا بشاهدين وقد جعلت مما مر انه

لا حكم فيها اصلا اذ لا يسمع فيها مجرد الدعوى ولو فرضنا انه

اتى ببينة مقدوح فيهما اذ هى حينئذ كالعدم فلم يسبق الا مجرد

الدعوى وهى لا تسمع فى ذلك واما الاجل فى الغفو اذا انكره الولي

فلا يحكم عليه به الا بثبوتهم بشاهدين وكذا الطلاق اذا اثبتته

المرأة واجل الزوج للطعن فيه فلا يثبت الاجل فيه الا بذلك

يمين به) قال فى التوضيح اذ لا فائدة فى توجيهها فان فادتها اذا نكل حلف

والعتق

المدعى واستحقق وذلك لا (٣٩) يمكن هنا لان اليمين مع النكول انما تفيد في الاموال ومفهوم

ان تجرد انه اذا قام للمدعى

شاهد واحد توجهت على

تفصيل ذكره نخ في قوله وحلف

بشاهد في طلاق وعق لا نكاح

فان نكل حبس وان طل دين

(بلى) تلزم اليمين (اذا لم يكن)

المشع (محتاجا) في التباقر

الى الشاهدين كالمال وما يتول

اليه كاجل وخيار وشفعة وشركة

وقتل خطأ واعلم ان الاجل

بحسب المرجل فيه ففي الطلاق

والعق والعنوسو لا يثبت إلا

بشاهدين وكذلك الوكالة إلا

ان تعلق بها حق الوكيل من

اجرة او كان النزاع بين الوكيل

ومن عامله بدفع اوبيع او اشاء

سلعة من وكيل مالكة فثبت

بالشاهد واليمين وإلا فلا يحلف

الوكيل ليستحق غيره قاله ابو

الضياء سيدى مصباح وورد على

الكلية الاولى وحلف الطالب

ان ادعى عليه علم الغم وكذا انه

عالم بفسق شهوده وله يمينه انه

لم يحلفه او لا ولا اتل الاستخلاف

على العفو فانها يتوجه فيها اليمين

مع انها لا تثبت إلا بعدلين كما

أورد على العكس من ادعى على

والعق مقله ويمكن ان يكون هذا مراد ته وقوله قاله ابو الضياء

سيدى مصباح اى وكذا قاله الناطم فيما ياتى في قوله واما اب

فيما تولاه من معاملات النخ يعنى لانه وكيل عن ابنه وكذا قاله

غير واحد من المتقدمين والمتأخرين وما قاله سيدى مصباح نقله في

معاوضات المعيار قال سئل سيدى مصباح عن رجل اقام شاهدا واحدا

بوكالة فاجاب ان كنتم تعنون بالذى اقام شاهدا واحدا هو من عامل

الوكيل فله ان يحلف مع شاهده ويقضى له اذا انكر الموكل الوكالة

وان كنتم تعنون به الوكيل نفسه فليس له ذلك اذ ليس في السنة

ان يحلف رجل ويستحق غيره اه باختصار وبالجملة ان كان النزاع

بين الوكيل والموكل في الوكالة فلا يحلف الوكيل مع الشاهد بالوكالة

إلا ان تعلق بها حق كاجرة ونحوها وان كان النزاع بين الوكيل وبين

من عامله يبيع او شراء فلهن عامله ان يحلف مع الشاهد وليس

ذلك للوكيل وقوله وورد على الكلية الاولى وحلف الطالب ان ادعى

عليه علم الغم وكذا انه عالم بفسق شهوده النخ في ايراد هذين نظر

اذ لا نسلم ان دعوى العلم في هذين ودعوى التحليف في الثالثة لا

تثبت إلا بشاهدين قاله سيدى عدر وقد تم التنبيه عليه عند قوله

وذا غرض ان صح النخ وقوله وللقائل الاستخلاف النخ انظر اذا شهد

واحد انه عفى عنه على دية هل هو مما يتول المال فيحلف القائل

معه ام لا وهو الظاهر بل المتعين ولا شبه ان دعوى العفو لا توجب

يميننا قال ارايت ان حلف له فلما قرب للاتل قال عفا عني ذنبي

ايحلف له اه وحيث اورد على القاعدتين ما ذكر فهم اغلبيتان فقط

(ان كان مشبهاد دعواه صححت) قول ته بان يدعى على مثله النخ او قال

بان يدعى على من يشار اليه بمثل ذلك لكان اولى لان المشهور توجه

الدعوى مطلقا على مثله وعلى غير مثله ولا يستثنى من ذلك إلا ما فيه

معرفة كالسرقة والغصب ونحوهما فانها لا تتوجه على من لا يشار له

آخر انه عبده فانه لا يمين عليه وان كان الرق يثبت بالشاهد واليمين (ان كان مشبهاد دعواه صححت)

اى ومع كون الحق مما يثبت بالشاهد واليمين فلا بد من الشبه بان يدعى على مثله ومن صحة الدعوى من كون الذى ادعى معينا او حقا الى آخر ما مر من شروط صحة الدعوى (لكن ان كان مجعلا كلام يمين) هذا راجع لجميع ما مر وكافه يقول لا تقع ايها القاضى فى سماع الدعوى واعتبار صحتها بظاهر الحال او ما تفهمه انت بفراستك بل لا بد من بيان المجمل كلى عليه حق او شئ (كالتمام لادعى) كلى عليه عشرة حتى يقول من بيع (وتفسير ابهام) كذا نايير او دراهم وفى البلاد سلكك مختلفة (وان لفظ اشكلا) كضمير لا يدري مرجعه (فيوضح) بل ابن سهل اذا صحت الدعوى سأل الحاكم المطلوب عنها ثم قال فان كانت بشئ فى الذمة بين قدره وذكر انه ترتب من بيع او قرض مثلا وان كانت فى غار بين محله من البلاد او فى شئ من ذرات الامثال بين الكيل والوزن والعدد او فيما لا تضبطه الصفة فلا بد من بيان القيمة قال الترافى وفى الحلى بالذهب قيمة فضة (٤٠) وبالعكس وبهما بما شاء

منهما لانه موضع ضرورة وان كان فى شجة او جرح ذكر موضعه وقدره او فى سرقته بين ما هى وقدرها ومن اى موضع اخذت (ولتمام) ايها القاضى (بتقييد غامض) مشعب صعب (لتسأل عنه او لان تتاملا) مما اشتملت عليه الدعوى من الفصول ولاى باب ترجع من الاصول وحينئذ فليست هذه المسألة تهيمد المتأمل المشار اليها بقول التلخفة

بذلك ولا على من لا يليق ذلك بمنصبه اتفاقا كما للعدوى وغيره (لكن ان كان مجعلا النج) واولى ان كان فيه لبس والفرق بينهما هو قول النائل والفرق بين اللبس والاجمال مما به يهتم فى الاقوال واللفظ ان افهم غير التصدد فاحكم على استعماله بما ورد لانه اللبس واما المجمل فربما يفهمه من يعامل وذلك ان لا تفهم المخالفة ولا سواء بل تصوير واقعة وحكمه القبول فى المصادف فاحفظه نظما اعظم الفوائد وهذا كله تكرار مع قوله فيما مر فان صحت الدعوى يكون الذى

ادعى

والكتب يقتضى عليه المسموع من خصمه الجواب وتوقيف ادعى انه لان ذلك فيما بين الخصمين وما هنا فيما يفعله القاضى فيما صعب عليه من الدعوى (وفكرك فرغ) من كل شغل او مشوش اذا جلست للفصل بين الخصوم ابن الحاجب ولا يحكم فى حال غضب ولا جوع ولا ما يدهش عن تمام فكر المدونة واذا دخله هم او صجر فليقم وفى الحديث لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان (واطلب النص وافهم) الواو لا تقتضى الترتيب والمراد اذا فرغت فكرك وسمعت من الخصمين فتفهم فى كلامهما ثم اطلب النص فى نازلتها ولا يجوز الحكم بالجزر ولا بالتخمين (وبعد حصول الفهم قطعا) للنازلة وحكمها (لتفصلا) قال فى النبصرة قال اشهب وسخون ولا يقتضى الادعى حتى لا يشك ان قد فهم واما ان يظن ان قد فهم ويخاف ان لا يكون فهم



لما يجده من الخيرة فلا ينبغي ان يقضى وهو يجد شيئا من ذلك اهـ (والأ) يحصل الفهم قطعاً بان لم تفهم او حصل لك شك في الفهم (فمر بالصلح) ظاهرة انه اذا لم يفهم يامر بالصلح وليس بهراد بل يامر الخصمين بالاعادة حتى يفهم عنهما وانما يامر بالصلح اذا اشكل عليه وجه الحكم لغرابته او تشعب امره ولم يجد من يسال عنه ولا قضيا غيره يصرفهما اليه والمحصل انه اذا اشكل على المحاكم كلام الخصمين من جهة تصوره امرهما بالاعادة (ع) ليفهم عنهما وان كان من جهة جهله والحكم بين في نفسه سال

ادعى معينا الخ ويحتمل على بعد ان يكون هذا في المدعى عليه وان كان لا لتباسه او تشعب دعاوى المتخاصمين سال فان لم يجد امر بالصلح (كالخوف من تفاقم الامر) اى تعاطفه وادائه الى فتنة او هرج والصلح حيثذ واجب بخلاف قوله (او ان كان بين ذوى الصفات) (الاعلا) اى اهل العلم والدين (او الرحم الدعوى) اى او كانت الدعوى بين الاقارب وذوى الارحام والصلح في هذين مندوب قال عمر رضى الله عنه ردوا الحكم بين ذوى الارحام حتى يصطالحوا فان فصل القضاء يورث الضغائن اللخمى وهذا بين الاقارب حسن وان تبين الحق لاحدهما او لهما (والأ) يخف من تفاقم الامر ولا كانت الدعوى بين ذوى الرحم (فلا) يدعو للصلح (اذا بدا الحكم) اى وجهه قال اللخمى لا يدعو للصلح اذا تبين الحق لاحدهما إلا ان يرى لذلك وجها قال ابن سحنون كان ابى ربما رد الخصمين الى من عرفه بالصدق ولا مائة فيقول اذهب الى فلان يصالح بينكما ثم اشار الى القسم الثالث وهو ما اذا امتنع من الجواب بالاقرار والانكار بان سكت او قال لا اجيبك حتى تقيم بيمينك او قال لا ادري فقال (والذ) يسكون الذال لغة

الامر ولا كانت الدعوى بين ذوى الرحم (فلا) يدعو للصلح (اذا بدا الحكم) اى وجهه قال اللخمى لا يدعو للصلح اذا تبين الحق لاحدهما إلا ان يرى لذلك وجها قال ابن سحنون كان ابى ربما رد الخصمين الى من عرفه بالصدق ولا مائة فيقول اذهب الى فلان يصالح بينكما ثم اشار الى القسم الثالث وهو ما اذا امتنع من الجواب بالاقرار والانكار بان سكت او قال لا اجيبك حتى تقيم بيمينك او قال لا ادري فقال (والذ) يسكون الذال لغة



في الذي (لا يجيب لتعقلا) اى اعلمه بمعنى احبسه (وادب) اى بالضرب بعد الحبس اذا لم يجب به (وبعد) اى بعد الضرب والسجن واستمراره على ابايته (احكم لطالب حقه) منه (بدون يمين في) القول (الصحيح) وهو قول ابن المواز وقال اصبع بعد اليمين (وقيل لا) اى لا يسجن ولا يضرب (ويقضى لدى الدعوى بعيد يمينه) حكاه في التبصرة فهى ثلاثة اقوال قال مالك اذا قال اقم بينك على ما تدعى اما انا فلا اقر ولا انكر لم يترك على ذلك ويجبر حتى يقر او ينكر قلت ومثله اذا قال لا اجيبك حتى تبين لى هل ما تدعيه علي برسم او بغير رسم فلا يجاب ويلزم ان يجيب قبله (وان قال لا ادري) هل علي شيء مما تدعى (٤٢) حلف على ذلك فان ابى

(ولم يحلف اعملا) بالف بدل من نون التوكيد اى اعملن ما مر من السجن والادب ثم احكم بلا يمين الخ (وإلا) بان حلف انه لا يدري قبله شيئا (ف) يقال المدعى (اثبت ما ادعيت امدع) الهمزة للاستدعاء فان اثبت وإلا فلا شيء له ثم اشار الى ما اذا اجاب بما يتضمن الاقرار دون تصريح به فذكر ان الحكم فيه مختلف باختلاف الفروع فقال ! مضمون اقرار كتصريح به (ار جلا) اى ان ظهر ذلك وكان (برع) اى في اصل من الاصول كدار مثلا بيد رجل ادعى آخر انها له ورثها من ابيه او جده فانكر من هى بيده وقال ما ملكتها المدونة قط فاقام المدعى بينته بما ادعى فاخرج الآخر بينته بشرائها منه فلا تسمع بينته لانه كذبها حيث قال ان القائم لم يملكها قط لان انكاره تضمن تكذيب بينته والاقرار بما ادعاه القائم ويصير كانه اجاب اولا بقوله اشتريتها منك ولا بينته له على الشراء (ودين) اى ادعى به فانكر المطلوب المعاملة وقال لم تقع بينى وبينك معاملة قط فاقام المدعى البينة بمداينته فاقام الآخر بينة شهدت له بالتضاء فلا تقبل منه ولا تنفعه لانه كذبها بانكاره اولا (فى) اى على القول (الصحيح) عند الناطم من الاقوال وعول فيما صححه من تسوية الربع بالدين على ما نقله المشطى عن ابن العطار ومضى رواية حسين ابن عاصم

ان يصالح اه اى فان دعى في الفرض المذكور فلا بد ان يسبين لصاحب الحق ان النضاء اوجب له حقه وإلا فلا يلزمه الصالح وله القيام لان القاضي قد داس عليه (مضمن اقرار) معنى التضمن المذكور ان يبنى التضاء والشراء مثلا تضمنتا وجود المعاملة والملك للذين انكرهما فانكاره تكذيب لكن لا بالصراحة اذ لم يقل انها كاذبة واخرى لو صرح بالتكذيب فقل ما اسلفتني مثلا او ما اشتريت منك الدار في مثال تد قوله وبها فتوى الاشياخ الخ وفي ابن عتاب واختصار المشطى ان بها العمل قال وإلا لم يكن لتقييد المقال فائدة وفي شرح ابن رصالح التحليل في باب الوكالة انه الراجح وقوله ثم رجع او قامت الخ اى بان قال هو في الذمة ولكن قضيته او قد ملك الدار ولكن اشتريتها او قذفته ولكن صفا عنى او لم يرجع عن انكاره ولكن لما قامت عليه البينة اتى بما يبرئه وقوله فانه لا يضركما في ضيحه عن ابن القاسم في

عن ابن القاسم قال أبو الحسن وبها فتوى الأشياخ وفي ضميمته ان فيمن انكر شيئا بالذمة او انكر الدعوى في الربع او فيما ينضى للحد ثم رجع او قامت عليه البينة فأتى بما يبرئته اربعة اقوال الاول لابن نافع يقبل منه في جميع الاشياء الثاني لغير ابن القاسم لا يقبل منه ما أتى به في جميع الاشياء الثالث لابن المواز يقبل منه في المحدود دون غيرها الرابع يقبل منه في المحدود والاصول ولا يقبل منه في الديون وشبهها (سمع) وهو قول ابن القاسم في المدونة اه واعتمد للاجهوري

واصحابه قول ابن القاسم هذا

قال الزرقاني في قوله او انكر القبس فقامت البينة فشهدت بينة بالتلف كالمديان ما نصه ويستثنى من كلام المصنف هنا وفي القضاء لانكار المكذب للبينة في الاصول او المحدود فانه لا يضر كما في ضميمته عن ابن القاسم في المدونة في اذا ادعى شخص على آخر انه قذف او ان هذه الدار مثلا له فانكر ان يكون حصل منه قذف او ان تكون هذه الدار دخلت في ملكه بوجه فاقام المدعى بينة بما ادعاه فاقام الاخر بينة انه عفا عنه في القذف وانه اشترى منه الدار او وهبها له او نحوه فتقبل بيته بهذين ولعل الفرق ان المحدود يتساهل

المدونة الخ هذا وان كان مذهب ابن القاسم في المدونة لكن الذي شهرة ابو الحسن في كتاب اللعان وابن هلال وغيرهما وقالوا ان العمل عليه هو الاطلاق كما اطلق الناطم والعمل مقدم على المشهور فكيف به وهو مشهور ايضا وقد ذكرنا في شرح التحفة ان هذه المسألة احدى المسائل التي خالف فيها اهل الاندلس مذهب ابن القاسم فانظره وانظر شرح الشامل في باب الوكالة وعليه فلا يعول على ما اعتمدته عجم واتباعه من الاستثناء المذكور ولا على ما قاله تد من ان الاقوى في الربع خلاف ما صححه الناطم وقوله ثم مسألة الدين مقيدة الخ كل من نقل المسألة كصاحب المختصر والتحفة وابن الحاجب والتميطي وغيرهم اطلق وما قيد بالعارف ولا بغيره والتقييد بذلك يقتضي ان هذه المسألة لا يحكم بها إلا على الفهاء اذ لا يعرفها غيرهم وهذا من ابعد بعيد وان ما قاله الرعيني ومثله لابن محرز ولكن جل الأيمة قديمهم وحديثهم اطلقوا وما فصلوا ولا قيدوا وهم ممن لا يخفى عليهم ذلك والنصوص اذا تواردت مطلقة على وتيرة واحدة فاطلاقها مراد كما قاله غير واحد فالقول بالقييد المذكور مقابل لما مر من العمل والمشهور كيف وهم قد قالوا ان العمل الجاري لمصلحة عامة او سبب كذلك

فيها لدرعها بالشبهات والاصول يظهر فيها انتفال الملك فدعوى انها ما دخلت في ملك غير من هي في حوزة لا يلتفت اليها فكانه لم يحصل منه ما يكذب البينة التي اقامها اه وكان الاقوى في الربع خلاف ما صححه الناطم رحمه الله تعالى ثم مسألة الدين مقيدة بالعارف بما يترتب على الانكار واما الجامل بما يترتب على انكاره فلا يضره لانكار قاله الرعيني وقيد به الخطاب وغيره كلام خ وبه القضاء والفتوى (وان بدا) مضمون الاقرار (بعق واقرار به فعكس تحصلا) اي لا يلزمه عتق ولا يكون

مضمن لاقرار كالاقرار وذلك كمن شهد على شريكه الموصر بعق نصيبه من العبد ففي ضمنه ان نصيب الشاهد حر وانه يستحق قيمته قال مخ فنصيب (ع م) الشاهد حر ولاكثر على

خلافه فمضى الناظم على ما هو عليه لاكثر وكمن اشهد او اقر ان اياه اعتق عبدا وخالفه غيره من الورثة فان ذلك لا يجوز عليهم ولا يلزم المقر فيه عتق واختلف هل له ان يستقدمه في يوم نصيبه (وثالثهما في مودع) اى وفي مسألة الوديعة ينكره المودع ثم يقرأ ويقوم عليه اليانة فتشهد له بيته بردها او تلفها ثلاثا اقوال حكاها ابن رشد وابن زرقون القبول مطلقا قل ابن زرقون وهو المشهور وعنده مطلقا في ابن ناجي انه المشهور وقد بحث معه بانه انما تمسك باطلاتها وهما لمالك والثلاث لابن القاسم تقبل بيئته في التلف ولا تقبل في الرد لما تضمنه جمعه من تكذيب بيئته واليه اشار بقوله (كهو) اى ثالثهما ان مضمن لاقرار كالاقرار (في الذى الى رده) يادعى الرد (وى) تالف اى في دعوى التلف فلا ، وكان الناظم في غنى عن هذه الفروع وانما ذكرها ابن الحاجب ومن تبعه في الدعوى مخ وان انكر مطلوب فليس الخ (ومن في حساب يدعى غاطا مع الغريم) او الشريك مثلا وبعد ان تحاسبوا وتباروا وكتبوا البراءة

هذه الفروع وانما ذكرها ابن الحاجب ومن تبعه في الدعوى مخ وان انكر مطلوب فليس الخ (ومن في حساب يدعى غاطا مع الغريم) او الشريك مثلا وبعد ان تحاسبوا وتباروا وكتبوا البراءة

بينهما قلم (بعيد الكتب) اى بالقرب منه (وهو) اى الغريم او الشريك (يقول لا) اى لا غلط بينهما
فطلب يمينه (فليس له احلافه) نعلمه الخطاب عن النوادر عن ابن عبد الحكم قال ولو كان له ذلك ما
نفعت البراءة ولا انقطعت (ع) المعاملة واختلف في القسمة اذا ادعى احد المتقاسمين فيها غلطا
او جورا هل الحكم فيها كذلك

فليس له تحليف المذكر لذلك
واليه اشارة قوله (هل كذا
بقسمة) فليس له احلافه (ام
له لاحلاف قولان) والثاني
مذهب المدونة ولذا قال (ذا
اقبالا) وهذا كله اذا قام بالقرب
كما افادة تصغير بعد وحد ابن
سهل القرب بسنة وفي المقصد
المحمود ان العام كثير وهذا كله
ما لم يشهد دعواه وخ نظر في
دعوى جور او غلط وحلف
المنكر فان تقاحش او ثبت
نقضت ثم تكلم الناظم على
مسألة الحكم على الغائب يعنى
بغير اىالة القاضى وهو من اهل
البلد وله مال يعدى فيه فذكر
ان الغيبة اما قريية كاليومين
والثلاث او متوسطة او بعيدة
جدا فقال (ومن غاب في قرب
كمن هو حاضر) فلا يحكم عليه

(فليس له احلافه) ما اقتصر عليه الناظم هو الذى فى خ والذى
لابن سليون من مالك ان له ان يحلفه ومثله فى نوازل الصلح من
المعيار ومجالس المكاسبى قائلا وقع الحكم به وقال مسدى عبد
القادر الفاسى هو الذى ادين الله به لفساد الزمان ابن رحال وهو
الذى ينبغي او يجب الحكم به لان قول مالك اولى ما يقلد اه
وهو ظاهر اذ غايته انه يحلف ما علم بوقوع الغلط او ما دخلا على
ان ذلك لم يدخل فى الابرء وذكر سيدى عمر الفاسى عند قول
الناظم فيما ياتى ويضى الخصم بعد نفى حثوقه الخ ان العمل
على اليمين قللت وما احق هذه المسألة بان تجرى على قوله وان
عم الابرء والخلع سابق الى اذ الابرء فى هذه جرى على سبب
خاص وهو الحاسبة من شركة ونحوها كالاتية بل البرزلى صرح
بذلك كما ياتى (بغير عمار يستحق) قوله ومفهوم يستحق الخ
قال البرزلى فى مسائل المديان عن ابن بطلال ومثله فى المدونة
لا يبيع القاضى من دار المدين الا بقدر الدين بخلاف ما يبيعه
من جارية او غلام فيبيعه كله لضرر الشركة اه انظر نصه فى
باب الرهن من شرحنا للتحفة واذا بيعت ثم قدم والبت البراءة
فانه لا ينقض البيع الا ان يجدوا لم تتغير فيبخرين امضائه واخذه
ودفع ثمنه قاله زوساينى قريبا ايضا وقوله (وفى نفقة الزوجة)
اى لان نفقتها من باب المعاوضة بخلاف نفقة الاولاد فهى من

الا بعد لا عذار فيكتب اليه بان يحضر او يوكل فان ابنى حكم عليه فى كل شىء كما اذا لم يجب باقرار ولا
انكار وبين حد القرب بقوله (مسافته . وان مع امن انجلى والا) ينجلي الامر فى مسافة اليومين بان كان
خوف نزل منزلة الغيبة المتوسطة وهى العشرة ايام (فيقضى) الحاكم عليه (مع يمين) النصاء انه
ما قبض ولا احوال ولا احتمال ولا وهب ولا تصدق ولا اسقط حقه بوجه من الوجوه (كعشرة بغير عتار
يستحق) اى يحكم عليه فى كل شىء ما عدى استحقاق العتار (اذا جلا) ومفهوم استحقاق انها تباع

باب المواساة فاذا كان الولد غنيا سقطت نفقته بخلاف الزوجة
وفي معنى الغنى اذا كان قادرا على الكسب بصناعة نص على ذلك
في المدونة قالوا وكذلك الصبيبة اذا كانت لها صناعة فاذا كانت
الصنعة تقى ببعض نفقاتها كمل الاب باقيا للخمسة اذا كانت
صنعتها لا تدركها بها معرفة ما لم تكسدها صنعتها او يقع بها مرض
فتجب على الاب وفي منعه لانشفاع بفاضل خراج ابنه الصغير
عن نفقته وجوازه قولان لبعض الموثقين واصبغ مع ابن لبابة انظر
القلشاني وانظر شرحنا على الشامل في باب الاجارة وهذا كله ما
لم تكن الام خالعت لاب بالنفقة على الاولاد وإلا فاجرتهم
تستعين بها على نفقتهم قاله في خلع الميعار (مدع لديه متاع)
قوله قال الش هو فاعل جلا النح ونصه جلا الشيء يحلوا اذا ظهر
وفاعله متاع واعد بفتح الهمة وكسر الدال من اعدى الرباعى
بمعنى حكم وهو جواب اذا وبعيد يتعلق باعد ومدع يتعلق بشيوت
وكذلك لديه والضمير للفاضى وول عطف على اعد بحذف
العاطف وموصلا نعت المحذوف اى شخصا يوصل الحق ويميع
اما بصيغة المضارع وفاعله المولى بالفتح ومفعوله مال الغائب واما
بباء السببية الداخلة على مصدر باع اه وقوله واسهل منه النح اى
وحيث تعلق بعيد ييتضى فيكون قوله اعد معطوفا على ييتضى بحذف
العاطف وجواب اذا على هذا محذوف كقوله انت ظالم ان فعلت
اى فيتضى فى القرينة وفى المتوسطة بعد ثبوت الموجبات لمدع
من نعمته وصفته لديه متاع واعدة فيه وعطف الانشاء على الخبر
جائزا لكذلك اذا قاملت وجدت ما قاله م اسهل (كما يدري)
اى من كونه بعد الاستيناء للتسوق والاستقصاء فى الثمن وحلف
اربابها على بقائها وثبوت ملك الغائب وهل يقتدر الى ثبوت كونه
اولى ما يباع عليه فان كان المبيع رهنا فلا يحتاج الى ذلك لتعلق

عليه دارة مثلا فيما ثبت عليه
من الدين وفى نفقة الزوجة لا
الاولاد (بعيد ثبوت الموجبات)
من الدين او الزوجية واستمرارها
والغنية وقدرها والحالف (مدع)
يتعلق بشيوت (لديه) اى عند
الفاضى (متاع) قال الش هو
فاعل جلا وقوله اعد جواب اذا
وبعيد يتعلق به والتقدير اذا جلا
متاع بعد ثبوت الموجبات من
المدعى لدى الفاضى واسهل
منه اذا جلا هو اى استحقاق
العقار وقوله بعيد يتعلق ييتضى
او باعد ولديه متاع مبتدأ
وخبر والجملة صفة لمدع اى
عنده متاع للغائب يريد ان
يعدى له فيه اعد (ول) اى
قدم شخصا (موصلا) للطالب
حقه (يسبيح) ما يعدى فيه
(كما يدري) قسالة
وبيعت دارة بعد ثبوت ملكه

حق المرتهن بعينه وربما كان ايسر من غيره قاله ابن عرفة وان كان غير رهن فلا يمد من ذلك وقوله عن خليل بالخيار ثلاثا النخ قال عجز لم يبين من له الخيار وفي كتاب العتق الاول من المدونة انه الحاكم فان زاد احد في السلعة فسخ البيع الاول وبيع لهذا الثاني لما في ذلك من الغبطة اه قللت انظر لو باعه بغير الخيار المذكور وقعت الزيادة بعد الثلاثة والظاهر انه لا ينعض ولا سيما حيث كان بعد التسويق ولم ينفذ زائد غير المشتري المذكور فالخيار ثلاثا ليس شرط صحة بل كمال فقط ثم بعد كني هذا وقفت على نوازل البرزلي وفيها ما نصه سئل المازري عما اذا باع الحاكم حصته فدان بعد ان عرض يبعها على الشريك فسلم ثم البيع زاد زيادة معتبرة فاجاب اذا ثبت امضاء البيع على حسب ما مر من مضي الخيار ثلاثا وبتله فلا تقبل منه زيادة البرزلي جرى العدل عندنا انها لا تقبل زيادته في الثلاثة الايام التي يبيع السلطان على خيارها خلاف ما وقع في جواب البرزلي واما بعد الثلاثة الايام فلا تقبل الزيادة ممن كانت اذا وقع التشييد بذلك والاستقصاء حسبما تقدم في بيع القاضى على الحاجير وكثيرا ما يقع هذا في بيع غلات الحبس واكرية رבעه ما لم تجر العادة فيه انه على قبول الزيادة وان كان فيه يوم البيع غبن كثير وجب الرجوع فيه كما تقدم في بيع الوصى اذا حصل المسوغات ثم ثبت الغبن اما ان كان الغبر لسوق حدث فلا يلتفت اليه اذا كان بعد الثلاثة ايام اه وانظر ابن عات فعلم منه ان الزيادة بعد ثلاثة ايام لا تقبل ممن كانت ولو ام بيع القاضى على خيارها والله اعلم فروع في اجوبة الشفاونى ما نصه وفي المعيار سئل القابسى عن مديان له ربيع واسع فلم يجد من يشتريه منه فساله رب الدين ان يشتريه ببخس كثير فاجاب ليس له ان يبيع رבעه من صاحب الدين وانما تباع

وانها لم تخرج عن ملكه في عليهم
ثم يمينه بالخيار وقال في الفلاس
وبيع ماله بحضرتة بالخيار ثلاثا
قال في صحيح ليس خاصا بالفلاس
بل كل ما يتولى الحاكم بيعه
على غائب او يتيم او نحوهما
كذلك (ويقتضى) ما لزم الغائب
(وان يكن) هذا البيع (بجعل)
او اجرة (ففى معطيه) لمن
قدمه القاضى لتوليته

(قولان اعملا) مع الاول لابن القاسم ان يجعل على طالب البيع والثاني اعسى قال ما ارى الجمل الا على الراهن قال ابن رشد وقول عيسى اظهر من قول ابن القاسم لان الراهن مأمور بالقضاء واجب عليه فعله فهو اولى بغرم ما يتوصل به الى اداء الواجب عنه ثم وجه قول ابن القاسم (وناء) اى وغائب بعيد كمن بالفيروان على مسافة شهرين فاكثر لتحكم بلام الامر مكسورة ونون التوكيد الخفيفة (عليه بكل) اى فى كل شئ حتى فى استحقاق العقار (مع يمين) القضاء (وما انجلى) ذكره معها من اثبات الموجبات ولا بد فيها من تسمية الشهود وقد استولى المسألة (٤٨) خ بارجز عبارة اذ قال

والقريب كالحاضر والبعيد جدا كافر يقية قضى عليه بيمين القضاء وسمى الشهود ولا نقض والعشرة او اليومان مع الخوف يقضى عليه معها فى غير استحقاق العقار فرع فان قدم الغائب بعد بيع اصله واثبت براءته من الدين او النقطة بما يسقط ذلك منه مضى البيع ويرجع على الطالب بما اخذ وحكى التونسي ان له نقض البيع ودفع الثمن للمشتري قسالة البزرى وقاله ابن الناطم فى شرح التحفة عند قولها وغائب من مثل قطر المغرب عن ابن الحاج قال الشيخ ابن رحال فى ابن يونس تقييد عدم رد البيع بما

الرابع لمن يشتريها فاذا خلى البلد وام يبق من يشتري من سائر الناس فيوجب الى ان يجئ الناس ويرصد من يرغب فى الشراء فى تلك الناحية هذا الذى ارى فى هذا الوقت فى المواضع التى اخلاها تغير الزمان اه قلدت وهذا لا يخالف ما قالوه من انه يوجب لبيع عقاره كالشهرين فاذا انقضت فانه يباع ولو لم يبلغ القيمة لانه غاية المقدور كما قاله ابن محرز وغيره لان ما فى المعيار انما هو فيما اذا لم يجد من يشتريه لخلاء البلد وما لابن محرز وغيره انما هو فى غير ذلك انظر شرحنا للشامل فى باب الرهن وشرحنا للتحفة فيه ايضا (قولان اعملا) قول ثم وجه قول ابن القاسم النج اى وجهه بان الراهن يقول انا لا اريد بيع الرهن لاني ارجو ان يتيسر لي الحق دون بيع فاذا اردت تعجيله فاد الجمل (مع يمين) ثم ما ذكره ظم من اقسام الغيبة الثلاثة انما هو اذا كانت الغيبة فى غير اياته العاصى والطالب والمطلوب من اياته واما ان كان المطلوب من غير اياته فهو قوله فى التحفة والحكم فى المشهور حيث المدعى عليه وقوله وسمى الشهود اى يتمكن من الطعن

اذا فات المبيع اما اذا وجد متاعه بحاله لم يتغير فله اخذه بشئ كما لو قامت بيته انه فيهم مات او قبل فيبيع ماله ثم قدم اه وهو حسن والى مسألة الموت اشارخ بقوله وان انقضت وصيته مستحق برك لم يضمن وصى او حاج ان عرف بالحرية واخذ السيد ما يبيع وام يفت بالثمن كمشهود بموته ان عذرت نيته لمقتضى الا فكالغاصب وما فات بالثمن كما لو دبر او كبر صغيرا ولما فرغ من الحكم على الغائب باقسامه الثلاث اشار الى المتغيب وهو قسمان مختلف فى بيته ومتغيب لم يدراين هو فاشار الى الثاني بقوله (اعملا بطبع) النج

واشار الى الاول بقوله (اذا يخفى خصم ببيت) معلوم وطلبه الخصم واني ان يجيبه (فارسلان عدولا) اي عدلين (له) اي للخصم او لذلك البيت (مع من) اي مع رسول ثقة (ينادي) على بابه يا فلان ابن فلان القاضي فلان يدعوك (الا لا تختصر) مجلس الحكم مع خصمك (ولا) تختصر (فالوكيل) مبتدا (ثلاثة) بالنصب معمول لارسلان وينادي على طريق التنازع (يقام) خبر المبتدا اي ولا تختصر اقام لك وكيلا فان خرج وحضر مجلس القاضي ولا اقام وكيلا وسمع من المدعي وامضى الحكم عليه (وبعد) اي وبعد حصول ما ذكر (احكم ويمضي) الحكم عليه (وحصل) لبعض به هجما) اي وبعض (٤٩) من العلماء انه يهجم به اي يدخل عليه في بيته

على حين غفلة (وقيل يفتشه)

اي يفتش داره (بعدلين ولاعوان والنسوة) اي يدخلن ابتداء ويعزلن نساء المطلوب الى ناحية ثم يدخل الاعوان والعدول يفتشون وكل ذلك يكون بغتة ولم يفترق هذا القول مع الذي قبله الا بما فصله من ذكر الاعوان والنسوة والعدول ولا فهو هجم ايضا ولعل الاول انما يخالف في العدلين قال في البيان وذكر ابن شعبان انه انه اذا تسارى واثبت الطالب حقه حكم عليه ان كان له مال ظاهر وان لم يكن

فيهم لانه على حجة اذا قدم وجرى العمل بتسمية الشهود الحكم بشهادتهم كان الحكم عليه غائبا او حاضرا ولا نقص الحكم لضعف العدالة في قضاة الزمان كما مروياتي انه يعطيه النسخة من الحكم وقوله اما اذا وجد متاه بحاله الخ تقدم هذا عن زكريا مقتصرا عليه كانه المذهب (احكم ويمضي) يعني ولا ترجى له حجة حيث كان تغيبه بعد حجة ولا رجيت كما ياتي (وقيل يفتشه بعدلين) الظاهر ان هذا هو عين ما قبله اذ لا بد فيه من العدلين ايضا (والنسوة) فالقولان بمعنى اذ كل ما يفعله القاضي هجما او غيره لا بد فيه من العدول وقوله وقضى عليه الى ان يقدر الخ وترجى حجة ان تغيب قبل استيفاء حجة ولا فلا وقوله ومنهم من يرى انه يرسل الخ الظاهر انه اذا لم يوجد من يجري على التغيب الذي لا يدري اين هو ولا يقيم له وكيلا وقوله في التنبية الختم المذكور هنا غير الطبع الخ لا يخفى ما فيه اذ الختم

له مال ظاهر وثبت انه في منزله فمنهم من يرى انه يختم على بابه ويبعث اليه رسولا ثقة ومعه شاهدان ينادي بحضورتهما ثلاثة ايام كل يوم ثلاث مرات يا فلان ابن فلان القاضي فلان يامرك بحضور مجلس الحكم مع خصمك فلان ولا نصب لك وكيلا فاذا فعل اي ولم يخرج نصب له وكيلا وسمع البينة وقضى عليه الا ان يقدر على استقراج المال منه ومنهم من يرى انه يهجم عليه ومنهم من يرى انه يرسل مدلين معهما جماعة من الخدم والنسوان ولاعوان فتكون الاعوان بالباب وحول الدار ثم يدخل النسوان ثم الخدم بغتة ويعزلن حريم المطلوب الى ناحية في بيت ويفتش المنزل اه من التوضيح ونحوه في الطرر من الشعباني تنبيه الختم

المذكور هنا غير الطبع الآتي في النظم لانه هنا حتى ياتى العدول ولاعوان لئلا يخرج ويتغيب والمذكور في النظم ليضطر للحضور والخروج الى المحكم تنكيت انكر ابن عرفة على ابن الحاجب وابن شاس المحكم على المتواري قائلا لم اجد في النواذر عن سحنون قال وتواري الخصم عن خصمه وهو معه في بلدة كثير وما سمعت ولا شاهدت ان احدا من القضاة حكم عليه كالغائب ثم ذكر عن ابن فتوح ما حاصله انه يصيق عليه حتى يظهر وان ثبت انه في داره سمرها عليه حتى يخرج قال فظاهرة انه لا يحكم على المتواري بالدار اه وانظر قوله لم يسمعه مع ما سمعت عن الشعباني وابن شعبان وما تسمعه قريبا عن صاحب البيان هذا كله اذا ثبت اختفاء (٥٠) المطلوب كما في النص وظاهر

النظم واما قبل ذلك فقال ابن سلون ومن له على غيره دعوى دعاه الى القاضي فان اجاب ولا دفع اليه القاضي طابعا ليرتفع به المطلوب معه ان كان في مصر المحاكم او على لاميسال الیسيرة وفي البعيدة يكتب الى من يدق بفهمه ودينه وينظر في تلك الدعوى قال ولا يشخص من البعد خصما ولا شاهدا والبعد ستون ميلا ذكره سحنون في العتبية وفي خ وجلب الخصم بخاتم او رسول ان كان على مسافة العدوى

ليس هو للحضور فطبل ليضطر للحضور فيكون بعد حضور العدول والمناذاة اذ لا يلزم ان يبقى العدول ولاعوان هنالك لثلاثة ايام فالطبع والختم شئ واحد وغايته انه اذا ثبت انه في منزله يختم عليه على هذا القول ليضطر ذلك للحضور كما يختم عليه اذا لم يدر اين هو وفي الاول نقله ابن فتوح قائلا من اخذ رسولا من حاكم الى رجل او امرأة فذكر انهما غيبا وجوهما داخل الدار ليطلا حقه وسال من الحاكم ان يسمر الباب حتى يضطرهما الى الخروج فليس للمحاكم تسميهما حتى يثبت الطالب ان المطلوب يسكن الدار بكراء او غيره اه بنح (اعقلا) قول تديعاقب مزيله النج الصواب انه يفعل ذلك ليعلم انه اذا ازيل فقد دخل المنزل فيفعل به ما مر من المناذاة او الهجوم لانه اذا كان يعاقبه على ازالة الطبع فيعاقبه على العصيان ابتداء ولا معنى للطبع بشمع او جلدة ونحوهما مما يسهل زواله لئلا ذلك اذ المقصود من الطبع

لا اكثر كستين ميلا لئلا بشاهد ثم اشار الى المسألة الثانية فقال (اعقلا) اي منع بيت المطلوب الذي تغيب عنه (بطبع) بشمع او طين فيه نذش بحيث اذا ازيل وفتح الباب لم يعد لحاله فيعاقب مزيله (او التسمير) للباب بجلدة (ان لم يعب) بالعين المهملة التسمير الباب والقضاة اليوم يسمررون ولا يبالون (اذا تغيب) بالعين المعجمة وكل ذلك بعد اخراج ما له روح من عاقل او غيره كما قال (ولتخرج ذوى الروح مسجلا) قال ابن سلون عقب ما مر عنه واذا امتنع الخصم من الحضور وتغيب وثبت ذلك فكان سحنون يكتب بعقلة ضياعه ومنافعه وسد بابيه ليضطره ذلك الى الحضور وقال في المقصد العمود وان تغيب المدعى عليه

طبع الفاضى على داره وهو احسن من التسمير لانه يفسد الباب فنان لم يفسده سمرة عليه بعد ان يخرج منها ما فيها من الحيوان وبني آدم اه ولا تسمر الدار حتى يثبت انها المطلوب يسكنها وحده فان لم يظهر ولا حضر مع ذلك حكم عليه قال فى البيان اذا تغيب بعد استيفاء حجه فرارا من القضاء قضى عليه وعجزة ولا حجة له وان تغيب قبل استيفاء حجه تلزم له فان لم يخرج وتماذى على مغيبه قضى عليه (٥١) من غير قطع حجه واليه اشار فى التحفة بقوله

ومن الد فى الخصام وانتهج

نهج الفرار بعد اتمام الحجج
ينفذ الحكم عليه المحاكم

قطعا لكل ما به يختصم

وغير مستوف لها ان استتر

لم تنقطع حجه اذا ظهر

فرع فان كان الحق على امرأة

فقال العبدوسى مضى العمل على

ان الزوج يجبر على احضارها او

يعين وكلا عنها لانها فى بيته

ولا يخفى عليه امرها وقيل

يخلف ولا شئ عليه كما لو

بادر بطلاقها (ومن عجزه عن

مسجد يدعى) يعنى ان من

وجب عليه يمين فى الجامع

لكونها فى ربع دينار فاكتر

وادعى عجزه عن المسجد وانه

لا قدرة له على الخروج اليه

فقيل اذا ثبت عجزه بالبينة

منع المتوارى من النصرف فى الدار إلا بافساد بابه وهذه الامور الضعيفة يمكنه ازالتها بلا افساد فلم يبق وجه لذلك إلا ما ذكرناه من كونه يعلم دخوله للمنزل فيفعل به ما مر وقوله فكان سحنون يكتب بعقلة ضياعه الخ هذا صريح فى ان المتغيب يفعل به ما ذكره الناظم كان له مال ظاهر ارم لا خلاف ما مر عن ابن شعبان وصريح ايضا فى انه لا يعقل عليه الدار فقط بل كل الضياع التى يملكها والحاصل ان المتغيب اذا ثبت تغيبه وعصيانه وفى معناه المريض المحبوس يمتنعان من التوكيل يحكم عليه الفاضى بعد التلوم بالاجتهاد سواء تغيب من اول الامر او بعد ان انشب الخصومة وسواء قلنا ان المتغيب يطبع عليه مطلقا كما هو ظاهر النظم او ان لم يكن له مال ظاهر يعدى اليه فيه على ما تقدم فى نقله عن ابن شعبان ونحوه فى الشامل ولكن ترجى له الحجة حيث لم يستوف حجه كما قال فى التحفة

ومن الد فى الخصام وانتهج نهج الفرار بعد اتمام الحجج الخ تنبيه من هذا المعنى احد الشريكين يطلب صاحبه بالقسمة فيتغيب فان الفاضى يوكل من يقسم عنه بعد ان يفعل به ما مر

حلف فى بيته وان لم يثبت عجزه اخرج واليه اشار بقوله (فهل يخلف فى بيت) يميننا بالله من غير مصحف (اذا عجزه انجلى) بالبينة الشاهدة به (وإلا) ينجلي عجزه (فاخرج) للمسجد وقيل ان ثبت عجزه حلف فى بيته كما مر وان لم يثبت حلف انه لا يقدر على الخروج لا راكبا ولا ماشيا فان حلف خير المدعى بين ان يخلفه فى البيت او يصبر حتى يبرأ وان نكل اخرج الى المسجد واليه اشار بقوله (او يخير مدع) فى تحليفه (ببيت وتأخير) له الى ان يبرأ فيخلف

له في الجامع وهذا التفسير (ان اقسام المطلوب الذي لم يثبت عجزه (اولاً ولاً) يقسم (خارج)
 وله قلب اليمين لاصلية فيغرم الحق واما يمين الخروج فلا تعلق لانها يمين تهمة وقيل ان ثبت
 عجزه حلف بالمصحف في بيته وان لم يثبت حلف انه لا يقدر على الخروج ويخير المدعى بين ان
 يحلفه الان بالمصحف او بعد براءة بالجامع واليه اشار بقوله (او يميناً بمصحف) في بيته اذا ثبت
 عجزه (ولاً فحلف) على العجز (ثم خير بما خلا) فقوله او يميناً هو معطوف على قوله يحلف في
 بيت مع بقاء موضوعه الذي هو اذا عجزه انجلى والقول لاول لابن بقى والثاني لابن حصارث
 والثالث لابن لبابة وفي المسألة رابع لابن زرب يختبره القاضي بشاهدين وانكراه ابن ميسر
 ولعل الناظم لذلك تركه ولو شاء ذكره لقال

وقال ابن زرب يتلى في مقسماله بيعت له (٥٢) مع شاهدين وابطلا

وقال الغبريني في قول ابن
 لبابة دليل على ان التحليف
 بالمصحف جائز ولم يقع فيما
 هلث لآل هنا وقال القاسبي هو
 بدعة وقال التونسي هو جائز
 اذا رجي ان يرتدع به ومثله
 الحلف بالله عند ضرائح
 لمشايع لا بهم فيمنع تتمت
 اهل البادية يجلبون الى
 الجامع ان قربوا منه كثلاثة
 اميسال وقيل الى عشرة ولا
 خلفوا مكانهم والله اعلم اه

(ثم خير بما خلا) قوله يجلبون للجامع الخ قال اللخمي يجلبون
 الى مكة والمدينة وبيت المقدس واما غيرهم فيحلفون في مواضعهم
 إلا ان يكونوا بقرب من المصر على العشرة اميال ونحوها وقال ابو
 مصعب يجلب الى لامصار من كان على ثلاثة اميال وهو احسن

* فصل *

(كما عن تعدد اي لان ربه لم يرض بذمته حتى تترك القيمة
 عنده بخلاف الدين الذي عن معاملة فانه قد رصدها وقول ت
 او كان القيام بالغبن الخ هذا ظاهر اذا كانت معاوضة كسلعة بساعة
 مثلاً فلكل منهما القياس به واما اذا كان البائع باعه وغلب فقام

يتبع

* فصل *

(ولا يتقاضى دين عينا كان ام لا من غاب) من مدين له حاضر (حاكم سوى دين مفقود ومهجور
 انجلى) اي ولا اب له ولا وصى او غاب عنه واهمله قال في المدونة وينظر الامام في مال المفقود
 ويجمعه ويوقفه كان بيد وارث او غيره ويوكل به من يرضاه ويقبض ديونه ولا يبرز من غرمائه
 من دفعها لورثته لانهم لم يرثوه بعد وفي طرر ابن عات يلزم القاضي قبض ما يجيب للغائب
 وادفعه وابراء الغريم وهذا فيما اذا طلب ذلك الغريم لتبرا ذمته كما يفيد آخر كلامه وهو قول الناظم
 (كذا ما على باغ براءة ذمة) فدين المفقود يقتضيه الحاكم مطلقاً ودين الغائب غيره يقتضيه اذا طلب
 دفعه المدين فيبرأ منه من سلم طعام او غيره (كما من تعد) اي كما يقبض من دين الغائب ما وجب له بسبب

تعدد قال ابو الحسن ومن تعدى على مال غائب فافسده فان للامام باخذ منه القيمة ويحبسها للغائب اه وكذا لو اراد المدين سفرا بعيدا او نحوه (و) ك (الذى قد تحصل له) اى الغائب (من معيب بيع) يعنى انه اذا باع الرجل عبدا مثلا ثم غاب او باعه وكيله على البيع فقط ثم وجد المشتري فيه عيبا فرفع للمحاكم واثبت العيب وغيره من الموجبات وباع العبد وقضى المشتري وفصلت فضالة لريادة (٥٣) ثم انه فان المحاكم يقبض ما تحصل من الفضلة حتى ياتى الغائب (او شفعة بهما

قد ابتاع) اى بسبب شخص ابتاعه ثم غاب فقام الشريك فاخذ بالشفعة واراد دفع الثمن فيقبضه المحاكم (لا ما فات من) مبيع بيع (فاسد جلا) يعنى ان من اشترى عبدا مثلا شراء فاسدا وقام بالفساد بعد ان فات العبد ورجع للقيمة فكانت اكثر من الثمن فسان المحاكم يقاصمه من القيمة بقدر الثمن ويبقى الباقي عنده حتى ياتى الغائب ولا يقتضيه منه بل يبقيه عنده حتى ياتى ربه بخلاف ما لو عثر عليه قبل الفوات او كان القيام بالغبن فانه يباع العبد ويرد

المشتري فيه بالغبن فقد يقال انه لا يجب لذلك لان الثمن يتبع الرغبات فقد يرغب المشتري في الشيء فيعطى فيه اكثر من قيمته بكثير فكيف يصدق في الغبن وانه لم يكن له رغبة فيه وعليه فالقيام بالغبن يجب ان يخص بالبائع وكثير من الناس لا يتنبه لهذا المعنى فيوجب القيام به حتى للمشتري مع انه قد تكون له رغبة والدراهم لا تتراد لاعيانها لكن يقال ثبوت كونه جاهلا بالقيمة ينفي عنه ذلك اذ لا يقال زاد على القيمة للرغبة الا اذا كان غارفا بها وقوله قال عياض مفهومه انه المفهوم هنا بمعنى المدلول وقوله وقد يقال كان يمكن في مسالتى العيب وعدم الفوات ان تبقى الفضلة بذمة المشتري ايضا انه لا يخفى ما فيه لان المشتري لا ذمة له هنا وانما هو امين وقوله فالصواب تاويل عياض انه لا يخفى انه في العيب وعدم الفوات يتولى المحاكم البيع فلا يرد الفضلة للمشتري لانه يخل من امانة الى امانة ولا فائدة في نقلها للمشتري بخصوصه بل قد يكون غيره اولى بخلافه في الفوات فليس للمحاكم فيه بيع وانما فيه الزامه بالقيمة التي في ذمة المشتري فبقاء الفضلة في ذمة المشتري اولى من اخراجها

للمشتري ثم انه وان كانت فضلة قبضها المحاكم قال في المدونة ولو اقام المبتاع بينة انه ابتاع منه عبدا بيعا فاسدا فان لم يفت بتغيير سوق او بدن فعل فيه للامام كفعله في العيوب وان تغير في سوق او بدن حكم عليه للامام بقيمته كانت اقل من الثمن او اكثر ويفسخ البيع ويتراد هو والبائع الفصل متى لقيه اه قال عياض قوله وان تغير في سوق او بدن مفهومه انها لا تؤخذ من المشتري الزيادة ولا توقف وهو معارض بما اذا كان العبد قائما ولمسالة العيب اذ قال توقف الفضلة ولا تترك عند المشتري فقليل لم لم يثنى هناك بالمشتري ووفق به هنا اه وقال ابن يونس لان في العيب

وعدم الفوات يباع العبد ويقضى المشتري ثمنه وتبقى الفضة النظر فيها للحاكم وفي الفوات لم يبع وانما الزم المتابع بقيمته فان كان فيها فصل فسكدين الغائب قال وهذا بخلاف من جنى على مال غائب فالسلطان ان يأخذ القيمة من الجاني وقال ابن محرز فرقوا بين المسالتين بانه لما فسخ البيع في العيب بطلت المعاملة بين المشتري والبائع وكأنه لم يعامله قط وفي الفساد اذا فات فكان البائع قد كان رضى بمعاملته فيترك فصل القيمة عنده قال وهذا الفرق ليس بشئ لانه لم يرض بمعاملته على ان يترك شيئا في ذمته وانما هو امر حادث (عه) بالحكمة فرأى ابن القاسم ابقاءه في ذمته اولى من اخراجه

<p>الامانة وتعرضه للتلف فان خشى الحاكم على ذمته نقله الى حيث يثق به اه وقوله ابو الحسن وقد يقال كان يمكن في مسالة العيب وعدم الفوات ان تبقى الفضة بذمة المشتري ايضا ولا تنقل للامانة وتعرض ايضا للهلاك فالصواب تاويل عياض انه لا فرق بين المسالتين وان وثق هنا بالمشتري ولم يثق به هناك والحاصل انه فرق في المدونة بين المسالتين كما فعل الناظم وهل ما بينهما خلاف او وفاق تاويلان (ورشد وضد) اى الترشيده والتسفيه (والرصايا) اى النظر في صحتها او بطلانها</p>	<p>الامانة فالصواب حينئذ ما لابن يونس واعتراض ابن محرز حينئذ عليه غير ظاهر بل ما قاله ابن محرز قبل اعتراضه متفق مع ما قاله ابن يونس في المعنى فتأمل (نسبة مع معقب) قوله تعلق بها حق الله وحق من ليس بموجود الخ يعنى بعضها تعلق به حق الله وبعضها تعلق به حق من ليس بموجود لان الامرين حاصلان في جميعها (بالسبب اجالا) قوله إلا الربع فبه ان السبب خلاف الخ اى فيذكره اذ لا يعلم احتياجه للنفقة إلا من قبله وان اثبت احتياجه لها بالينة كان احسن كما في ابن عريصون واما بالنسبة للغة او كونه بين ذميين او جيران سوء ونحوهما فلا بد من اثباته على هذا القول والله اعلم وقوله فاذنى السيورى الخ يعنى اذا بين وثبت خطاه كما لو تبين انه باع ما ليس ملكا له او ما ليس اولى بالبيع اذ لا ضمان حتى يتحقق تعديده واما ان لم يثبت وبقي الامر محتملا فهو محمول على الصحة اذ هي الاصل في العقود كما اوزوج بغير اثبات الموجبات فهو محمول على الصحة ايضا حتى يتبين كونها في العدة او كون الزوج ليس كفوا</p>
--	--

(و) امر (غائب ومال يتم للنصاة) لا للمحكمين ولا للوالى ووالى الماء ويحكم حسبما فيها نائب القاضى والسلطان الذى ولاه فالمحصر اضافى (كذا الولاء) اى لا يحكم في ثبوته ونفيه عند التنازع إلا النصاة (وحد) و (قصاص) و (نسبة مع) حبس (معقب) فهذه عشرة وزاد في المختصر في باب القضاء اللعان وذلك لخطر هذه الامور ولانها تعلق بها حق الله وحق من ليس بموجود (ويملك ولا نكاح) بالنصب فيهما مفعول مقدم (بالسبب اجعلا) اى لا تتبع ايها القاضى مال اليتيم ولا المفلس ولا الغائب إلا بعد اثبات الموجبات والسبب في ذلك خ والولى لاب

وله البيع مطلقا وان لم يذكر سببه ثم وصيه وان بعد وهل كالأب أو إلا الربع فيبيان السبب خلاف
ثم حاكم وباع بثبوت يثمه واهماله وملكه لما بيع وان لا أولى وحيازة الشهود له والتسويق وعدم
الفاء زائد والسداد في الثمن وفي تصريحه باسماء الشهود قولان قال البرزلى فان باع الغاضى تركته
قبل اثبات الموجبات فافق السيورى بنقض البيع وان فلت لزومه المثل في المثلى والقيمة في المقوم
يوم تعدى ولا بد في الفلاس من اثبات الديون ويعذر للغماء بعضهم لبعض واما النكاح فان كانت
بكرا فلا بد من ثبوت يثمه (٥٥) وانها لا وصى بها ولا مقدم ولا عاصب نسب وبأولها ومطلوبها
من زوج وكفائة الزوج لها

حسما ما قلناه ابن المكوى وشيرة واما ان باع التركة لقضاء الديون
وقضاها قبل ثبوتها فلا اشكال في ضمانه بخلاف بيعها لحاجة الايتام
فلا ضمان حتى يثبت عدمها وقد نصت في شرح التحفة عند
قولها في النكاح وحيثما العقد لقاص قد ولى الخ ان المعتمد في بيع
الوصى دون اثبات الموجبات مضيه حتى يثبت ما بوجوب فسخره
وكذا يقل في مقدم الغاضى اذ هو كالوصى كما قاله ابن رحال في
حاشيتها وقال المييطى في باب الوصايا عن بعض المؤثرين ما نصه
الذى جرى به العمل ان حكم مقدم القاضى حكم الوصى في
جميع اموره وانظر شرحنا للشامل في باب الحجر وشرحنا على التحفة
في فصل في مسئل من احكام البيع وقوله فاحرى اذا ادعت الخ
اى فاحرى الطارئة الغير المتوترة اذا ادعت عدم الزواج الخ وفي
الفصل الثامن في التسجيلات من تبصرة ابن فرحون اذا طرات
المرأة وادعت غيبة زوجها غيبة منقطعة وانها ضائعة فانه يحلفها
وتطلق نفسها انظر تمامه وانظر ابن سلون وانظر الفشتالى ايضا
قبل عقود الطلاق (وربع يتيم) قوله وثالثها ان كان الوصى عدلا
فاحرى اذا ادعت عدم الزواج

او موت الزوج مثلا والله اعلم (وربع يتيم) قال الجوهرى الربع الدار والمراد هنا جميع لاصول قال
ابن سلون ولاصول قسمان رباع وهى الدور والحوانيت والافران ونحوها وعقار وهى الفدادين والمجنات
والكرم ونحوها اه (لا يباع) اى لا يبيع الوصى ولا المحاكم إلا لواحد من الاسباب الآتى ذكرها واما
الاب فيبيع لها ولغيرها كما مر عن المختصر وقيل الوصى كالأب يجوز له ما يجوز للأب ابن يونس
الوصى العدل كالأب يجوز له ما يجوز للأب ولا يجوز للأب ان يبيع عقار ابنه إلا لوجه نظر
كالوصى ابن عرفة تامل هذا مع نقل المييطى انه على النظر اتفاقا قلنا لا نظر لان الاول في حكم

انعدام للاب وما لا يجزى له ابتداء والثاني فيما يحمل عليه بعد مدورة عنه عبد الحق للاب ان يبيع
 هاتر ابنه الصغير ولا يعترض عليه وليس كالوصى الذى لا يبيع الا لنظر او وجه ابو عمران محمل ببيع
 الوصى على غير وجه النظر حتى يثبت انظر بخلاف لاب وهذا فى الرباع خاصة واما غيره فهما جميعا
 على النظر حتى يثبت خلافه وثالثها ان كان الوصى عدلا عارفا حمل يبعه على النظر فى الرباع وغيره وان كان
 جاهلا او امرأة حملا على غيره قال ابن عات وبه العمل وقال البرزلى وبه عمل شيخنا وتبعه قضاة بلده
 قل فى شرح التفتة فيمضى فعله ما لم يكن اليتيم غنيا اه (٥٦) وما ذكرناه من ان الذى يبيع

للاسباب المذكورة الوصى
 والمحاكم هو الصواب قال فى
 الجواهر وولى الصبي ابوه وعند
 هدم وصيه او وصى وصيه فان
 لم يكن فالمحاكم ولا يتصرف الا
 على ما يقتضيه حسن النظر ولا
 يبيع هاتره الا للحاجة او غبطة الخ
 ونحوه لابن المحاسب والشامل
 والمختصر وبه قررة شراحه
 س وعج وغيرهما وقال طفتى
 انما يبيع للأسباب المذكورة
 الوصى واما المحاكم فلا يبيع الا
 للحاجة كما هو مصرح به
 فى المدونة وابن رشد وابن
 مرفة ولم يات بكلام المدونة
 وساق كلام ابن رشد وابن
 مرفة المتقدم ولا دليل فيه

عارفا الخ قال ابن رحال فى حاشية التفتة الراجح انه كلاب
 فى حمل تصرفه على السداد باع ربعا او غيره وهذا ما لم يبين السبب
 والا فهو محمول على ذلك اتفاقا ولا يحتاج الى اثبات السبب
 بل يكفى ذكره له وهذا على غير الراجح واما على الراجح فهو
 كلاب لا فرق اه فما قاله ابن عتاب قريب من هذا الراجح لانه
 ان كان عدلا عارفا فهو كلاب لا يحتاج الى اثبات السبب وان
 كان على خلاف ذلك فلا بد من اثباته وقد انتقد صفى على خ
 تشهير القول ببيان السبب لكن يجب ان يكون هو المعتمد فى زماننا
 هذا لقلة الديانة ولا بد من اثبات غير الحاجة كما مر حيث لم يكن
 مشهورا بالعدالة وانظر شرحنا للشامل وقوله ونحوه لابن المحاسب
 الخ يعنى لانهم اطلقوا فشمع الوصى والمحاكم ولا يدخل الاب لانهم
 قدموا انه يبيع مطلقا وقوله وفى المدونة واذا بذل الخ قد يقال
 كلامها لا دليل فيه لاحتمال ان يكون البائع هو الاب او الوصى لا
 المحاكم نعم ظاهرها الاطلاق ولكن تقدم قريبا ان مقدم القاضى
 كالوصى على المعمول به وهو ظاهرها فهو مما يؤيد الرد المذكور وقال

ابن
 ولى امدونته واذا بذل المالك اضعاف القيمة بيعت له دار اليتيم سحنون
 ان كان طبيب الكسب اه وكيف لا تباع اذا خشى عليها السقوط او الغصب او كانت بين الذميين
 او جيران السوء كما تباع للحاجة المذكورة فى قوله (سوى الحاجة) كنفقته وكسوته (او لما
 يخشى من الهدم) اى السقوط (او) من (جلا) بالمد قصره ضرورة اى لما يخشى من الجلاء اى
 انتقال الدمار جلا القيم اى خرجوا من ديارهم (ولا مال للاصلاح) راجع لقوله لما يخشى من الهدم
 (او كان) البيع (راجحا) على الهدم ولاصلاح كان تصلح بما يشتري به غيرها

ابن رجال ايضا في حاشية التحفة وقد اضطرب كلام الناس قديما
وحديثا هل المقدم كالوصى او يفترقان ولاولى التمسك بظاهرها
وانه لا فرق بينهما والمقدم نائب عن القاضى واذا قلنا ان كلاما
الوصى والمقدم يبيع لهذه الوجوه فلا بد للوصى من اثباتها على
القول ببيان السبب إلا الحاجة للانفاق كما مر واما المقدم والقاضى
فلا بد من اثبات غير الحاجة اتفاقا واما الخاص فلا يعضى بيعه
إلا في اليسير على المشهور وقيل انه كالوصى وبه افق ابو الحسن
الصغير ونقله عن شيخه ابى راشد وقال ابن جلال الصواب الآن
العمل بقول من انزل الخاص الكافل منزلة الوصى انظر شرح الشامل
ثم اذا قلنا انه كالوصى فيجوز على حكمه واما اذا قلنا بالمشهور من
انه لا يعضى بيعه إلا في اليسير فقال في الشامل ونحوه في ضيحه
ان قام المحضون بعد رشده على من اشترى من حاضنه فان
المشترى يكلف اثبات كفالة بائعه وحاجة المكفول والسداد في
الثلث وان الكافل انفق الثلث في مصالح المحضون وانه اولى ما يباع
عليه اه وانظر قوله وان الكافل انفق الثلث فانه شرط عسير قال
ابو العباس الملوى ومن خطه نقلت لم يذكر هذا الشرط صاحب
الوثائق المجموعة ولا ابو الحسن ولا ابن هلال ولا ابو اسحاق
ابراهيم بن اسحاق وذلك يدل على ضعفه وان نقله صاحب
التبصرة في الفصل السادس اه وصدق رحمه الله في كونه ضعيفا
اذ لا وجه لاشتراطه اذ غايته انه حيث جاز يبيعه في اليسير فهو
كالمقدم ولا يشترط في بيع المقدم إلا ما مر من ثبوت يتمه واهماله
النج ومن كونه للحاجة او الغبطة على ما مر ولذا لم يذكر الشرط
المذكور صاحب المعيار ولا صاحب المختصر ولا غيرها ممن يعتمد
وانما ذكروا ما عداه تنبيها ذكر في معاوضات المعيار ان ابا الحسن
سئل عن رجل باع ارضا نصفها له ونصفها لابن اخيه الصغير وذكر

او اكثر (كدين) على المحجور
ثابت (وذى شرك مريد)
لبيع يملك الصفقة على المحجور
(او انجلي) الربع (بتوظيف)
عليه (او) كان (جزء او)
كان (سوء مجاور) كشريب
ولص وفاسق (كذى ذمة) اى
كون دار سكناه بين ذميين فان
كانت للغلة لم تبع (او قل نفع)
في ذلك الاصل (فابدلا له
صدها) راجع لما عدى الحاجة
والدين فيبدل بكامل وذى نفع
وعسارة وحسن جوار وبلا
توظيف (و) يباع ايضا لاجل
(الخوف من غاصب ولا غبطا)
في الثمن كما مر من المدونة

(وفي التجهيز قولان خلا) نقل ابن عرفة ان للوصي تجهيز اليتيم من ماله واختاف ان كان اصلا وجهازها فقال بعضهم يباع ان كان ترك الجهاز معرفة عليها وبه العمل شائعا والدار المشتركة اذا سكنها بعض الشركاء وطلب غيره اخلاءها لبيع اخليت قاله ابن عات وقال ابن القطان تنكرى بشرط البيع والصواب ان ثبت ان تسويقها خالية افضل منه مسكونة واوفى للثمن اخليت والا قيل لهم تقاوموها فان ابوا اشهرت للكراء بشرط البيع ولهذا اشار بقوله (٥٨) (وتخلي لتسويق ديار فسط)

قال ابن عبد السلام اخبرني بعض قضاة بلدنا انه لا يحكم بالاخلاء في الحوانيت وشبهها (و) قيل تخلي الديار الا من افعال المخازن) يكون فيها الفصح والزيت ونحو ذلك مما في نقله كلفة فانه (سهلا) الامر به ولا يلزم اخراجه وهذا القول انما حكا في التبصرة وضيق في العقلة اذا سال المعقول عليه ان يترك فيها ما يثقل اخراجه عليه اجابه المحاكم وبهذا جرى عمل سحنون فان كان الناظم قاس لا اخلاء للبيع على لا اخلاء للعقلة فقد يفرق بان يد المعقول عليه اقوى اذ لا تزال الدار جميعها على ملكه الى ان يقضى عليه (وتنكرى على بيع) عطف على

لشهوده حين انكروا عليه فعلم انه يعاوضه في ذلك بموضع آخر وعلم المشتري بذلك ثم قام ابن لاخ على المشتري فاجاب بان المشتري يرجع على البائع بالثمن وذلك شبهة تسوغ له الغلة كما قالوه فيمن اشترى سلعة تعرف لزيد ممن ادعى انه وكيله على بيعها واما على من يرى ان لاخ والعلم يقوم مقام الوصي فلا اشكال اه وكرره في العيار ثلاث مرات (وتنكرى على بيع) الواو بمعنى او التي لتنوع الخلاف وهذا على ما قاله في التوطئة واما على ما شرح به هنا من كونه كالمستثنى اى تخلي الا ان يوجد الخ فليست بمعنى او (وصوب اخلاء) المصوب هو ابن القطان كما مر وهذا القول هو الذي يجب اعتماده ويحمل على التفسير الاول وحاصله ان الدار المشتركة اذا اراد بعضهم اخلاءها للتسويق وقيل بعضهم تسويق مسكونة ولم يقل الثمن باخلاؤها فيقال لهم ان اتفقتم الآن على المقاواة في الكراء الى ان ينقصد البيع فتقاوموها ثم يسكنها من وقفت عليه وان ايتهم اخليت ثم اشيدت للكراء ثم تشاد للبيع فاذا بلغ كراؤها ثمننا كان لمن قال تسويق مسكونة ان يضم حصص اصحابه الا ان يزيد عليه من يشاركه فالزائد احق قاله المتيطي والحكم في الكراء كالبيع فاذا امكن قسمها قسمت بينهما والا تكرارها

تخلي في قوة الاستثناء منه وأشار به لقول ابن عات الذي افق به اى شيوخنا انها تخلي للتسويق خالية الا ان يوجد من يكرهها من غير الشركاء على شرط التسويق فتكرى منه اذا امن منه الميل الى بعض الشركاء كما قال الناظم (لغير ولم يمل وصوب اخلاء به) اى بذلك لا اخلاء (ثمن علا) اى كثر وزاد فتخلي (والا) يعاود الثمن بالاخلاء (تقاوو) ها اى تزايدوا في كرائها ويسكنها من وقفت عليه (ثم ان لا) اى ابوا المقاواة لانه لا يجبر عليها احدهما قاله

الباجى (للاكثرا اشيدت على
بيع ومن زاد فاقبلا) اى شهرت
ونودى عليها للبراء بشرط البيع
فاذا وقفت فليس لاحد الشركاء
ان يباخذها الا اذا زاد (وان
يبعد من ذى الحق) اى من
الذى استحق سكنها بالمقايضة
او بزيادة (ضرر) كمنعه المشتري
او تزهدهم فيها ليبيخسها
(فاخرجين) منها لتكرى
(لغير وى) مسالة (بيع)
وجب (لذى حق) اى حظ
من دار مثلا واراد البيع واجبر
له الآخر (انقلا) ثلاثة اقوال
فما اذا وقفت على ثمن واراد
احدهم اخذها بما اعطى فيها
هل له ذلك او لا ان يزيد
لاول (نعم) ذلك لطالب
البيع ولا يبي (ثم) اى القول
الثانى ان ذلك للابى (لا
لطالب البيع ثم) اى القول
الثالث ان ذلك للابى وللطالب
اذا لم يقصد اخراج الشريك
(لا لقاصد اخراج الشريك بذات
اعملا) اى بهذا القول الاخير

اى تزايد فى كرائها ولا اكرى عليها فان قال كل انا آخذ بعد
وقوف كرائها على ثمن تزايد قاله فى المتطية وهذا قول خ وان
اكثرنا حانوثا فاراد كل مقدمه قسم ان امكن ولا اكرى عليهما
اى ولا تنكاريه ولا اكرى عليهما كما مر وقوله لانه لا يجبر عليها
من اباها النج هكذا نص عليه غير واحد ونظمه صاحب العمل فقال
وليس يجبر على المقاومه ذو حظ ما لا يقبل المقاسمه
وقال فى شرحه ومفهومه ان ما يقبل القسمة لا يجبر على المقايضة
بالاولى ومن دعى الى قسمه اجيب اه وظاهره ولو كان يملك عليه
الصفة وهو كذلك حيث لم يسبقه المصنف بالبيع (وى بيع لذى
حق) هذه مسالة اخرى وقوله واجبر عليه النج اى لكونه يملك
عليه الصفة والصواب ان هذا عام فيشمل ما اذا لم يملك عليه الصفة
واراد احدهما البيع ووافقه الآخر من غير جبر بعد امتناعه اولا
فسوقت بعد التقاوى فى كرائها او اكرائها للغير ووقفت على ثمن
بعد التسويق المذكور واما اذا كان يملك الصفة فتكرى لا قول
الثلاثة فى المسالتين واما اذا لم يوافقه فواضح انه لا يبيع الا حظه
فقط (بذات اعملا) اى وحيث عمل به فغير قاصد لاجراج اخذه
بما وقف عليه ما لم يزد الآخر عليه فيتزايدان كما يتزايدان ايضا
اذا لم يقصد احدهما لاجراج وقال كل انا آخذ بما وقف عليه
تنبيهان الاول علم من هذا انه اذا طلب احدهم المزايدة وطلب
الآخر البيع قلنا لا يجبر على المزايدة من اباها فانه ينادى على
المبيع فاذا بلغ ثمننا فيتزايدون فيه حتى يسلمها احدهم انظر شرحنا
للحفة فى باب القسمة الثانى كثيرا ما يقع التشاح بين الشركاء
فيطلب احدهم لاجلاء للبيع ويزعم الساكن انه لا يريد بيعها
وانما يريد لاجراربه وانها اذا وقفت على ثمن بعد التسويق
شهرين ونحوهما لا يبيع فاذا رجع الساكن الى سكنها طلبه باخلاؤها

صل القضاة قاله مياض (ومن ملكه اثناء) اى وسط (املاك غيره ومنها) اى من تلك الاملاك (له) اى الملك (الترداد) بغرس ذوى الاملاك املاكهم واغلقوا عليها ومنعوا المرور عليهم وقعت بياجة بياسته فكتب فيها القاضي ابو الاصمغ ابن سهل الى شيوخه بقرطبة سنة اربع واربعين واربعمائة فاجاب ابن عتاب الارض البراح مخالفة لما قد حظر عليه وصرف الى موضع يدخل منه فان كان لاهل البلد سنة في الفدادين والاحقال حماوا عليها ولأ فان كان صاحب الارض المجهولة يعلم ان مثله يجهل ذلك كصغير ورث الارض او غائب جهل امرها لزم كل من جاوره اليمين على ارضه فمن حلف برئ ومن نكل كان عليه المدخل وان كان صاحب الارض ممن يعلم انه لا يخفى عليه ذلك قيل ان حقت الدعوى على احد لزمته اليمين على ارضه (٦٠) ومن نكل كان عليه المدخل او

يصرفها عليك فتستحق المدخل
وان لم تحققها على احد فلا
يمين لك واليه اشار بقوله
(فالحكم) في ذلك (ان جلا)
اى ظهر (نزاع) الحكم مبتدا
وخبره قوله (بنفى الحق) اى
كائن بانه لا حق للمدعى
(مع حلف الذى عليه ادعى
حقا ولأ) بدعى على احد منهم
بعينه (فلا) يمين له على
احد منهم وهذا اذا كان ممن
لا عذر له لصغر او غيبة مثلا
ولأ فله الحلف على جميعهم

كما علمت (اقبلا) تثميم واجاب يحيى بن يحيى بانهم يومرون ان يجعلوا
له طريقا الى كرمه غير مضرة به ولا بهم ثم يتراد القوم ذلك الممر بينهم حتى يكون على جميع من
كان يختلف عليه واليه اشار بقوله (وقيل بالزام الجميع بحقه) قال ابن سهل بعد ان ذكر فتوى
ابن عتاب ويحيى بن يحيى وغيرهما ما نصه ورايت بعد ذلك فى هذا المعنى كتب الى ابي بكر
ابن وافد فيمن له ارض فغرسها كروما وحولها ارض جيرانه وقرايته غير محظور عليها فكان يختلف
من حيث امكنه عشرين سنة ونحوها ثم غرس جيرانه وقرايته ارضهم من كل ناحية واغلقوا عليها
فمنعوا الاختلاف الى كرمه من كل ناحية فاجاب ليس لهم ان يغلقوا ما يقطعون بساغاتهم السلوك
الى كرمه ان شاء اليه ثم نقل عن سمحون فى المجعوعة نحو ما لابن عتاب

وحاصل المسألة على ما يفهم منه ان الارض التي غرست واغلق عليها ان كانت في الاصل كروما وطال تبويرها بحيث يخفى عليه الممر بان كان صغيرا او غائبا حين ورث حلفوا له ومن نكل فعليه الممر وان لم يطل الزمان والرجل حاضر بحيث لا يخفى عليه ممره فان ادعى على احد بعينه حلف له او رد عليه اليمين فيستحق (٦١) ممره وإلا فلا يمين له على واحد منهم وان كانت الارض المغترسة في الاصل

فدادين اجبروا على ان يجعلوا له طريقا الى ارضه من غير مضرة بهم ولا به ثم يترادون بينهم حتى يكون على جميع من كان يختلف عليه اه فقد ظهر لك ان القول الاول في كلام المص موضوعه في الكروم التي بورت والثاني موضوعه في الفدادين والارضين وظاهر النظم ان موضوعهما واحد وانه لا فرق بين المسالتين وليس كذلك وكان الفرق هو ان المجنات من شأنها ان يكون لكل واحد منها طريق ومدخل بخلاف الفدادين تنبيه فان نكلوا كلهم او حلفوا كلهم فسال ابن سهل ابن عتاب عن ذلك فلم يجبه والحكم والله اعلم ان يجبروا كلهم على الممر غير ضرر كمسألة من شهد عليه انه

فانها تكون عليه (وطوع بغرم في قراض) انظر التزامات ح قلت والراجع من القولين عدم اللزوم لانه هدية مديان كما في خ في باب القراض قال م علم من انقل ان الخلاف لا يختص بالقراض كما هو ظاهر النظم بل هو عام في كل ما لا يضمن كالوديعة والاجارة ونحوهما اذا وقع الضمان فيها تبرعا بعد العقد انظر تمامه وقوله او كراء النخ يعني حيث كان الشئ المكترى مما يغاب عليه وشرط بعد العقد ان لا ضمان او كان مما لا يغاب عليه وشرط بعد العقد ضمانه لان الكراء لا يجري على قول خ في العارية وضمن المغيب عليه إلا بينته وهل وان شرط نفيه تردد لان الكراء لا ضمان فيه مطلقا حيث لا تطوع كان مما يغاب عليه ام لا كما في شراح خ بخلاف العارية ففيها التفصيل المذكور في الشرط في العقد لا في الشرط بعده الذي الكلام فيه والذي يفهم من تصدير النظم بقوله (نعم) النخ ان الراجع هو الاول وهو الذي يفهم من النقل لانه معروف التزمه وقول تد في العارية والاجارة المشهور عدم الضمان النخ قال في ايضاح المسالك نص الفقهاء على ان التزام ما يخالف العقود شرعا من ضمان او عدمه ساقط على المشهور كالوديعة على الضمان ولا كراء كذلك وقال في الشامل ولو شرط نفى الضمان في المغيب عليه من العارية لم يفده على الاصح اه لكن هذا كله فيما اذا اشترط ذلك في العقد وكلامنا في التطوع

قتل ودخل في جماعة ونظاؤها والله اعلم ثم قال (وطوع بغرم في قراض نعم ولا) يعني ان من اخذ مالا ليعمل فيه قراضا او بضاعة باجر او بغير اجر او وديعة او كراء ثم تطوع بعد ذلك بالشهادة على نفسه انه ان حصل فيه خسر او تلف فانه يغرمه ففي لزوم ذلك قولان احدهما نعم يغرمه لانه معروف التزمه وصححه ابن هات في عامل اخذ مال سفيه

قراضا وتطوع بعد بضمائه والثاني لا يلزمه لانه شرط منافي لمقتضى العقد فبقى الامر على ما كان عليه من صحته العقد وعدم الضمان فان شرط ذلك في صلب العقد فصرحوا بان القراض فاسد ويرجع فيه لقراض المثل ولا ضمان وفي العارية ولا جارة المشهور عدم الضمان وتلزم اجرة المثل فيهما ثم شبه في القولين المستفادين من قوله نعم ولا فقال (كجمع الدعاوى) الموجب كل منها يميناً في يمين واحدة يحلفها المطلوب او طالب استحق بشاهد ووجبت يمين الاستحقاق فيحلف ان ما شهد به الشاهد لحق وانما ما باع ولا وهب ولا خرج عن (٦٢) ملكه بوجه وقيل لا بد من

يمينين (سوى التي ترد) فلا تجمع مع غيرها قال ابن سهل الذي جرى به العدل جمع الدعاوى في يمين واحدة إلا يمين الرد فلا تجمع مع غيرها على ما ذهب اليه ابن عتاب اه قال في المفيد مثل ان تكون اليمين قد وجبت على المدعى عليه فلا يجمعها المدعى عليه في يمين واحدة (ومن يحلف بلا من له العلى) اى بغير الله تعالى كطلاق ووجبت ايضا يمين على المدعى فردها على المدعى عليه فلا الخ (اعاد بقرب) فان طال اكتفى باليمين الاول لانه لما طلب تغليظا عليه فان كان عالما بانها

بعده اى بعد العقد في غير القراض وبعد ان شرع في العمل فيه اذ التطوع قبله لا يسمى طوعا لعدم لزوم مقدرة قبل الشروع (ومن يحلف بلا من له العلى) قد ذكرنا وغيره ان اليمين قد تغاظ بالطلاق حيث كان لا يرجع على الباطل إلا بذلك واذا امتنع من الحلف به عدنا كلا وحينئذ يقال ما الفرق بين ما هنا وبين ما ذكرناه قلنا لعل الفرق هو ان ما ذكرناه حيث كان ذلك بحكم لكون الحالف لا ينزجر إلا به فاجزاه ذلك في القرب والبعد بخلاف ما ذكرناه الناظم فانه فيما اذا كان الحالف ممن ينزجر باليمين بالله ولم تكن بحكم على ان ابن رحمال قال في حاشية التختة ما لابن سهل انما هو من باب اسقاط الانسان حقه ان كان عالما فلا اشكال وإلا فهو مفطر في السؤال اه وقول ته في التنبيه الاول والاصابة الخ يعنى تستحق جميع الصداق باقائتها معه سنة وقوله في الثاني يلزم فيها جميع الايمان لا في البر ولا في الخنث الخ اى لا في صيغة البر ولا في صيغة الخنث وهذا لا يخالف فيه الواوغي ولكن يقول دلالة اللازمة بالتضمن على

لا تنقطع بها الحقوق فواضح وان كان جاهلا لم يعذر بالجهل بخلافه كفارة مع الفور فيمكن تلبسها بالاول لم يمينوا قدر الطول والظاهر انه ما يدل على الرضى لا سنة كما في الشفعة والقسمة والحضانة والاصابة وغيرها الثاني لا فرق هنا بين الحلف بالطلاق او بالايمان اللازمة وتفرقة الواوغي بينهما فيها نظر وسقوط الحق مع الطول في الايمان اللازمة كسقوطه في الطلاق لان كلا منهما ليس باليمين الشرعية التي تنقطع بها الحقوق وتحصل الارهاب وهى بالله الذى لا اله الا هو فان اقتصر على الصفة او الموصوف لم تجده حتى يجمع بينهما واما التفرقة بين الحلف

بالطلاق وبالألزمة بأنه في الطلاق قصدت يمين مفردة وهما انما دل عليها بالتضمن وهو معتبر في الحنث لاني البر فيها نظر من وجهين احدهما ان الالزمة يلزم فيها جميع الايمان على القول به لا في البر ولا في الحنث (٦٣) الثاني ان المخالف ان كانت صيغته بالايمان الالزمة

ما لك علي حق فاليمين

داخلته بالتضمن ولا تكفي لانها خلاف اليمين الشرعية وان كان صيغته بالايمان تلزمي مالك علي حق فابعد وابعد لانه من باب الالتزامات لوجبات الايمان والله اعلم

(والذي يدعى على رشيد بما

قبل) بالضم بغصب او سرقة

او اتلاف مال تعديا من غير

تأمين عليه وكل ذلك قبل الرشد

وانكر المدعى عليه وقوع شيء

من ذلك فقال ابن لباية وغيره

لا يمين على المطلوب نظرا لوقت

العداء المدعى به وانكره ابن

بسام وقال لا ادري ما هذا

فان الدعوى انما وقعت بعد

الخروج من الولاية وعليه مول

الناظم فقال (اليمين لم اجعلها)

وبه افق البرقي فان اقام

المدعى بينة على ما ذكر ضمن

كما يضمن في حبال حجره خ

وضمن ما افسد ان لم يؤمن

كفارة اليمين انما هو معتبر في جانب الحنث ولا يلزم من اعتباره فيه اعتباره في جانب البرور من الحق الذي هو المقصود في مسالتنا وعليه فاذا كانت صيغته بالايمان الالزمة ففي ضمنها اقسام بالله ولكنها لا تكفي مع القرب ولا مع البعد لانها خلاف اليمين الشرعية لان البرور من الحق لا يقع الا باكمل الايمان واتمها الا ترى انه لو اقتصر على الموصوف دون الصفة او بالعكس لم تجزى بخلاف المخالف بالطلاق فانه اني يمين مفردة غلط المحصم عليه بها فبطلت بالقرب في نظر الشرع وصححت بعد طول فلا تقاس الالزمة على الطلاق لعدم اتحاد مدلولهما هذا معنى كلام الوانوغى وجوابه ان يقال اذا كانت اليمين بالطلاق تكفي مع الطول لانها من باب الاستقاط مع انها لا دلالة فيها على الشرعية بتضمن ولا غيره فاحرى او بالمساواة ان تكفي هذه اذ لا اقل ان يكون نقص فيها الصفة او تكون ما تضمنته كالعدم فيساويان فقول تـ ولا تكفي لانها خلاف اليمين الشرعية النـ لا يخفى عليك مما مران الوانوغى يوافق على هذا ويقول لا تكفي في القرب ولا في البعد فما قاله تـ في هذا الوجه الثاني موافق للوانوغى بتمامه وقوله وان كانت صيغته بالايمان تلزمه النـ هذه ليس فيها انشاء اليمين وانما فيها التزام موجب الحنث وهو الكفارة فانه قال الكفارة لازمة لي ان فعلت كقوله علي المشي ان فعلت واذا كان كذلك فليس فيها حلف بالله لا ضمنا ولا غيره فصارت بمنزلة الطلاق من كل وجه فعدم لحوقها به ابعد وابعد اذ لا يثوهم حينئذ

عليه (وذو حلف) توجهت عليه اليمين بحلفها (من غير احلاف خصمه) مع حضوره او بدونه

(وغير رضى) او احلفه فسادا او حلف في غير الجسامع فلم يرض الطالب (لم يستفد) المخالف

(شيئا املا) من سقوط الطالب عنه وعليه ان يعيد اليمين (ان يزعم لاحلاف) اي ان طالب منه

اليمين في امر انكره فزعم انه قد كان حلف (احلاف خصمه على نفى احلاف له قد تقبلا)
منه لا يراده على الوجه الواجب فسان حلف الطالب انه لم يحلفه حلف المطالب على نفى
الحق وان نكل حلف المطالب انه قد كان حلف وهذا هو المشهور خ وله يمينه انه لم يحلفه اولا
وفي البرزلي عن الاخميمي انه سئل عن ذلك فقال لا يمين (٦٤) على الطالب ولو مكن الناس

من ذلك لدخل عليهم ضرر عظيم
لانهم يهابون لايمان فلا يقدر
الطالب ان يصل الى حقه الا
بعد يمينه ويقابل يمين يمين
واختاره الشيخ ابن رحال ومضى
عليه ناظم العمليات فقال
ولا يمين حيث قال احلف لي
انك ما حلفتني من قبلي
وليس بظاهر لانه اذا لم يحلفه
على نفى الحق حلفه لقد
حلف فهو متمكن من يمين
بغير يمين والله اعلم

* فصل *

(شهادة) شاهد (معروف)
هند القاضي ابتداء او بعد
تعديله عنده وتعريفه (معروف)
اي لمشهد له معروف عند
القاضي (ان جسرت على
مثله) اي على شخص معروف
عنده (والشئ) المشهود به
(معروف اقبلا) عند القاضي

عدم مساواتها للطلاق هذا ما ظهر لنا في حل كلام ته والله اعلم
تنبيه قال ابن سهل عقب مسالة الناظم وكذا لو قال رصيت
بشهادة فلان فان انكر شهادته في الحين وقال ظننت انه لا يشهد
الا بالحق فلا تمضي شهادته عليه وان لم ينكر بل سكت سكوتنا
يدل على رضاه بشهادته مضت عليه اه (على نفى احلاف له
قد تقبلا) تقدم عن م عند قول ظم وذا غرض ان صح النخ ان
العمل اليوم على هذا المشهور وما لناظم العمل لا ينهض حجة
لانهم حافظوا على حق المدعى عليه واخفوا بحق المدعى الذي
يقول انه قد حلفه قبل ذلك وقد تكون دعواه صحيحة فقد راعوا
جانبا احد الخصمين دون الاخر بلا دليل ولا مرجح ولذا قال
ته وليس بظاهر النخ

* فصل *

(شهادة معروف) اشتراط معرفة الشئ المحكوم به حيث كان
في الذمة اي معرفة قدره وجنسه مثلا اما بقول الشاهد ابتداء
واما بالاسترسال على ما بيناه في شرح التحفة عند قولها . ومن
لطالب بحق شهدا . الخ وانظروا وانظر ايضا ما نقلناه عن الفقيه
اليازغي وغيره مما يوافق ذلك في كتاب الشهادات من النوازل التي
جمعناها وقوله (لمعروف) الخ هذه الثلاثة تشترط حتى في
الشاهد اذ لا يشهد الا على معروف لمعروف في معروف ويلزم

اما بالاداء على عينه او بالحياة ان كان ربعا او بالعقل ان كان دينيا (ولا) بان
جهل القاضي واحدا من الاربعة (فلا) يحكم قال الفشتالي في وثائقه فان كان الشهود لا يعرفونها اي
المرأة بالعين والنسب فلا بد ان يثبت عند القاضي عينها واسمها اذ لا يجوز للقاضي ان يحكم الا على
معروف لمعروف في معروف بشهادة معروف اما الحاجة الى معرفة المحكوم عليه فقد ياتي

من يسمى باسم غائب وتجرى (٦٥) عليه الاحكام ومولم يحضر ولم يقع عليه حكم وكذلك الحكم

في الحكم له واما الحاجة الى

معرفة الحكم فيه فالوقوف على

عينه يكفى في ذلك اما بالشهادة

عند القاضى او بالخيار ان كان

ربعا واما الحاجة الى معرفة الشاهد

فلاجل التعديل والتخريج لان

العدالة لا تكون الا بمعرفة الشاهد

اما ان يعرفه القاضى بالعدالة او

بالجرحه فكيفيه ذلك واما ان

يعرفه بالعين والاسم ولا يعرفه

بعدالة ولا جرحه فيعدل عنده

واما من لا يعرفه البتة فيعرف

باسمه وعدالة وحليته على عينه اه

وهو مراد الساطم بما كتبه على بيته

هذا من قوله قال بعضهم لا يحكم

القاضى الا على معروف لمعرف

في معروف بشهادة معروف واما

كون الشاهد لا يشهد الا على

معروف فسياتي في كلام الناظم

وانظر هذا الذى قاله الفشتالى

فانه ظاهر مع ان القضية لا يعتبرونه

في الحواضر ولا في البوادي ياتي

الخصمان القاضى من كل ناحية

فيحكم على المدعى عليه باقراره

وباعترافه انه الشهود عليه وان

لم يعرفه باسم ولا نسب فينبغى

ان يتفطن لذلك ولا يتساهل

من كونه معروفا عند الشاهد ان يكون معروفا عند القاضى هذا مراد

هذا الشىء وليس مراده لا بد ان يكون معروفا عند القاضى بغير واسطة

الشاهد فان ذلك لا يشترط فلصواب ان الثلاثة لاختيرة شروط في

الشاهد واما القاضى فهو وان كان يعرف المشهود له وعليه وبه فلا

يحكم الا اذا عرفها الشاهد او شهد على الحلية والصفة والا فهو حاكم

بعلمه وقول تد وان لم يعرفه باسم ولا نسب الخ هذا لا يمنعه

من الحكم لان العدول الكاتنين للحكم هم الذين يعرفونه او يسجلون

الحكم على حليته وصفته كما اشار الى ذلك اخيرا والا كان الحكم

باطلا وهذا معنى قول خ ولا على من لا يعرف الا على عينه ولا

يسجل على من زعمت انها ابنة فلان ولا على منتقبة لتعين للاداء

وان قولوا اشهدتنا منتقبة وكذلك نعرفها قلدوا وعليهم اخراجها ان

قيل لهم عينوها الخ فقولوا ان قالوا اشهدتنا منتقبة الخ هو في معرفة

النسب وكذا في غير معرفته لكن بعد الوقوع اى لا يشهدون

عليها منتقبة وان وقع قلدوا وعليهم اخراجها الخ وهذا اولى ممن

قال ان هذا خاص بمعروفة النسب لان معرفة النسب تستلزم

معرفة العين اذ لا يشهد عليها بانها ابنة فلان حتى يعرف عينها

ولا يتوهم عدم التقليد حتى ينص عليه نعم اذا كان يعرف عينها

ونسبها ويجعل اسمها فعليهم اخراجها من اخواتها فقط ان كان لها

اخوات لا من النساء وعليهم فقوله وعليهم اخراجها اى من النساء

المنتقبات ويفهم منه انهم اذا شهدوا عليها بدون نقاب ان عليهم

اخراجها بالمساواة واما بالاحرى ان انكرت الشهادة لانهما ان

انكرت فلا فرق ح بين ان يقولوا اشهدتنا منتقبة وكذلك نعرفها

او بدون نقاب وكذلك نعرفها فالكل في غير معرفة النسب كما

هو موضوع المسألة والا فمعرفة النسب تستلزم معرفة العين كما

مر بل لو كانوا يعرفون عينها ونسبها ايضا فعليهم اخراجها من بين

فيه عند الخطر وموضع التهمة فيسجل الحاكم على عينه وحليته كما في الشهادة والداعلم ثم شبه في قواه فلا تفرق

اخواتها فتحصل ان عليهم اخراجها على كل حال لكن في النكاح
 وبدونه انما هو ان لم يتعرضوا لخليتها وصفتها وإلا فالمدار على الخلية
 والصفة وليس عليهم الاخراج وكذا ان عرف لهم بها معرف
 تنبيهها ان الاول قال في مختصر المشيطة وتجوز الشهادة على معرفة
 الصوت بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ان بلالا ينادى بليل فكلوا
 واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم وايضا فقد اخذ الناس السنة عن
 ازواج النبي صلى الله عليه وسلم من وراء حجاب ومعناه والله اعلم
 انه يجوز للشاهد ان يقطع بمعرفة العين اعتمادا على معرفته الصوت
 كما هو ظاهر كما انه في السماع الذي يفيد العلم ياتي فيه بالشهادة
 على الجزم والقطع وان كان مستندها السماع فان صرح بالسماع
 سقطت إلا بشروطه وليس المراد ان الشاهد يصرح في الوثيقة
 بانه لا يعرف عينها بل صوتها فقط اذ لا يتأتى له الاداء إلا على
 عينها بصوتها وقد تنخيف كما لا يخفى إلا ان يتكرر منها بحيث
 لا يمكنها استعمال غيره ونزلت في شاهد على امرأة قال في الوثيقة
 يعرف صوتها فقط فحكمت بسقوط شهادته وما قيل في المرأة
 هذا كله يقال للرجل الثاني قال البرزلي في الانكحة ولو كانت
 الشهادة عليها بالتعريف كما هو واقع في كثير من انكحة زماننا
 فلا امر مشكل اذ لا يوثق بالمعرف ولو وثق به اكانت بمنزلة من
 شهد عليه بحق فانكر ان يكون هو المشهود عليه فان الاصل انه
 هو اذا كان موافقا لما في الوثيقة حتى يثبت ان ثم غيره على صفته
 ونسبه فيكون الاثبات ح على الطالب في تعيينه دون غيره اه
 وقوله على صفته الخ يعني فيما اذا كانت الشهادة على الخلية
 والصفة وإلا فلا فالشهادة بالتعريف ليس فيها ذلك فانما عليه
 ان يثبت ان هناك من هو على نسبه قال واحفظ في نوازل ابن
 الحاج ان يلزم الحق جميع من كان على تلك الصفة اتحد او تعدد اه

(كالجرح فيه) اى كما لا يحكم القاضى اذا جهل الشاهد مثلاً حتى يعدل عنده لا يحكم اذا علم جرحه ولو زكاه عدلان مقبولان لانه يستند الى علمه فى التعديل والتجريح ويحتمل ان المراد لا يقبل الجرح فى الشاهد المعروف بالعدالة اذا اجمل حتى يفسر لغط كثير منهم فى ذلك كالذى فسر بقوله لا يرجح الميزان والذى قال انه يبول قائماً وشار بقوله (وكثرون بغير عدول واجتهد وتاملاً) لما فى النوادر والاستغناء من انه اذا كان فى بلد لا عدول فيه فانه يكتفى بالمثل فالامثل ويستكثر بحسب خطر الحقوق إلا ان كلام الناطم شامل لبلد لا عدول فيه وبلد فيه عدول لكن يتفق فى بعض المسائل والنوازل وقوعها دون حضور عدول وانما حضرها عامة الناس فيستكثر منهم وفيه اشارة الى ما جرى به العمل من شهادة اللفي واعلم ان شهادة اللفي على وجهين احدهما ان يشهد بالامر عدد يحصل خبرهم العلم لاستحالة تواطئهم على الكذب عادة وهذه موجودة فى كلام المتقدمين كشهادة اهل قرية كبيرة بروية الهلال رجالاً ونساء وعبيدا فيأزم الصوم وهذا من باب التواتر والاستفاضة ولا يقدح فيهم باسفاة لانه مدخول على عدم عدالتهم بخلاف تهمتهم بالكذب فلا بد من (٦٧) السلامة منها الوجه الثانى من اللفي من لا يحصل بخبرهم العلم وهو الذى

وقال بعد ذلك باوراق لا يشهد على المرأة عند مالك إلا من يعرفها
واما التعريف فهو عندهم ضعيف النخ (كالجرح فيه) اى معلوم الجرح
عندك اى كما لا تحكم بشهادة غير المعروف كذلك لا تحكم بشهادة
الجرح بكسر الراء اذا اجمل فيه ولم يفسر (وكثرون بغير عدول) كل وقت وفى كل نازلة
فيضيع كثير من الحقوق ولا

مستند له هكذا قال ابو عمران فى مجلسه الفقهي الحفيل وممن حضره ابو العباس المقرئ وابو سالم الجلاى وابو محمد بن عاشر وغيرهم حين جرى ذكرهم اشهادة اللفي قال واقتصارهم على اثني عشر رجلاً لا اصل له يعنى لا نص في عينه وانما عمل الناس به اخذاً من التواتر وقياساً على غيره اجيز للضرورة قال الجلاى ولقد ادركنا الكبار من اشياخنا منعوا قبول شهادة اللفي فى المعاملات فضلاً عن الانكحة حتى اشتكى الناس ضياع الاموال والحقوق فانتقلوا الى جوازها فيما يتفق حدوثه دون ان يحضر عدول فيضطر الى اللفي اداء كما يضطر الى شهادتهم تحملاً فى بلد لا عدول فيه لئلا تهدر دماء وتضيع حقوق كشهادة الصبيان وكترجعت الكافر والعبد والمسخوط وصورة العمل الجاري فيه ان المشهود له ياتي باثني عشر رجلاً كيفما اتفق له من افتراق او اجتماع الى عدل منتصب للشهادة ثم يختلف العمل فى ذلك فتارة يكون بجميع من قدم للشهادة وتارة يقتصر القاضى على واحد بعينه او اكثر

وهو الاول لان السماع من اللفيف موكول الى اهل التبريز في العدالة العارفين بما تصح به شهادة اللفيف فيودون شهادتهم عنده فيكتب رسم لاسترعاء على حسب شهادتهم ويضع اسماءهم عقب تاريخه ثم يكتب تحته رسما آخر فيه تسجيل القاضى اى الشهادة بثبوت الرسم وصحته عنده ويترك موضع اسم القاضى ابيض ثم يطالع القاضى بذلك فيكتب بخطه تحت اسماء الشهود شهدوا لدى من قدم لذلك بموجبه فثبت ويضع علامته موضع البياض ثم يضع عدلان علامتهما عقب هذا الرسم الثانى شهادة على القاضى بمضمونه وانما يفعل القاضى ما ذكر في رسمى اللفيف والتسجيل اذا طولع به داخل ستة اشهر من تاريخ كتابته واما (٦٨) ان تاخر عن ستة اشهر

فانه يلغيه ولا يكتب عليه ولا يحكم به وقد علمت ان اللفيف لا يكتبون ولا يضعون اسماءهم بانفسهم لقصورهم عن ذلك وانما يكتب المتلقى منهم ثم يطالع به القاضى فيودون عنده ما قيد عنهم فيكتب بخطه على كل واحد منهم ثبت ادى لدى او شهد او صورة الش مختصرة منها فان زاد على ما فى الرسم او نقص كتب وادى بكذا وكذا قال ابو الحسن والاداء المعتبر انما يكون عند القاضى يعنى او عند من يختاره ويعينه لذلك لنباهته ودينه ولا

قول تد وهو الاول بل هو الواجب لان غير العارف كثيرا ما يزيد على الفاظ اللفيف او ينقص عنها ظنا منه ان المقصود من الشهادة قد حصل بما كتبه وقوله وقال ابو الحسن حاصل كلام ابى الحسن انه اذا قصر سماع اللفيف واداءه على عدل عارف بما تصح به الشهادة جاز له ان يقول شهدوا وادوا لدى من قدم لذلك وإلا فلا يجوز له زيادة وادوا بل لا يقول حينئذ وادوا حتى يودوا عنده وقوله واحتيج الى الاستفسار الخ يقتضى بظاهرة ان اللفيف يودى اولاً عند القاضى ثم يستفسر عنده ايضا ثانياً وسيأتى عن ابى الحسن انه لا يكتفى منه بقوله نعم بعد قوله هذه شهادتك بل لابد ان يساله عن فصولها الخ وهذا من الاضرار بهم وكثير منهم يمتنع فيودى لسقوط الحق والذي ينبغي هو ان يجمع بين الاداء والاستفسار دفعة واحدة وهو الذى كنت افعله فكنت احضر عدلين واستفسر اللفيف واحدا بعد واحد واكتب على كل واحد ادى لدى ويكتب الاستفسار واخطب عليه

وانكره

يجوز للقاضى ان يكتفى بما قيدة المتلقى ويكتب عقبه

شهدوا وادوا لدى من قدم لذلك مع انه انما قدم للشهادة في الجملة لا لما ذكره من الاداء فان ذلك من التساهل في الدين والاستخفاف بحقوق المسلمين الذى لا يسوغ في الشرع فاذا تمت الشهادة على ما ذكرنا من الاداء واحتيج للاستفسار ويسمى ايضا الاستفصال فعل وهل هو من حق القاضى وهو ما قاله ابو الفضل العقبانى وابو الحسن وابو سعيد بن لب او من حق الخصم وهو مقتضى ما جرى به العمل بفاس فانهم لا يستفسرون إلا اذا طلبه الخصم او من حقهما معا وهو الظاهر وقد ينفرد به احدهما كالقاضى يظهر له اجمال او يطرأ له شك وفي جواب لابي الحسن لا يكتفى القاضى

وقوله وانكره ابو الحسن اى انكر ابو الحسن الاستفسار من غير حضور
القاضى قنلا ليس الاستفسار عند المبرزين بجائز ولا يجوز للقاضى
ان يبيحه البتة لانه انما هو نقل شهادة انظر م وانظر افضية المعيار
فى كيفية الاستفسار وقد ذكرناه ايضا فى شرحنا للتحفة وانظر افضية
الزىاقى وثبصرة ابن فرحون بعد نحو ورقتين من فصل لافضية
والشهادات وانظر شهادات المعيار ايضا فانه ذكر انه لا يلزمهم ان
يصبطوا المدة فى الاستفسار وقوله عن الونشريسي وجرى عمل بعض
القضاة الخ هذا هو الذى عليه العمل الى الآن ونقل سيدى العربى
الفاسى فى التقييد الذى لم فى الليف جوابا للفتية النالى فيه ان
الرسم اذا جاوز ستة اشهر من يوم الاداء فلا تعطى منه النسخة
ويحكم به كذلك من غير استفسار لشهودة وبهذا جرى العمل من
قضاة فاس ولم يكن عندهم غير هذا اه وقوله لا تعطى منه النسخة
اى لاجل الاستفسار واما للتجريح بكثرة الكذب ونحوه فتعطى وهذا
معنى قول ناظم العمل المطابق
واستحسنوا ان مر نصف عمام من الاداء ترك الاستفسار
وقال ناظم عمل فاس
وسنة الاشهر حد استفسار فى الهيئات قاله فى المعيار
وقوله والحق خلاف هذا كله يعنى ان ما به العمل خلاف الاصول
والقواعد اى وذلك لا يبطل العمل لانه استحسان فقط والاستحسان
مقدم على النياس عندهم لانه تسعة اعشار العلم وعن سيدى
علي بن هارون ان تحديد الاستفسار بستة اشهر انما هو اذا علم
المشهود عليه بشهادة الليف وإلا يكن منه وان طال والقول قوله
فى عدم العلم اه وهذا هو الذى ينبغي اعتماد به وتتفى حيلة تاخير
القيام بها فرارا من الاستفسار ثم اذا استفسر الليف وزاد فى شهادته
او نقص بطلت وليس من الزيادة تفسير المبهم وبيان الجمل كما فى

من العوام فى شهادتهم بما يكتفى
به من نقاد الطلبة بان يقول
له هذه شهادتك فيقول الطالب
نعم لان من لا يقرأ لا يعرف ما
فى الرسم الذى قيدت فيه
شهادته وقال القاضى المكناسى
العمل الآن باعادة الشهود
شهادتهم عند القاضى بمحضر
عدلين يسمعان منهم كان المشهود
عليه حين الاداء حاضرا او لا
وهو المعبر عنه بالاستفصال
وانكره ابو الحسن دون القاضى
قال الونشريسي وجرى عمل
بعض القضاة فى هذا الوقت
باستحسان ترك الاستفسار بعد
مضى ستة اشهر من ادائها
معللا بانها مظنة النسيان
وبعضهم يقول باعتبار ستة اشهر
ان ادائها اثر تحملها فان طال
ما بين تحملها وادائها ثم
زعم نسيانها بعد ستة اشهر من
ادائها لم يقبل قال والحق خلاف
هذا كله اه وصدق رحمه الله
فى ان الحق خلاف هذا كله

وكيف ينسأها لستة أشهر من ادائها وهو انما يوديها دائما (٧٠) من حفظه وقد يوديها لسنين

من تحملها حتى صار الدهّة من ارباب الخصومات يقيمون البيّنة ثم لا يقومون إلّا بعد ستة أشهر ثم يحتجون بان الاستفسار لا يكون بعد ستة أشهر فيجب طردهم ورد هذه الحيلة عليهم كما سيأتي فيجلى الذى للغي يبعث توصلا تنبيهها لاول ذكر الشئ ان شهادة اللّيف لا يحكم بها إلّا فى الاموال فهى بمنزلة الشاهد واليمين اه والعمل الآن بها فى الاموال وغيرها لكن يجب الاحتياط فلا يقبل كل احد وان كان غير منظور فهم الى العدالة فلا بد من توسم السلامة مما يمنع الركون الى الشهادة كحمية او صبيّة تقتضيها الحال وقد صرحوا بمنع قبول شهادة الزفّانة والزمانة ومن يجزى مجراهم كمن يتعاطى الحشيشة ونحوها وقد ذكرى بعض انه احتاج الى بيّنة فاقامها بمثل هؤلاء بستة اواق فى ساعة واحدة الثمانى اذا تعارض لفيّان نظر بينهما بما هو معروف فى تعارض البيّتين فينزل توسم الخير منزلة زيادة العدالة ولا تعتبر الكثرة إلّا ان تبلغ التواتر وتصل الى درجة اليقين والله اعلم (شهادة اعتاق) كتب الناظم

فانه

بطرة نسخته انه عقيد في هذين البيتين كلام الغرناطي وصدق رحمه الله فان ما في الغرناطي هو ما فيها من غير نقص ولا تصحيف ونصه من نسخة اذلية في غاية الجودة ولا تقبل شهادة مجتمعة في ملك او عشق او تجريح او تعديل او ترشيد او تسفيه او توليد او ذكر اخ في وثيقة الوراثة إلا من اهل العلم واما من غيرهم فلا تقبل إلا مفسرة اه وما ذكر الغرناطي بعد هذا إلا الشهادة بالحاق الحمل بابيه الميت قبله هل لا بد من ذكر المدة بين الوضع وموت كلاب ام لا قولان ولاول الصواب اه واعلم ان صور الشهادة بالعتق اى الحرية ثلاث الاولى ان يقولوا لا نعلمه إلا حرا او (٧١) هو حرمي علما فهذه لا تصفى لعدم القطع قاله ابن

عتاب ولم يخالفه احد الثانية

ان يقولوا نشهد بانهم يتصرف كما قال الخ ونذب سواهم كالسرقة ما هي وكيف اخذت الخ (ورشد وصدده) قوله ويزاد انهم لا بد ان يكونوا عالمين الخ هذا وان صح عن ابن رشد كما قال وسلم من النقص والتحريف فهو مقابل لما درج عليه الناظم كما تقدم عن وثائق الغرناطي ومقابل لما لابن رشد ايضا في المقدمات حيث قال فيها الشاهد المعروف غير العالم بها تصح به الشهادة يسأل عن كيفية علمه بما شهد اذا ابهم ذلك اه فشمك كلامه المسائل التي في الناظم والتي زيدت عليها وايضا فان ما في المقدمات هو الذي لابن فرحون في فصل مراتب الشهود قائلا ان غير العالم بما تصح به الشهادة لا بد من سؤاله عن مستند علمه على ما به الفتوى ومثله في المعين والميتية في كتاب الماذون ونحوه لابن سلمون في بيع الوكيل في باب الوكالة ونقل ابن رحال في ارتفاقه نحوه عن كثير فهذا كله يويد ما للناظم ويدل على انه

فانه يستفسر ولو لم يكن في الشهادة اجمال ولا ابهام طلبا لدورها كما قال الخ ونذب سواهم كالسرقة ما هي وكيف اخذت الخ (ورشد وصدده) قوله ويزاد انهم لا بد ان يكونوا عالمين الخ هذا وان صح عن ابن رشد كما قال وسلم من النقص والتحريف فهو مقابل لما درج عليه الناظم كما تقدم عن وثائق الغرناطي ومقابل لما لابن رشد ايضا في المقدمات حيث قال فيها الشاهد المعروف غير العالم بها تصح به الشهادة يسأل عن كيفية علمه بما شهد اذا ابهم ذلك اه فشمك كلامه المسائل التي في الناظم والتي زيدت عليها وايضا فان ما في المقدمات هو الذي لابن فرحون في فصل مراتب الشهود قائلا ان غير العالم بما تصح به الشهادة لا بد من سؤاله عن مستند علمه على ما به الفتوى ومثله في المعين والميتية في كتاب الماذون ونحوه لابن سلمون في بيع الوكيل في باب الوكالة ونقل ابن رحال في ارتفاقه نحوه عن كثير فهذا كله يويد ما للناظم ويدل على انه

او يحسن التنمية على الخلاف في ذلك ومثله هو سفيح المشار اليه بقوله (وصدده) ويزاد انهم لا بد ان يكونوا عالمين بوجه الشهادة وإلا لم تقبل اصلا قل في شرح المنهاج واما الولاية ويعني بها التقديم على من ظهر منه سفر فاشار الى قول ابن رشد يستفسر الشهود من اين علموا السفه اذا كانوا عالمين بوجه الشهادة وان كانوا من اهل البلب والغفلة فلا يبلون قاله في احكام ابن مزين اه فنص على انها لا تقبل من ذوي العلم إلا مفسرة واخرى غيرهم والمغفل او الابله لا شهادة له ثم قال بعد هذا وقد مضى ان الشهادة في الرشد والسفه لا تقبل مجتمعة ولا بد ان تكون مفسرة اه وهو غير ما هنا وانما عول هنا على كلام الغرناطي كما مر عنه

عين الحق والصواب وايضا فان الاستفسار لدرء الحدود مستحب فكيف برى التسفيه والترشيد فلا اقل ان يحمل كلام ابن رشد الذى فى ته على فرض صحته على الاستحسان وعلى غير العالم كما ياتى فلا يخالف ما درج عليه الغرناطى الذى تبعه الناطم وحينئذ فكلام الغرناطى والناظم والمقدمات وغيرهم فى وجوب الاستفسار وذلك فى غير العلم وكلام ابن رشد كذلك واما الابله فلا تقبل منه مطلقا بخلاف المغفل فتقبل فيما لا يلبس كرايت هذا يتطوع به هذا والترشيد وضده مما يلبس فلذا لم تقبل فيه وبالجملته فما قاله فى الفائق من استفسار شهود الاستراء يحمل على غير العالم وكان هناك اجمال او ظن به الجرى على المساطير او كانت الشهادة فى الحدود وان كان فى المدونة والمختصر نص على استحبابها لكن المعمول به كما فى التبصرة وغيرها هو الوجوب وان كانت المدونة اطلقت فظاهرها كان عالمها لا لكن المعمول به ان غير العالم لا بد من استفساره والعالم يستحب فيه ذلك فى الحدود فقط لدرءها وبهذا يطابق ما فى النظم وغيرها والتوفيق بين كلام الائمة مطلوب ما امكن هذا ما ظهر لنا فى تقرير هذا العمل وقد زلت هنا اقدام وقولم ولا بد ان تكون هنا مفسدة الخ يعنى من غير العالم ايضا والا فيقتضى ان العالم بما تصح به اذا غاب او مات لا يعمل بشهادته المجملية بل تبطل كغير العالم وذلك خلاف المنصوص عليه فى غير ما ديوان كما مروكما فى المسائل التى بعدها اذ الكل استراء والله اعلم على انه قد يقال معنى قول ابن رشد اذا كانوا عاقلين بوجوه الشهادة الخ اى يظن بهم علمها اى وليسوا من اهل العلم بدليل مقابلته لهم بالابله والمغفل فيوافق ما تقدم عنه فى المقدمات وما ذكره غيره ايضا والا فهو قد اسقط مرتبة فتامله والله اعلم (وجرح) قوله كما مر اى عند قوله كالجرح فيه

(وجرح) اى تجريح الشاهد بان قالوا هو مجرح او فاسق فتقبل من اهل العلم اى من العارف باسباب الجرح دون غيره وهذا احد اقوال اربعة فى المسألة والمشهور لا بد من البيان مطلقا كما صرح به خ وظم كما مر فذكره هنا من باب جمع النظائر

(وتعديل) قل ابن فرحون اذا قل الشهود نعم العبد او هو ممن تقبل شهادته ولم يزيّدوا فان كانوا من اهل العلم قبلت شهادتهم وإلا (ص ٧٣) فلا اه ومقتضاها ان القول المذكور يكفى فى التزكية من اهل

العلم وهو خلاف قول المدونة

وذلك على الاحتمال الثانى هناك فقط وقد يقال ان ما لناظم فيما مروا له وغيره انما هو فى غير اهل العلم وإلا فالعالم لا يوقع شهادته إلا حيث تجوز هذا محله عندهم وخ اطلق كغيره فلا يفيد انه لا بد من الاستفسار مطلقا اذ لا فائدة لاستفسار العالم بما تصح به قول ابن فرحون فى تبصرتهم فى فصل مراتب الشهود ما نصحه المبرز فى العدالة العالم بما تصح به الشهادة تجوز شهادته وتجرحه ولا يقال عن كيفية علمه اذا اهتم . وبالجملته لما قل اهل العلم وكانوا قليلا ما هم والغالب عدم انتصابهم للشهادة اطلق بعض الايمة فى وجوب الاستفسار نظرا للغالب (وتعديل) قوله وهو خلاف قولهم الخ لو قال بدله لقولهم ان التزكية الخ لكان اصوب كما لا يخفى على ان قوله باشهد انه عدل انما هو فى غير العالم لانه الذى يقدم للشهادة غالبا واما العالم فمعلوم عندهم انه لا يستفسر وقوله قلت ينبغى ان لا يقبل ذلك الخ اى لا يقبل قوله عدل رضى من غير بيان معنى العدالة والرضى إلا من العالم ويمكن ان يكون هذا مما يشملها الناظم ايضا والله اعلم قال فى ضريح العدالة تشعور بسلامة الدين والرضى يشعور بسلامة من البله والغفلة اه وفى نظم العمل

وان يقل رضى منك قبلا وهو اليق بوقت سفلا ويريد انه لا يكون قوله رضى تزكية إلا ان كان عارفا بمعناه (وتاليج) قوله ولم يفرقوا فى هذه الخ يعنى اطلقوا ولكن تقدم ما يفيد التفرقة بينهما وبالجملته فهذا الش تمسك فى استفسار اهل العالم فى هذه وفيما قبلها بمجرد الاطلاق وذلك لا يتم به الاعتراض كما مر التنبيه عليه فى كل مسالة على انفرادها

ولا يجزئ فى التعديل إلا القول بانهم عدول مرضيون اه وهو ما اقتصر عليه ابن الحاجب وابن عبد السلام وصاحب المختصر والتحقه وغيرهم وهو خلاف قولهم ان التزكية لا تكون إلا من مبرز فطن عارف لا يخدع معتمد على طول عشرة لا بسماع من اهل سوته او محله باشهد انه عدل رضى وقال ابن عاصم (ومن يترك فليقل عدل رضى) قلت ينبغى ان لا يقبل ذلك ايضا جملا إلا من العالم واما من غيره فحتى يفسره فان كثيرا من المنتصين لا يفهمون معناه (وتاليج اسجلا) اى اطلق والتاليج لغة الادخال والمراد هنا ما يشهد به الرجل لابنه او زوجته من بيع اصل او تصيرة فى دين ولا حقيقة لذلك وانما يريد الهبة ويشق عليه الحوز او الوصية ويخاف ان لا يجيزها الوارث فيشهد بما ذكر فان فسر الشاهدان وقالوا توسطينا بينهما واتفقا على ما ذكر او اقرلدينا به المشتري ثبت

التوليع وكان الملك ميراثا وإلا بطل التوليع عند اكثر وقال ابن زرب يحمل العدل من ذلك ما تحمل ما لم يتبين كذبه ولم يفرقوا فى هذه بين ذرى العلم وغيرهم ويأتى حكم التوليع فى كلام ظم بعد هذا ان شاء الله

(واثبات ملك) قال ابو الحسن ان كان الشاهد عارفا بما يصح به الملك قبل اطلاقه الشهادة بالملك وقيل ما هم وإلا فلا تقبل والشروط خمسة كما ياتي في قول الناظم يد نسبة طول النخ واختلف هل يعتمد عليها الشاهد او لا بد ان يصرح بها وبه العمل إلا انه يفصل في ذلك بين اهل العلم وغيرهم (او اخ في وراثته) اى شهدا بانهم توفي فلان فورثه زوجته وبنته واخوه ولم يبيننا كونه لاب او ام (تفسر) وإلا لم تقبل (إلا من ذوى العلم فاقبلا) لانه لو كان للام ما سماه وارثا واعطاه جميع الربع الباقي وذكر الش هنا نظائر للمسائل المذكورة اكثرها مبكوث فيها لانه ليس من هذا القليل كالشهادة بالملا طى من ثبت عدمه قال في التبصرة ان شهدوا على المديان بانه له مال ولم يعينوا ذلك فليس بشئ كالشهادة بضرر الزوجة لا تقبل مجملة وظاهر كلامهم مطلقا لان له تاديبها

(واثبات ملك) ما قاله عن ابى الحسن شاهد للعلم في جميع ما مر وهو الذى تقدم عن المقدمات وابن فرحون وغيرهما لانه اذا جازت شهادة اهل العلم في هذه من غير استفسار فكذلك غيرها من الشهادات الاستثنائية من باب لا فارق وقوله واختلف هل يعتمد النخ هذا في غير العالم واما العالم فيقبل اطلاقه والعمل الذى ذكره انما هو في غير العالم والعالم قليل وجوده (إلا من ذوى العلم فاقبلا) قوله واعطاه جميع الربع النخ الصواب اسقاط لفظة الربع او يقول بدله واعطاه جميع الثلاثة الاثمان الباقية وقوله واكثرها مبكوث فيها النخ تأمل لا يسلم البحث في واحد منها فضلا عن اكثرها وقوله عن التبصرة فليس بشئ النخ يعنى اذا كان من غير اهل العلم والذى في زانها اذا شهدت بان له مالا اخفاه تقبل على ما به العمل عينه ام لا انظره عند قول خ ورجحت بينة الملا ان بينت النخ بل ذكر ابن عات انها ح تقبل اتفاقا وعليه فقبل من اهل العلم وان لم يقولوا ان له مالا اخفاه بخلاف غيرهم حتى يقولوا ان له مالا اخفاه وقوله كالشهادة بضرر الزوجة النخ هذا ايضا فيه ما فيه لانهم اذا كانوا من اهل العلم لا يشهدون بالضرر حتى يخلص لهم من باطن الامر انه لم يفعل بها ذلك على وجه التاديب وان الضرر ليس هو مجرد البغض وإلا لم يكونوا من اهل العلم وهذا المراد فيما تقدم وفيما ياتي وقوله وغبن النخ لان منوم من يحد الغبن بالثلث فاكثر وبعضهم يحده بما نقص عن القيمة نقصا له بال وان لم يبلغ الثلث والمراد بالكفر الردة والعياذ بالله لاختلاف الناس فيما يكفر به فان كان من اهل العلم يحتمل على انه لم يشهد بالغبن والردة حتى خاص عنده انه الثلث او زاد على الثلث وانه تلفظ بما يكفر به اما اتفاقا او على المشهور وإلا فليس هو من اهل العلم وكذا الولاء لا تقبل من غير اهل العلم مجملة

ولان بعضها ليس من الضرر ولو شاء الناظم ذكرها لقال مثلا (وغبن وكفر سرقه وزنى ولا) بل

بل حتى يقولوا باشر عتقه او جره ولاء او عتق وكذا السرقة لا بد
ان يسألوا ما هي وكيف اخذها ومن اين اخذها وهل من حرز او
غيره وهل خفية او جهارا فان غابوا قبل ان يسألهم الحاكم او ماتوا
قطع إلا ان يكونوا من غير اهل العلم قاله في التبصرة وغيرها ونقله
الشش وكذا القذف والشتم لان من لا لفاظ ما لا يعد قذفا ولا شتما
والتعنيس مختلف فيه قيل اربعون وقيل خمسون وقيل غير ذلك
وقوله عدم الخ اي قالوا انه عديم ولم يزدوا انهم لا يعلمون له
مالا ظاهرا ولا باطنا واو قالوا هو عديم لا مال له ظاهرا ولا باطنا
فلا بد من استفسارهم ايضا هل مرادهم القطع والجزم فتبطل او
مرادهم لا يعلمون فتصح وهذا ان كانوا من غير اهل العلم والإلا قبلوا
وام يستفسروا على ما مر وقوله وقف سبل الخ اي شهدوا بوقف
طريق على المسلمين اذ قد يكون المحل ينتفع به وهو مملوك
وقوله سماعهم الخ اي شهادة السماع لا تقبل من غير اهل العلم
حتى يقولوا من اهل العدل وغيرهم وقوله فساد عقود الخ اي لا تقبل
شهادتهم ان هذا البيع مثلا فاسد حيث لم يكونوا من اهل العلم
حتى يبينوا وجه الفساد اذ قد يظنون فسادا بوجه لا يفسد به
شرا وقوله حمل ميت الخ اي لا بد ان يبينوا المدة التي بين
الوضع وموت الاب لانه مختلف في المدة التي يلحق فيها الحمل
بابيه وهل اربع او خمس خلاف ومنها ضيق الطريق فلا يشهد
به مجملا إلا من يعرف حد سبعة وهو سبعة اذرع ومنها اذا
شهد انه غاب منذ حين فلا تقبل مجملة إلا من اهل العلم
الاختلاف في قدر الحين ومنها الكفاءة لا تقبل الشهادة فيها مجملة
إلا من اهل العلم لاختلاف الناس فيها ومنها شهادتهم ان فلان
على فلان مائة دينار او انه معاوضة فلا تقبل مجملة من غير اهل
العلم حتى يقولوا اسلفها له بحضرتنا او اقر بها اي بالمعاوضة او بالسلف

(وقذف وشتم عنست عدم ملا)

(وضرو غصب وقفسبل سماعهم)

(فساد عقود حمل ميت له تلا)

ولما ذكر في تعداد الشهادات

التي تفسر ولا تقبل مجملة إلا من

ذوى العلم الشهادة بالملك

اشار الى ما يشترط فيها

بالخصوص والى حكم التعارض

فيها او في غيرها وانما اذا امكن

الجمع بين البيتين جمع ومثاله

قول المدونة من قسالى لرجل

اسلمت لك هذا الثوب في

مائة اردب حنطة وقال الآخر

بل هذين الثوبين لثوبين سواء

في مائة اردب واقاما معا البينة

لديننا وبالجملته فهذه الامور ونحوها لا تقبل مجملته من غير
 اهل العلم وتقبل منهم الا ان اهل العلم قليل ما هم في هذا الزمان كما
 قاله ابو الحسن فيمن اطلق في وجوب الاستفسار وكان اطلاقه
 مرادا عنده نزلهم منزلة العدم كالغراب الابقع ولكن لكل زمان
 رجال فلا ينبغي التنزيل المذكور وعادة الفقهاء التنصيص على الصور
 العقلية التي يمكن وجودها وقد يوجد الله تعالى في زمان من هو
 انقضى واعلم ممن كان قبله وما ذلك على الله بعزيز (باسباب ملك
 رجحان) قوله اخذ الاثواب الثلاثة الخ لا يقال اخذه لها مشكل
 لانه انما ادعى ثوبين ولا يقتضى له غيرهما لانا نقول اخذه للثوب
 الواحد بدعواه وبينته واخذه للآخرين بينته صاحبه فقط
 اذ هي شاهدة بذلك عليه تنبيه فان شهدت بينته انه نطق
 بطلاق زوجته فلانة في وقت كذا او في مجلس كذا وشهدت
 لاخرى انه انما تلفظ في ذلك المجلس بعق عبده او بطلاق
 فلانة لزوجته اخرى فذلك تكاذب وتهاوتر انظر ح عند قول خ
 وان امكن جمع بين البيتين الخ وقال المكناسي في مجالسه في
 الشهادات فان شهد على شخص باسقاط حق وكانت الشهادة
 عليه بتعريف معرف ثم شهدت لاخرى ان المشهود عليه لم يكن
 في البلد في ذلك الوقت فقال ابن رشد فيمن شهد عليه بالقتل
 وشهد آخرون انه لم يكن يوم القتل في ذلك البلد فالشهادة بالقتل
 اعمل وذهب القاضي اسماعيل وابن عبد الحكم الى ان الشهادة
 بالقتل ساقطة ثم قال ولو شهدوا ان فلانا اقر عندنا بمائة في يوم
 عرفة بعرفته وشهد آخرون انه كان يوم عرفة بمصر ان الشهادة
 بالاقرار اعمل قسالم المكناسي ولست اعرف لهذا معنى والذي
 ارى ان كان الشهود الذين شهدوا انه كان بمصر اعدل سقط
 الحق والقتل الخ قلت قال ابن عبد البر ما قاله اسماعيل

لزمه اخذ الاثواب الثلاثة في
 مائتي ارب اه وان لم يمكن
 الجمع بينهما صير الى الترجيح
 ويكون باشيء منها اشتغال
 احدى البيتين على بيان سبب
 الملك كما قال

(باسباب ملك رجحان ان تعارض)
 (بدا من شهود وانتفا الجمع اولا)
 مثال سبب الملك (كنسج)
 اى شهدت بينته بان الثوب
 ملك لزيد واخرى انه ملك
 لعمرو نسجه بيده فتقدم
 الشهادة بالنسج واما قوله

(نفس) فلا حاجة اليه مع موضوع المص الذي هو قيام البيتين معا بالملك وانما ذكره فيما اذا شهدت احدهما انه ملكه والاخرى انه (٧٧) نسجه فلا بدح ان يقولوا لنفسه وان يكون النسج مما

من انه يقضى بالاعدل هو الصحيح وقال ابن رحال هو الصحيح
عندي ولا نطبق ان نقول بغيره ولا سيما في الدم اذ لا يقدم عليه
إلا بيقين وفي ز في اللعان ان محل تقديم بيته القتل ما لم يكثر
الآخرون وإلا فلا قتل (نفس) يحتمل ان يكون الناظم اشارة
لتعارض مجرد النسج والنتاج مع الملك ويفهم منه تعارض الملك
والنتاج مع الملك بالاحرى (ورجحنا على الملك) اى رجحنا
الشهادة بالنتاج على الملك وهو تكرار مع قوله باسباب ملك النخ
وانما اعاده ليرتب عليه الاستثناء في قوله (إلا من مقاسم) ويحتمل
ان يكون المعنى وشهرون البيته الشهادة بالملك المينة لسببه من
احياء او اصطياذ كلولو من بحر او شراء من ثابت الملكية على
الشهادة بالملك التى لم تبين سببه اصلا إلا من مقاسم اى إلا ان
يكون الملك المطلق من المقاسم فيرجح على التى بينت السبب
واخرى على غيرها فلا تكرار حيث ان السبب هنا غير السبب
المتقدم على الاول فقال في المدونة اذا ادعى دابة وليست بيد
احدهما فاقام هذا بيته انها نتجت عنده واقام الآخر بيته انه
اشتراها من المقاسم قضى بها لصاحب المقاسم لا ان ادعى انه
اشتراها من سوق المسلمين فهى لذى النتاج حيث ان وكذا لو كانت
بيد من نتجت عنده فانه ياخذها صاحب المقاسم اه فقد علمت ان
المقاسم تقدم على الملك والحوز قلنت لا يظهر التعارض بين الملك
والمقاسم بل ذلك من امكان الجمع اللهم إلا ان تشهد بيته الملك
والنتاج باستمرار الملك والتصرف الى الآن فيظهر حيث ان التعارض
ويرجح بيته المقاسم وعليه يحمل الناظم لا على ما قرر به ثم
(وزيد عدالة) قول ثم وان شهدت لذى اليد النخ صوابه وان
اى إلا ان يكون الملك من المقاسم

بشراء او اخذ في نصيبه (فاقبلا) وقدمه على النتاج وحده او مع الملك لا مكان الجمع (وملك) تقدم الشهادة
به (على حوز) لانه اهم اذ يكون بالملك وبالوديعة وبالعارية وغيرها (وزيد عدالة) على اخرى وان شهدت

لذى اليد نخ وبليد ان لم ترجح بينة مقابلة وياق ان ذلك (٧٨) خاص بالمال (وبالنقل) على

الاستصحاب قال في التوضيح
كمن له دار مات عنها وادعى
ولده انها لم تخرج عن ملك ابيه
واقام بينة بذلك واقامت الزوجة
بينته انه اعطاها لها في صدقها
فتقدم بينتها لانها ذلت ومثله في
بينته شهدت ان رجلا كان يغفل
جميع ما يملك الى ان مات
وشهدت اخرى بانها كان صيرها
لزوجته فيما توتب لها قبله
وانها حازتها عنه فان التصيير
صحیح ولا يقع في ذلك تعارض
(والاثبات) قال في نوازل ابن
سهل افق ابو مروان ابن مالك
في هبة اختلاف الشهود فيها
فبعضهم شهد بالحوز وبعضهم شهد
بانها لم تحز فالحق الشهادة بصحة
الحوز اعمل لوجوه من انظر مع
موافقة الروايات في مثل ذلك
قال ابن سهل يريد لان الشهادة
بالحوز اثبتت الهبة لصحتها
فكانت اولى من التي شهدت
ببطلانها قال و اشار بقوله مع
موافقة الروايات الى ما في
الموازية في شهيدین شهدا
بحوز الرهن وشهد آخران
بعدم الحيازة قسما ل شهود

لغير ذی اليد ويمكن ان تكون المبالغة راجعة لقوله على اخرى
اي وان شهدت الاخرى لذى اليد اكنه خلاف المتبادر لان
الحدث عنها هي الزائدة عدالة واما ان كانت احدهما عدل وارضت
الاخرى فقليل يرجح لاعدل وقيل عكسه وهو الراجح وثالثها يتساقط ان
(وبالنقل) بيننا الملك والحوز والنقل والاستصحاب ايسر من التعارض
في شئ لان المستصحة شهدت بنفسى العلم بالخروج عن ملكه
وذلك لا يقتضى عدم الخروج بنفسى الخروج اعم والاعم لا اشعار
له باخص معين وكذلك الحوز لانه اعم قد يكون عن ملك وغيره
فلا اشعار له بالاخص نعم اذا قالت هذه وقع النقل بالبيع او
الطلاق في وقت كذا وقالت الاخرى لم يقع بينهما بيع ولا طلاق
مثلا في ذلك الوقت اصلا في تعارضان ح وتقدم بينة النقل وفي
اقتضية ابن سهل عن ابن عتاب فيمن شهدوا لرجل بملك شئ
وشهدوا لمن هو ببيده بالحوز ان شهادتهما عاملت لانهما شهدا
بعلمهما في الامرين وحيازة الخائن يحتمل ان تكون بارفاق او
توكيل او ابتياع ولا يلزمهم الكشف عن ذلك اه وتامل كيف لا
تكون هذه الشهادة متناقضة لان الشهادة بالملك لا بد ان تعتمد
فيه على اليد اى على الحوز اذ هي من جملة ما تعتمد عليه ثم
شهدوا بالحوز لغيره فان اتحد الزمان فذلك تدافع قطعاً وإلاً
صححت وعليه يحمل كلامه (والاثبات) انظر كيف ينضبط النفي
والاثبات ما هنا اذ كل نفي يمكن ان يكون في معنى الاثبات ويؤول
لاثبات كما يؤول العكس ايضا فان كان مرادهم ان النافية هي التي
تلفظت بحرف النفي فكذلك لا يصح لانه يقتضى انها اذا
شهدت احدهما انها اوصت وهي مختلطة العقل والاخرى انها
غير مختلطة تقدم بينة الاختلاط وذلك خلاف الواقع وكذا في الهبة
اذا شهدت احدهما انها بقيت ببيده والاخرى انها لم تبقى بل

جازها تقدم بينة البقاء وذلك خلاف النقل والتعليل بان المثبتة
 اثبتت حكما لا يفيد لانها في الامثلة المذكورة اثبتت حكما ايضا
 وعليه فاما ان يقال لتقديم الاثبات انما هو في شئ خاص وهو ما
 اذا قيدت المثبتة بوقت واطلقت النافية كما اذا شهدت احدهما بانه
 طلق او باع وقت كذا وشهدت الاخرى لم يبع ولم يطلق في علمنا
 فلو قالت لم يبع ولم يطلق اصلا بطلت لانها لا يمكنها ان تصحبه
 في جميع الاوقات حتى تقطع بالنفي المذكور كما ياتي عند قوله وهل
 عدم التفويت النسخ ولو قالت لم يبع ولم يطلق في ذلك الوقت بل
 كان في بلد اخرى او تلفظ بغير لفظ الطلاق والبيع سقطتا فان كان
 مرادهم الوجه الاول فليس من التعارض في شئ ولعلمه هو قول ابن
 مالك اوجوه من النظر ولا يصح ان يكون مرادهم الوجه الثاني والثالث
 لان التقديم يقتضي ان النافية صحيحة لولا وجود ما يقدم عليها وحديث
 فقد يقال ان قول الناطم او ما قد تنصلا يغني عن قوله والاثبات اذ
 المدار عليه وهو في الحقيقة راجع اليه ولذا اسقطه نخ وغيره من
 المشاهير وايضا فان المستصحة شاهدة بالاصل فلعل مرادهم بالاثبات
 النقل اي من عبر به واراد النقل لانه راجع اليه ولانه هو
 الذي يناسب تعليله بقوله اوجب حكما والشهادة بالحياة اثبتت
 شرطا يصح عقد الهبة وكذا الشهادة بصحة العقد اذ لا عمل في
 العقود الصحة وذلك راجع لتقديم الناقلة على المستصحة وكذا
 الشهادة بالتجريح اذ الغالب عند مالك في الناس المرحومة لكنها
 ناقلة عن الاصل الذي هو عدمها وكذا الصغر والبلوغ فان الشهادة
 بالبلوغ اعلم لانها اوجب صحة العقد خلافا لتو وهكذا واما بينة
 القتل فقد تقدم عند قوله باسباب مالك رجحان ان ذلك من
 التهاثر على الصحيح وكذا من شهدت انه باع او طلق في محاسن
 كذا وشهدت الاخرى بانه لم يبع بل وهب او طلق اخرى في

الجلس المذكور كما مروا بالجملة فمراهم بالاثبات انها اثبتت
حقا لم يكن وذلك راجع الى النقل والاستصحاب فمهمى اطلقت
احداها وقيدت الاخرى بوقت معين فلا تعارض ومهمى قيدنا
بوقت واحد كانتا متهاثرتين كمسالة القتل والطلاق المتقدمتين
في الشنبه ونحوهما وعليه فاذا شهدت بان الواهب استمر حوزة
للهمية الى المانع وشهدت الاخرى انها حيزت عنه واطلقت فان
بيننا عدم الحوزة وانها استمرت بيد الواهب الى المانع تقدم لان
الاخرى اطلقت فيحتمل ان تكون الهبة رجعت الى الواهب
بعد حوزها بالفور قبل تمام السنة كما قال الفراقي وغيره فهذا مما
يمكن فيه الجمع ح وان شهدت احداها باستمرارها بيد الواهب
الى المانع والاخرى بانها حازها عنه سنة فهما متعارضتان في
السنة ح فبيننا الحيابة اعلم لانها شهدت بمقتضى الاصل اى
النقل في العقود ومكذا انظر شرحنا للتحفة ولا بد فان قلت
يمكن حمل النفي والاثبات على ما اذا شهدت احداها انه طلق
او قتل او باع في وقت كذا وشهدت الاخرى انه لم يطلق ولم يبيع
ولم يقتل في ذلك الوقت اصلا قلنا تقدم انهما متهاثران على
الصحيح او يقدل الشهادة بالطلاق ونحوه ح على مفاصلة ناقلة
والاخرى مستصحة فهو مستغنى عنه بقوله وبالنقل الخ اذ
الشهادة بالقتل ناقلة عن الاصل الذي هو عدم العداء الى العداء
وفي الطلاق ناقلة عن العصمة الى الخروج عنها ومن ذلك الحيابة
لانها اثبتت شرط النقل وكذا صحة العقل في الوصية ونحو ذلك
اذ ما يرجع لشرط صحة العقل نقل والمستصحة شاهدة بالاصل
فتأمل ما المخلص فان لاثبات راجع لاحد الامرين اما النقل
والاصل والاو هو الصواب والله اعلم وقوله عن ابن عرفة ان اجتمع
تعدبل وتجريح الخ كالصريح في ان الشهادة بالتجريح هي

ابن عرفة ان اجتمع تعدبل
وتجريح فطرق روى ابن نافع
عن مالك ينظر الى الاعدل من
الشهود فيؤخذ بقوله وقال
ابن نافع المجرحان اولى
سحنون لو عدله اربعة
وجرحه اثنان والاربعة اعدل
اخذت بشهادة المجرحين
لانهما علما لم يعلمه الآخرون

(او ما قد تاصلا) فتقدم الشهادة بالاصل كالجرح على الشهادة بخلافه وكالصغر والبلوغ وكبينة شهدت بانہ اوصى وهو صحيح والاخرى (٨١) وهو مريض فتقدم بينة الصحة لانها لاصل قاله ابن القاسم قال بعضهم ويظهر لاثـر

فيما اذا كانت الوصية بتدبير فانها في الصحة تكون في المعلوم والمجهول قلت اخرج ذلك فرصهم المسألة على غير وجهها فانها في صحة العقل وعدمه لافي الصحة والمرض قال في العتبية وسئل عن قوم شهدوا على امرأة انها اوصت بكذا وكذا في مرضها وهي صحيحة العقل وشهد آخرون انها كانت موسوسة العقل فقال ارى ان تثبت شهادة الذين شهدوا في الوصية وهي صحيحة العقل وتطرح شهادة الذين شهدوا انها موسوسة قال ابن رشد هذه مسألة قد مضى الكلام عليها في آخر نوازل سحنون فلا معنى لاعادتها اه من سماع ابي زيد من كتاب الشهادات الرابع وهكذا اعادها ابن رشد في سماع ابي زيد من كتاب الرصايا الخامس وتقدم بينة الصحة على الفساد إلا ان يغلب وبينة السفة على الرشد وبينة الاكراه على الطوع وان كان هو الاصل لان الاولى ناقلـة

الناقلـة اى عن الاصل فهو يويد ما قدمناه (او ما قد تاصلا) قول ته الجرح على الشهادة بخلافه الخ كذا في غالب النسخ وهو الصواب وفي بعضها كالحرية وذلك لا يصح لانه سيأتى ان يبنى الحرية والرقية يتساقطان او كانت تقدم بينة الحرية ما قالوا بتساقطهما لكن اذا تساقتا لم يبق لمدع الرقية إلا مجرد الدعوى فعليه البيان ولهذا لم يجعل الناطم اليد من المرجحات لانها ليست منها خلافا لظاهر الخ بل اذا تساقتا بقى الشئ بيد حائزه كالمدعى للحرية هنا لانه حائز نفسه ولكن يكون مثل بالتجريح للنفى والاثبات ثم مثل به لقوله او ما قد تاصلا وذلك دليل على تداخلهما كما مر ومراده بالاصل بالنسبة للجرحـة الغالب كما مر وإلا فالاصل لاصل هو عدمها وبالجملـة لو استغنى المصـ بالنقل عن الاثبات والتاصيل لسلم مما مر لان التاصيل هو الاستصحاب فى المعنى والاثبات هو النقل على ما بيناه وقوله قال بعضهم ويظهر لاثـر الخ قد يقال ان هذا البعض انما تنكلم على تعارض بينة الصحة والمرض فى البدن فان بينة الصحة اعمل كما فى المعيار عن اليزناسنى لانها الاصل وقيل بينة المرض اعمل فاذا شهدت بانـه تبرع فى حال صحة بدنه والاخرى فى مرضه المخوف قدمت بينة الصحة ويكون التبرع نافذا ان حيز وان شهدت بانـه اوصى فى الصحة والاخرى فى المرض فالوصية نافذة على كل حال ويظهر لاثـر فى التدبير ونحوه فانه حيث قدمت بينة الصحة يكون فى المعلوم والمجهول وفى المرض يكون فى المعلوم دون المجهول وح فهما مسالتان وقوله لان الاولى ناقلـة الخ انما كانت بينة الاكراه نقلـة الخ لانها قد خاص لها باطن امرة ما نقلـه عن اصله الذى

(وبائتين) اى الشاهدين على شاهد ويمين اذ من العلماء من لا يرى الشاهد واليمين وكذا على شاهد وامراتين ومفهومة ان الزيادة عليهما لا تعتبر خ وبمزيد عدالة لا عدد إلا ان يكثروا بحيث تفيد شهادتهم

العلم (و) يرجح ايضا (التاريخ) على التي اطلقت ولم تورخ (٨٢) (او سبقه) الخمى وان ارحنا

قضى بالاقدام وان كانت

لاخرى اعدل (ومن يفصل)

من الشهود في شهادته (فمختار)

اي مقدم (على من قد اجملا)

مثل لهما بما نقله بهرام عن

ابن الهندي في قوله واودعاها

رجلان فانكرتهما او احدهما

واقام كل البينة قال فلو ارخت

احدهما برمصمان والاخرى

ببيوم منه قضى بذات اليوم

إلا ان تقطع لاخرى ان النكاح

كان قبل ذلك اليوم اي فترجح

لأنها اقدم تاريخا ثم اشار النظم

الى ان ما تقدم من الترجيح

بالعدالة محله اذا كانت

الشهادة بالمسال او ما يتول اليه

لا فيما لا يشبث إلا بشاهدين

فقال (بعثق) الباء بمعنى

في و (نكاح السغ زبد) اي

زيادة (عدالة كجد طلاق

مع دم جرح) بفتح الجيم اي

تجريح فيقدم على التعديل

ولو كانت بينته اعدل قال

سحنون لو شهد اربعة بالعدالة

واثنان بالجرحة والاربعة اعدل

قدمت المجرحة واما كونه

بضم الجيم فبعد لانه يحتاج

للتقييد بالعمد ويكون على غير

هو الطوع وقد يكون الشخص في ظاهر الحال طائعا وفي الباطن

بخلافه فشهود لاكراه قد علوا من باطن الامر ما لم يعلمه الآخرون

والسفر مثله (وبالتاريخ) اي ولو كانت لاخرى اعدل لانه

اذا كان يقضى باقدمية التاريخ ولو كانت لاخرى اعدل فاحرى

ان تلغى لاعدية فيما اذا لم تورخ (او سبقه) فاذا شهدت

احدهما انه يملك هذه الامتة منذ عامين وشهدت لاخرى للآخر

بانه يملكها منذ عام قضى بذات العامين لانهما تساقطتا فيما تعارضتا

فيه وهو العلم وبقي استحباب الحال لذات الاقدم قاله ابن عبد

السلام قلت وهو ظاهر اذا كان تعارضهما في العلم الاخير واما اذا

تعارضتا في الاول فيتسايطان فيه ايضا ويبقى المحوز للآخر (ومن يفصل

فمختار) ما مثل به ته هو من باب الجمع وقد يمثل له ايضا فيما

يظهر كما في الشك كمن شهدت بالقتل ولم تعين لا عمدا ولا

خطا وشهدت لاخرى بانه عمد او خطأ وهذا من باب الجمع ايضا

والصواب ان يمثل له بالشهادة المجلية في التوليح ونحوه اذا

كانت من اهل العلم وشهدت لاخرى بانهما توسطتا العقد بينهما

فلم يقع بينهما تاليح فتقدم المفصلة كانت من اهل العلم او غيرهم

وكذا في الولاء شهد اهل العلم به مجملا للشخص وشهدت لاخرى

اخرى ان هذا هو مولاه باشر عتقه او جره له ولقاء بولادة او عتق

الى غير ذلك والله اعلم وطهرة ان المفصل مقدم ولو كان غيره اعدل

(طلاق) او شهدت بانه طلقها بمجلس كذا من يوم كذا وشهدت

لاخرى بانه انما تلفظ في ذلك المجلس بالعتق او بطلاق زوجته

اخرى فيتسايطان وكذا يقال في الحد والدم (دم) تأمل فانه

يقضى ان زيادة العدالة في الدم لا تكون كاعدل الواحد توجب

القسامة مع ان الدم مما يشبث بالعدل والقسامة فلا اقل ان

يكون زيادة العدالة لو شأ كالشاهد الواحد فانظره وطاهرة انه

للتقييد بالعمد ويكون على غير المشهور (انجلا) اي ظهر تميم ولما ذكر اثبات الملك يلغى

يلغى في هذه الامور زيادة العدالة فقط ولا يلغى غيرها من المرجحات
 كالنفصيل وقدم التاريخ وهو كذلك كما يفهم من تمثيل بهرام
 (يد) يعنى كانت موجودة بيده قبل مدة النزاع واما حرث الارض
 وغيرها من الاجنات وح وجود النزاع فيها في زمن الحرث ولم
 تكن محوزة بيده قبل ذلك فلا عبرة به في دعوى المحوز قاله
 سيدى عبد الكريم اليازغى وغيره قللت كثيرا ما تكون لارض
 ونحوها بيد شخص فيترامى عليه غيره ممن هو اقوى منه ويشرع
 في حرثها فاذا رفعه الحائز للشرع يقول المترامى عليه هي الان
 بيدي وحوزي فكنت وقت ولايتي خطئة القضاء بفاس اقول لهما
 ايكما كانت بيده في السنة التي قبل هذه وفي السنة التي قبلها
 فاذا قال احدهما انا كلفت المترامى عليه باثبات كونها كانت بيده
 لا غير فاذا اثبت المدعى صار ح مدعى عليه وكلفت المترامى
 عليه بملكية ما ترامى عليه فان اثبت ذلك المترامى كلفت المدعى
 بالبينة وهذا وجه الفصل فليحفظن له القضية فقد صاغت هنا
 بسبب الترامى اموال يعليها الكبير المتعال (كعشرة اشهر) قال سيدى
 عبد الكريم اليازغى اذا قامت القرائن الدالة على صحة الملكية
 وبعدت مسافة البائع بحيث لا يمكن الرجوع عليه ولا علم ما
 عنده من مدة الملك حتى تلفق العشرة منها ومن مدة المشتري فيتعين
 المصير الى ما قاله العلامة الحقيق القاضى ابو عبد الله بردلته وادا
 على من قال باشتراط العشرة اشهر قائلا انه لم ينزل بها كتاب
 ولا سنة ولا صرح احد من الائمة باعتبار مفهومها مع ان مفهوم
 العدد ضعيف ولم يقل به الا قليل من الاصوليين والفقهاء والآيات
 القرآنية والاحاديث النبوية شاهدة بالغاء مفهوم العدد قال عليه
 السلام لا يموت لاحد من المسلمين ثلاثة فيحتسبهم الا كانوا له
 جنة من النار فقالت امرأة واثنان قال واثنان وقال من كان له

والترجيح اشار الى ما يشترط
 فيه وانه لا بد في الشهادة
 بالملك من خمسة امور (يد
 نسبة) اى كون الشيء محوزا
 بيد المشهود له وانه ينسب
 لنفسه و (طول) لتلك الحياة
 (كعشرة اشهر) فاكثروا (وفعل)
 اى كونه يتصرف فيه بالهدم
 والاستغلال او غيرها

فرطان من امتى ادخله الله بهما الجنة قالت عائشة ومن كان له
فرط واحد قال ومن كان له فرط واحد ياموفة آية المناق ثلاثة
آية المناق اربع . اعطيت خمسا لم يعطهن احد قبلى الى غير
هذا مما هو نص فى عدم اعتبار مفهوم العدد وإلا لما سئل عنه عليه
السلام وقال تعالى ان تستغفروا لهم سبعين مرة الآية ولا مفهوم لسبعين
وهذا يدل على ان العشرة انما هى شرط كمال لا شرط صحة وكثيرا
ما يشتري الانسان الدابة وتبقى بيده نحو اشهر وتسرق له فيريد
استحقاقها ولا يجد من يشهد له بالعشرة ولا يعلم البائع فتلق
مدته لمدة المشتري فيضيع حقه وتامل هذا مع قول خ وام ياخذ
ان شهد انه كان بيده النخ ولعلمه حيث لم تقم قرينة بانه لم
وحيث لم يطل بيده طولا معتبرا كعشرين يوما ونحوها او حيث
لم يشهد له بغير اليد من باقى الشروط ولا سيما وقد قال ابن رحال
فى الارتفاق لاصل فيمن باع شيئا انه يملكه لان العداء خلاف
لاصل فالمشتري ح اذا اتى بوثيقة الشراء ولم يشك ان بائعه
تصرف المدة المذكورة فانه يقضى له بالاستحقاق ولا سيما مع
بقية الشروط وليس للمحائز ما يعارضه ثم بعد كنى هذا وقفت
على ان قول خ ولم ياخذ ان شهد انه كان بيده هو مذهب
اشهب وصححه ابن محرز ودرج عليه ابن شاس وابن الحاجب
ومذهب ابن القاسم انه يجب رده الى من كان بيده امس وارتضاء
التونسي قائلا لان لاصل ان من سبقت يده الى شئ لا يخرج
عن يده إلا يبين قال العوفى وكلام التونسى ومذهب ابن القاسم
اصوب ونحوه للخمى انظر شرحنا للشامل (بلا خصم) ظاهرة كغيره
انه اذا ساقه الموثق مساق القطع لا تبطل شهادته وهو كذلك
لانه شهد بالملك معتمدا على تصرف مرثى له مصحوب بعدم
النازعة فكانه يقول ذلك التصرف المرثى لى لم تعارضه منازعة

(بلا خصم) اى من غير منازع
ولا معارض (بها) اى بهذه
الخمى (الملك يجتلا) ويتضح

ولا بد كما قال ابن هلال من
تصريح الشاهد بهذه الخمس
وان يزيد انه لم يخرج عن
ملكه في علمهم كما قال نخ وصحة
الملك والتصرف وعدم منازع النخ
وقيل هو شرط كمال فقط وقيل شرط
صحة ان كان المشهود له بالملك
ميتا وإلا فكمال والى ذلك اشار
بقوله (وهل عدم التفويت في
علمهم) اى الشهود بان يقولوا لا
نعلم باع ولا وهب ولا خرج عن
ملكه الى الآن (كمال) فلولم
يقولوه صحة وهو ظاهر المدونة
في كتاب العارية (او صحة) وهو
ظاهر ما في الشهادات (للحى)
ابو الحسن ينبغي ان يكون هذا
الاختلاف فى الحى واما على
الميت فشرط صحة قطعا واليه
اشار بقوله (الميت ذا اجعلا) قال
ابن موزوق وما قاله ابو الحسن
ظاهر حسن يعنى لان الحى يحلف
على البت والوارث يحلف على
نفى العلم فان قطعوا بالشهادة
وقالوا لم تخرج عن ملكه كانت زورا
قاله فى المدونة والمراد لم تقبل

بل لو كان الشاهد مطلوبا بسوقها على العلم لا وجبوا على المشهود
له اليمين على ذلك كما اوجبوها عليه انه ما باع لما تنقرر من
كلامهم ان كل من شهد له بظاهر وجب ان يستظهر على باطنه
باليمين قاله ابو العباس الملوى رحمه الله وهو ظاهر وإلا وجب
ان يقولوا بلا علم خصم او بلا علم منازع اه قوله ولا بد كما قال
ابن هلال من تصريح الشاهد بهذه الخمس النخ يعنى حيث لم يكن
الشاهد من اهل العلم وإلا فلا يحتاج للتصريح بها كما مر عن ابي
الحسن حيث قال واهل العلم قليل ما هم وعلى هذا قول ابن رحال
فى ارتفاعه قائلا وقول من قال هذه الشروط يعتمد عليها ولا يصرح
بها إلا بقوله ولا نعلم انها خرجت عن ملكه نقول بموجبه اذا كان
الشاهد عالما بها اه (الميت ذا اجعلا) اى لا بد فى الشهادة بالملك
الموروث ان يقولوا لا نعلم الهالك فوته الى ان توفى وان سقط عدم
تفويت الورثة لما ورثوه لم يضر ذلك وذكره اتم كذا لابن فرحون
وغیره وقال فى الوثائق المجموعة لا بد ان يقول الشهود انهم لا
يعلمون المشهود له فوت ذلك بشئ الى ان توفى وتركه لورثته
فان سموهم وزادوا وان احدا من ورثته لم يفوته فى علمهم ايضا كان
اتم وان لم يزيدوه تمت الشهادة دونهم ومثله للغرناطى والمتيطى
قبل الوكالات منها والحاصل انه اذا كانت الشهادة للميت فلا
يشترط فى صحة الشهادة ان يقولوا الى الآن حيث كانت شهادتهم
قاصرة على الاثبات للميت خاصة فاذا ثبتت الورثة بشهود آخرين
حتى انتهت الى الاحياء ثبت الملك لهم لان الاصل عدم النقل قال
فى مختصر المتيطية والاحسن ايضا ان يقولوا لا نعلم ان احدا من
الورثة القاتمين فوت شيئا مما نقلناه الورثة اليه الى الآن فان لم
يقولوا ذلك تمت الشهادة قاله ابن العطار وقال ابن الفخار وكذلك
ان شهدوا للقائم فليقولوا نعرفه فى ملكه وحوزه لم يفوته فى علمهم

الى الآن فان اسقط ذلك تمت الشهادة اه وهذا اذا لم يموت من
ورثة الهالك احد وإلا فلا بد من نفى علم الخروج عن ملكه الى
موته ايضا قال في اختصار المتطبعة ويشهدون انه لم يفوتها عن
ملكه الى ان مات وخلفها الى ورثته وان احدا من ورثته لم يفوت
حظه بوجهه الى ان توفي وتركها لورثته وهكذا فان لم يذكروا
ان المتوفى التالي لم يفوت شيئا مما جرته الوراثة اليه في علم
الشهود الى ان توفي لم تعمل الشهادة لورثته شيئا اه ونحوه في
الوثائق المجموعة قال فيها وان لم يذكر في الميث من ورثة الميث
الاول انه لم يفوت شيئا مما نقلته الوراثة اليه في علم الشهود الى ان
توفي لم تعمل الشهادة لورثة الميث من ورثة الموروث الاول شيئا اه
فتبين انه في الورثة الاحياء وفي الشهادة للقائم لا يشترط ان
يقولوا ولم يفوتها احد من الورثة القائمين الى الآن وكذا في
الشهادة للقائم إلا على جهة الكمال بخلاف الشهادة للميث وارثا
كان او موروثا فلا بد من ذلك قال ابن رحال في شرح المختصر
عند قوله وتوولت على الكمال في الاخير ما نصه والذي به العمل
هو شرطية هذا في وثيقة الميث وانه ان لم يذكره بطلت واما
في وثيقة المحي فمن باب الكمال اه واصلمه لابن ناجي انظر
شرحنا للشامل وانظر لم اشترطت هذه الزيادة في الميث مع ان
الاصل عدم التفويت قال بعض وجه ذلك انهم اذا لم يزيدها
فقد يكون لهم العلم بتفويت الملك ويشهدون له بالملك المتقدم
وارثه انما يحلف على نفى العلم قال وهذا الاحتمال وان كان
ضعيفا فانه يمنع عند لايمتة من اعمال الشهادة ونظيره ما في
التبصرة من ان الشهود بدين الميث اذا انكر الغريم فعليهم ان
يزيدوا في شهادتهم انهم لا يعلمون المتوفى قبض منه شيئا الى حين
شهادتهم اه بل نقل في المعيار وذكرناه في شرحنا للتحفة ان الشهادة

في مثل هذا غير عاملة حتى يذكر في شهادته انتفاء علمه بالمبطل
 لها ومن ذلك ما يكتبه الموثق في مثل التعديل والتجريح من
 قولهم لا يعلمون المشهود عليه انتقل عن هذه الحالة وقولهم في وثيقة
 الغيبة لا يعلمون الغائب رجوع عن مغيبه ونحو ذلك مما هو كثير
 قلت وفي القلب من هذا كله شيء مع ان الاصل الاستصحاب
 فتأمل ذلك وقد قال ابن رحال في حواشي الخففة قول الموثق لم
 يزل على ذلك الى ان مات او غاب انما هو على جهة الكمال وإلا
 فالاصل للاستصحاب وبالجملته فالنقل علمته ووجهه قد رايته
 وغاية ما يجب به ان احتمال الخروج في الميت قوى سبب
 كون الوارث لا يحلف إلا على نفى العلم فعارض الاستصحاب
 المذكور وبطل حق التائم بالشهادة التي لم تصرح بنفى الاحتمال
 المذكور والله اعلم فقول هذا البعض هذا الاحتمال وان كان ضعيفا
 لا يسلم له ضعفه في الميت بل هو قوى في الميت ولذا بطل
 الحق مع عدم نفيه تنبيهات الاول اذا قالوا لم تخرج ولم
 يزيدوا في علمهم فمنهم يستفسرون هل ارادوا الشهادة على نفى العلم
 او على الجزم والقطع فتبطل لانها غموس إلا ان يكونوا من اهل
 العلم كما مر في مسألة الشهادة بالعدم وقاله ايضا ابن رحال وغيره
 في هذه المسألة فان تعذر استفسارهم فالمعتمد انها باطلة ايضا كما
 في المعيار ومثله في الشيخ بناني عند قول خ وبنقل على مستصحية
 قائلا الراجح في هذه المسألة انها باطلة لانها لم تشهد على نفى
 العلم اه الشاننى قال في التبصرة في فصل الاستحقاق فان قال
 الشهود هذا وارث مع ورثة آخرين يسهونهم اعطى هذا نصيبه
 وترك الباقي بيد المدعى عليه حتى ياتى مستحقه انظر نقله
 في شرحنا على الخففة عند قولها * ومن ابى اقرارا او انكارا * النج
 الثالث هذه الشهادة التي في النظم عاملة في العقار وغيرها فاذا

وقد تغتفر للعوام (وان يعدم الترجيح) بين البيتين فاسقطهما (٨٨) معا لتعارضهما وصيرهما كالعدم

(فاحكم الحائز) اى ويبقى
الشئ بيد حائزة من المتداعيين
(ويحلف) قال ابن الحاجب
اليد مرجحة عند التساوى مع
اليمين على المشهور وقال ابن
عبد الحكم تقدم بينة غير الحائز
وتلغى الاخرى لحديث البينة
على المدعى النخ وراى ابن
القاسم ان هذا ما لم يات
المدعى عليه به مثل ما اتى به
المدعى فان كان الشئ بيد
غير المتداعيين كان للذى يقر
له به الحائز واليه اشار بقوله
(او للذى يقر له انقلا) ولما ذكر
الشهادة بالملك وكان المدعى به
قارة يدعيه لنفسه وقارة يدعيه
لمورثه وان صار له من قبله
وكان القسم الشانى يشترط
فيه امر آخر لا تسمع الدعوى
من المدعى حتى يثبت به اشار
له بقوله (ومن يدعى حقا
لميت) وانه صار اليه كله او
بعضه (ليثبتن له) اى لاجله
(الموت والوراث بعد) اى
بعد ما ذكر (لتفصلا) قال ابن
عات قال المشاور ولا يوقف
المدعى عليه على الجواب إلا

كانت دار مثلا بيد شخص حائز لها عشرة اشهر بالشروط المذكورة
ثم وجدها بيد الغير فانه يقضى له بها ما دام الغير لم يثبت
حيازتها عنه عشر سنين مع حضوره وسكوته بلا مانع النخ فهمى
ثبتت الحيازة التى فى النظم إلا ولا تقطعها الحيازة الواقعة بعدها
إلا ان تكون عشر سنين فى الاصول او عامان فى العيود والدواب
على ما هو مفصل فى قول نخ وان حاز اجنبى الى قوله وانما تقترب
الدار من غيرها النخ ولا يحتاج القائم بالاستحقاق فى الاصول الى
انه كان يتصرف فيه عشر سنين كما يظن به بعض الطلبة والعوام
قال ناظم عمل فاس

وحوز ما جهل اصله كفى عشرة لاشهر والعام وفى
تصرف المالك والنسبة مع يد ولا منازع طول وقسع
هذا اذا توفرت فيشهـــــــــــــدد عالمها بملك من له اليد
اما الذى علم فالشهـــــــــــــور عشر سنين وله تقويـــــــــــــر
وقول ته وقد تغتفر للعوام النخ يعنى اذا تغذر استفساره بموت او غيبة
والأ فلا يقضى بها حتى تستفسر قال سيدى عبد الكريم اليازغى
فى بعض تنقييده القطع بعدم الخروج عن الملك فى شهادة
الاستحقاق من العامى لا يضرة كما نقله ح عن ابى زيد وابى
عمران وذكر بعض المتأخرين انه المعتمد فى الفتوى وانظر ح فى
النص المتقدم للخليل (فاحكم الحائز) انما يحكم به للحائز اذا جهل
اصل الحوز ففى المدونة ومن ورث رجلا بولاء يدعيه واقام بيينة
على ذلك واقام قابض الميراث بينة اخرى انه مولاه ونكافانا سقطنا
والمال بينهما قيل له ولو ام يبق بيد الحائز قال انما ذلك اذا لم
يعرف اصله وهذا قد عرف اصله فلا يختص به حائزاه (ومن
يدعى حقا لميت ليثبتن) قول ته فان لم يثبت ذلك لم يكن
له يمين على المطلوب النخ هذا هو الذى ياتى لناظم فى قوله

بعد اثبات المدعى موت من يقوم عنه وعدة ورثته وناسخ الوراثة فان لم يثبت ذلك وان

لم يكن له يمين على المطلوب لان من حجه ان يقول ان اباك او من تدعى عنه حى وسيقدم ويقر انه لا حق له عندى فان (٨٩) قال المدعى انت عالم بموته وعدة ورثته قال وان اقر بذلك

لم يقبل لما فيه من الزام الحقوق

وان يكن اهملا ثبتت فعن مطلوب اسقط يمينه الخ ونحوه لابن رشد في اجوبته قائلا به العمل وهذا وان قال به ابن الفخار وابن فرحون والبرزلى وابن رشد وتبعهم الناطم فهو مبنى على ان الدعوى لا تتبع وان الشهادة اذا رد بعضها للسنة ردت كلها وقد ذكرنا في شرح التلخفة عند قولها ومن ابى اقرارا او انكارا وجوب اليمين حيث قل انت عالم بموته وبانى من ورثته لانها دعوى آتت الى المال وان اقراره بذلك لازم ويبعد كل البعد ان ينفى المقر الشئ عن ملكه ونحن نشبه له وقد قالوا اذا ادعى شخص على آخر ان اياه اوصى له بمال وعشق عبدة فلان لزمته اليمين بالنسبة للمال دون العتق ولو شهد شاهد بذلك كلف معه المدعى وحلف هو لرد شهادته بالنسبة للعتق فكذلك ههنا يعمل بالدعوى والشهادة بالنسبة لما يثول للمال ولا يعمل به بالنسبة لالزام الحقوق بالنسبة للعدة ونحوها من تزويج زوجته وتوريثها وانفاذ وصاياه الخ وايضا فهو مقر على نفسه بالنسبة للمال وعلى غيره بالنسبة لالزام الحقوق والقاعدة ان من اقر على نفسه وعلى غيره لزمه الاقرار على نفسه ولا يلزمه على غيره ولكن يكون فيه شاهدا قوله لا يواخذ به الخ المشهور انه يواخذ به ولكن لا تتزوج زوجته ولا يورث ماله حتى يثبت موته فيعمل باقراره بالنسبة لما يرجع له لا بالنسبة لما يرجع لغيره وقوله وفي نوازل المعيار انه لا بد من بيان القعدد الخ محل اشتراط بيان القعدد على ما عليه المتأخرون اذا كانت المنازعة بين الاقارب لا مكان ان يكون احدهما اقعد من الآخر ان كان النزاع مع بيت المال لان بيت المال غير وارث على كل حال قال سيدى علي بن هارون اذا تعدد المدعى للتصيب كلفوا القعدد واما اذا

وانما يكون شاهدا وهذا بخلاف من اقر انه قتل رجلا فانه يقتل به وقول احمد بن ميسر لا يواخذ به يعنى حيث لم يثبت قتله ولا موته وهو ظاهر ولا بد في الشهادة في عدة الورثة انهم لا يعلمون له وارثا غيرهم ولا يكفى انه ابن الميت كما في نص التهذيب قل ابن فرحون فان قالوا لا نعلم عدة ورثته لم يقص له هذا الوارث بشئ لعدم تعيينهم فان كان الوارث ابن عم فقال الشهود احاط بميراثه ابن عمه ولم يذكروا الجدة الذى يجمع بينهما فهى شهادة تامة كما في المتيطى ونصه شهادة من شهد بان المحيط بميراث فلان هو فلان ابن فلان ابن عم ابيه ولا يذكر اجتماعهما في جد واحد هى تامة اه وقال ابن سلون فان لم يذكر اجتماعهما في الجدة اكتفيت بقوله ابن عمه وتمت الشهادة اه وان ذكرت اجتماعهما

في جده فهى اكمل واكمل قال الفشتالى وفي نوازل الاقرار من المعيار انه لا بد من بيان القعدد ثم ان كانت البيعة تعرف اعيان الورثة ذكورا واناثا فهى عاملة بلا خلاف وان كانت لا تعرف اعيانهم

التحد فلا يكلف إلا اثبات الموت والارائة من غير ان يجمعوا بينه وبين الهالك في جد واحد اه وقال سيدى العربى الفاسى حسبما وقع في نوازل الزدنى وبهذا يجمع بين ما اقتصر عليه شيخ المحققين ابن عرفة عن المتيطى وغيره انه لا يشترط ذكر القعدد الذى يجمعان فيه وبين ما في المعيار انه لا بد في صحتها من ذكر القعدد اه وبهذا صدرت الفتوى من شيخنا سيدى محمد بن ابراهيم الدكالى في حدود الثلاثين بعد المائتين ولا الف ووقفت على مثله في جواب لنسؤال فيه ما نصه تحرير المسألة ومحصلها على ما تفيد اجوبة المحققين وكلام اصحاب النوازل انه اذا لم يكن هنا وارث يدعى ذلك إلا مقيم البينة كان بيان القعدد فيها شرط كمال وصحت دونه كما في المتيطية والفشتالى وابن سلون وغيرهم وان كان هناك معارض لها ومن يدعى خلافها فلا بد من بيان القعدد ليعلم لاحق منهما اه قوله إلا في الزوجات والبنات الخ قال في المفيد اذا شهد الشهود ان فلانا مات واحاط بميراثه زوجته فلانة وبنته فلانة وفلانة وقالوا انما نعرف عين الزوجة والابن ولا نعرف عين البنتين ان الشهادة جائزة قال ابن فرحون عقبه بعد كلام فتاخص من هذا ان الزوجة حكمها حكم البنات لا يلزم الشهود ان يعرفوا عينها في استحقاق الميراث اه وانظر فصل التوارث من المتيطية فقد اقتصر فيه على ان الشهود اذا عرفوا عدد الورثة ولم يعرفوا اسماءهم فهي شهادة تامة ايضا إلا ان يقع بينهم تنازع وذكر فيه ايضا انهم اذا سموهم ولم يشهدوا على عينهم او لم يذكروا انهم يعرفونهم فهي تامة ايضا إلا ان يقع بينهم تنازع وقال ابن رشد في شرح مسالة من سماع رويان ان الذى جرى به العمل انه لا يكلف المحاكم الشهود على الموت والارائة الشهادة على اعيان الورثة ابتداء لا الزوجة ولا غيرها حتى يحتاج الى الاعذار فيهم فيما ثبت

لمحملهما على الصحة إلا ان يقع بين الورثة نزاع واحتاج المحاكم الى الاعذار اليهم فلا بد من الاشهاد على العين إلا في الزوجات والبنات لا فرق بينهما كما قال ابن رشد رادا على ابن زرب في قوله تقبل في قولهم لا يعرفون اعيان البنات قال في المفيد يخرج من قول اصبح انه لا يحتاج في ثبوت الموت وعدة الورثة الى تعيين الورثة اذا كن نساء وبه جرى العمل اه وقال ابن فرحون فتاخص من هذا ان حكم الزوجات حكم البنات لا يلزم الشهود ان يعرفوا عينهن في استحقاق الميراث

(كعكس) المسألة الاولى مات صاحب الحق وهذه مات من عليه الحق وقمت تدعى على وارثه فلا يلزمه ان يجيبك حتى تصل اليه باثبات الموت وعدة الورثة قال في معين الحكم واذا قام الطالب بدين له على رجل متوفى او غائب فاول ما يدا به الناظر ان يامر الطالب باثبات موت المطلوب وعدة ورثته وهل هم حائزون (٩١) الامر او غير حائزيه وهل لهم ان كانوا غير حائزي الامر وصي او ناظر ويكلفه اثبات غيبت

المطلوب وهل يعلمون موضع استيظانه او لا ثم بعد ذلك ينظر الحاكم (واكن) يقتضى للطالب في هذه (مع يمين) اى لابد من حلفه يمين القضاء انه ما قبض حقه ولا شيئا منه ولا احوال ولا اسقط عن الميت بوجه من الوجوه بخلاف المسألة الاولى فانه لا يمين فيها ولذلك استدرك بلكين ثم استطرذ نظائر تجب فيها يمين القضاء فقال (كغائب) قمت عليه بحق وادرت استيفاء من مال له حاضر (وذى الحجر) اى اذا وجب لك حق على مجبور صغير او سفيه فلا بد من يمين القضاء (ولا حباس) تتوجه لك عليها الدعوى (والشبه يجتلا) كبيت

عليهم او على الميت الذين ورثوه فان لم يثبتوا اعيانهم لم يبح الحكم عليهم وكذا ان ماتوا او غابوا (كعكس) ذكر ابن فرحون في القسم الرابع في الدعوى على الميت ان الورثة اذا كانوا كلهم رشداء واقروا بالدعوى في مال الميت فلا يحتاج القائم الى اثبات موته ولا عدة ورثته اه وهو واضح ومثله يقال في القائم بدين لمورثه على غيره متى اقر المطلوب به فلا حاجة الى اثبات موت رب الدين وهو ما قررنا قبل وانظر شرحنا للتحفة في المحلل الذى قدمناه وفي المتبعية ان قام الطالب بدين على ميت فان القاضى يامره ان يثبت موت المطلوب وعدة ورثته من اجل ما يحتاج من الاعذار اليهم ان كانوا مالكين امر انفسهم وان كانوا صغارا او جعل عليهم وصى كلفه القاضى اثبات الايصاء وقبول الوصى بالشهادة على عينه فاذا اثبت الطالب جميع ذلك كانت الخصومة بينه وبين الرضى او المالك امر نفسه غير ان الوصى لا يكلف جوابا لان اقراره وانكاره لا يعمل به اه قلنت وانما لا يعمل بانكاره واقاراره اذا لم ييل المعاملات كما ياتى والا فاقارره شهادة على مجبوره فتمضى ان كان عدلا فان كانت بدين للميت لم تجز لانهم يجبر بها نفعا لنفسه واما المشرف فشهادته جائزة له وعليه اذ لا تهمة تلحقه (والشبه يجتلا) قوله وراى بعض شيوخنا ذلك لازما حتى في العقار الخ هذا هو الذى به العمل قال ناظمه

العقار قال في المفيد قال الباجى اجمع من علمت من اصحاب مالك انه لا يتم لمستحق غير الرباع والعقار حكم الا بعد يمينه وراى بعض شيوخنا ذلك لازما في العقار والرباع ولم يره بعضهم قال وهذا ان استحققت من يد غير غاصب واما من يد غاصب فلا يمين على المستحق ان اثبت ملكه اه فلو كان الدين لميت على ميت او غائب لم يحلف الا من يظن به العلم من ورثته قال ابن عرفة

يخلف اكابر الورثة انهم لا يعلمون ان وليهم قبضه ولو كان المطلوب حيا لم يحلفوا حتى يدعى ذلك على الميت او عليهم ولا يحلف للاصغر وان كبروا بعد موته (يمين قضاء ذى) وهى احد اقسام اليمين الاربعة قال فى التختة وهى يمين تهمة او القضاء او منكر او مع شاهد رضيا قال ابن رشد ويمين القضاء لا نص فى وجوبها لعدم الدعوى على الخالف بما يوجبها الا ان اهل العلم راوا ذلك على سبيل الاستحسان احتياطا للغائب ومن فى معناه اذ هى فى مقابلة دعوى مقدرة اما المحاضر يدعى القضاء فاليمين ح يمين منكر والدعوى فيها محققة وهى واجبة بنص الحديث فان قلت حصرت اقسام اليمين فى اربعة فاين يمين الاستحقاق اليست قسما خامسا قلت قد وقع فى كلام ابن رشد وابن فرحون وغيرهما انهم اطلقوا (٩٢) عليها يمين القضاء اذ قالوا ويمين القضاء متوجّهة على

من يقوم على ميت او غائب او يتيم او بيت المسال او فى استحقاق ما عدى الرباع وهى فى المعنى راجعة لليمين مع الشاهد التى هى لكمال النصاب لان الضابط ان كل بينة شهدت بظاهر كالاستحقاق ولا عسار فانه يستظهر يمين الطالب على باطن الامر قاله فى التوضيح واستثنوا من ذلك الشهادة ياعسار الاب لينفق عليه ابنه فلا يمين عليه على المشهور	كذا فى الاستحقاق للاصول القول باليمين من معصـول (يمين قضاء ذى) قوله لانص فى وجوبها النخ يعنى من قبل الشرع لكن لا يمتد راوا ذلك استحسانا وقوله راجعة لليمين مع الشاهد النخ قد يقال يصح رجوعها لكل منهما من جهة كونها لرفع احتمال الخروج من اليد اشبهت يمين القضاء ومن جهة كونها لا تنفع الشهادة الا بها اشبهت اليمين مع الشاهد ولو قال قائل انهما راجعان ليمين التهمة ما بعد قوله وهى اخف من يمين الاستحقاق النخ سيأتى له عن ابن عرفة فى الورقة بعد هذه عكس هذا اللهم الا ان يقال ما يأتى هو مختار ابن عرفة فى نفسه والواقع هنا هو مختار غيره لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة لا يتم الحكم الا بها كما قاله ابن رشد وعزاه لابن القاسم قال واما يمين
---	---

خلافنا لقول خليل وله تحليف ابيه وفى ذلك قلت * وكل من بظاهر قد شهدا * القضاء * له فحلفه بقطع ارضا * سوى اب كلف بالا عسار * لينفق ابنه على المختار * قلت ويستثنى ايضا الشهادة بعدة الورثة فانهم يقولون لا نعلم له وارثا سواه ولم يذكروا فيها يميننا وقال ابن عرفة يمين الاستحقاق اخف من اليمين مع الشاهد لانها واجبة باتفاق وفى الاخرى ثالثها المشهور تجب فى غير العتار وما قاله لا يقدح فى كونها قسما واحدا لكمال النصاب ولكن اداها اخف من الاخرى ويمين القضاء وان كانت واجبة اتفاقا فهى اخف من يمين الاستحقاق تنبيه يمين الاستحقاق انما وجبت لقول الشهود وان لم يخرج عن ملكه فى علمهم فيحلف انها لم تخرج عن ملكه اما الملك والتصرف والحوز ونحوها فالبينة تقطع بذلك فلا يحلف عليه خلاف ما يكتبه المؤثّقون قاله الباجي



فرع من شهد له شامدان على خط غريمه بما ادعاه عليه لا يمين عليه على المشهور مخ وجازت على خط مقر بلا يمين مسالمة فان دفع الوصي الدين دون يمين القضاء ضمنه إلا ان يحضر القابض ويحلفها بعد ولا يجوز للوصي ان يصالح من يمين القضاء إلا ان يرى عزمته عليها وقال ابن رشد فيمن وكل على غائب ليس له ان يصالح في يمين القضاء فان اقر رجل في دين انه لا حق له فيه وتوجهت يمين القضاء (٩٣) فقال ابن الحاج يحلف المقر له لانه صاحب الدين وقال ابن حمديس يحلف المقر

القضاء فانما هي في مقابلة دعوى مقدرة الغريم وقوله فقل ابن الحاج يحلف المقر له النج المعتمد في هذه المسألة هو ما قاله ابو الحسن اذ تعليقه يدل على ان ذلك جار في الهبة والاقرار والشراء وبه افق ابن سودة رحمه الله حسبما في نوازل العلوي ويويده ان الصغير يجب له الحق بشاهد واحد ولا يحلف عنه الاب ولا الولي وقوله حتى تحلف المرأة النج هو موافق لما اجاب به ابن رشد قبله (وتلزم مطلقا ولو لم يردها) حاصله ان محل الخلاف اذا كان الورثة كلهم رشدا ولم يطلبوها واما ان طلبوها او كانوا صغارا او فيهم محجور فتلزم بلا خلاف فقول ثم وظاهر ما في النوادر خلافه النج هذا هو لاطلاق الذي صدر به الناظم وما في كتاب الاستغناء من التفصيل هو قوله (وقيل لا) وقوله وقال بعض الشيوخ هو دليل لقوله خلافه الذي هو لاطلاق والمراد ببعض الشيوخ هو ابن رشد قال لا يحكم له إلا بعد اليمين وان لم يدع الورثة عليه انه قبض او وهب بل لو اقر له الورثة بالدين ولم يريدوا ان يدفعوه إلا بحكم لم يحكم القاضي له إلا بعد يمينه مخافة ان يطرا وارث او دين اه وبه تعلم ما في قول ثم ولم يدفعوا بحاكم النج فصوله ودفعوه بحاكم لانهم اذا دفعوا بغير حاكم لا نتعرض لهم اذ

قال ابن رشد ان كان وهب الدين حلف الواهب وان كان اقر انه لفلان دينه حلفا جعلا وسئل ابو الحسن عن اشترى شيئا بعدل واحد وتصدق به ثم قام عليه الباتم فاجاب يحلف المتصدق عليه لان المشتري يقول لا احلف ويتنفع غيره وفي البرزلي من تصدقت بكائي لهما على زوجها الميت لم يقبضه المتصدق عليه حتى تحلف المرأة انظر الخطاب في باب الهبة عند قواه وإلا فكالرهن (وتلزم) يمين القضاء رب الدين (مطلقا) كان الورثة صغارا او رشدا ولم يطلبوها بل (ولو لم يردها ذو رشاد) منهم (وقيل لا) تلزم اذا كانوا رشدا

ولم يدعوا الدفع منهم ولا من موروثهم قال في التبصرة اذا ادعى رجل بدين على ميت واقام البينة فان كان ورثته كبارا ولم يدعوا دفع الدين من موروثهم ولا من انفسهم ففي كتاب الاستغناء لا يلزم رب الدين يمين بخلاف ما لو كانوا صغارا فلا بد من اليمين وظاهر ما في النوادر خلافه وقال بعض الشيوخ لا بد من اليمين مخافة طرودين او وارث آخر اه فظاهر النوادر وقول بعض الشيوخ هو لزومها مطلقا كما صدر به الناظم فمحل الخلاف اذا كانوا رشدا ولم يطلبوها ولم يدفعوا بحاكم وتلزم بانفاق



ليس على المحاكم ان يبحث عن ذلك كما يدل له قول ابن رشد ولم
يريدوا ان يدفعوه إلا بحكم النخ وحينئذ فالمدار في وجوبها على ارادتهم
الدفع بحكم كانوا مقرين او منكرين اذ المحاكم نائب عن الوارث
او الغريم المقدر طرقة (اذا يتبغى) جعله ته كالش متعلقا بمتلزم
مقدرا وهو يقتضى ان هذه مسألة اخرى وان الاولى لا يشترط في لزوم
اليمين ابتغاء الدفع بحاكم وليس كذلك كما مر والصواب انه متعلق
بمتلزم المذكور وكأنه قل وتلزم مطلقا واولم يردها ذور شاد بان لم يدع
الدفع منه ولا من موروثه او اقر بالدين اذا يتبغى دفعا بحاكم بغايته
انه اظهر في محل الاضمار فقال كبير والاولى حذفه ومفهوم قوله
اذا يتبغى دفعا بحاكم انه اذا اراد الدفع بغير حاكم ففيه تفصيل
فان كانوا كلهم رشاء كما هو الموضوع فلا نتعرض لهم وان كان فيهم
صغير واولى ان كانوا كلهم صغارا فهو قوله وفي غيره اطلق فموضوع
قوله وتلزم مطلقا فهم كلهم رشاء هذا اذا ارادوها وطلبوها من رب
الدين بل واولم يريدوها ولا طلبوها اقروا له بالدين او لم يقرروا
ولم يدعوا دفعا منهم ولا من موروثهم وهو معنى لاطلاق المذكور لكن
انما تلزم اذا ابتغوا الدفع بحاكم لانهم قد يقرروا به ولكن لا يريدون
الدفع إلا بحكم وموضوع قوله وفي غيره اطلق ما اذا كان فيهم
صغير او كلهم صغارا ولا يكون الدفع إلا بحاكم ومن دفع بغيره ضمن
(وان يكن اهلا) تقدم ما فيه عند قوله ومن يدعى حقا لميت
تنبيه تقدم في التنبيه الثاني قبل قوله ومن يدعى حقا لميت
عن التبصرة انهم اذا قالوا هذا وارث مسع ورثة آخرين يسمونهم
انطى نصيبه النخ وهذا يفيد انه اذا اثبت موت موروثه وعدة
ورثته واثبت موت بعض ورثة الموروث لاول وجز القاتم ذلك
الى نفسه ولكن لم يجد من يشهد له بعدة سائر ورثة الوارثين
غير من يدلى به هو فانه يقتضى له بحظه لانه لا جهل فيه لانه

اذا كانوا صغارا وتلزم ايضا
(اذا يتبغى دفعا كبير) واحد
او متعدد (بحاكم) فقوله اذا يتبغى
يتعلق بمتلزم مقدرا لا بمتلزم
المذكور (وفي غيره) اى
غير الكبير الرشيد (اطلق) في
وجوبها (وان يكن اهلا ثبوت)
هذا راجع للمسألة الاولى اعنى قوله
ومن يدعى حقا لميت اى وان
لم يثبت المدعى موت موروثه
ولا عدة ورثته فلا يمين له
(فعن مطلوب استقط يمينه)
بل وجوابه كما مر

(بتعجيز ذى الايصاء قولان حصلا) هذا راجع المسئلة الثانية والمعنى انه اذا مات المدين وكان وارثه مجبورا او فيهم مجبور له وصي واثبت القائم الحق ولم يجد الوصي مدفعها فهل يعجزه الحاكم كما يعجز الرشيد في حق نفسه اولا يعجزه لان الحق لغرة ومن الجائز ان يقوم المجبور بحجته في ذلك قولان حكاهما المتطبی قئلا ان الوصي لا يكلت جوابا لان اقراره وانكاره لا يعمل شيئا وهل يعجزه اولا في ذلك قولان ثم ان يمين القضاء انما وجبت احتياطا للغائب ونحوه كما مر فـ اذا حلفها القائم على الغائب وناخر القبض (٩٥) للحاجة لبيع اصول او غيرها لا تعاد مرة اخرى لاحتمال

حج القضاء لانه وم لا عبرة به بخلاف ما او حضر الغائب ثم غاب فتعاد لثقة لاحتمال عند حضوره وكذا ان كان الدين متجما وبعد ما بين النجوم فيحلف عند كل نجم كما اشار الى ذلك بقوله (يمين قضاء لا تعد) بعد حلفها (سوى لمن) اى لاجل مدين (يثوب) من غيبته اى يحضر ثم يغيب كما قال (وايضا غاب) بعد اوبته وجب حضوره (او) حصول (بعد) بين حلول النجمين (انجلا) ثم ان يمين القضاء والاستحقاق اذا توجهت على رشيد حلفها ولا اشكال وان توجهت على مجبور كسفيهة مات زوجها

استبان انه يرث من الموروث الاول الربع مثلا ولا عليه فيمن يرث الثلاثة الارباع وبه افق شيوخنا معرضين عما في المتطية من انه لا بد ان يثبت تناسخ الوارث حيث ما بلغت قاله ابو العباس الملوي رحمه الله (بتعجيز ذى الايصاء قولان) لاصح منهما عدم التعجيز كما في اقصية المعيار وقوله لان اقراره وانكاره لا يعمل شيئا الخ اى فيما لم يل المعاملة فيه كما ياتى (وتعطى صدقا) قول تـ الثالث انها تحلف الآن ولا تأخذ شيئا إلا بعد اليمين الخ هذا اللفظ ليس في صحيح هكذا كما يعلم من نقل الشس وغيره وكلام تـ المذكور يقتضى انها اذا نسكت يبطل حقها اذ لا تأخذ شيئا إلا بعد يمينها وليس كذلك بل اذا حلفت استحققت وان نسكت عن يمين القضاء او يمين الاستحقاق قضى لها بالحق وارجئت اليمين الى رشدها فان حلفت بعد ارشده استمر ذلك بيدها وإلا ردت ما اخذت هذا هو الراجح المعتمد فى النازلة انظر شرحنا للتحفة فى باب اليمين فالشهور هو توجه اليمين عليها الآن لكن اذا نكلت فالحكم ما مروسيانى قريبا بعد هذا وان الغائب

واها عليه دين من صدق او غيره ثابت فافق ابن عتاب وابن سهل وابن رشد واكثر الاندلسيين بانها تقبض دينها وكالنها وتؤخر عنها اليمين الى ان ترشد فان حلفت استمر القبض وان نكلت ردت ما اخذت وعليه اقصر الناطق فقول (وتعطى صدقا ذات حجر وارجئت) اى اخبرت اليمين (لرشد) وقيل يحلف لاب كما سيقوله المصنف القول الثالث انها تحلف الآن ولا تأخذ شيئا إلا بعد اليمين قال فى التوضيح وهو المشهور وهو الظاهر لئلا يضيع حق الخصم اذ قد تبقى طول عمره مجبورة بل تنصم ذلك لئلا تحلف كما هو مشاهد عيانا

(كفى استحقاق محجور الجلا) تشبيهه في ارجاء اليمين والمعنى انه اذا قام المحجور شاهدان في استحقاق عرض او حيوان فان وصيه مثلا يمكن من الشيء المستحق وتوخر اليمين الى ان يرشد المحجور ولا نص فيها ببعيها الا اطلاقهم عليها يمين القضاء وسئل ابن عرفة عن ورثة صغار شهد لهم شهود على بهيمة انها لموروثهم ولم يبق الا يمين الاستحقاق هل يكون كاليمين مع الشاهد فيجلف المطلوب ويبقى الشيء بيده او كيمين القضاء فياخذه اليتيم ويسجل له ليحلف اذا بلغ وكيف اذا كان فيهم بالغ وحالف فاجاب يمين لاستحقاق (٩٦) اخف من اليمين مع الشاهد للاجماع على توقف الحكم

بالشاهد على اليمين وشهرة الخلاف
في يمين الاستحقاق في الربع
وغيرة وهي اخف عندي من
يمين القضاء لغلبة سببه
فيمكن الوصي ورجا اليمين
وحالف بعض الورثة لا يسقط
اليمين عن بقيتهم هذا هو المعروف
في المذهب اه وقوله فيمكن
الوصي اي من الشيء المستحق
هكذا في البرزلي عن شيخه
ابن عرفة وصحف بعضهم
فيمكن فكتب فيلزم فوقم
في اشكال وقد علمت صوابه
والله الموفق (كمن غاب) اي
كارجاع يمين من غاب بعده
سواء كانت يمين قضاء كمن

وكل على اقتضاء دين من ورثة والموكل غائب او يمين استحقاق كمن ابق له وقوله
هو ووكل من يطلبه (والاقوال اربعة) في مجموع اليمينين لا في كل واحدة منهما فتقيل يتقضي للوكيل
في المسالتين حملا لمسالة الاستحقاق على مسالة دعوى القضاء وهو قول اصنف وقيل لا يقضي له
في المسالتين حتى يكتب الى موكله فيجلف حملا لمسالة القضاء على مسالة الاستحقاق وقيل يقضي
للكيل بعد حلفه على العلم في المسالتين والرابع يقضي للوكيل في مسالة دعوى القضاء دون مسالة
الاستحقاق قال ابن رشد وهو الاظهر وهو الذي يعزى لابن القاسم لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة

لا يتم الحكم إلا بها والاخرى انما تجب بقول الغريم انه قد قضى فيقال له اد الدين للوكيل وحلف صاحبك ان لقيته اه وهذا كله في الغيبة البعيدة كما قررنا واما في القرية فلا يقضى للوكيل إلا بعد يمين موكله فيهما بلا خلاف قال الخطاب وظاهر الخلاف المذكور انه ليس على القاضي ان يستحلف الموكل على قبض حقوقه الغائبة انه ما قبض منها شيئا وانما يكتب له دون يمين سواء خرج او وكل قال ابن رشد وهو ظاهر ما في كتاب البضائع والوكالات وهو خلاف ما في كتاب الاقضية انه لا يكتب له حتى يستحلفه (٩٧) في الوجهين خرج او وكل انه ما قبض ولا احوال قال وعلى الرواية الاخرى جرى العمل

لانه يقول لا تحلفني لعلمه لا يدعى علي اقتضاء وقيل يستحلفه اذا وكل ولا يستحلفه اذا خرج قال ابن رشد وهو اولى الاقوال واعدها قلت وبه العمل وفي خ وان قال ابراني موكلك الغائب انظر الخ وقد اعمل الناظم هذه الصورة واجمل في التي قبلها في الاقوال وموضوعها ولو قيل امثالا

(كمن غاب والاقوال اربعة ترى يمين قضاء مستحق تنقلا ونالها حلف الوكيل ورابع يمين القضاء ترجا ويقضى فضلا وهل يحلفن قبل الشخص فثالث وهل يحلفن في التوكيل لا غير فاقبلا)

وقوله فيقال له اد الدين وحلف صاحبك ان لقيته الخ هذا هو المعتمد فاذا لقيه وحلف له برئ واستمر القبض والإحلف المطالب واسترد ما اخذ منه وقوله وظاهر الخلاف الخ موضوع هذه الاقوال الثلاثة ان شخصا اثبت حقا عند القاضي على رجل غائب واراد الخروج لذلك او توكيل غيره وقوله وقد اعمل ظم هذه الخ يعني اعمل ما اشار اليه عن ح من الاقوال الثلاثة واجمل في الاقوال الاربعة وموضوعها مختلف فموضوع هذه الثلاثة ان من عليه الحق غائب وموضوع التي قبلها بالعكس وقوله في الايات مستحق هو بحذف العاطف على حذف مضاف اي يمين مستحق فروع الوكيل عن الغائب يريد الخصام لا يمين على موكله ان غاب قبل حاول لاجل قاله في اقصية المعيار (بانفاذ ايضاء) محلها اذا زاد الدين على ثلثه هذا هو الظاهر (كالصدق فاقبلا) ذكر ابن ناجي في شرح المدينة ان العمل على اعمال الشرط مطلقا بلا يمين اه فان تطوع بعد العقد قليل لا يجوز لانه هديته مديان في البيع والسلف وانظر الباب التاسع والعشرين من النبصرة والتزامات

ثم ذكر قسم قوله وارجمت لرشد وهو القول الثاني فقال (وقيل يحلف في مهر ابوها معجلا) ولا حاجة اليه لانه مقابل (بانفاذ ايضاء) بدلين لربه بلا حلف قولان (لما قدم ان من قام بدلين على ميت لا بد ان يحلف يمين القضاء اشار الى ما اذا اوصى الميت باسقاطها وان يصدق صاحب الحق بدونها فهل تنفذ وصيته ويعمل بها وهو ما افتى به ابن الحاج ونسبه لابن القاسم وقال غير ان الحق لغير الميت فلا تسقط اليمين وقوله قولان مبتدا وفي انفاذ الخ خبر مقدم و (كالصدق فاقبلا) تشبيه في القولين يعني انه اذا كان الحق على غائب او ميت وقد كان رب الدين شرط انه مصدق

في عدم قبض حقه فقال بعضهم ان ذلك جائز في البيع وما اشبهه بخلاف القرض فانه لا يجوز لانه سلف جر نفعا وقال بعضهم لا ينتفع باشتراط اسقاط هذه اليمين الا العدل المبرز وفي التوضيح في باب الرهن اختلف المذهب في البائع بثمن الى اجل يشترط في عقد البيع انه مصدق في عدم قبض الثمن هل يوفى له بذلك او لا او يوفى للمتورعين عن الايمان من اهل الفضل دون غيرهم على ثلاثة اقوال وقال في التفليس فلو كان في عقد احدهم انه مصدق في الاقتضاء (٩٨) دون يمين فهل تسقط عنه

اليمين ان كان مأمونا لاجل الشرط او لا تسقط لان الحق للفرعاء قولان لابن القصار وابن الفخار اه وعلى التصديق لو مات صاحب الحق لم يورث ذلك عنه لانه انما رضى بامانته وقد علمت ان يمين القضاء ويمين الاستحقاق كلاهما مع قيام البينة ويأتي الكلام على اليمين مع الشاهد في قوله ويحلف عبد اوسفيه اذا بدا شهيد النج وامسا يمين المنكر فتقدمت فلو اراد من توجهت عليه يمين لانكار او اليمين مع الشاهد ان يقلبها على خصمه بعد ان التزمها فله ذلك كما اشار له بقوله (ملتزم مطلوب) باليمين لانكاره

ح وشرحنا للتخفة في باب اليمين والصلح والضمان فرع ذكر سيدى عمر الفاسى انه اذا عرف باختلاف اهل العلم فاخذ بقول من يرى سقوطها فانه لا ينتفع بذلك اذ ليس لاحد المتحاكمين ان يقضى على نفسه باحد القولين انما ذلك للحاكم قلت وهو خلاف ما للمتيطية من ان له ذلك انظر شرحنا للشامل في باب القراض وانظر التزامات ح وقول تد بخلاف القرض لانه سلف جر نفعا النج تأمل هذا القول فان النفع كما تقرر هو السبب الحامل على السلف ولا معنى لكونه سلفه ليصدق في عدم القبض ولذا كان العمل على اعماله مطلقا وقوله لانه انما رضى بامانته النج مثله يقال فيمن رضى يميناً من شخص فمات الشخص قبل استيفائها منه فلا تورث عنه لانه يقول انما رضى يمينته لتورعه عن الايمان ولعلمى انه لا يحلف على الباطل (ملتزم مطلوب) قوله وقال اللقانى ولا نسلم النج ما قاله اللقانى صواب اذ هي على الخيار ومعلوم ان من التزم شيئا فقد اسقط حقه من غيره وهو من التزم ان لا يتنقل عن اليمين الى قلبها والمدعى له حق في عدم القلب كما انه اذا نكل عن اليمين وقال له احلف انت ثم اراد ان يقلع عن رضاه يمينه لم يمكن لتعلق حق الطالب بذلك

اول قيام شاهد له في حق مالى
التزم انه يحلفها ثم رجع واراد قلبها (ان يقلب اليمين) على خصمه وهو الطالب كما
في الاولى والمطلوب في الثانية ويسقط الحق المدعى به فيهما قال في التوضيح قال ابو عمران في المدعى عليه يلتزم اليمين ثم يريد الرجوع عنها الى احلاف المدعى فذلك له لان التزامه لا يكون اشد من الزام الله تعالى له قال وقد خالفنى في ذلك ابن الكاتب وراى ان ذلك يلزمه والصواب ما قدمناه اه قال اللقانى ولا نسلم ما قاله ابو عمران فان الله تعالى لم يلزمه اليمين بل خيره بينها وبين

ردها على المدعى ومن التزها فقد اسقط حقه من ردها (اما رجوع) من توجهت عليه (بعد) نكول
او (قلب) منه (لها) على (٩٩) خصمه (فلا) يقبل قال ابن شاس ويثم نكوله بان يقول لا
احلف احلف انت اويستمر

على الامتناع ومفهوم قوله قلب
لها اي اليمين انه لورضى من
خصمه اليمين ثم رجع وقال انا
اتى بالبينة فله ذلك وهو كذلك
قال ابن سهل في اواخر الاستحقاق
ما نصه رسالت ابن عتاب عن
قال لغريمه انا ارضى بيمينه
يحلف على ما شاء ثم ينزع عن
رضاه واراد اقامة البينة على حقه
فقال ليس قوله ذلك اسقاطا
لينته ولم الرجوع عن مقاله
والقيام ببينته حتى يفصح ويصرح
بترك البينة وهو ظاهر شهادات
المدونة اه قلت بل له ان
يرجع الى البينة ولو بعد تحليفه
حيث لم يعلمها كما قال خ فان
نفاها واستخلفه فلا بيعة الا لعذر
كنسيان والله اعلم ولما تكلم على
يمين القضاء وشبهها وعلى ما اذا
اوصى الميت بتركها وما له تعلق
بذلك من قلبها اشار الى مسائل
العقلة لما لها بذلك من المناسبة
فقد تجب بالشاهد قبل اليمين
فقال (وعقل اماء لازم مطلقا)

كما في النظم فالصواب ما لابن الكاتب قاله ابن رحال وغيره ودرج
عليه ناظم العمل فقال
والخصم يختار اليمين ونكول فما لقلبه سبيل او محمل
(اما رجوع بعد قلب) ظاهرة انه لا رجوع له عن قلبها سواء
التزم المقلوب عليه حادها اثر قلبها او سكنت حتى مضى زمان وهو
كذلك كما في ابن سهل عن ابن عتاب وقول ته عن ابن عتاب
ليس قوله ذلك اسقاطا لبينته الخ هذا وان اعتمد شرح خ
وقررنا به قوله وان استخلفه ولم يبيته حاضرة لم تسمع قالوا
معناه حلفه بالفعل والا فتسمع الخ لكنه خلاف ما افق به
ابن رشيق مع ان رضاه باليمين مع علمه بالبينة الحاضرة يوجب
عدم رجوعه اليها وهو ظاهر اطلاقات الشراح عند قول خ في
الاقرار كان حلف في غير الدعوى لانهم قالوا ان قال له احلف
واخذ فلا رجوع وهو الظاهر مما مر عن ابن الكاتب لان رضاه
التزام اي لانه لما رضي باليمين اسقط حقه من البينة كما ان
من قلب اليمين اسقط حقه منها انظر شرحنا للتحفة عند قولها في
الشهادات

ولا يمين مع نكول المدعى بعد ويقضى بسقوط ما ادعى
وقوله عن خ فلا بيعة الا لعذر كنسيان الخ تقدم ان هذا هو قوله
في تنازع الزوجين وظاهرها التبول ان اقر على نفسه بالعجز وتقدم
ان المشهور هو عدم قبولها ولو مع الاقرار بالعجز انظر ما تقدم عند قوله
نعم ان تم ما قد تاجلا وحيثذ فما افق به ابن رشيق اصوب به وافقته
لما قاله ابن الكاتب ولما في النظم من قوله اما رجوع بعد قلب
كما مرويه شاهدت الحكم عند كثير والله اعلم (وعقل اماء) مبتدا

رائعة كانت اولا مامونا كان سيدها او لاطلب ذلك القائم او لالحق الله تعالى والعقلة وتسفى ايضا الحيلولة
ولا يطاق منع من بيده الشيء المتنازع فيه من التصرف فيه في الجملة (و) عقل (غيرهن) اي غير الادياء

من دار أو عرض أو حيوان يكون (لمن ينبغي) واتى بشبهة على دعواه كمدل أو شاهدين يحتاجان للتركية (معن قد اجلا) لاثبات دعواه يعنى اذا وقف الشئ فلا بد من ضرب الاجل فان لم يات عنده بشئ رجع الشئ لربه فان لم يطلبها القتم او لم يات بشبهة لم تجب خ وجبت امة مطلقا كغيرها ان طلبت بعدل او اثنين يزكيان لا انفيا وطلب ايقافه لياتى بيته ثم عقل الامة بوضعها عند امانة وعقل غيرها يختلف (فإراض) اى فعلة ارض تكون (بمنع الحرث والدار ان تكن لسكنى) اى وعقلة الدار ان كان يسكنها المطلوب باخلاؤها كما اشار له بقوله (فتخلى ما لخرج) اى عقل ما كان للخراج والكراء كالدار والحانوت والفرن بان يوقف (١٠٠) كراوة فان كانت الدعوى فى جميعه وقف الكراء كله وان

وغيره من مبتدا على حذف مضاف وخبره لمن ينبغي وقوله اولم يات بشبهة الخ سيأتى ان العمل على خلافه (ذلك فاقبلا) قوله وهو الراجح الخ نحوه قول نظم التحفة قيل جميعا او بقدر ما يجب المحظ من ذاك والاول انتخب قال ولده توقيف الجملة لا يخلو من اشكال اه قلت بل هو مخالف للواعد فلا ينبغي ان يعتمد لان توقيف الجميع ضرر على المطلوب بمنعه من التصرف فيما لا نزاع فيه ولا يضر باحد ليتفنع غيره بل لا يقع للطالب فى وقف الجملة نفع اصلا وشاهدت فى حدود الاربعين بعد المائتين والالف المحكم بتوقيف الحصة فقط وبه حكمت وقت ولابقى خطة القضاء فكنت اعقل ما ينوب المحظ المتنازع فيه من الخراج واعقل قدر المحظ المتنازع فيه من حراثة الارض والسكنى بان يترك نصف المتنازع فيه مثلا بلا حراثة ولا سكنى وهكذا وقوله ونحوه لابن الحاجب الخ هذا الذى لابن

كانت فى جزء منه فقيل كذلك وهو الراجح وقيل يوقف ما ينوب ذلك المحظ فقط وهو معنى قوله (لتعقلا كراء له) اى لما له خرج والخروج لغة فى الخراج واختلف (هل) يوقف (كله) ان بحصة (جرى) نزاع جرى وباء بحصة بمعنى فى متعلقة بنزاع (او قسطها) فقط (ذاك) اى القول وهو توقيف الكل (فاقبلا) وهو الراجح ثم ظاهر كلام الناظم هذا مع ما سيأتى من قوله وهل شاهد كاف الخ ان العقلة تكون فى الاصول على الوجه

المذكور ولو لم يكن الا شاهد واحد يفتقر للتركية ونحوه لابن الحاجب واعترضه الحاجب ابن عبد السلام بانها انما تكون بشاهدين باتفاق او بشاهد واحد مقبول ولم يرد المستحق ان يحلف معه وذكر ان له شاهدا آخر وفى احكام ابن بطال لا تجب العقلة الا بشاهدين وفى مسائل ابن زرب كل ما يغاب عليه من العروض وغيرها يوقف بشاهد عدل بخلاف العتسار لا يعقل الا بشاهدين وحيازتهما من التوضيح وفى التبصرة اعلم انه لا يعقل على احد شئ بمجرد دعوى الغير فيه حتى ينضم لذلك سبب يقوى الدعوى او لطخ والسبب كالشاهد العدل او المرجو تركيته والالطخ الشهود غير العدول واذا ثبت هذا فالاعتقال فى الربع على وجهين الاول عند قيام الشبهة او اللطخ فيوقف

بمنع من في يده الشيء من التصرف المفيت كالبيع والهبة والبناء والهدم وشبهها الثاني ان يثبت المدعى دعواه ببينة قاطعة ويدعى الآخر مدفعا فيضرب له الاجل ويوقف الشيء برفع اليد عنه على نحو ما ذكره الناطم وغيره عن ابن سهل وهو الصواب ومثله في ابن عرفة وقد حكى الناطم الخلاف في العقل بالشاهد الواحد فقال (وهل شاهد) واحد (كاف بعقل نعم) هو كاف (ولا) اى لا يكفى وهو القول الثاني في المواق عن ابن سهل اختلف في العقلية بشاهد واحد عدل ففي احكام ابن زياد وجرب العقلية به وهو في الدار بالانفال لها وفي الارض بمنع حرثها وقال ابن لبابة انها لا تجب إلا بشاهدين وهو قول ابن القاسم وفي وثائق ابن العطار لا تجب العقلية بشاهد ولكنهم يمنعون المطلوب ان يحدث في العقار بناء او بيعا او شبه ذلك (١٠١) بالعقل ولا يخرج من يده وقال سحنون ان اقام المدعى

الحاجب هو الذى لابن رشد واعتمده ابو الحسن قائلين بالشاهد الذى لا تتوهم فيه العدالة ولا المجردة توجب شهادته اليمين عند بعض العلماء وتوجب الدسامة والحميل وتوقيف الشيء المدعى فيه اه وقال بعضهم عليه العمل لكن في الاصول بالمنع فيها من الاحداث في غيرها بالحيولة ليوافق ما ياتى وبالحملته فالاصول لا توقف بالانتزاع من اليد إلا بشاهدين بقى للاعذار فيهما واما غيرها فينزاع من اليد بكل الطع وسبب بل وبمجرد الدعوى على ما ياتى (نعم ولا) الراجع منهما انه يمنع من التفويت فقط ولا يزال من يده كما اقتصر عليه في التحفة (وحلفن مع العدل) قولهم عن عبد الحق او شاهدا واحتاج للتعديل الخ فيه دليل على ان ما يخشى فسادا يباع ويوقف ثمه حتى مع الواحد

مطلقا ويوقف غيرها من العروض والحيوان بشرطه على يد امين فان كان الشيء مما يخشى فسادا بالوقف كالحم ورطب فاكهة فمع الشاهدين يباع ويوقف ثمه ولو كانا غير عدلين ومع العدل الواحد يحلف المطلوب ويبقى بيده الى هذا اشار بقوله (مع شاهدين الوقف) مبتدا (في ثمن جلا) ذلك الثمن وحصل (بما يبيع خوفا من فساد) يقع فيه (وحلفن مع العدل) الواحد (مطلوبا ويبقى الشيء بيده كما انفجلا) خ وحيلت امته مطلقا كغيرها ان طلبت بعدل او اثنين يزكيان ويباع ما يفسد ويوقف ثمه معهما بخلاف العدل فيحلف ويبقى بيده واستشكل بان الحكم كما يتوقف على الشاهد الثاني يتوقف على عدالة الشاهدين فاما ان يباع ويوقف ثمه فيهما او يحلف ويبقى بيده فيهما واجاب عبد الحق بان مقيم العدل قادر على اثبات حقه بيمينه فتزكركم ذلك كتمكينه منه بخلاف من اقام

شاهدين او شاهدا واحتاج للتعديل و اشار المازري لفرق آخر وهو ان الشاهدين المجهولين اقوى من العدل الواحد لانا نقطع الآن انه لا يستحق به والشاهدان اذا عدلا انما كشف الغيب عن حقيقتهما ولم يزد شيئا ومحل ذلك في الشاهد اذا قال مقيم لا احلف فان اطلب شاهدا آخر فان وجدته وإلا حلفت بعم الشيء ايضا كما قاله خ وغيره (وان لم يكن لطنج) من شاهد ولا بينة سماع ولا غير ذلك (ويطلب وقف غير ربع) عبد ودابة (لاثبات) اى لاقامة بينة (بكاليوم) او يومين (اجلا) ووقف العبد قال ابن سلون ومن ادعى في عبد او دابة (١٠٢) بيد آخر وسال توقيفها الى ان

ياتى بينة فان ادعى انه يحتاج للتركبة وهو ما تقدم عن ابن رشد وابى الحسن (ويطلب وقف غير ربع) جرى العمل بالايقاف بمجرد الدعوى وتمكينه من وضع القيمة ولو لبلد بعيد حيث كانت الطريق مأمونة انظر شرحنا للتحفة وهو معنى قول ناظم العمل وكل مدع بلا حجة ساقى مكن من الاثبات بالاطلاق لكن ينبغي للقاضي ان يقول للمستحق ان لم تثبت دعواك غرمت المطاوب تعطيل المنفعة لانه تبين انك مبطل فيها فان خشيت ان لا تثبت ذلك ويتوجه غرم المنفعة فخذ منه كفيلا بعدم النفويت حتى تنانى بالطنج والسبب الموجبين للايقاف وبهذا يندفع الضرر عن المستحق منه (وان كان سمع) اى ثبت بعدلين او بعدل واحد وهو قوله او شهيد وليس مراده الشهيد العدل لانه يتكرر مع قوله وهل شهيد كان الخ والمعنى حينئذ اذا طلب التاجيل بكاليوم ليأتى بينة قاطعة او بينة سماع ثابت بشاهدين او بشاهد واحد (ويبتغى ذهابا به) بعد اثنيان بذلك (كى يثبت) الشهادة على عينه (فاقبلا) الخ وهذا الحمل اتم فائدة وينتفى مع التكرار المدونة واليه اشار الناظم بقوله

(وان كان سمع) اى شهادة سماع بانه ذهب له عبد مثل ما يدعى (او شهيد) عدل لانه بذلك المدعى (ويبتغى ذهابا به) الى بلد (كى يثبت) الحق بالشهادة على عينه (فاقبلا بقيمته) اى اجبه لطلبه من الذهاب به بعد ان يضع قيمته عينا ولا يقبل غيرها إلا ان يرصى الآخرخ وان سال ذو العدل او بينة سمعت وان لم تقطع وضع قيمة العبد الخ ثم اشار الناظم رحمه الله الى مسالة لم يذكرها في المختصر وهى ما اذا تمت بينة المستحق وخير المستحق منه بين ان يخصم او يرجع فاختر الرجوع وطلب وضع القيمة واخذ الشيء ليذهب به الى بلد البائع ليرجع بثمنه

فقال (كالمستحق) بالفتحة أى كالمستحق (يريد به) أى يريد الذهب (به مستحق منه للثمن) أى لأجل أن يرجع بالثمن على بائعه فيه متعلق بالضمير قبله والمعنى أنه كما يأخذ المدعى فيه مدعيه ليذهب إلى بلد البيعة ويضع قيمته كذلك يأخذ المستحق منه ليذهب به إلى بلد البائع ويضع قيمته ويضرب له أجل كالأول وهو قوله (اجعلا له أجلا) بحسب المسافة (أن لم يجئ حين ينقضى) لأجل (فقيمته) (١٠٣) التى وضع (للمستحق) يأخذها (وفصلا) أن جاء وساق

ما ذهب به (فإن سيق ذا

نقص بعيب) حصل فيه

(فخير) (المستحق أن شاء

أخذه معيا ولا شئ له فى أرش

العيب وان شاء تركه وأخذ

القيمة الموضوعية (وإلا) يسق

ذا نقص بان أتى به سالسا

(فرد) أى فيرده للمستحق

ويأخذ قيمته فإن لم يأت به

وثبت هلاكه بسموى كموث

الدابة أو العبد فزمانه من

الذاهب به كما قال (وإلّا هلك

ان انجلا فمن حامل) أى فان

تلفت القيمة مسع ذلك

فمصيبة كل ممن هو يده فان

جاء بها وهلك القيمة أخذها

منه ومصيبة القيمة من ربه

قاله فى سماع عيسى (والامن

شرط بحمل ذا) أى ويشترط

لأنه إذا كان الشاهد الواحد عدلا وشهد بالحق فقد تقدم له فيه خلاف وعلى العقل فلا معنى لذلك إلا ليذهب به ليشهد الآخر على عينه أو ليخلف معه كما أنه فى الشهود غير العدول أى المعلومين المجرحه يوقف الشئ بهما ويمكن من الذهاب به كما مر عن التبصرة والعدل الواحد بالسماع أو بالنشيدان كذلك أو أولى ويكون هو معنى قول خ إلا أن يدعى بيعة حاضرة أو سمعا يثبت به فيوقف ويوكل به فى كيوم ويفهم من ظم حينئذ أنه إذا أتى بالسماع بعدلين أو بعدل ابتداء أنه ذهب له مثل ذلك يوقف له ليذهب به بعد وضع القيمة كذلك أو أولى وهو قول خ وإن سأل ذو العدل الخ ولذا قلنا أن الحمل المذكور أتم فائدة والله أعلم (كالمستحق يريد به) يعنى وليس للمستحق منه أن يرجع على البائع قبل الحكم عليه بل إذا سلم البيعة حكم الحاكم بالاستحقاق ويرجع حينئذ المستحق من يده على البائع وللبيع حينئذ أن يخاصم أو يسلم وهكذا أنظر نوازل البرزلى فى الشهادة ولا قضية (أن لم يجئ) الصواب أن يرجع هذا للمستحق منه والمستحق فى الصورة الأولى كما هو ظاهر (فمن حامل) مفهومه أن لم يذهب به أحدهما ومات فهو من مستحقه وهو كذلك كما يأتى (والامن شرط)

فى حمل الشئ المستحق أتمه كان أو عبدا أو غيرهما إلى بلد البائع كون الطريق مأمونا وأما مع الخوف فلا يمكن من ذلك قاله غير واحد كما لا يمكن من الأمانة الرائعة ولا من المستحق بحريته كما يأتى والرجوع بالصفة كافى فى ذلك (وللبعض) من الشيوخ (اطلاق) أى كان امن أم لا لأنه لا يذهب به حتى يضع قيمته فإذا ضاع أخذها المستحق فلا ضرر عليه وفيه نظر إذ قد لا يريد بيعه بالقيمة ولهذا قال

(بذلك) القول الاول (فاعلا) ومفهوم قوله يورده مستحق منه انه اذا ارادة البائع من المستحق منه ففي المندمات انه يمكن منه كالذى قبله وعلم جرا في المفيد والمعيان انه لا يمكن من الشيء المستحق إلا المستحق منه ليرجع على بائعه خاصة واما (١٠٤) من عداه فيرجع بالصفة قبله الحميدى وبه العمل

تنبهه اذا تم الاستحقاق خير المستحق منه بين ان يسلم ويرجع على بائعه او يخاصم فان اختار الخصام ثم عجز عن الدفع فهل له ان يرجع على البائع فقال الش فيه قولان ابن الطيار والرجوع القضاء الميطى وهو اختيار الشيوخ بالاندلس ابن عبد السلام ولاصح عدم الرجوع اه وفيه نظر انما القولان في المشتوى اذا علم صحة ملك بائعه ولاصح لا يرجع كما في خليل واما اذا ادعى مدفعا في بينة لاستحقاق وعجز فانه لارجوع له على البائع قولا واحدا قال في معين المحاكم اذا اذر لادى الفى في يده الشيء فالصواب ان يقول لا حاجة الى إلا ان ارجع فان ادعى مطعنا في الشهود اجل فان عجز حكم عليه ثم لا يكون له رجوع على البائع منه لان

هذا شرط ايضا في ذهاب المدعى كما تقدم التنبيه عليه (بذلك فاعلا) قول تد وفيه نظر انما القولان الخ حاصله ان المسألة اعم مما للش لانها صادقة بما اذا علم صحة ملك البائع وبما اذا شك فيه فان تسلمت ما وجه عمومها لانه اذا طلب الطعن فقد كذبها وتكذيبه اياما اقرار بصحة ملك البائع فتجرى فيها الاقوال التى في ش ولا يتجه عليه الا تعرض قلنا لا يلزم من تكذيبه البينة واردة الطعن فيها علم بصحة ملك البائع اذ قد يكذبها ويريد الطعن فيها وصحة ملك البائع مشكوك عنده بالتكذيب واردة العلم اعم من العلم بصحة ملك البائع لكن يلزم القائل بالرجوع في العلم ان يقول به في الشك بالاحرى ولا يلزم القائل بعدمه في العلم ان يقول بعدمه في الشك لانه يعمل بعلة اخرى وهو ان رجوعه مع علمه بملكه طام للبائع فهو عنده لا يرجع ولو لم يدع طعنا وان كان الطعن في الباطن لازم لمن يعلم صحة الملك وان لم يدع في الظاهر وحينئذ فهما مسالتان والطعن صادق بهما فتكلم الش على احديهما وترك الاخرى وانظر شرحنا للتحفة وشديدك على ما فيه وقوله فانه لارجوع له قولا واحدا الخ فيه نظر مع كون المسألة من مضمون الاقرار ومع ما مر من كون القائل بالرجوع في العلم يلزمه ان يقول به في الشك بالاحرى ولانهم يقولون لا رجوع على ما به العمل كما في الدر الشيعون ابى الحسن انظر شرحنا للتحفة وقوله عن ابن ناجى ليس هناك ما يخالفه الخ مراده ليس هناك ما يخالفه مما يعتمد

قيامه عليه انما هو بالبينة التى اذر له فيها فان طعن فيها لم يكن له بها قيام اه عليه وقال في الوثائق المجموعة فان ادعى المستحق من يده مدفعا اجل ثم لا رجوع له بعد ذلك على من باع منه اذ قيامه عليه انما هو بالبينة وقد كذبها اه ونقله ابن ناجى في شرح المدونة قال وذكره

عليه ولذا لم يقل ولا خلاف فيه ونحو ذلك وإلا فيبعد كل البعد ان يقول ابن ناجي لا مخالف له مع كون المسألة من مضمون الاقرار وقد علمت مما مر ما فيه من الخلاف والله اعلم وقوله ليشتمل الوثيقة الخ اى باستفسار شهودها ان كانوا لفيها او كان في شهادتهم اجمال ونحو ذلك والحاصل اما ان يعلم صحة ملك البائع او يشك فيها ويجزم بالطعن وهو ما تقدم وهذه شك في صحة الملك وفي كون البيعة استوفت الفصول او في كونها مطعونا فيها فاراد ان يثبت لنفسه وقوله في الفرع الاول حلف على ذلك اى ويغرم الثمن ففي السماع سئل عن الرجل يشتري السلعة من السوق فيدعيها رجل قبله ويقيم البيعة انها اغتصبت منه فيزعم المشتري انها قد هلكت فهو مصدق في الحيوان ونحوه مما لا يغاب عليه ولا يصدق فيما يغاب عليه ويغرم قيمته بعد يمينه لقد هلك إلا ان يأتى ببيعة على هلاكه قيل له فان باعها قال لا يكون عليه إلا ثمنها وهو مصدق فيما يدعى انه باعها به اه تنبيهات الاول قال البرزلى في نوازلها اذا اشترى الدابة سن استحققت من يده اى بعد الحكم بالاستحقاق فهل يرجع على البائع بالثمن او شراؤه يضعف حجته قولان ذكرهما سحنون في اقصيته والاولى وضع القيمة ولا يشتريها ويأخذ الدابة ويذهب بها الى بائعها ثم ان شاء اشترها بعد ذلك قال وكثيرا ما يقع ان المستحق من يده يصالح على المستحق ويدفع فيه شيئا ويمتاز به فان كان بعد ثبوت الاستحقاق فهي المسألة المفروضة لسحنون اى التى تقدم له انه حكى فيها قولين وقد يقع هذا قبل يمين الاستحقاق فيسقط من ثمنها لاجل يمينه فان قلنا يمين الاستحقاق لا بد منها فلا يتوجه على البائع طلب لتركه ركنا من اركان الحكم واذا بطل الركن بطل الكل وان قلنا انما هي استكسان ففي جريها على

المتيطى وليس هناك ما يخالفه اه ويفهم من كلامهم ان الوجبة لعدم الرجوع هو الطعن في بيعة الاستحقاق وتكذيبها واما طلب المشتري النسخة من رسم الاستحقاق ليشتمل الوثيقة ويسأل عنها اهل العلم ويراجع شهودها لعل ما قيد عنهم من فصول الوثيقة لا يشهدون بموئجه هذا مما لا يتضمن تكذيبهم ويفعله المشتري نقاديا من مشقة الرجوع على البائع سيما ان كان بعيد الغيبة فاذا حصص الحق رجع فانه لا يبطل حق المشتري في الرجوع على بائعه قاله في حواشى التحفة للشيخ ابى علي وهو جلي فروع الاول من تلفت له دابة فوجدها بيد رجل اشترها من يد مغلب او غيره فذهب ليقيم البيعة فقال قد بعته او رددتها واخذت ثمنى فان ثبتت لاقالة او اراه المشتري خاصم كل منهما بينه وان لم تثبت لاقالة او قال بعته من غائب بعيد الغيبة او من رجل لا نعرفه حلف على ذلك

وبرئ الثاني من اعتراف دابة اي استحقتها فوضع القيمة وذهب ليقيم البيعة وضرب له الاجل فزاد عليه
فحكم بالقيمة المستحق منه ثم جاء بالدابة وقد اثبتتها اخذ (١٠٦) القيمة والدابة وان لم يثبتها اخذ

الدابة فقط ولا كلام للآخر الا ان يكون القاضي اعطاه القيمة على ان يردّها ان جاءت الدابة الثالث قل في العتية وان استحققت الامة بالحرية لم يلزمها الذهاب مع المشتري الى موضع بائعها ليرتجع منه ثمنها وانما يكتب له القاضي بصفقتها ذكره ابن عبدوس عن ابن القاسم وقال ابن حبيب يلزمها ذلك ابن كنانة ان كانت غرته يعني بان اعترفت بالرق حال البيع لزومها وإلا فلا قال ابن رشد وهو جيد فينبغي ان يحمل على التفسير لقول ابن القاسم وابن حبيب وافق ابو ابراهيم بلزومها فيما قرب وبه العمل قال المجلائي الذي كانت تجرى عليه الاحكام بالمحضرة الفاسية انهم لا يكلفون المستحق بحرية بالذهاب مع المستحق من يده إلا في المواضع القرية بحيث لا يكون على الحر في ذلك كبير ضرر ولا امتهان ولا سيما ان كانت انثى وإلا فان كان فيه ضرر رجع بالصفة ويكلفون

المستحق بحميل بحضرة لاجل معلوم ان احتاج اليه المستحق منه (ويحلف) والرجراجي (عبد) قام له شاهد بحق مالي مع شاهدة (اوسفة) كذلك (اذا بدا) اي ظهر (شهيد) له ف (قط) اي

فحسب ولم يجد آخر (لا) يحلف (صبي) مع شاهدة او (اب تلاً) الابن وهو تميم (بما لم يعامل قط) ويأتي مفهومه (ولو كان) (لاب) (منقما) على ابنه الذي قام له شاهد بحيث يكون له نفع في حلفه لسقوط نفقة الابن عنه (و) الحكم انه (يحلف مطلوب) (لرد شهادة الشاهد للصبي) (ويبقى) الشيء بيد المطلوب إلا ان خيف عدمه فيجعل الشيء او قيمته تحت يد امين (وسجلا) اي كتب القاضي شهادة الشاهد في سجل بحيث لو مات الشاهد او فسق او عزل القاضي او مات نفذه من بعده فاذا بلغ الصبي حلف فان نكل فلا شيء له خ وحلف عبد او سفيه مع شاهد لا صبي وابوه وان انفق وسجل ليحلف اذا بلغ وان نكل اكتفى بيمين المطلوب (١٠٧) الاولى فان نكل المطلوب اولا اخذ منه الحق عاجلا ومثل الصبي في حلف المطلوب ما اذا

والرجراجي وغيرهما ان المطلوب يحلف ويبقى الشيء بيده الى رثته كالصبي قاولا لان بطلان حق السفية بنكوله مود الى جواز فعله والفرض انه غير جائز الفعل

❖ فصل في الوكالة ❖

قوله لغيره يتعلق بنيابة وكذا قوله فيه وضميره يعود على الحق وقوله ولو اسقط ذي الخ والحاصل انه لو حذف ذي الثاني وجعل غير صفة لحق وعبادة معطوفا على امرة لكان اولى ولكن ابن عرفة جعل غير صفة لذى الاول وعطف عبادة على امرة فهو مدخول لذى الثاني عنده إلا انه يبطل جمعه في الامام يوكل في حق نفسه من نكاح ونحوه وعلى ان غير صفة لحق يكون جامعا لكن لا يصح مع اثبات ذي إلا على ضرب من المجاز ولذا قال الاولى حذفه (فامضين به نظرا) قوله عن خ إلا ان يقول وغير

❖ فصل ❖

في مسائل من الوكالة والوكالة لغة الحفظ والكفاية والكفالة وقد فسر بالثلاثة قوله تعالى لا تتخذوا من دوني وكيلا وشرعا قال ابن عرفة هي نيابة ذي حق غير ذي

امرة ولا عبادة لغيره فيه غير مشروطة بموته فتخرج نيابة امام الطاعة اميرا او قاضيا او صاحب صلاة والوصية اه ولو اسقط ذي من قوله غير ذي امرة لكان اولى ولها اركان الوكيل . والموكل . والموكل فيه والصيغة وهي كل ما يدل على ذلك عرفا (وهل مطلق التوكيل) كقوله وكلتك او انت وكيلى (كاف) في صحة التوكيل (فامضين به نظرا) اي فيصح الوكالة ويمضى كل ما فعله حيث كان نظرا (كالذ) اي كما يمضى فعل الوكيل المفوض الذي (بتفويض انجلا) اي ظهر توكيله (سوى) اربعة امور فلا تمضى إلا بتعيين الموكل له عليها طلاق (زوجة) وبيع (دار) يرود دار سكناه لا مطلقا (و) تزويج (بكر و) بيع (عبد) القائم باموره ومفهوم نظرا ان غير النظر لا يمضى ولو من المفوض وهو كذلك إلا ان يقول وغير نظر

نظر النج ابن عرفة مقتضى المذهب منع التوكيل على غير النظر
 لانه فساد وفي البيوع الفاسدة منها تقييد بيع الثمر قبل بدو
 صلاحه بقوله اذا لم يمكن فساد وسياتي للخمى عن المذهب
 منع توكيل السفهيه اه قال ح ومقتضاها انه حمل قول ابن الحاجب
 وغير نظر على ما هو غير نظر عند الوكيل ونحوه في ضيحه وحمله
 ابن فرحون على غير النظر عند اهل المعرفة وهو نظر عند الوكيل قال
 والحق ان التوكيل على هذا الوجه ان اراد به الاذن فيما هو سفيه
 عند الوكيل فلا ينبغي ان يجوز ولا يتوقف فيه وان اريد به الاذن
 فيما يراه الوكيل صوابا وان كان يراه الناس سفها فان كان الوكيل
 معلوم السفه فلا يجوز ايضا وإلا جاز واذا تصرف الوكيل بغير النظر
 فلا ضمان عليه في جميع الوجوه المذكورة وافعاله كلها ماضية في
 ذلك كله بعد وقوعها لان الموكل اذن له في ذلك النج والامضاء
 الذى ذكره في جميع الوجوه ظاهر من لفظ خ حيث عبر بالامضاء
 ويكون معناه إلا ان يقول وغير نظر اى عند الناس وهو نظر عند
 الوكيل الذى لم يعلم سفهه فيجوز ابتداء ويمضى بعد الوقوع في
 ذلك وقوله عن نج بما يدل عرفا النج من الوكالة بالعرف ما
 في ق ان من عادتهم ان غار عليهم العدو فمن وجد فرسا لجارة ركب
 لينجوه فلا ضمان عليه ان اخذه منه العدو ومنها ايضا من عادتهم
 انهم اذا نزل بهم للاضياف قام واحد او اثنان من الجماعة يشتريان
 بهيمة على ان ثمنها على جميع اهل المنزل الحاضر منهم والغائب
 فان ثمنها يلزم جميعهم كما انه ايضا اذا اشترى كبراء القبيلة
 ليهده الى رئيس قبيلة اخرى ليعينهم على من بغى عليهم وعادتهم
 ان الرشوة على جميع القبيلة فان متولى الشراء لا يلزمه إلا ما
 ينوبه من الثمن وهو كواحد من القبيلة قاله العلمى في نوازل
 من عبد الله النالى وابن ابي زيد قال ومعناه ان الطلب اولا بالثمن

فيمضى فعله إلا لاربعة
 المسماة نج بما يدل عرفا
 لا بمجرد وكلتلك حتى يفوض
 فيمضى النظر إلا ان يقول وغير
 النظر إلا الطلاق النج

انما هو على متولى الشراء ثم يرجع على كل من عداه بما ينوبه الله
 لا اذا صرح بالبراءة عند الشراء واعلم البائع ان الثمن على الجميع
 كما قال خ وطولب بضمن ومضمن ما لم يصرح بالبراءة انظره قبل
 مسائل الاوصياء ومنها ايضا ما اذا واجر كبير القرية اماما للصلاة
 والعادة انه كوكيلهم فان ذلك لازم لهم ويطلب هو وحده بادائها
 ثم يرجع عليهم كما مر فان لم تكن لهم عادة في ذلك فالشراء
 ولاجارة لازمان لمن عقدهما ولا رجوع لهم على غيره وبهذا يجمع
 بين فتاوى المتأخرين المختلفة في هذا الاصل فمنهم من افق
 بعدم لزوم الاجارة لغير من عقدها ومنهم من افق بلزومها وذلك
 لاختلاف العرف والعادة فمن افق بعدم اللزوم يعنى حيث
 لا عرف ومن افق باللزوم يعنى مع ثبوت العرف والعادة ومنها
 ايضا ما اذا كانت المحصومة بين القيلتين فيتصدى اكبر كل قبيلة
 للنزاع ومجالسة القضاة فيقضى عليهم ويغلبوا ثم يريد من كان
 صغيرا او كبيرا ولم يحضر النزاع ويدعى انه لم يوكل فافق سيدى
 محمد بن عبد الصادق بانهم لا قيام لهم لان الكبراء وكلاء بالعادة
 واحتج بما مر عن ق وبقولهم ان الزوج وكيل بالعادة عن زوجته
 وكذا الاخ عن اخته كما في التخفة وغيرها وبقولهم ان لآب اذا
 مات وترك اولادا صغارا وكبارا فالكبير وصى على الصغير بالعادة
 قلت ويؤيده ما مر عن العلمى وبه كنت حكمت وقت ولايتى
 خطة القضاء في صلح وقع بين فريقين من ميسور وكان قد عقده
 بعض كبراء الفريقين لان الغالب ان الكبراء في مثل هذا وكلاء
 بالعادة كما هو مشاهد ولا يخالفه ما في المعيار عن المازرى في صلح
 عقده اكابر الفريقين في نصف الوادى الذى يستقون به وهناك
 خلق كثير لم يحضر ولم يشاور قال كل من لم يحضر فهو على مطلبه
 ذكر ذلك في نوازل الصلح وكذا ذكر ايضا في نوازل الميساء متصلا

وام الحكم) اى فيما اذا اطلق ولم يعين (بطلان وذا صح (١١٠) فاقبلا) ولا تعمل بالآخر وان

كان لابن رشد وعلى الصحيح
والفرق بين الوصية والوكالة
فان وصى تصح به الوصية
وتكون عامة هو احتياج اليتيم
لمن يقوم به فى جميع اموره بعد
موت ابيه بخلاف الموكل فانه
حى والغالب ان يبقى لنفسه
شيئا ثم الوكالة على الخصام
لعذر كمرض الموكل او سفره او
كونه امرأة جائزة اتفاقا وفى
جوازها لغيره ثالثها للطالب
دون المطلوب والاو هو المعمول
به والمعروف من المذهب وعليه
ففى جوازها مطلقا او بعد ان
ينمقد بينهما ما يكون من دعوى
انكار او اقرار نقلا ابن سهل
مصححا للشانى قائلا لظهور
اللدن واردة احداث الشغب
فرع ولا يلزم حضور الموكل
مع وكيله لان يد الوكيل كيد
موكله فى اقرار وغيره (وان وقع
التفويض اثر) توكيل (مقيد)
(ببيع) كوكلك على بيع دار
او مقيد (خصام) و (شبه)
كقبض دين وقال فى شئ من
ذلك توكيلا مفوضا (اخصص)
التفويض بذلك المقيد جاعلا

بنوازل الحبس ما يشهد لفساد الصلح بين اهل الحل والعقد حيث
لم ياذن غيرهم لانا نقول ما المازرى وما فى نوازل الميا لیس موضوعه
ان الكبراء وكلاء بالعادة حتى يخالف ما نحن فيه لان الكلام انما
هو اذا ثبت ان عاداتهم وعرفهم ما تقدم كما هو مشاهد فى زماننا اليوم
حتى انه لا يختلف فيه اثنان وانظر نوازل الدماء من المعيار
والمازنية فيما اذا قال الشهود بنوا فلان فعلوا كذا او قتلوا فلانا انها
شهادة مجملة (ام الحكم بطلان) قوله عن ابن عرفة او بعد ان ينمقد
الى هذا انما هو فيما اذا امتنع الموكل من الجواب حتى يوكل انظر
الشئ تنبيه: ذكر العبدوسى فى الذى جعل له الاقرار فى التوكيل
فقال لا اجاب حتى اشار موكلى انه ان قال علمت ما عند موكلى
اجبر على الجواب ولا يمهل وان قال لا علم عندى فيمهل اذا كان
موكله حاضرا او قريبا بحيث لا يلحق خصمه ضرر بانتظاره
(وان وقع التفويض اثر مقيد) ذكر ابن سهل ان بهذا العمل قائلا
متى انعقد فى وثيقة التوكيل تسمية شئ ثم ذكر بعد ذلك التفويض
فانه يرجع لما سمي وان لم يسم شيئا وذكر التفويض التام فهو عام
فى الجميع وسيأتى عند قوله وكل وكيل فامنع صاحبه الخ انه
قاله جميع الاصحاب ابن عبد السلام عن بعض اشيائهم ولا
يدخله الخلاف بين الاصوليين فى العموم اذا جرى على سبب
خاص هل يقصر على ذلك السبب ام لا وفيه نظر البرزلى ورد
شيخنا يعنى ابن عرفة هذا النظر بان العموم فى الوكالة انما هو
فى المذكور اولا والعام الجارى على سبب يقتضى غير السبب
البرزلى وقد يتخرج فيه الخلاف من مسالة ما اذا خالع زوجته
ثم باراها مباراة عامة الخ قلت معنى قول ابن عرفة العموم فى
الوكالة انما هو فى المذكور اولا الخ اى انما هو فى احوال المذكور
واوقائه فاذا قال وكلتك على بيع كذا وكذا وكالة عامة اى فى

جميع

التفويض (مكهلا) لما قبله على نحو ما يأتى فى قوله

جميع الاحوال والاقاات والاسواق والعام الوارد على سبب يقتضى
 اى يتناول ويشمل غير السبب اى على جهة الاستقلال لانه من
 مبتدا وخبر وشرط وجواب كما ياتى فى قوله عليه الصلاة والسلام
 عند قوله وان عمم الابراء والخلع سابق الخ الماء طهور لا يتجسه
 شئ وكما فى قوله عليه السلام وقد مر بشاة ميتة ايما اهاب دبغ
 فقد ظهر اى من جلد تلك الشاة وغيرها وقيل من جلدها فقط بخلاف
 العام هنا فانه غير مستقل لانه اذا قال توكيلا مفوضا فهو اما حال
 مما قبله او مصدر فليس بمستقل قاله القرافي فتامله منصفاً ثم
 بعد كنى هذا وقفت على قول ابن رشد فى كراء الارضين من
 المقدمات اختلف فى اللفظ العام المستقل بنسبة الوارد على سبب
 خاص هل يقصر عليه او يحتمل على عموم لاصح منهما ان يحتمل
 على عموم لان الحجته انما هى فى قول صاحب الشرع لا فى
 السبب الخ فقول المستقل بنسبة الخ هو ما ذكرناه والله اعلم وعليه
 فما للبرزلى من انه يجزى على مسالة الخلع هو ما رد به ابن عبد
 السلام على بعض اشياخه وانظر ما ياتى عند قوله وكل وكيل
 فامنع صاحبه الخ وبالجملته فالمعتمد فى الوكالة هو ما اقتصر
 عليه الناظم واما الخلع فالمعتمد فيه التعميم تنبيه واما عكس هذه
 المسالة وهو ان يفوض ويعمم اولاً ثم يسمى ما يدخل تحت العموم
 ويسكت عن الباقي كقوله وكله وكالة مفوضة عامة على بيع
 الدار التى يحمل كذا فهل يقصر كذلك وهو للبرزلى عن بعض
 الروايات او يعمم وهو الما ايضا عن الطرور ويؤيده انه اذا باع
 جميع املاكه وسمى البعض فان البيع يقع على الجميع ما سمي
 وما لم يسم ويفهم منه ان الاول هو المعتمد عنده لانه عزاء لبعض
 الروايات ويؤيده ما ياتى عنه عند قوله ويقتضى الخصم بعد نفى
 حقوقه الخ من ان الاخت اذا ابرأت اخاها من جميع التركة

وان عمم الابراء والخلع سابق الخ
 ابن عبد السلام قال بعض اشياخى
 ولا يدخل فى ذلك خلاف
 لاصوليين فى العموم اذا اجزى
 على سبب هل يقصر على ذلك
 السبب او يعمم فى ذلك وفى
 غيره وفيه نظريتين بل يجزى
 فيه اذ لا فرق ورد بان العموم
 هنا لا يستقل فكان قيدها فيما
 قبله بخلاف العام المستقل
 (وليس له) اى للوكيل
 (الاقرار الا بجعله) اى جعل
 لاقرار له من الموكل

(او ان كان) الوكيل (ذا التفويض) اى وكيلاً مفوضاً (لكن) اذا (١١٢) وكله على الخصام ولم يجعل له
الافرار واسبى الآخر من مخاصمته

لزم الموكل ان يجعل له الافرار وهو قوله (ليجعلاً) بلام الامر خ ولا الافرار ان لم يفوض او يجعل له ولخصمه اضطراره اليه واذا جعل له الافرار لزم موكله جميع ما اقر به عليه سواء قال قبضت او قبض موكلى كان القبض المقر به قبل التوكيل او بعده لكن فى البعدى يلزم فيهما وفى القبلى ان قال قبضت من الغريم قبل التوكيل لم يلزم الموكل بخلاف وان قال قبض موكلى فقولان قيل يلزمه وقيل لا كما اختلف ايضا فيما اذا اقر بشئ ليس من الخصومة وهذا معنى قوله (فما بعد توكيل) اى فما اقر به بعد التوكيل (فيلزمه وما) اقر ان موكله فعله (قبيل) اى قبل التوكيل (وما نأتى خصاماً) كمن وكل على خصومة فاقرا ان موكله وهب داره لزيد فقد قيل يلزمه وانكره ابن عتاب وغيره وعليه اقتصر ابن عاصم اذ قال (وحيث الافرار اتى بمعزل) (عن الخصام فهو غير معمل) والى القولين فى المسألة اشار بقوله (نعم) اى يلزم (ولا) اى لا يلزم قال الفشتالى فى وثائقه ويلزم الموكل

كان

ما قال عنه وكيله من اقرار وانكار هذا قوله في الوثائق المجموعة وظاهرة سواء كان ذلك فيما قبل
توكيله او بعده وقال غيره اذا قال الوكيل عن الذي وكله انه قبض المال لزم الموكل ذلك وسقط عن
خصمه لانه بمنزلة اقراره وذلك (١١٣) فيما اذا كان بعد توكيله واما اذا كان قبل ذلك قبل توكيله
لم يقبل قوله ولا جازت عليه

شهادته اه زاد ابن عات في
طبره وانفسخت وكالته لانه
انما توكل في باطل اه وقد
علمت القولين من كلام ابن فتوح
والش لم يقف على ذلك فنقل
ما لابن سلمون في قول الوكيل
قبضت قبل التوكيل وقال انه
لم يحك فيه خلافا تنبيه
محل جعل الاقرار للوكيل ما لم
يوكل الوصي احدا على الخصامة
عن يثمه وإلا فلا يجعل له
لاقرار كما لا يقر هو عنه ولا
يرى المبراة العامة ويكون
شاهدا (وهل ينتهي) التوكيل
(بالسكت) عن الخصومة سواء
كانت معينة ام لا (ستة اشهر)
قال ابن سهل رايت بعض
شيوخنا يستكثر امساك الوكيل
عن الخصومة ستة اشهر ونحوها
ويرى تجديد التوكيل وقال
المتطى في الوكيل على الانكاح
ان سقط من رسمه دائمة

كان ذلك النسخ لاشارة للنقض ونحوه اى سواء قال الوكيل بعد
توكيله قبض موكله قبل التوكيل او بعده ويفهم من تصدير ظم
به انه المعتمد وقوله واما اذا كان قال ذلك قبل توكيله النسخ كذا
في بعض نسخه وفي بعضها وهو الصواب واما اذا قال كان ذلك
قبل توكيله النسخ ولاشارة للنقض ونحوه على كل حال وقوله
ويكون شاهدا النسخ يعنى فيما اقر به على محجوره لا فيما اقر به له
اذ لا تجوز شهادته به واوعدلا كما مر (وهل ينتهي بالسكت
ستة اشهر) تصديرة به يدل على انه الرجح وهو كذلك قال
المكتاسى في المجالس الذى عليه العمل تجديد الوكالة بعد ستة
اشهر اذا كانت فترة في خلال العمل اما اذا كان خصامه متصلا
فلا ينسخه طول الزمان وهو مفهوم قول ظم بالسكت وقوله في
خلال العمل لا مفهوم له بل كذلك اذا كانت الفترة ابتداء او
اخرى ومقابل ذلك لسحنون وبه افق ابن مرزوق كما في
وكالات المعيار والحاصل انه اذا سقط من الوثيقة الدوام والاستمرار
ولم يتصل الخصام ولم تكن الخصومة معينة فلا بد من التجديد
وان وجد واحد مما مر ففي الدوام والاستمرار لا تجديد كما علمته
ما في المتيطة واما ان اتصل فكذلك على ما علمته من النظم
ومن كلام المكتاسى ونحوه في المتيطة قائلا وان كانت الوكالة
مطلقة واراد ان يخاصم عنه شخصا آخر بقرب انقضاء الاولى
بالايام او اتصل بعض ذلك ببعض وتطاول سنين لم يحتج الى
تجديد وان كان بين انقضاء الاولى والشروع في الثانية ستة

مستمرة وطال ستة اشهر سقطت إلا بتوكيل ثان القول الثانى لسحنون انها لا تبطل بالسكوت المدة
المذكورة غير انه اذا قام بعدها نظر فان كان الموكل حاضرا سئل حتى يعلم ما عنده في ذلك وان كان
شاهدا فالوكيل على وكالته واليه اشار بقوله (او ان غاب يستمر) التوكيل (وإلا فيسالا) اى فينبغى

اشهر فلا بد من التجديد واما ان كانت الخصومة معينة فكذلك
ايضا على ما يفهم من قول البرزلى اذا وكله على قضية معينة فلا
تنقضى إلا بتمامها اه ونحوه قول الميضى وان كانت الوكالة مقيدة
بخصومة فلان ارشئ بعينه فلا بد من تجديد التوكيل لغير ذلك اه
فعلم منه انه لا يحتاج للتجديد في ذلك المعين وانما يحتاج
التجديد في غيره وهو قول النخعة ومن على خصومة معينة النخ وعلى
ما يفهم من ظاهر النظم كغيره من ان القول الثانى جار كانت الخصومة
معينة ام لا وهو دليل التعليل بالاستصحاب فلا بد من التجديد ولما
كان الخلاف جاريا حتى في المعينة قرره تد على العموم فقال اولا
كانت الخصومة معينة ام لا وقال ثانيا وقول ابن عاصم ومن على
خصومة معينة لا مفهوم له النخ وصوابه ليس خارجا عن محل
الخلاف كما يدل له كلامه المتقدم واذا تقرر الخلاف في المعينة
وغيرها كان ابتداء او بعد ان انشب الخصومة علمت الطلاق
المكناسى المتقدم وعلمت ايضا الطلاق نظم العمل الآتى لان العمل
كما علمت على مقابل ما لسخنون وخلافه جار في المعينة وغيرها
انشب الخصومة ام لا وقوله او محله حيث سكنت ابتداء
فاما اذا انشب الخصام النخ هذا خلاف النقل فقد ذكر ابن سهل عن
سخنون انه سئل عن وكل على محصنة فلم يقيم الوكيل بذلك
إلا بعد سنين اما انشب الخصومة قبل ذلك او لم يتعرض لشئ
قام بطلب بتلك الوكالة فقال يبعث الفاضل الى الموكل يسأله النخ
و بالجملة فخلاف سخنون جار في المعينة وغيرها انشب الخصومة
ام لا كما هو ظاهر النظم وغيره بدليل تعليلهم لذلك بالاستصحاب
وبه تعلم ان تقييد تد محل الخلاف بما اذا سكنت ابتداء غير
سديد وقوله فليس له ان يخصم في غيرها النخ اى طال ام لا
كما مر في النقل ثم ما قاله صاحب المجالس هو قول ناظم العمل

ان يسأل الموكل احتياطا وإلا
فالاصل بالاستصحاب وبقاء
ما كان على ما كان حتى يثبت
العزل وقد علمت ان محل
الخلاف ما لم يصرح بالدوام
والاستمرار وانه جار في المعينة
وغيرها وقول ابن عاصم
(ومن على خصومة معينة)
(توكيله فالتطول لن يوهنه)
لا مفهوم له او محله حيث
سكنت ابتداء فاما اذا انشب
الخصام فلا تبطل بالتطول إلا
ان تكون على خصومة معينة
وفورغ منها فليس له ان يخصم
في غيرها كما اذا وكله على
خصومة عند قاض معين فليس
له ان يخصم عند غيره وهذا
كله اذا لم يكن

مفوضا وإلا خصم من شاء عند من شاء متى شاء (لتمنع) أيها القاضي (خصيما) خصم (في ثلاث) من المجالس (وشبهها) فسر بالموتين كما في المجالس وبالإشراف على المحكم كما عند أبي الحسن (تنازع) نعت لخصيما وفي ثلاث يتعلق به أي ائمن خصيما تنازع مع خصمه في ثلاثة مجالس (من توكيله) حيث أبي خصمه ذلك لأنه من حقه وكذا إذا أراد عزل الوكيل (وليكملا) أي الخصومة بنفسه إلا أن يكون لعذر فلا يمنع من التوكيل (وفي سفر والشبه) كمرض (عذر) فلم التوكيل حينئذ (وهل بلا يمين) وهو ما لابن الفخار على ما في الوثائق المجموعة وقبله ابن عرفة وقد اعترضه ابن عات في الطرر (١١٥) بأنه تقول عليه ما لم يقله أو به وهو ما لابن العطار وبعد ستة من الشهر

ور قد جددوا وكالة لامـــــور وهو المعتمد (خلاف) محله (ان أراد تنفلا) أي انتقلا وسفرا (وياسجا ذوو حق) واحد (لتوكيل) وكيل (واحد) منهم أو من غيرهم (أو ان يحضروا) جميعا لخصومته قال ابن المناصف وإذا كان لجماعة حق واحد على رجل فاما وكلوا واحدا على خصومته أو خصومة مجتمعين ولا يتعاونون عليه واحدا بعد واحد (أو حكم ان عم) ذلك الحق الواحد (فما قبله) أي قبل خصومة الواحد منهم ولا تاجمهم للتوكيل قال ابن

ور قد جددوا وكالة لامـــــور وتقييد شارحه لم بغير الخصومة المعينة غير سديد لما علمت أن الخلاف فيها وفي غيرها وأن العمل على مقابل ما لسمعون فالطول حينئذ يوجهها خلاف ما اقتصر عليه صاحب التحفة فتأمل والله أعلم وقول تد وإلا خصم من شاء عند من شاء الخ هذا إذا لم يكن عرف وإلا فيتقيد بذلك لأن الوكالة تختص وتتقيد بالعرف (وياسجا ذوو حق لتوكيل واحد) قوله وان لم يقر غيره الخ هذا بالنسبة للقائم في حق نفسه ولك أن تجعل المبالغة مقلوبة أي لا يلزم الحاكم ذلك إذا لم يقر الغير بل وان قام وانما ذلك من حق المطلوب لا من حق الحاكم ولذا قال وينظر فان كان المحكم عنهم الخ واحتراز بقوله عنهم عما إذا لم يعمهم كان يدعى أحدهم بالبيع والآخر بالارث ونحو ذلك وقوله وقال أيضا في ورثة طلب أحدهم الخ عبارة ابن عرفة قام بعضهم كما يأتي وكذلك

رشد في ذوى حق في ماء لا يلزم الحاكم جمعهم بل لبعضهم الخصومة في حقه وان لم يقر غيره وينظر فان كان المحكم عنهم فلمقوم عليه طلب اجتماعهم لخصومته أو توكيل واحد وقال أيضا في ورثة طلب أحدهم دين أبيهم من المطلوب ذلك اه كذا وجد بطرة بخط الناظم وأنه أشار بالقول لأول لكلام ابن المناصف وبالثاني لكلام ابن رشد اه والظاهر أنه لا منافاة بينهما ولا مقابلة وأنه متى كان الحق واحدا وذووه مشتركين فيه بآرث أو غيره فالحكم بشيئهم يعم الجميع كالحكم بسقوطه وإلا فليس هو بحق واحد ولذا لم يتعرض ابن عرفة لهذا التفصيل ولا قابل بين كلام ابن رشد وكلام ابن المناصف بل جعل كلام الثاني دليلا لموضوع الأول ونصه ويجب جواب دعوى أحد الشركاء في حق بآرث أو غيره على غريم طلبه أحدهم

هو في اجوبة ابن رشد وعبارة ابن سلون حسبما آخر الوكالات منه
قاموا فيقتضى انهم قاموا كلهم او متعدد منهم ولا يخفى ان البص
صادق بالواحد والمتعدد كلا او بعضا فيكون حينئذ هذا موافقا لما
قبله حيث كان من لم يقيم حاضرا بالبلد كما ياتي فالتعدد جواب
ابن رشد في الصورتين ونصه من نسخة اندلسية في غاية الجودة
وسئل رحمه الله عن قوم لهم جنات وآخر لهم ارحى وسقى الجنات
بماء الارحى فقام بعض اصحاب الجنات على بعض اصحاب
الارحى الذين فوقه يخاصمه في السقى فهل يلزم الحاكم في مثل
هذا ان يجمعهم للخصام فاجاب لا يلزم الحاكم ان يجمع اصحاب
الجنات وان علم ان دعواهم مثل دعوى القائم عنده ويلزمه ان
يحكم للقائم عنده بما يوجب الحق له فيما طلبه فان كان الحكم
له وعليه في ذلك مما لا يختص به دونهم كان من حق المقوم
عليه ان يوقفهم على ما يدعونه فان ادعوا مثل دعواه قيل لهم اجتمعوا
على رجل يخاصم عنكم او على واحد منكم توكلونه على الخصام
عنكم او تجتمعون جميعا فتدلون بهجتكم معا وليس لكم ان تتعاوروا
بالخصام اذا غاب هذا حضر هذا اه منه باللفظ في الجواب وبعض
اختصار في السؤال ثم سئل ايضا عن ورثة قام بعضهم يطلب دينا
لايهم على رجل فقال المطلوب اجتمعوا لخصامي فاجاب من حق
المطلوب ما دعا اليه من اجتماع الورثة لخصامه فيدلون بهجتهم
معا او يجتمعون جميعا على وكيل واحد يوكلونه ولا يتعاورونه
البحر فيقول ابن رشد في الجواب الاول لا يلزم الحاكم الى قوله فيما
طلبه هذا انما هو بالنسبة للحاكم في انه لا حق له في الجمع
وقوله فان كان الحكم له وعليه في ذلك مما لا يختص به دونهم
البحر صريح في ان المدار على كون الحكم مهمى عم بكونه لا يختص
القائم به دون غيره إلا ومن حق المطلوب توقيف من قام ومن لم

يقم حيث كان حاضرا بالبلد واحترز بقوله مما لا يختص به دونهم
 مما اذا كان القائم يختص به دونهم لكونه يدلى بالارث وغيره
 يدلى بالشراء او الهبة ونحو ذلك فان المطلوب ليس له حينئذ
 ان يوقف من لم يقم بل يخصم كلا على حديثه وانما قال في الجواب
 الثاني من حق المطلوب ما دعا اليه من اجتماع الورثة لخصامه
 ولم يفصل بين كون المحكم لا يختص به القائم او يختص به الخ
 لكون السائل فرض السؤال في الورثة والمحكم في حقهم لا يختص
 به القائم دون من لم يقم فلذا قال من حق المطلوب طلب الاجتماع
 من غير تفصيل واذا تقرره هذا صح ما قلناه الناظم فيما كتبه
 بطريقه وينظر فان كان المحكم عنهم الخ وصح ما قلناه بطريقه ايضا
 عن ابن المناصف من انه اذا كان الجماعة حق واحد الخ لانه
 لا يكون واحدا الا اذا كانوا مشتركين فيه بجهة واحدة كما مر
 فكلهم ابن المناصف وابن رشد متخذان معنى وليس في كلام
 الناظم بطرقة نسخه ما يدل على انه قابل بينهما وانه اشار بالاول
 لابن المناصف وبالثاني لابن رشد كما قلناه تفهيمه الشئ
 ايضا حيث قال لا يبعد ان تكون او في كلامه بمعنى قيل كما
 وقعت في مواضع من الرسالة الخ واذا لم يكن فيما كتبه الناظم
 بالطرقة ما يدل للمقابلة بين الكلامين وانهما في الخارج متخذان
 معنى وجب ان تكون او في قوله او حكم الخ بمعنى الواو الحالية
 وجملة الشرط بعدة صفة له كما ورد ذلك في كلام العرب اى
 والحال ان حكما عم عليه فقول ابن عرفة طلبه مبنى للمعامل وفاعله
 ضمير احد الشركاء وقوله وان لم يطلبه باقيهم الخ كذا في بعض
 النسخ وفي بعضها ولم يطلبه بسقوط ان بعد الواو وقوله ان لم
 يقوموا لطلبه معه الخ كذا في بعض النسخ ايضا بان الشرطية
 وبعضها باى التفسيرية وعلى الاول يجب ان يحمل على التفسير

وان لم يطلبه باقيهم ان لم
 يقوموا لطلبه معه

لما بعد الوار او المباشرة وظاهرة حيث لم يقوموا كانوا حضروا بالبلد
او غيبا عنها فعلى كل حال يكلف المطالب بجواب القائم وحده
واستدل اذالك بمسالة الولاء وموضوعها ان غير القائم فائب عن
البلد وبمسالة ابن رشد في الاجنات وهو قد جعل المدار على كون
الحكم لا يختص بالقائم فيوقف غيره حينئذ حيث كان حاضرا
بالبلد فلا دليل له في كلام المدونة ولا في كلام ابن رشد على ان
الحاضر الذي لم يقم وهو بالبلد لا يوقفه المطلوب كما قاله سيدي
عمر الفاسي وهو ظاهر ولولا قوله بعد ولو حضر مع شركائه الى
لا يمكن ان يحمل ما هنا على ما اذا كان غير القائم غائبا عن البلد
ليطبق ما استدل به من النقل وقوله ولو حضر مع شركائه او
بعضهم الخ صريح في ان الغير القائم الحاضر بالبلد لا يوقفه المطلوب
واستدل له بجواب ابن رشد الثاني وقد علمت انه لا دليل له
لان ابن رشد انما اجاب عن ذلك فيما اذا قام البعض من الورثة
الصادق بالواحد والمتعدد ومعلوم ان الحكم في الورثة لا يختص
بالقائم منهم دون الآخر فلذا اطلق ابن رشد في الجواب كما مر
وقوله اطلاقه وهم الى قد علمت مما مر ان ابن المناصف لم
يطلق بل كلامه ككلام ابن رشد فان كان مراده باطلاقه انه لم
يقيد الموضوع بكون غير القائم حاضرا بالبلد فهذا يرد حتى على
ابن رشد لانه لم يقيد في جوابه معا بذلك وان كان مراده انه
لم يقيد بقيامهم كلهم كما هو ظاهر بل صريحه فان هذا لا دليل له
عليه فيما احتج به لا من المدونة ولا من غيرها وقد اعترض سيدي
عمر في شرحه لهذا الحل تفصيل ابن عرفة المذكور ونقل كلام
السمع كما اعترض عليه ايضا اعترضه على ابن المناصف قائلا
تفصيل ابن عرفة المذكور فيه نظر لاقضائه ان المطلوب لا يوقفهم
للدعوى ان كانوا حضروا في البلد ولم يحضروا كلهم او بعضهم معه

ولو حضر مع شركائه او بعضهم
لخصاصته فلم يدعى عليه ترك
مخاصمتهم مفترقين حتى يقدموا
لخصومتهم واحدا فقط وقول ابن
المناصف اذا كان الجماعة حق
واحد على رجل فاما وكلوا كلهم
واحدا على خصومتهم او خاصمة
مجتهمين ولا يتعاورون عليه
واحدا بعد واحد اطلاقه وهم
من وجهين اما الاول فلتوكلها
في الولاء لمن ورث حقا في
دار الخصومة فيه ولا يتضى له
إلا بحقه والجواب ابن رشد في
قواه في سوال عياض لمن قام من
اصحاب جنات لهم حق في
ماء الخصومة في حقه ويمكنه
الحاكم من ذلك وان لم يكن
بقية اصحابه معه واما الثاني
فالجواب عن ورثة قام بعضهم
بقوله من حق المطلوب اجتماع
الورثة او توكيل واحد منهم لسمع
ابن القاسم في لاقضية في ورثة
ادعوا منزلا بيد رجل يوكلون
من يخاصمهم ولا يتعاورون
عليه هذا يوما وهذا يوما اه

ومراد به باطلاق ابن المصنف عدم تقييده الموضوع بما اذا لم يقم مع الطالب غيره فان كلام ابن المصنف صادق بما اذا قام بعض اهل الاشتراك وحده ولا بد من اخراجه ومراده بالفاني ما اذا حضر معه غيره وهو قوله ولو حضر مع شركائه الخ فلما خالف ابن المصنف وجعل المسألة على وجهين استدلل لكل واحد منهما وقول ابن عرفة ترك مختصماتهم مفترقين يصدق بتوكيلهم وباجتماعهم فيدلى كل واحد منهم بحجته للذين في كلام (١١٩) ابن المصنف فلا يرد اعتراض المشدالي عليه بقوله في هذا الثاني نظر لقوله في سماع

ابن القاسم او يحضرون جميعا فيدلون بحجته اه فلو قال الناظم عوضا من هذا البيت اذا قام شخص من ذوى الحق يقتضى نصيبا له فيه وحيدا فاعملا وان قام فيه غير فرد فالزمن بجمع او التوكيل للفرد فاقبلا لحرر المسألة على ما ينبغي والله اعلم (وهل) ياجا (مدع) ياجا لجمع حقوق هذه المسألة من باب الدعوى وانما ذكرها هنا لكونها عكس التي قبلها لانها حق واحد لجماعة متعددين وهذه حقوق متعددة لشخص واحد على شخص متحد فاذا قال المطلوب لا اجيبك حتى تجمع مقالاتك وتحصن دعواك فسان كانت

في الخصام وليس كذلك ولا دليل له في كلام المدونة لانه فرضها في الشريك الغائب وقد نقل لفظها سيدي عمر ويأتي نحوه عن المعين والميتية كما لا دليل له في كلام ابن رشد ايضا لانه قد صرح فيه بان موجب التوقيف هو عدم اختصاص الحكم بالقائم وجعل التوقيف من حق المطلوب اه ولا في كلام السماع ايضا لان كلام السماع هو عين جواب ابن رشد الثاني كما يعلم بالوقوف عليه وقد علمت ان اعتراضه صواب فاعرف الرجال بالحق وقد اغتر بكلام ابن عرفة في تكميله وكذا الزرقاني في باب الوكالة وفصل تفصيله المذكور وقد علمت ان النقل بخلافه والكمال لله وقول ته ومراده باطلاق ابن المصنف عدم تقييده الموضوع بما اذا لم يقم مع الطالب غيره الخ صوابه على تسليم عدم الاعتراض عليه عدم تقييد الموضوع بما اذا قام معه غيره وقوله ولا بد من اخراجه قد علمت ما فيه وقوله فلا يرد اعتراض المشدالي عليه الخ قد علمت مما مر ان اعتراض المشدالي صواب وما اشار اليه من الاصلاح مبني على صحة ما لابن عرفة وقد علمت ما فيه فالاصلاح حينئذ لا يحتاج اليه والله اعلم (وهل مدع) ياجا لجمع حقوقه قوله الدعوى متعلقة بالميراث الخ كثيرا ما يكون الخصم عالما

الدعوى متعلقة بالميراث لم يلزمه ذلك لان الميراث لا يحاط به وان لم تتعلق بالميراث لزمه وهذا هو القول الرابع في كلام المص وبه العمل والقول الاول (نعم) ياجا لجمعها (ان بدا تعنيته) اي الطالب ولدده (اونس) عن مكان المطلوب وكان على مسافة يرفع فيها المطلوب لحل المدعى على ما مر والقول الثاني قوله (ولا) اي لا ياجا وطاهرة حتى في غير الميراث وقد عارضه المتيطي فقال في التبصرة اذا ادعى رجل قبل رجل حقوقا وكشفه عن بعضها وساله الجواب عنها فقال له المطلوب اجمع دعاويك حتى

اجيبك لم يكن له ذلك وله ان يطلب من حقه ما شاء ويترك ما شاء قال المشيطي هذا خلاف ما قاله ابن ابي زمنين في التفرقة بين المواريث وغيرها لان المواريث لا يحاط بها فيلزم المدعى عليه الجواب على ما ادعى عليه منها بخلاف غير الميراث لا يلزم المدعى عليه الجواب حتى يجمع المدعى دواويه كلها (وقيل بجمع عند احلامه فقط) لا عند دعواه (١٢٠) قال في المنتخب ومن وجبت

له على رجل يمين لبعض ما

بالدعوى التي يدلى فيها من جهة الميراث فيطلب الخصم ان يحصرها على ما في علمه فيمتنع الآخر فنكت استحسن تكليفه حصرها على ما في علمه فاذا ادعى بدعوى اخرى حلف انه لم يعلم بها وقت حصره لغيرها ويكلف المطالب حينئذ بجوابها تقليلا للشغب واللدد ولا يعرف هذا الا من ابتلى به وبهذا كنت احكم ثم بعد كسبي هذا وقفت على ما يوافقه ونقله شارح ناظم العمل عند قوله في باب القضاء جمع الدعاوى في يمين النخ والحمد لله على الموافقة (وان غاب بعض من ذوى الحق) هذه المسألة تعرض لها الزرقاني اول باب الوكالة عند قوله وواحد في خصومة وجعلها عامة فيمن يملك امر نفسه ومن لا قائل هذا هو الذي جرى به العمل قال ولو اقام غير من احلفه بينة عمل بها في حظه فقط انظر تمامه وبه تعلم انه لا مفهوم للمالك امر نفسه وهذا خاص بلال اذ هو الذي تجب فيه اليمين وهذا خلاف ما نقله الشئ عن المعيار عند قوله وباجاز ذوق حق لتوكيل واحد النخ من ان بعض الورثة اذا ادعى حقا لمورثه وطلب يمين المدعى عليه فله ذلك وليس المطالب ان يقول لا احلف حتى ياتني شركة فاحلف له يميننا واحدة بل عليه ان يحلف لكل من جاء منهم اذا طلب ذلك وان جاءوا كلهم فيمين واحدة اه وهو مذهب الرسالته كما رايت وفي المعين اذا شهد شهود لرجل ان

جرى بينهما فقال المدعى عليه ان كنت تريد احلافي فاجمع مطالبك لا حلف لك على ذلك في جميع ذلك يميننا واحدة فذلك من حقه بخلاف من وجبت عليه يمين بسبب ميراث فليس له ذلك اه وهذه تقدمت الحص في قوله كجمع الدعاوى في يمين وكأنه ادخلها باعتبار ان الجمع اما في اول الدعوى او في آخرها والا فهي خارجة عن الموضوع ثم ذكر الرابع بقوله (وتميزارت من سواء قد انجلا) اى فلا يلزم جمع الدعاوى ولا اليمين في الارث ويلزمان في غرة (وان غاب بعض من ذوى الحق) الواحد وقام بعض وسمعت دعواه كما مر وحلف اه المطالب

(يكتفى باحلاف بعض) فلا

يمين لمن حضر بعد (ان يحكم تحصلا) لاحلاف قال في المشيطية واذا وجبت اليمين هذا لورثة يملكون امور انفسهم على رجل وتقاضى اليمين ادهم فيمينته تجزئ على الجميع اذا كانت بامر الحاكم وذلك حكم مضى واذا كانت بغير امر الحاكم فكل من قام منهم يحلفه يميننا ثنائية ومثله لابي بكر بن عبد الرحمن وغير واحد من الموثقين وبه الحكم ولا بن ابي زيد في الرسالته ان غاب

هذا وارث ابيه مع قوم آخرين وشهدوا مع ذلك ان هذه الدار
لا ييه لم يقض القاضى لهذا إلا بمقدار حظه ويترك القاضى باقيةا
في يد المدعى عليه حتى ياتى من يستحقه وهذا معنى ما في المدونة
وروى عن مالك انها تنتزع من يد المطلوب وتوقف اه ونحوه في
المتيطية ومثله في تبصرة ابن فرحون قبيل فصل الاقضية والشهادات
(وكل وكيل فامنع صاحبه) قول ته وفي سماع عيسى من وكلت
رجلا على خصومة النخ هذا جعله ابن رشد وفاقا قائل ان الوكيل
لا يتعدى ما سمي له وانما اجاز في هذا السماع صاحبه لقول
موكلته فوضت اليه في الخصومة وجعلت امره جائزا فيما يصنع
فلم يخالف قول اصبح ليس لوكيل الخصومة صلح اى لانه لم
يذكر له فيها تفويض ولا قول عيسى من وكل على قبض ديونه
وفوض اليه النظر فيها لا يجوز صاحبه لا مكان صرف تفويض
النظر في قول عيسى لتعجيل ما يقتضى النظر تعجيله وتأخير ما
يقتضى تأخيره قال وذهب بعض الناس الى ان قوله هنا بجواز الصلح
خلاف لقول عيسى يعنى ولقول اصبح وليس ذلك عندي بصحيح
اه قلت ما قاله ابن رشد رحمه الله في وجه التوفيق ونفى
الخلاف لا يظهر لمن تأمل اذ كما يمكن ان يصرف التفويض في
قول عيسى لتعجيل ما يقتضى النظر تعجيله النخ كذلك يمكن ان
يصرف التفويض في مسألة السماع للخصام عند اى قاض شاء
او تأخير الخصومة لبعض الاوقات او تقديمها ونحو ذلك لما مر من
ان الوكالة المقيدة اذا اعقبها تفويض وتعميم فهو راجع لحوال المقيد
فقط والتفويض هنا اعقب الخصومة فهو راجع لذلك وقد هلت
ان العمل عليه واقتصر في المتيطية والفشتالية وغيرهما كالمكناسي
في مجالسه على ذلك قال في اختصار المتيطية وكل من وكل على
التقاضى للدين او على الخصومة او على امر بعينه وفوض اليه

ان يحلف وان كانت اليمين
بامر الحاكم (وكل وكيل) لم
يؤذن له في الصلح (فامنع
صاحبه سوى وكيل بتفويض
يصادق منه) اى صوابا
سدادا واصل المنهمل المورد
ومنازل المفاوز فان لم يكن
سدادا لم يجوز لان كل من ناب
عن غيره معزول من غير المصاحبة
ابن عرفة في نوازل اصبح
الوكالة عن الخصام فقط لا تشمل
صاحبا ولا اقرارا ولا يصح من
الوكيل احدهما إلا بنص موكله
عليه وفي سماع عيسى من
وكلت رجلا على خصومة وانها

فوصت اليه وامره جائز فيما يصنع جاز صلاحه وليس بخلاف لاصبغ لقواها فوصت اليه وامره جائز (بتوكيل ذى التفويض) اى فى جواز توكيل الوكيل المفوض لغيره على ما وكل فيه (قولان) ابن رشد ولا ظهور ان له ان يوكل وان لم يجعل له الموكل ذلك فمن اراد (١٢٢) الخروج من الخلاف نص على جعله له فى رسم التوكيل (و)

الوكيل (الذى يخص فلا) اى فلا يجوز توكيله ولا يصح (الا بنص) عليه من الموكل (قد) انجلا) وانص (ولكن وكيل) على شيء (لا يلىق به) ان يباشره بنفسه كتوكيل ذى قدر على بيع دابة او ثوب بسوق (فجائز او على شيء كثير) لا يقدر على ان يليه وحده (توكل) اى فجائز ان يوكل غيره فى المسالين مستقلا فى الاولى ومعينا فى الثانية لاقتضاء حال التوكيل لذلك مخ ومنع ذى فى بيع او شراء او تقاض او عدو على عدوه وتوكيله الا ان لا يلىق به او يكثر فلا يعزل الثانى بعزل الاول (بتوكيل) اى فى توكيل (ذى التقديم من عند حاكم) وهو مقدم القاضى (بلا اذنه قولان بالمنع فاعملا) لانه المشهور قال فى

فيه فلا يجوز صلاحه وان كان نظرا حتى يفوض اليه اى ينص له عليه وقاله جميع اصحابنا اه وعلى هذا عول ظم رحمه الله فى منعه من الصلح مطلقا كما هو ظاهره سوى وكيل التفويض (بتوكيل ذى التفويض قولان) قال فى ضييح المعروف من المذهب ان له ان يوكل وعليه اقتصر فى التفتة حيث قال وذا له تقديم من يراه بمثلته او بعض ما اقتضاه وقال ابن ناجى فى شهادة المدونة العمل عندنا ان المفوض اليه لا يوكل الا بالتخصيص عليه وكذا العمل عندنا انه لا يحل عنه العصمة ولا يبيع عنه الربيع للعرف والا فالاصل دخوله اه وافهم قوله للعرف ان هذه الامور انما خرجت عندهم لاجل العرف وان المدار فى ذلك عليه فان جرى عرف بلد بمثل ذلك عملوا عليه والا فلا وحينئذ فقول مخ وتخصص وتقييد بالعرف شامل للمفوض والمخصوص خلافا لبعض شراحه (والذى يخص فلا الا بنص) قال فى مختصر المتبينة واذا جعل الموكل للوكيل توكيل غيره قلت بعد ذلك اقسامه فى ذلك مقامه وانزله منزله واذن له ان يوكل عنه من شاء بمثلته او بما شاء من فصوله وتكمل العقد فان قلت واذن له ان يوكل عنه من شاء ولم تزد بمثلته او بما شاء منه لم يكن للوكيل الثانى ان يخاعمه عن الوكيل الاول حتى يجعل له من الافرار والانكار ما جعله الاول (بتوكيل ذى التقديم) قال الشس واما مقدم القاضى فاختلف فى جواز توكيله بلا اذن القاضى والعمل على المنع الا باذنه وفى نوازل الرهن من المعيار

المدونة وان لم يكن يتم وصى فاقام القاضى له خليفة كان كالوصى فى جميع اموره فقال ابو الحسن فى ان لامهات كان كالوصى فى النكاح وغيره ويقوم من هنا ان مقدم القاضى له ان يوكل كالوصى والمشهور انه لا يوكل (وكل وكيل) على شيء (ممكن عزله) اى يجوز لموكله ان يعزله (سوى وكيل خصام

ان فاقام القاضى له خليفة كان كالوصى فى جميع اموره فقال ابو الحسن فى ان لامهات كان كالوصى فى النكاح وغيره ويقوم من هنا ان مقدم القاضى له ان يوكل كالوصى والمشهور انه لا يوكل (وكل وكيل) على شيء (ممكن عزله) اى يجوز لموكله ان يعزله (سوى وكيل خصام

ان نزاع تحصلا بان قضاء الخصم ثلاثا (ولا مذر) من مرض او نحوه (او الوكيل (ذى لاجرا) اى العوض من جعل او اجارة لها له من الحق فى ذلك مخ وهل لا تلزم او ان وقعت باجارة او جعل فكهما وإلا لم تلزم تردد (والعرس) اى الزوجة (ان بدا لها الحق فى التوكيل) كما اذا قال لها ان تزوجت عليك فامرك او امر الداخلة عليك بيدك توكيلا مخ ان فوضه لها توكيلا فله العزل إلا لتعلق حق (فى) التوكيل (الذ) لغته فى الذى (تحصلا له امر زوج الغير) بان يوكل اجنبيا غير الزوجة على طلاقها كالتى قبلها إلا ان الوكيل هنا غير الزوجة (قولان) ذكرهما فى التوضيح عن اللخصى وعبد الحق و اشار لهما مخ بقوله وهل له عزل وكيلا قولان غير ان العزل هو المشهور كما جزم به اولا اذا قال ان فوضه لها توكيلا فله العزل وحكى عليه ابن عرفة لاتفاق فمقابلته من الشذوذ بحيث لا ينبغي ان يذكر (والذى) توكل (على دفع دين) عين (او طعام) فى ذمة الموكل (توكلا) اى وكله وبه على ان يدفعه (لرب له) اى لرجل (١٢٣) آخر له عليه مثله (فى بلدة) اى غير بلدة الموكل ولا مفهوم له ومثل هذا مدين له خراج

ان الذى به العمل وانعقدت عليه الوثائق جواز توكيله ونحوه فى المتبعية عن بعض الموثقين انظر ما مر عند قوله ويبيعك ولا نكاح بالسبب اجملا وتقدم هناك ان الراجح انه بمنزلة الوصى فهما قولان مشهوران كما فى شرح نظم العمل المطلق (ان نزاع تحصلا ولا عذر) قال فى مختصر المتبعية فان ظهر من الوكيل شئ من التفريط او ميل مع خصمه او غش يبطل بذلك حق موكله او مرض فلموكل عزله اذا ثبت ذلك اه (ولا يابى خصم) تقدم عند قوله

اى على بيع الرهن من غير ان يكون الرهن تحت يده (وقيل لا) كتب عليه الناظم رحمه الله تعالى ما نصه نفى النفى ايجاب اى وقيل لا يمنع عزله اه وجملته ما ذكره الناظم من الوكلاء الذين لا يعزلون سبعة حكى الخلاف فى اثنين وضابط ذلك كل وكالة تعلق بها حق للوكيل او لاجنبى فلا يجوز العزل عنها كما قاله اليزناسنى فى رب دين وكله الغريم على قبض خراج له انه لا عزل له حتى يستوفى دينه (ولا يابى) اى لا يمتنع (خصم من اجابة خصمه) اذا ادعى عليه (ويطلب تأخيرا) عن جوابه (الى ان يوكل) من يجيب عنه ويخاصم بل يجيب باقرار او انكار ثم يوكل ان شاء ويجبره المحاكم على الجواب قال ابن سهل وهو الصحيح مندى لان اللدد فيه ظاهر وقال ابن سلون القول بعدم توكيله حتى يقر او ينكر هو الصحيح اه وفى المتبعية والوثائق المجموعة انه المعمول به (وقيل له التوكيل فى الحين) قبل ان يجيب وهو لابن العطار قال له ان يوكل قبل المجاوبة اذا كان الوكيل بالحضرة يجيب عنه قال ابن الهندي وهو اصح لانه قد اجيز للحاضر ان يوكل ابن عرفة وحكمها لذاتها الجواز ثم قال وعلى المعروف ففى

جوازها مطلقا او بعد ان يتعقد بينهما ما يكون من دعوى (١٢٤) اقرار او انكار نقلا ابن سهل قائلا

وذكر ابن العطار ان له ان يوكل قبل المجاورة اذا كان الوكيل حاضرا اه ثم اشار الناظم رحمه الله الى اخذ النسخ فذكر انه يقتضى بذلك في ثلاثة مواضع فقال (واحكمن الخصم برسم لانتساح) مما جاء به خصمه (ليسالا) عنه يعنى الشهود الذين شهدوا عليه فيؤيدونهم حقيقة لعلمهم يرجعون قال في البصرة قال ابن المواز ان سال المشهود عليه ان يتنسخ شهادة الشهود فذلك له لانه قادر على ان يسألهم ويذكرهم فان ذكروا ما ذكرهم فعليهم ان يرجعوا انظر الفصل السادس من الركن الاول او ليسال العلماء من مضمون تلك الشهادة وهل في الرسم ما يخل به (ولكن) ياخذ النسخة (بلا نقل) والذيل هو ان يضع الشاهدان علامتهما آخر الوثيقة ويكتبون تحتها ونقل سواء كانا هما الكاتبان للنسخة او لا والمراد هنا ما يشمل هذا وتسمية الشهود والتسجيل بعدها على القاضي (كذا من شهادة عليه به) اى في رسم احكم له بالنسخ حيث

ام الحكم بطلان النسخ ما اذا قال الوكيل لا اجاب حتى اشاور موكله فانه يمكن (ولكن بلا نقل) قوله والمراد هنا ما يشمل هذا النسخ اى فلا يضع ونقل ولا يسمى الشهود ولا ينسخ التسجيل لعدم تعاق الغرض بذلك لكن هذا اذا كان يعرف الشهود او لا يعرفهم ولكن لم يتعلق له غرض بتجريحهم والعمل اليوم على نقل اسمائهم دون اشكالهم وعلى نسخ التسجيل قال الشس وقد اشتمل كلام ظم على ثلاث مسائل طلب اخذ النسخة ليسال العلماء وطلب اخذها ليتامل ما شهد به عليه وطلب نسخة مما له فيه حق من وكالة ونحوها ووجه بعد جميعها ظاهر جلى اه ثم ذكر بعد هذا عن ابن ابى زيد اذا طلب احد الخصمين صاحبه ان يوقفه على وثيقة بيده له فيها حق فانه يجبر على اخراج الوثيقة للطالب لينظر فيها وليس له الامتناع اه قلت ومثله في الاقضية والشهادات من البرزلى قائلا من ادعى ان له عند رجل مالا بوثيقة انعدت بينهما وبين غيرها وتحصلت بيد الغير وانه صالح المطلوب واخذ الوثيقة فطلب من المطلوب ان يظورها لحقهما فيها وانكر المطلوب ذلك وقال ليس عندى وثيقة فطلب تحليفه عليهما فافق ابن زرب بان الطالب يطلب البينة على الحق الذى فى الوثيقة فان عجز وقال لا حجة له الا ما فى الوثيقة حلفت المطلوب على الوثيقة وعلى انكار ما ادعاه عليه فى جميع دعواه مما لا بينة عليه ابن سهل فى امارة ادعت على ابنها ان عنده صداقها فحجدها فانه يشهد على الولد فى اظهار الصداق ويضيق عليه بالسجن فان طال ذلك حلفته واطلقته الا ان ياتى القائم باظهر من هذا فلينظر له على ما يظهر قاله ابن لبابة وغيره وقال ابن غالب مثله وزاد ارى انه يحبس حتى يظهر الصداق لانه قطع بالشهادة انه عنده فلا ينبغي ان يزول عن الحبس اه منه وهذا يرد ما افق

طلبه (واحتاج ان يتامل) اى فى الرسم (وقيل على الاطلاق) اى الحكم باخذ به

النسخة مطلقا احتاج لتأمل ام لا ابن عرفة وفي تمكين المطلوب من نسخة ما شهد به عليه مطامنا
 او ان كان فيما يشكل ويحتاج المطلوب فيه الى تدبير وتامل نهلا المازرى عن القاضي والشيخ المازرى
 وعليه العمل (اما وكالة) اى اما انتساح وكالة (وشبهه) كايضاء او حصانة (من الذ فيه حق)
 لطالب النسخ لكونه اشترى او استاجر او تزوج معن عقد له بشئ من ذلك (فاكمل) اى اعطاه
 النسخة كاملة بالنقل وتسمية الشهود والتسجيل على القاضي لتتم له الحجة في تمسكه بتبنييه على
 الحاكم ايضا ان يعطى النسخة (١٢٥) من حكمه حيث طلبت منه ولا امتناع له من ذلك
 وبهذا افتييت ووافقتنى على

فتاوى شيخنا ابو عبد الله
 جوسوس وشيخنا ابو العباس
 احمد بن عبد العزيز السجلهاسى
 وصاحبنا ابو محمد عبد القادر
 ابو خريص القاضي وغيرهم
 وقضى بها ورجع اليها بعد ان
 كان مصمما على خلاف ذلك
 القاضي ابو القاسم العميرى
 رحمة الله على جميعهم ولما كانت
 الوكالة نيابة عن الغير باذنه
 نصا او عرفا كتصرف الزوج
 فى مال زوجته قال مالك هو
 محمول على الوكالة فنقله ح
 واختلف اذا لم يكن واحد منهما
 قال فى ضييع اذا قسام من
 الغائب محتسب فى شئ

به سيدى عبد القادر الفاسى والقاضى ابن سودة كما بيناه فى
 شرحنا للتحفة وقوله إلا ان ياتى القائم باظهر من هذا مع ما زاده
 ابن غالب صريح فى انه اذا كان اشهد بالرسم او اقرانه عنده
 فانه لا يخرج من السجن حتى ياتى به وذلك يقع فى هذا الزمان
 كثيرا وقول ته فى التبنييه على الحاكم ايضا ان يعطى النسخة
 من حكمه الخ نص فى اوائل نوازل القضاء من الزبائى ان منع
 الحكمين وقضاة الكور الحكم عليه من سجل الحكم وما بقى عليه
 بدعة محرمة لانه حيف وجور نقله سيدى قاسم بن ضجوا ولعل
 ته لم يقف عليه قلت وقد آل الامر الى فساد من تغذر الانصاف
 وقلته العلم واتباع الشهوات حتى انه لا يكاد يثبت حكم مكن
 المحكوم عليه من نسخته وقد شاهدنا من ذلك العجب العجيب
 حتى ان من جملة ما وقع ان المحكوم عليه ليس له إلا مجرد
 الدعوى ومع ذلك اخذ النسخة من المحكم عليه بالحق فافق
 بطلان المحكم وهكذا فلم يبق إلا قلب الحقائق نسال الله السلامة
 وقولهم فى التوطئة كتصرف الزوج فى مال الزوجة الخ هذا من

تسور فيه على الغائب او اخذ له او فى عيب احدث عليه فى دارة او ارضه فهل يمكن القاضي
 هذا القائم من مخاصمة ذلك المتعدى او لا فى ذلك خمسة اقوال واليهما اشار بقوله (وهل تسمع
 الدعوى بدون نيابة) او لا فى ذلك خمسة اقوال واجملها فى خ اذ قال وفى تمكين الدعوى لغائب
 بلا وكالة تردد الاول (نعم) اى تسمع فيمكن من ذلك القريب والاجنبى وهو قول ابن القاسم وقال
 سحنون يوكل من ينوب عن الغائب وقاله ابن الماجشون واصبغ والثانى (لا) اى لا يمكن من ذلك
 احد إلا بتوكيل من الغائب وقاله مطرف فى الواضحة وابن الماجشون ايضا والثالث (نعم من ذى

قربة اقربا) اى يمكن الاب والابن ومن له قرابة قريبة فيخاصم ثم لا يخرج الملك من يد حائزة ولا يزال العيب الذى احدث لاحتمال ان يقر الغائب بذلك او رضاه به وهذا ما لم يقر المطلوب بالتعدى إلا نزع الشئ من يده وجعل بيد امين الرابع (نعم) يمكن القريب والاجنبى (ان يخف فوت) كالبعد والدابة والثوب لان هذه تحول وتنفوت وتغيب بخلاف الاصول والديون فلا يمكن فيهما إلا الاب والابن حكاة ابن حبيب ومطرف الخامس (نعم فى اقامة البينة) اى فيمكن من اقامة البينة مخافة موت الشهود او غيبتهم ولا يمكن من الخصومة وحيث قيل بالتمكين فهل ذلك فى القريب الغيبة وبعيدها او فى البعيدة خاصة واما القرينة (١٢٦) فلا بد من الوكالة قولان

اشار لهما بقوله (والبعد شرط وقيل لا) هذا وفى الخطاب واختلف اذا مكن القائم عن الغائب فقيل ذلك فى القريب الغيبة وبعيدها وهو الظاهر من رواية اشهب وقيل ذلك فى القريب الغيبة دون البعيد وإلى هذا ذهب سحنون وابن حبيب وهو عكس كلام الناظم فتكون ثلاث اقوال تسم ان محل الاقوال المذكورة فى النظم ما لم يتعلق للقائم حق بالشئ المدعى فيه من ضمان كالمستعير والمرتهن والشئ مما يغاب عليه او استيفاء حق فى ذمة الغائب

الوكالة بالعادة وله فروع تقدمت اول الباب ومنها ذبح لاصحية المشار له بقول نخ او بعادة تقريب ومنها ما اشار له الناظم هنا وقد اشار فى التختة لمسالة الزوجة حيث قال والزوجة كالموكل النخ ومنها مسالة لايمان المشار اليها بقول نخ وبر ان غاب بقضاء وكيل تقاض الى ان قال وهل ثم وكيل ضيعة النخ (من ذى قرابة اقربا) فى آخر شهادات البرزلى ما نصه العمل انه لا يمكن ولو كان قريب القرابة وقال ناظم عمل فاس وفى عقار غائب يحتسب قيسامه اخ وابن واب وقال فى التختة

وغائب ينوب فى القيام عنه اب وابن فى الخصام والظاهر ان المراد بالاب والابن الجنس فيشمل الجد وان علا والولد وان سفل وبادنى تأمل تعلم ان اقوالا ثلاثة من الاقوال الخمسة متفقة على تمكين الاب والابن وما ذكره عن ح من انه يمكن فى القرينة دون البعيدة لا وجه له (ومن يستغنى حقا بعون)

كمرتهن وزوجة واولاد تجب لهم النفقة عليه وإلا فله المخاصمة والدعوى واقامة البينة قوله بخلاف المدعى قال صاحب الاشراق اذا سرت الوديعة فليس للودع مخاصمة السارق إلا بتوكيل من ربها واذا ثبت حق الغائب ووجبت عليه يعين الاستظهار فهل تنتظر ويدفع الحق للوكيل او يؤخر حتى يحلف الموكل قولان ذكرهما الخطاب وقد مر قوله كمن غاب ولا قول اربعة (ومن يستغنى حقا بعون) احتاج اليه لعدم اجابة المطلوب (فاجرة) اى العون (عليه) اى على الطالب المبتغى (ومطلوب مقرر ولا انجلا مطال) اى من المطلوب والمجملته حال (او الداد به) اى بالحق (صوبه) اى صوبن هذا القيد وهو ان الاجرة على الطالب اذا لم يكن من المطلوب لدد ولا مطل (وإلا) بان وجد منه

احدهما (فيعطى الاجر) للعون (مطلوب اعتلا) تتميم واسهل منه قول ابن عاصم واجرة العون على طالب حق ومن سواه ان الدتستحق قال ابن العطار محمد ابن احمد يستاجر الطالب عوننا ياتي به بالمطلوب إلا ان يتبين ان المطلوب الد بالطالب ودعاه للقاضي فابى وامتنع او منعه حقا يقر به ويمطله فيه فيغرم المطلوب اجرة العون لا الطالب وصوبه المشيطي قائلا لانه اذا علم ان الاجرة عليه بعثه ذلك على الطاعة اولا (١٢٧) وعدم العصيان وقال ابن الفخار وقول ابن العطار خطأ اذ لا نعلم ذنبا يوجب استباحته

مال مسلم إلا الكفر وحده وردة ابن عرفت بان الظلم الذي لا يوجب استباحة مال الظالم هو الظلم الذي لا يودى الى اتلاف مال المظلوم وإلا فلا يبعد اغرامه كمنع آلة التذكية ممن اضط لها حتى زمت المذكى وشبهه

فصل *

(وان عزم لا براء) في ائذناء (بسم) والخلع سابق) في اوله (فقصر) لذلك لا براء على ما يرجع للخلع فقط (وتعميم) لذلك لا براء في جميع الحقوق كما هو مقتضى اللفظ (جميعا) حال من فاعل (تاهلا) والجملة خبراى تاهل كل منهما لان يعمل به قال البرزلى اذ عممت المباراة

قوله وردة ابن عرفت الخ لا يقال قد يرد ما قاله ابن عرفت بان المماطل مرید للاتلاف ولم يحصل اتلاف بالفعل بخلاف مانع الآلة حتى مات المزكى فقد حصل للاتلاف عن تسببه فوجب غرمه ولو لم يحصل منه إلا مجرد الارادة لم يغرم فلم يتحد المقيس والمقيس عليه لانا نقول مراده انه تسبب بعصيانه في اتلاف الاجرة على الطالب اذ لو لم تكن على المطلوب لكانت على الطالب وجعل بعضهم هذا من العقوبة بالمال ولاولى ما قاله ابن عرفت

فصل * وان عزم لا براء *

قول تـ عن البرزلى واذا تعقب الجمل استثناء الخ قد يمثل له بقول القائل اكرم الناس ولا تهنهم وانكح فتاتهم إلا زيدا او إلا بنى فلان ومثاله في الصفة اكرم الناس واكرم فتاة بنى كذا العلماء منهم اذا جعلت العلماء صفة للناس او عطف بيان عليه وقد يبحث فيما قاله البرزلى من الجريان المذكور من ان الخلاف بين الاصوليين انما هو في العام المستقل والعام الوارد على الخلع ونحوه غير مستقل كما مروقولهم كقوله اسباب الزوجية وغيرها الخ هذا نص في العموم ليس من محل الخلاف وانما محله اذا قال وابرازه براءة تامة الخ

بعد عقد الخلع فهل ترجع لجميع الدعاوى كلها مما يتعلق بالخلع وغيرها وهى فتوى ابن رشد او ترجع الى احكام الخلع خاصة وهو ما لابن الحاج واختاره ابن مرزوق قائلا انه الحق الذى لا عوج فيه ولا امثا لانه الحق وغيره محتمل قال البرزلى وهو عندى يجرى على الخلاف في مسالة العام اذا جرى على سبب خاص هل يقصر على سببه او يعم واذا تعقب الجمل استثناء او صفة او قيد هل يرجع للجميع او لا وعند الاصوليين في ذلك خلاف اه ومحل الخلاف ما لم تقم قرينة على العموم كقوله اسباب الزوجية وغيرها

او وبراها براءة تامة او تبارى براءة تامة الخ او سلمت له في جميع مطالبها ونحو ذلك قال سيدى العربى الفاسى حسبما في اول الاقصية من الزياق اذا شهدوا ان المرأة اختلعت من زوجها وسلمت له في جميع مطالبها ثم قامت بعد ذلك تطالبه بحق فقال لها انك سلمت لى في جميع المطالب فقالت انما سلمت لك فيما كان من مطالب الزوجية فقط واما غيرها فانا على حقى فيه فان الشهود يستفسرون عما شهدوا به وما الذى فهموه من حال المرأة عند الشهادة هل ما ادعته الآن او ما ادعاه الزوج عليها اه وعليه فالخلاف انما هو اذا استفسروا ولم يجيبوا بغير ما كتبه وقالوا ما سمعناه منها كتبناه ولم نفهم من حالها ولا من حاله شيئا آخر او ماتوا او غابوا قبل الاستفسار وإلا فيعمل على ما فهموه وما فسروا به الشهادة ولعل هذا هو مراد ناظم عمل فاس حيث قال

وفصلوا المجهل فى لابسـراء للخلع اسقاطا على السواء وهذا على ما لابن رشد واما على ما لابن الحاج فانهم يستفسرون ايضا لكن اذا لم يبينوا غير ما سمعوه او ماتوا او غابوا فان المرأة تسال فان قالت ما اردت إلا الصداق حلفت واخذت كذا لابن مرزوق في جوابه له وهذا نص في ان الشهادة لاصلية يدخلها للاستفسار خلافا لمن قال يدخل الاستمرعية وقوله عليه السلام لا ينجسه شئ فلفظ شئ عام جرى على سبب خاص وهو خرق الحيض ولحوم الكلاب والنتن وقوله فان كانت قرينة فاجدر الخ هذا من كلام ابن السبكي وقوله وفي تقديم ظم القصر اشارة الى ترجيحه الخ كأنه يشير الى ان القول بالقصر وعدم التعميم هو الموافق لما مرفى قوله وان وقع التفويض الخ ولكن ذكر فى المعيار ان العمل على ما قاله ابن رشد من التعميم وذكر ناظم العمل المطلق فى باب الخلع ان كلا من القولين وقع الحكم به ولكن ما تقدم

وقال فى جمع الجوامع والعام
الوارد على سبب خاص معتبر
عمومه عند الاكثر قال المحلى
نظرا لظاهر اللفظ مثاله حديث
الترمذى وغيره عن ابي سعيد
الخدري قيل يا رسول الله
انتوضا من بئر بضاعة وهو يبر
ثلقى فيه خرق الحيض ولحوم
الكلاب والنتن فقال ان الماء
ظهور لا ينجسه شئ اى مما
ذكر وغيره وقيل مما ذكر وهو
ساكت عن غيره من فان كانت
قرينة فاجدر ش اى فاولى
باعتبار العموم مثاله قوله تعالى
والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما وسبب نزولها على ما
قيل رجل سرق رداء صفوان
فذكر السرقة قرينة على انه
لم يرد بالسارق ذلك الرجل
فقط انظر بقيته ان شئت
وفي تقديم ظم القصر اشارة
الى ترجيحه ومراياضا فى قوله
(وان وقع التفويض اثر مقيد
بيع خصام شبه اخصص مكمل)

في قوله وان وقع التفويض الخ يقوى ما صدر به ظم وما للاصوليين ان سلمنا انه يدخل هنا يقوى ما لابن رشد تنبيهه قد يقال هذه المسألة هي قول رخ وان ابرا فلانا من كل حق او ابراء برئ مطلقا الخ لانهم مثلوا له بمسألة ظم المتقدمة في قوله ومن في حساب يدعى غلطا الخ والابراء حينئذ جبار على سبب خاص الذى هو المحاسبة وقد فرع البرزلى حسبا في نوازل لاقضية والشهادات منه خلاف ابن رشد وابن الحاج على مثل ذلك لالبراء العام في تركته الورثة قال وهذا ما لم يعين السياق قصرة او عموم فان قصرة او عموم حكم عليه بذلك والّا جاء القولان واما ان لم يجر ذلك على سبب فلا اشكال في العموم كمسألة الاقرار التي في رخ والله اعلم ومن هذا ما اشار له الناظم هنا بقوله (ويقضى الخصم بعد نفى حقوقه) فان كان على سبب خاص كالبراء في ارث او قراض وقع بعدهما تعميم جرى على ما مر والّا فهو على عموم ونص الطرر الذى اشار اليه هو قوله في ترجمة براءة الوصى عن اليتيمة انظر لو انعقد بين شخصين انه لم يبق لواحد منهما دعوى ولا حجة ولا يمين ولا علقته بوجه من الوجوه كلها قديمها وحديثها ثم قام احدهما على صاحبه بحق قبل تاريخ الاشهاد وثبت بينة انه يأخذ صاحبه به ولا يصرة لاشهاد لان ظاهر الاشهاد المذكور انهما لم يقصدا فيه لاسقاط البينة قاله ابن عات قال البرزلى فعلى هذا يفتقر الى اسقاط البينة الحاضرة والغائبة الخ قلت تأمل هذا مع انه قال لم يبق لاحدهما دعوى ولا حجة والحجة هي البينة فاذا كانت تقبل دعواه مع كونه اسقطها وحجته مع كونه ابطالها فكذلك تقبل اذا ابطال بينة السر والاعلان واذا قبلت البينة مع الاعتراف بعدم البقاء فكذلك مع الاعتراف بالاسقاط وقد تقدم في المسألة قبل هذه ان محل الخلاف اذا لم تقم قرينة على

مطلقا ومن القذف والسرقة فلا تقبل دعواه وان بصرك إلّا ببينة انه بعده اه

(ويقضى الخصم بعد نفى حقوقه) في رسم انعقدت فيه المباراة بينه وبين خصمه وانه لم يبق لواحد منهما على الآخر دعوى ولا حجة ولا يمين بوجه من الوجوه كلها قديمها وحديثها ثم قام احدهما على صاحبه بحق ثابت ببينة تاريخها قبل المباراة ولم يذكر ذلك الحق في رسم المباراة ولا تعرض له فانه يقضى له بحقه الثابت بالبينة وهو معنى قوله (بينة) متعلق يقضى (والرسم) اي رسم المباراة (من نفيا) اي ابطالها (خلا) خبر والجملة حال وما قاله ظم في هذا البيت تبع فيه نقل ابن عات في طوره عن ابن عتاب كما في الخطاب قال البرزلى وعليه فيحتاج الى اسقاط البينة الغائبة والحاضرة والسر والاعلان وان قام ببينة فهي زور وافك لاعمل عليها اه قال الخطاب وما قاله خلاف المشهور يعنى والمشهور هو ما قاله في المختصر وان ابرا فلانا مما لم قبله او من كل حق او ابراء برئ

التعميم وإى قرينة اصرح من قوله لم يبق بينهما دعوى ولا حجة
 الخ وحيثذ فما فى الطرر لعل موضوعه انه قام ببينة نسيها او لم
 يكن يعلمها بدليل قوله لان ظاهر الاشهاد انهما لم يقصدا فيه
 لاسقاط البينة يعنى التى لم يعلمها وهو معنى قول البرزلى والغائبة
 اى التى لم يعلمها وفى خ فان نفاها واستخلفه فلا بينة إلا لعذر
 كنسيان الخ واذا كانت تقبل البينة فى دعوى النسيان فاحرى
 فى دعوى عدم العلم واذا كانت تقبل ايضا مع الحكم بالاستخلاف
 واستخلافه بالفعل فكذلك مع البراء من غير حكم ولا حلف او
 اخرى فعلى هذا يحمل ما فى الطرر لان كلامه صريح فيه وتبعه
 الناطم وعليه فما فى ح من انه خلاف المشهور ونقله بعد
 ذلك عن ابن رشد انه اذا كان تاريخ البراء بعد تاريخ الحق
 الذى يقوم به الآخر فلا خلاف فى اعمال البراء وان جهل
 تقدمه او تاخره لعدم تاريخهما او تاريخ احدهما دون الآخر
 فالمشهور كذلك ايضا الخ كله خارج عن موضوعنا اذ ليس فى كلام
 ابن رشد ما يدل على ان الطالب يدعى النسيان او عدم العلم
 بل فيه لاطلاق فيمكن حمله على عدم ادعائه ذلك وإلا فهو
 معارض لما مر عن خ وهو مذهب المدونة وان كان قد تقدم انه
 خلاف الراجح ولعل ظم لم يقف على كون ما فى خ من قبولها
 لعذر كنسيان خلاف الراجح فاعمدته وما ذكره اعنى ح عن
 ابن عبد الحكم من انه لا يحلفه ولو ادعى النسيان او الغلط واعتمده
 ظم فيما مر يعارضه ما مر عن خ ايضا وتقدم ان تحليفه حيث
 لا بينة اقوى وما هنا مع البينة فلا معارضة فلهذا افق ابن
 عتاب بما تراه وتبعه ابن عات وظم وسلمه البرزلى ايضا ثم رايت
 فى نوازل سيدى عيسى السجستاني فى رجل تبارى مع اخوته
 فى كل دعوى ثم اطلع على دين كان لوالده على بعضهم وهو لم يعلم

به يوم المبارقة هل يدخل في المبارقة وان لم يعلم به ام لا قال ان
العمل على افعال الابرار لعمومهم ولكن هذا لا يرد على ظم اذ لعل
العمل الذي للسجاني لم يكن في زمانه فتأمل ذلك كله وقول ت
عن ابن سحنون برئ في اجماعنا من كل قليل او كثير الخ يعني
اذا كان ما وقعت فيه البراءة بيد المبرأ بالفتح قال البرزلي اثر ما
مر عنه في البيت الذي قبله ما نصه ومثله وقعت مسالة اختلف
فيها شيوخنا وهو ان رجلا ابرأته اخته من جميع تركته ايها ما كان
من ذلك في ذمة او امانة ابراء تاما عاما وقد كان في التركة ارض
او دار او عين عند غيرهما فاراد الاخ الاختصاص به للفظ البراءة
وتعميمها فافق شيخنا احمد الغبريني رحمه الله بانه ليس له منه
إلا قدر ميراثه وانه غير داخل تحت الابرار وافق شيخنا الامام اولا
ان الاخ يختص به فلما عرف بفتوى المفتي المذكور رجع اليه وهو
الاحسن لانه ليس في ذمته ولا في امانته اه قلتم ويستثنى من
ذلك ايضا الابرار من المعين فانه لا يدخل بالعموم بل بالتخصيص
عليه فاذا قال ابرأته من جميع الدعاوى فلا تدخل الدابة والدار
والثوب ونحوها حتى ينص عليها فيقول من دارى او دابتي ونحو
ذلك كما في ح وذكره ابن ناجي في الربع فقال وقعت مسالة
بالقيروان وهي ان رجلا ابرا فلانا من جميع الدعاوى كلها فافق
بعض شيوخنا بان الربع لا يدخل حتى ينص عليه وبه العمل اه
واليه اشار ناظم العمل المطلق بقوله

والربع من ذاك العموم خصا إلا اذا نص عليه نصـــــــــــــــــا
تنبيه ان الاول قال في النوادر عن ابن سحنون اذا قال لاحق لى
عليك فيما اعلم ثم اقام بينة ان له عليه حقا مسمى فانها تقبل
بينته وليس هذه براءة في اجماعنا ولو قال قد علمت انى لاحق
لى عليك او استيقنت فلا دعوى له عليه في ذلك ولا تقبل منه

وقد قررنا بما في النوادر عن ابن
سحنون ومن اقرانه لاحق
له قبل فلان فهو جائز عليه
وفلان برئ في اجماعنا من
كل قليل او كثير دين او دعيته
او عاربه او كفالة او غصب
او قرض او قراض او اجارة او غير
ذلك ثم قال ولو قال غلطت في
الحساب فليس له ان يحتلفه
والا ما نفعت بسراة ولا
انقطعت معاملة انظر الخطاب

البينة في اجماعنا اه الثاني لا يبرأ من المعين اسقاط لمطالبتهم به
فهو في الحقيقة هبة فيما كان يعرف اصله المبرئ بالكسر كما ان
الاقرار بالمعين ايضا هبة وحينئذ فان حيزت من المبرئ بالكسر
والمقر بالكسر قبل المانع فذلك وإلا بطلت قال في باب الكفالة
من المدونة وما اقرب به الصحيح انه لغيره فللذى اقر له اخذ
ذلك ما لم يمرض المقر او يموت وإلا فلا شيء له ولو قامت له
بذلك بينة إلا العتق والكفالة اذا قامت بهما بينة بعد موته
فانهما في راس المال ولا يطلان اه وفي هبات المعيار ما نصه قال
ابن دحون لابن زرب فلو ان رجلا اقر بدار لابن له صغير قال
يحمل هذا الاقرار محمل الهبة ان كانت الدار معروفة للاب فلا
بد من خروجه منها ان كانت دار سكناه وان لم يعرف ملكها له
جاز اقراره وان لم يحزها وفيها ايضا عن ابن لبابة في الرجل يقول
هذه القرية لامراتي وانما اعتمدها ان كانت القرية معروفة
للزوج فمحمل ذلك على الهبة ان حيزت صححت وإلا فلا وان
كانت لا تعرف للزوج فالاقرار نافذ اه ونحوه للمكناسي في مجالسه
وق وح في باب الاقرار عن ابن رشد قال الوشيري ويعرف
اصل الملك للمقر بان يكون بحوزة ستة اشهر او عشرة اه وبهذا تعلم
ان قولهم اقرار الصحيح صحيح لا تالحقه فيه تهمة ولا توليجه محله في
غير المعينات او فيها وحيزت حيث كان يعرف اصلها المقر ويقيد
ايضا قولهم اقرار الصحيح صحيح النخ بما اذا كان مثل المقر له يملك
مثل ذلك بارث او تكسب ونحوهما وإلا فهو محمول على الهبة يبطل
بعدم الحيابة واخراجه من يده للمقر له قال ابو الفضل البرزلي في مسائل
اليومع ما نصه اقرار الام بدين لابنة في صحتها نافذ إلا ان تكون
لابنة غير معروفة بكسب ولا فائدة من ميراث او غيره فاقرارها
ح بما لا يشبه ان يكون لها محض توليجه اه وقد قال في المعيار

ثم تكلم على العهدة في البيع اذا طرأ استحقاق او ظهر عيب او وجبت فيه يمين وكان المتولى للبيع غير مالكة وحاصله انه اذا كان وكيلاً مفوضاً او مخصوصاً ولم يعلم بذلك المشتري فالعهدة عليه وإلا فعلى المالك فقال (وعهدة بيع) أى الرجوع بالثمن عند الاستحقاق وثبوت العيب القديم فان لم يثبت العيب وادعاء المشتري ونفقاء البائع او نفى كونه قديماً وقال انه حدث عند المشتري فالقول للبائع فيهما كما قال في المختصر والقول للبائع في العيب او قدمه يعنى مع يمينه فيكون له الثمن (مع يمين على الذى تولاه) أى تولى البيع وبأسره (بالتفويض) مطلقاً (او لا) يكون بالتفويض تولى البيع (ووكلاً) عليه بالخصوص (ولكنه لم يخبر) المشتري انه يبيع لغيره ولا علم بذلك المشتري من قبل غيره (وإلا) بان اخبره او علم من غيره انه وكيل مخصوص (فلا) عهدة عليه ولا تباعة وانما كلامه مع المالك ثم شبه في ذلك فقال (كما تولاه نخاس) بائع الدواب (وسمسار) اعم منه فانه لا عهدة عليهما لعلم المشتري بانهما انما يبيعان ملك الغير وانما يسالان كما قال (اكمل) أى المسألة (بان يسالاعن له الملك) (١٣٣) أى ملك ما باعه ثم (ان بدا) أى ظهر المالك وعرف (فياحبذا) ذلك لاستراحت

النساء لا يعرفون بالتكسب فهن محولات على عدمه وقد قالوا ايضا
اذا ادعت المرأة من متاع البيت الذى شأنه ان يكون للنساء ما لا
يشبه ان تملكه لضعف حالها وصدقها وعدم معرفتها بالتكسب لا
يكون لها منه إلا قدر صدقها وبهذا كنت افق واللّه اعلم (وذو غيبة
تنأ) ظاهرة علم المشتري بالوكالة ام لا وهو ظاهر (تأملا كلاما للخمى)
البسائع ووجود المشتري من
يطلب بحقه (ولجلفا) أى
السمسار والنخاس (ان تجهلا)
أى ادعى جهل المالك وقال
لا نعرفه فان حلفا برئ (وان
نكلا فالسجين) عليهما (ان

ريبة بدت) بان اتهمتا على كتمه ابن عرفة وفيها وما باعه الطوافون والنخاسون ومن يعلم انه يبيع
للناس لا عهدة فيه عليهم لا في عيب ولا استحقاق والتباعة على ربه ان وجده وإلا اتبع قلت
كذا ذكره الأكثر ولم يقيدوها بشئ وقال المازرى لكن يومرون بأعلام المشتري السلعة من وكلهم ببيعها
ليحاكموه فيها المشطى ان قال السمسار لا اعرف البائع حلف فان نكل واستريب سجين قدر ما
يرى السلطان (وذو غيبة تنأ) مبتدا أى والغائب غيبة بعيدة (ومحبوبة الملا) أى والمرأة من
الاشراف الذين من شأنهم هجب نسائهم (على من تولى بيع ملكيهما هما) أى العهدة واليمين فهما مبتدا
والمجرور قبله خبره والمجمل خبر ذو (وان باع موسى) على ايتام (تلزمه) أى العهدة واليمين وهذا اذا
باع في غير متونهم بل ليخبر لهم ومثله الوصى والقاضى وإلا ففي التوضيح ما نصه واما القاضى والوصى
ففى المدونة لا عهدة عليهما فيما وليا بيعه والعهدة في مال اليتيم فان هلك مال اليتيم ثم استحققت السلعة
فلا شيء على لايتام وحمله للخمى على ما بيع للانفاق عليهم للضرورة قال واما ان اتجر الوصى
لليتيم اتبعت ذمته كالوكيل اه والى هذا اشار بقوله (تأملا كلاما للخمى هذا) أى في هذا الفرع

وقوله والوصى اذا باع لمن يلى عليه الى قوله وانما يرجع في عين ذلك الثمن. تأمل هذا مع ما تقدم عن المدونة من ان العهدة في مال اليتيم فان هلك فلا شيء على الايتام الخ فان كلامها صريح في ان العهدة في مال اليتيم سواء كان الثمن قائما بعينه ام لا وهو ظاهر لانه ان لم يكن قائما فقد صون به ماله فيرجع في المار المصون فان قلت هذا بين وما في المدونة اذا لم يبين قلت لانه وان بين فقد صون به ماله اللهم الا ان يقال العادة انه اذا بين انما يرجع فيما وجد من الثمن لان المشتري دخل على ذلك بحسب العادة وعليه فيقال هو وان صون به ماله فان المشتري امنه عليه حيث علم بانه مال يتيم واشترى ثم ظاهر ظم كغيره مما مر انه لا عهدة في مال اليتيم الذي بيع للانفاق كان المبيع رقيقا او غيره وهذا كله بالنسبة للرجوع بعهدة العيب والاستحقاق واما بالنسبة لكون بيع الحاكم بيع براءة كالوارث فهذا هو قول خ ومنع منه بيع حاكم الخ ولم يتعرض له الناظم وعبرة اللخمي التي اشار ظم الى تأملها هي قوله في كتاب التدليس على نزل بعضهم ما حاصله واما الوكيل على شيء بعينه فعليه اتباعه ان لم يبين انه وكيل فان بين فلا شيء عليه وكذا الوصى يبيع لمن يلىه للنفقة او لبعض مثنونه وبين ذلك فلا تباعة عليه وانما يرجع في عين ذلك الثمن ان وجد قائما فان انفق لم يرجع على من يلى عليه بشئ واجيز البيع على هذه الصفة وانما متى وجد عيبا او استحق بعد ايقاف الثمن لا شيء له للضرورة وبيع القاضى كبيع الوصى ويفترق الجواب فيمن صرف اليه الثمن فان كان للانفاق او لدفع صدق عنه رجع على من اخذ الثمن ان كان قائما في الاستحقاق والعيب وان انفق لم يرجع عليهم بشئ وان اشترى رقبة فاعشقها ففي رد العتق وعدمه قولان للمدونة وغيرها والاوّل احسن وان كان البيع

وعول عليه لا اطلاق المدونة وقال في المفيد وان اتجر الوصى لیتيمه اتبعت ذمته كالوكيل المفوض اليه وعامل القراض وهو في هذا بخلاف ما يبيعه للانفاق على اليتيم لان ذلك ضرورة وهذا لا ضرورة فيه اذ وقال ايضا والوصى اذا باع لمن يلى عليه لنفقته او لبعض مثنونه وبين ذلك فلا تباعة عليه وانما يرجع في عين ذلك الثمن ان وجد قائما فان انفق على من يلى عليه لم يكن عليه شيء

وبيع القاضى كبيع الوصى لا تباعة عليه اه ونحوه فى المتبعية وزاد انه يرجع على الوصى ايضا اذا استحق المبيع وثبت انه كان يعلم انه (١٣٥) ليس لليتيم او انه حبس لانه غار فيلزمه الثمن فى ماله

فان اشترى بالثمن رقبة واعتقها

ففى رد العتق ولزومه ويغرم

الوصى قولان لها ولكتاب محمد

(وابن يونس) اى وتامل كلاما

لابن يونس فى معارضته مسألة

علم المشتري بعد العقد بانه

وكيل وعلمه بانه غاصب فيخير

فى الاولى ولا يخير فى الثانية

اذا اجاز المالك و اشار بذلك

الى ما فى صحيح من قوله فرع

فان علم المتابع بعدم البيع ان

المبيع لغير المتولى فخيرة مالك

فى الرد والله اسك اذا علم وذلك

اذا ثبت انه لغيره وعارضه

ابن يونس بان المذهب فى

الغاصب اذا باع ما غصبه

ثم قام المغصوب منه ورضى

بالبيع لا خيار المشتري اذ لم

يدخل على ان العهدة على

المغصوب منه واجاب بان ذمة

المغصوب منه خير من ذمة

الغاصب ورد بان هذا الحكم

ليس مقصورا على الغاصب

بل ولا مقال للمشتري من ذى

شبهة فى اجازة المستحق

لانفاد دين رجع المشتري على الغرماء كان الثمن قائما او استهلكه

او ضاع منهم وان تجر الوصى لليتيم اتبعت ذمته كالوكيل المفوض

اليه وعامل القراض لان هذا لا ضرورة فيه اه ببعض اختصار وقد

تبين ان ظاهرها وجوب العهدة على الايتام مطلقا وتفصيل اللخمي

قد رايته وعلل جواز البيع على هذه الصفة بالضرورة وانظر شرح

المتن عند قول خ فى الوكالة وبالعهد ما لم يعلم الخ فان ظاهر

كلامهم ان العهدة فى مال الايتام مطلقا لا فى عين الثمن ولا فيما

بيع للانفاق بل فيما بايدى الايتام لانهم صونوا به مالههم كما

قدمناه وكما ياتى قريبا آخر الصفة وانظر فصل بيع الوصى من ابن

سلمون وانظر شرحنا للتحفة و آخر فصل مسائل من احكام البيع

وانظر شرحنا للشامل فى باب الوكالة والله اعلم وانظر المتبعية فى

باب العيوب فانه اقتصر على ما للخمي قوله وبيع القاضى كبيع

الوصى الخ انظر الشرح عند قول خ ومنع منه بيع حاكم

وارث الخ وقوله قولان الخ اى واما ان كان البيع لانفاد ديون

على الهالك فالعهدة فى مال الغرماء بقى الثمن بايدىهم او

استهلكه او ضاع منهم قوله اللخمي (وابن يونس) قول ته

فى معارضته مسألة علم المشتري بعد العقد الخ تامل لا يعارض

هذا ما تقدم له من ان العهدة على الوكيل حيث لم يعلم المشتري

بوكالته لانه هناك لم يطلع على الوكالة إلا بعد الاستحقاق وهنا

قبل ذلك لانه اذا اطلع على ان الملك لغير المتولى وسكت سقطت

عهده عن المتولى لانه بسكوته رضى بالعهدة على المالك وقوله

فصار كالعيب الذى يجهله المتبايعان لا يقسام به اى لانه

كالمدخول عليه وعليه فحكمه ان يقول الذى يعلمه المتبايعان

واجيب بانه خلف ذلك علمه اخرى وهى ان الاستحقاق قائم فى جميع البياعات او اكثرها فصار

كالعيب الذى يجهله المتبايعان لا يقام به بخلاف الوكالة فان احتمالها ضعيف اذا الغالب ان المتولى

للبيع هو المالك اه (ومسالة التوكيل) هنا لو اقر الوكيل بالعيب في البيع وانه قديم لم يلزم الموكل ولو اقر الوكيل على الشراء حين ردت الدراهم لعيبها لزم الموكل بدلها (١٣٦) كما قال خ وان ردت

دراهمك لزيف فان عرفها (ومسالة التوكيل) ما اشار اليه تـ عن ابن عرفة هنا ذكره ابن عرفة في مامورك لزمتك وهو قوله (مع زائف جلا) اى ظهر وكلاهما في المدونة فقال ابن يونس يحتمل انه اختلاف قول ابن عرفة قد يفرق بانقطاع ما وكل عليه في مسالة العهدة فصار كاجنبى وعدمه في مسالة الوكالات فان قلت انه منقطع في مسالة الوكالة لانه انما وكل على دفع الدراهم قلت لفظها في المدونة ارايت ان وكلت رجلا ليسلم لى في طعام الى اجل ودفعت اليه الدراهم وذكر المسالة وظاهر كلام المازرى كالمقتضى انه اختلاف قول وذكر في كتاب الوكالات عن بعض المتأخرين انه انما صدقه في مسالة الوكالة لان الطعام المسلم فيه لم يقبض فبقى بعض افعسال الوكيل فصدق ولو قبض الطعام انقطعت وكالته ولا يصدق وهو مثل ما فرقتم به قبل ان اراه والله اعلم وجلبنا ما ذكرنا لصروقة

كلام المص اذ لا يفهم بدونه مع انه في غنى عن ذلك ولو اقتصر على ان قال (وان باع موصى او قضاة نعم ولا) لكفاه في الاشارة الى كلام اللخمي والمدونة ثم قال

ما تقدم للخمى من ان الوصى والحاكم اذا باعا للانفاق وبين ذلك
 لا عهدة على لايتام في غير الثمن على ما مر وجهه انه اذا تبين انه
 يبيع للفقرة يكون حينئذ بيع براءة في غير الرقيق وهى لا تنفع
 على الصحيح المشهور كما في نخ وغيره ولذا لم يعول شراح نخ على
 تفصيل اللخمى المذكور فقالوا عند قوله ومنع منه بيع حاكم
 ووارث رقيقا فقط ما نصه مفهومه انها في غير الرقيق لا تنفع كان
 البائع حاكما او وارثا او غيرهما قالوا وعلى انها مختصة بالرقيق
 فهى في الرد في العيب فقط لا في الاستحقاق فانه اذا استحق
 يرجع ولا تنفع مطلقا وهو الموافق لقول نخ ايضا في التناول وان
 لا عهدة النخ اى فانه لا ينفع اشتراط عدمها واذا لم ينفع عدمها
 مع الاشتراط فكذلك في مسالتنا لانه اذا بين انه يبيع للانفاق
 فهو يشترط انه لا عهدة الا في الثمن ان وجده ولا يخفى ما في هذا
 البيع من الغرر وايضا فقد بين انه يبيع للانفاق ولكن المشتري
 يجهل كونه لا يرجع الا في الثمن وسياتي في التنبيه عند قول
 ظم كما جرى من البيع صفقة النخ انه يعذر بجهله فالصواب
 التمسك بكلام المدونة وقد قالوا ان امسك المحجور في الثمن ونحوه
 فانه يضمن في المال المصون والله اعلم وانظر التنبيه الذى احلناك
 عليه ولا بد الرابع اذا قال الوكيل اشتريته لنفسى وقال الموكل
 بل لى فالقول للموكل وكذا عامل القراض بخلاف الغاصب والمودع
 عنده انظر آخر اختلاف المتبائعين من العاصمية وعند قول نخ في
 القراض كل أخذ مال للتنمية فتعدى وانظر ابن عرفة في الوكالة
 اى قبل نحو ثمانى اوراق من آخرها وانظر ز عند قوله وهل لا
 تلزم او ان وقعت باجرة او جعل فكهما النخ فانه صرح بان القول
 للوكيل خلاف ما قدمناه الخامس قال ابن يونس في باب الوكالة
 عن ابن القاسم ومن اشترى لك سلعة بامرك واسلفك الثمن من

عنده فليس له حبسها بالثمن لانها عنده كالوديعة لا كالرهن وقد قال مالك فيمن امر رجلا يشتري له لولوا من بلد وينقد عنه فقدم وزعم انه ابتاعه له ونقد فيه وتلف اللولو فيجلف انه قد ابتاع له ما امر به ونقد عنه ويرجع بالثمن على الامر لانه امنه فلو كان كالرهن عنده لضمنه السادس قل ابن يونس عن ابن القاسم واذا كان غائبا ببلد لم يجز ان يامر ب شراء سلعة بدينه الذى له عليه إلا ان يوكل وكيفا في ذلك البلد يقبضها منه قال ولوادعى المأمور انه اشتراها وتلفت فان كان الامر او وكيله في البلد فالقول للمأمور وان لم يكونا معه في البلد فان اقام بينة على الشراء فقول له وإلا فهو ضامن له قال بعض القرويين والفرق بين مسالة اللولو يدعى الوكيل ضياعه وبين الذى امر غريمه ان يكتال الطعام في غرائره فيدعى ضياعه بعد الكيل ان مسالة الغرائر ادعى ضياع ما في ذمته فلا يبرأ حتى يثبت زواله وفي مسالة اللولو انما ادعى ضياع ما صرف فيه الثمن الذى اسلفه وهو اللولو ولو ادعى انه اخرج الثمن فضاع قبل شرائه له لم يضمن إلا بينة كمسالة الغرائر اه من بابي الوكالة والسلم (وعقد كراء الوقف) ظاهر قوله ان جرى على فسخه بالزبد النخ انه يبطل سواء اشترط انه يفسخ بزيادة الثلث او باقل او باكثر او اطلق وهو كذلك بدليل التعليل بالغرر وقوله يثبت لا مفهوم له كما ياقى وقول ته ويناسبه تعقيبه النخ يريد لان المعنى حيثذ وان لا يقع الكراء على قبول الزيادة فلا يبطل ولا يفسخ لكن مع الغبن فلا يحسن الاستدراك إلا على هذه الوجه لا على الوجه الاول وقوله بثلث النخ لا مفهوم له لان الناظر والوصى وكيلان ولا يشترط في غبنهما بلوغ الثلث بل اذا نقصا عن كراء المثل نقصا بينا فذلك غبن بالنسبة اليهما كما في ح عند قول خ وإلا بغبن ولو خالف

(وعقد كراء الوقف) في الاصول
والرباع الحبسة (يبطل)
لفساده (ان جرى) اى وقع
(على فسخه بالزبد) اى
الزيادة (من مكر رجلا) اى ظهر
وزاد على الكراء الاول (وإلا)
بان لم يزد احد فلا فسخ هذا
على ان قوله وإلا (فلا) من
تمام التصدير راجع لقوله يفسخ
ويحتمل رجوعه لقوله يبطل
اى وإلا يجز على ذلك فلا
يبطل ويناسبه تعقيبه بقوله
(لكن مع) ثبوت الغبن فسخه
بثلث

اي بزيادة الثلث (وانصاب هما) اي المكترى الاول والثاني (فيه) اي في الانصاب (و)
 في (الملا سواء او) المكترى (الثاني يرجح فيهما) اي في الملا والانصاب و اشار بذلك الى ما في المعيار
 سئل سيدي ابراهيم اليزناسني هل يجوز هذا الذي يعقد اليوم في اكريته الاحباس وذلك انه ينادى
 على الربع ويكرى مسانته (١٣٩) على قبول زيادة الثلث فيسكن المكترى مدة ثم ياتي من
 يزيد عليه الثلث فان زاد هو وإلا

اخرج هو وفسخ عقده فاجاب
 الرواية لا يفسخ كراء الوقف
 لزيادة الوجه في قبول الزيادة ان
 يثبت الغبن مع تساوى احوال
 المكتريين في الملا والانصاب
 او يكون الثاني ارجح والكراء على
 قبول زيادة الثلث باطل لانه
 من الغرر وذريعة الى بيع وسلف
 في قول ابن القاسم والى سلف
 جر نفعاً في قول سحنون على
 اختلافهما فيما تردد بين تمام البيع
 وفسخه واما صاحب الاحباس
 فحكمه حكم الوصي هكذا تواترت
 نصوص المتقدمين والوصي يحلف
 فيما ولى من المعاملات باتفاق
 اه والى هذا الاخير اشار بقوله
 (وناظر وقف كالوصي تسزلا)
 يعني في الحلف فيما تولى معاملته
 واما في ادعائه الاصلاح والانفاق
 او الدفع لاهل الارزاق فلا يقبل

العادة الخ وهو ظاهر قولهم كل وكيل معزول عن غير المصلحة ولا
 مصلحة في اقل من كراء المثل مع التساوى في الانصاب والملا
 وقد قال في المدونة اذا باع الوكيل او ابتاع بما لا يشبه من الثمن
 لم يلزمك اه وبهذا قرر في قول خ ولا يفسخ كراوة لزيادة وقول ته
 ينادى على الربع الخ كذا هو في الطرر عن المشاور قال ابن رحال
 ومفهومه انه لو اكره من غير نداء فتقبل الزيادة ثبت ان الكراء
 الاول فيه غبن ام لا لانه لو نودى عليه لاحتمل ان يعطى فيه
 اكثر من الذي يستحقه اذ لا حد لثمن المنافع قال ولم ار هذا نصا
 وقول ته ذريعة الى بيع وسلف اي لانه اذا نقد الكراء وزاد
 بعد مضى بعض المدة فما ناب الماضي من الكراء يبيع للمنافع وما
 ناب الباقي سلف وان لم ينقد فينزل مع اشتراطه منزلة النقد
 بالفعل لانه الغالب مع الشرط وان لم يشترط فيودى للجهل بقدر
 المدة في الاجارة وقدر الاجرة وقولهم عن ابن عات ان فات وقت
 كرائها الخ هذا الشرط راجع لما قبل الاستثناء اذ لا معنى لقوله إلا
 بثبوت غبن فتستقص ان فات وقت كرائها لانه مع فوات وقت
 الكراء لا نقض ويحتمل وهو الظاهر ان قوله وقت كرائها يتنازع
 فيه فات وثبوت غبن اي لم تستقص ان فات وقت كرائها إلا
 بثبوت غبن وقت كرائها فيلزم بكراء المثل الذي لا غبن فيه
 وقولهم فان كان قبل ذلك الخ اي فان كان قد وجد زيادة قبل

قوله إلا ببينة ابن عرفة قال ابن عات عن المشاور ان اكرى ناظر الاحباس على يد القاضي ربع الحبس
 بعد النداء عليه والاستقصاء ثم جاءت زيادة لم يكن له نقض الكراء ولا قبول الزيادة إلا ان يثبت
 بالبينة ان في الكراء غبنا على الحبس فتقبل الزيادة ولو ممن كان حاضرا وكذا الوصي في مواجهة يتيمة
 وكرائه ربعه ثم يجد زيادة لم تنقص الاجارة إلا بثبوت غبن ان فات وقت كرائها فان كان قبل ذلك

نقص الكراء واخذت الزيادة ابن عرفة طاهر اول كلامه (١٢٠) ان لم يكن غبن لم تقبل

الزيادة ولو لم يفت الابان
ولا اول اقبس والثاني احوط
وقد يؤخذ من قوله في كتاب
العشق الاول من المسدونة
بيع السلطان على خيسار
ثلاثة ايام فان وجد زيادة
والا فلينفذ البيع واستمر
العمل في كراء الناظر في
حبس تونس على انه على
قبول الزيادة فيكون عقده
لازما للمكترى غير لازم
للمكترى انظر تمامه في ابن
غازي عند قوله ولا يفسخ
كراؤه لزيادة وما ذكره من العمل
مثله عندنا بفاس الا انهم
يكتبون التزم فلان عقد موضع
كذا بكذا من غير اشهاد على
الناظر انه اكرى له والا لم
يفسخ الا بثبوت الغبن وما
حطه ناظر الوقف عن المكترى
لمصلحة تعود على الحبس
يمضي والله اعلم (وفي دفع
باقى الحق) اى باقى الثمن
اذا اشترى عبدا مثلا او دابة
وكان قد دفع بعض الثمن ثم
وجد عيبا فقال البائع لا يجيبك
فيه حتى تؤدي الباقي فان كان

ظاهرا

العيب ظاهرا ليس في ثبوته طول لم يقض عليه بالدفع حتى يحاكمه في العيب



وان كان مما يطول فقولان ولا مفهوم لقوله باقى الثمن بل مثله اذا كان لم يدفع من الثمن شيئا ففى القضاء به عليه (قبل تحاكم به) سبب (عيب اذا يخفى) العيب (وكان مطولا) وبه العمل كما قيدناه (وإلا) يكن فيه طول (فلا) يدفعه ويحاكمه قبل (او لا) يدفع شيئا قبل التحاكم وهذا قسم قوله وفى دفع النج (خلاف) مبتدا خبره قوله وفى دفع النج ابن عرفة عن ابن عات من امتنع من دفع ثمن ما ابتاعه لدعوى عيب به ان كان ظاهرا لا طول فى القيام به لم يلزمه دفعه حتى يحاكمه وقال ابن رشد ان كان ينتضى من ساعته اه وفى المفيد عن ابن مزين اما ان كان من العيوب التى ينتضى فيها من ساعته فانه (١٤١) لا يقضيه حتى يحكم بينهما وان كان امرا تطاول فيه الايام فانه يقضى للبائع باخذ ثمنه

ظاهرا فرع قل اللخمى وغيره من اشترى عبدا بعيب مشكوك فى زواله فانه لارد له بعدم زواله قلت وكثيرا ما يشتري الانسان العبداء والدابة بهما مرض مشكوك زواله وبروة فانه لارد له اذا لم يبرأ فان يسع على البراءة من ورم كذا دون كذا ففى البرزلى من اشترى بغلة بها ورم تبرا منه البائع وتشهد اهل المعرفة انه لا يمكن التبرى منه لعدم لاحاطة به ان له الرد ولا تصح البراءة فيه حيث شهد ارباب المعرفة بان الورم فى هذا الموضع يختلف يمكن ان يكون من مرض كذا او مرض كذا (ومن ابى يمينا لكون المال غاب) قوله ولم يحك اكثر الشيوخ غيره هذا هو المذهب قال ابو الحسن انظر قضاة البوادرى يفعلون هذا وليس لاجل دعوى العدم لانهم لا يعلمونه وانما ذلك خوف اللدد لضعف الاحكام فيحتمل ان يؤخذ له رهن او حميل فحينئذ يحلف اه وقيل غير هذا انظر شرحنا للتحفة فى باب اليمين

مع شاهدك فقال اخاف ان احلف وتدعى العدم فاحضر المال واحلف فجهله فى ذلك اذ لا يجب له الحق الا بعد اليمين وقيل لا يحلف حتى يحضر المال قال ابن ناجى واستمر العمل عندنا بتونس عليه قال وذكر القولين ابو حفص العطار فذكر الاول عن نفسه والثانى عن عبد الواحد وقيل يكفى ان يشهد على المطلوب انه على بحقه ويحلف الطالب ثم يدفع له ولا تقبل بينته بالعدم ولم يحك اكثر الشيوخ غيره اه وفى ابن سلون فيمن ادعى انه قضاء وقال احلف وازن لك فقال صاحب الحق لا احلف حتى يحضر المال النج ففى ذلك نظر ولا شك ان احضار المال فى هذه اوجب لكون الحق ثابتا واليمين انما هى لرد دعوى القضاء وان كان لا ياخذ الا بعده بخلاف ما اذا كانت مكملته للصلاب



* فصل في التولييع *

مصدر اولج اذا ادخل وفي العرف هو العطية في صورة المعاوضة طلبا لاسقاط الحيازة او دفع المعة وذلك ان الرجل يريد ان يعطى ملكا في المرض او في الصحة على ان لا يحازر عنه إلا بعد موته وذلك مما يبطل العطية او يعطى بعض اولاده فيخشي اللوم من غيره فيشهد في جميع ذلك انه باعه بكذا وقبض الثمن معاينة او بالاعتراف والتولييع كما في (١٤٢) الميعار على ثلاثة اقسام معلوم

ومظنون وموهوم فالمعلوم يوجب

* فصل في التولييع *

وهو لغة الادخال وعرفا ادخال المالك شيئا في ملك غيره مجازا بهبة او صدقة في صورة المعاوضة لاسقاط حوز او غيره من لاغراض (او لم تفسر) تقدم انها لا تصح من غير العالم بما تصح به الشهادة إلا مفسرة وقول تـ اشهدنا بذلك فلان وفلان على شهادتهما الخ يحتمل ان يكون لفظ شهادتهما اسم مصدر بمعنى اشهاد ويكون قوله توسطنا للعقد الخ يعني من غير اشهاد وهذا اولي من جعلها من شهادة النقل تنبيه اذ احابى البتق في الثمن فقط مثل ان يبيع بمائة ما يساوي مائتين فعند ابن القاسم للورثة نقض البيع كله لانه اراد به التولييع ولو اتم هو بقية الثمن ما كان ذلك له لان اصل البيع وقع على التولييع اليه وقيل ان اتم هو بقية الثمن فلا كلام للورثة قاله في الباب الحادى عشر من الفائق قلت ظاهر ما للتحفة في فصل مسائل من احكام البيع انه يكون له من المبيع بقدر ثمنه فقط انظر شرحنا عليها تنبيه آخر اذا حابى المريض ولده في عين المبيع مثل ان يقصد الى خيار دورة او عبيده فيبيعه منه بمثل الثمن او اكثر للورثة نقض البيع في ذلك قاله

الرد والمظنون يوجب اليمين إلا ان يقرى الظن فيصير كالمعلوم والموهوم لا رد فيه ولا يمين فالمعلوم ما ثبت ببينة او اقرار واليه اشار ظم بقوله (ويثبت) توليع باقرار مشتري بان الشراء لا اصل له وانما هي عطية وتولييع (وبينة) الواو بمعنى او اى ويثبت التولييع ايضا ببينة فسرت (او لم تفسر) عطف على محذوف كما قدرنا (وقيل لا) اى لا تقبل إلا اذا فسرت قال ابن عات التولييع يكون باحد اشياء ثلاث الاول ان يقول الشهود قد توسطنا للعقدين البائع والمشتري وانفقنا على ان البيع الذى عقده في الظاهر انما هو سمعة لا حقيقة

له الثانى ان يقولوا اقر بذلك عندنا المشتري الثالث ان يقولوا اشهدنا بذلك فلان وفلان على شهادتهما باحد هذين الوجهين اه وفي المتطى فلو اقر بذلك الاب لم يستنصر به الابن وعد اقراره ندما منه ثم قال فان شهدت بذلك بينة بان البيع وقع على وجه التولييع شهادة مجملة فقال ابن حارث لا تجوز حتى تفسر وقال ابن زرب وغيره الشهادة بذلك تامة لان الشاهد العدل تحمل شهادته على اتم الوجوه اه ومحل الخلاف ما لم يكن الشاهد من اهل العلم وإلا قبلت كما مر في قوله

المخمى والتونسي ومثله في سماع ابي زيد قال محمد وهذا احسن اه
 ويوافقه ما ياتى عند قوله واشهاد زوج النخ (لكن يحلف) ظاهرة
 كان البائع صحيحا او مريضا وهو ظاهر اطلاقهم وصرح به الشن
 وهو الموافق لاحد شقى التردد الآتى في قوله وفي كونه مشهود
 لعرض النخ وحاصل ما للظم في هذه الابيات ان التوليح اذا لم
 يثبت بينة ولا باقرار فاما مع المعاينة لقبض الثمن ام لا وفي كل
 اما مع الميل او عدمه فالاول وهو المعاينة مع الميل هو المشار اليه
 بقوله وان بدا فلا الى قوله مع تهمة اى ميل لانه سبب لها
 واما المعاينة مع عدم الميل فهو قوله كان لم يكن ميل النخ لانه تشبيه
 في الخلاف مع كون الموضوع بحاله الذى هو المعاينة واما مع
 عدم المعاينة مع الميل فهو قوله لكن يحلف الى قوله قبض حق
 النخ واما عدم المعاينة مع عدم الميل فهو قوله او القبض لم يصر
 فحقه التقديم عند قوله اذا لم يعاين قبض ثم الموضوع في الصور
 كلها ان المبيع لم يقبض كان المشتري كبيرا او صغيرا لكن لا يمين
 على الصغير الان وانما يحلف الكبير واما ان قبضه المشتري قبل
 حصول المانع فلا توليح قطعاً على ما يظهر انه المعتمد من احد
 قولين اذ لا وجه لعدم صحته مع حيازته في الصحة بل صرح
 الونشريسي كما في نوازل العلمى بان هذا هو المذهب اه وسواء في
 الصور كلها باع الاب ملك نفسه من ولده او وارثه كزوجته ونحوها
 او اشترى ملك اجنبى لولده اذ المدار على كونها عطية للوارث في
 صورة البيع وذلك موجود حتى في شراء الاب لولده من اجنبى
 وسواء قال اشتريته له من ماله او لم يقل ذلك كما قال بعض
 ان خلاف اصبغ جمار في الصورتين وهو الظاهر من جهة النظر
 خلافا لابن رشد حيث قصر خلاف اصبغ على الاولى دون الثانية
 واعتمدة ته ثم ان قول المص لكن يحلف الى قوله او القبض ام

شهادة اعتاق النخ (والا) يثبت
 التوليح بشئ مما ذكر (فلا)
 توليحه والعقد ماض (لكن يحلف)
 المشتري (ان جرى نزاع) من
 بينة الورثة (ب) ان ادعوا انه
 (توليحه) (و) الحمال انه (ميل)
 تحصلا (فيحلف) (اذا لم يعاين)
 قبض حق (لثمن فتقوى)
 التهمة ويحصل الظن حينئذ
 فتوجه اليمين لاجتماع الامرين
 الميل وعدم معاينة القبض فان
 عوين القبض فاما ان تكون
 تهمة ام لا فان لم تكن تهمة
 فلا يمين وان كانت فتقولان
 الى ذلك اشار ظم بقوله
 (وان بدا) قبض الثمن (فلا)
 يعين قال في الميضية ومن باع
 من بعض اولاده وذكر في عقد
 التبايع انه باع ذلك بيعا
 صحيحا بثمن قبضه منه ثم
 مات البائع فقام سائر بنيه
 فذكروا ان ذلك البيع توليح
 وانه لم يدفع له ثمنه فلا
 تجب عليه يمين الا ان يثبت
 ان الاب كان يعيل اليه دون

غيره فتجب اليمين انه ابتاع بيعا صحيحا ودفع الثمن إلا ان تشهد بيعة التبايع بمعاينة قبض الثمن فلا يحلف وان ثبت ان الالب يميل اليه وتنقطع بذلك دعواهم اه ونحوه في المعين ونقله الخطاب (وخلاف فيه) اى في اليمين وذكر الضمير باعتبار تأويلها بالحلف والإلا فاليمين مؤنثة بلا خلاف كما قاله العلامة بهرام (مع تهمة) باستحلال ذلك او (١٤٤) تهمة قوية (جلا) تستميم

البسيت قال في المتطية ولو نص في عقد التبايع على معاينة البينة لقبض الالب جميع الثمن لم يترتب على الالب يمين وان شهد بميل الالب اليه وانحرافه عن سائر اولاده وقد قال اشهب لا يمين في ذلك على المدعى عليه بوجه وقال ابن حبيب ان كان متهما باستحلال ذلك حلف وإلا فلا يمين عليه اه واعلم ان الخلاف في اليمين كما هو موضوع المص الذى هو معاينة القبض مع وجود التهمة كذلك هو مع الميل بمجرده ففى البصرة قال ابن رشد وقد قالوا في الالب يمين من بعض اولاده ملكا ثم يقوم اخوته من بعد موت ابيهم يدعون انه تولي من ابيهم ان كتب في الوثيقة قبض الثمن بالمعاينة فلا يمين على الالب وإلا ففى اليمين ثلاثة اقوال ثالثها ان اثبتوا ميل ابيهم اليه دونهم حلف وإلا فلا اه وانما اختلفت اقوال العلماء في اليمين وعدمها والامضاء والرد في المسألة بحسب وجود القرائن قوة وضعفا وقد علمت الاقسام الثلاثة من كلام المص ثم شبه في مطلق الخلاف لانه كان في اليمين وعدمها وهذا في امضاء البيعة وردة فيقال

فهما

على الالب وإلا ففى اليمين ثلاثة اقوال ثالثها ان

اثبتوا ميل ابيهم اليه دونهم حلف وإلا فلا اه وانما اختلفت اقوال العلماء في اليمين وعدمها والامضاء والرد في المسألة بحسب وجود القرائن قوة وضعفا وقد علمت الاقسام الثلاثة من كلام المص ثم شبه في مطلق الخلاف لانه كان في اليمين وعدمها وهذا في امضاء البيعة وردة فيقال

(كان لم يكن ميل) من لآب مثلاً (ولم يعرف أصله) أى المال المدفوع فان عرف صحح بلا خلاف وإلا فقولان أصحهما المضى قال فى معين الحكم وإذا اشترى لآب لابنه الصغير فى حجره ربعا أو غيره وقال ان المال للآبن فان عرف الشهود الوجه الذى ذكره لآب مضى ذلك للآبن وان لم يذكر لآب وجهها فهل يصح ذلك للآبن ففى ذلك قولان أحدهما انه يصح للآبن قاله ابن القاسم وبه القضاء وعليه العمل والآخر انه لا يصح إلا ان يعرف له مال وإلا كان ذلك تولىجا قاله مطرف واصبغ ولا ينفعه اشهاد لآب بعد ذلك انه انما يكرهها له فان مات لآب وهو صغير رجع ميراثا وقال فى الطرر من المشاور وان ابتاع رجل املاكا (١٢٥) وكتبها باسم ابنه ولا يعلم للآبن مال فان مالكا يلزمه اقراره ويجعلها للآبن وان اعتمدها

لآب او سكنها حتى مات وهو الصحيح وبه العمل لانه قد يكون للآبن مال بحيث لا يعلم واصبغ يجعله تولىجا وليس بشئ اه من الاستغناء ومثله فى النهاية والوثائق المجموعة فلو اشترى لآب لابنه من اجنبى ولم يقل من مال ابنه صح ولم يكن تولىجا باتفاق اصبغ وغيره ولا يحتاج الى حوز لمصولة بالشراء له وكذا لو قال اشتراه له بمال وهب له على الصحيح المعمول به قاله فى

فهما احتمالا ان وما قلناه اقعد بالنظم وحنا أصله انه يعمم فيما تقدم اشترى له من نفسه او من غيره وفى هذه والتى بعدها كذلك اشترى له من اجنبى او من نفسه لكن ثارة يعاين القبض وهو ما هنا وثارة لا وهو قوله او القبض لم يبصر مع قوله لكن يحلف وقوله ولم يعرف أصله راجع لجميع الصور وما قرر به انه هو قوله او القبض لم يبصر من انه فيما اذا لم يقبض المبيع الخ يرد بان الموضوع فى هذه المسائل كلها انما هو فيما اذا لم يقبض اما اذا قبض فى الصحة فلا تولىج ولو فرضنا انه عطية كما تقدم فى التخصيل وقوله فان مات لآب وهو صغير رجع ميراثا الخ هذا من كلام اصبغ وقوله باتفاق اصبغ وغيره الخ هذا ما لآبن رشد وقال غيره خلاف اصبغ جار فى الصورتين كما مر فى التخصيل وهو الظاهر لان اصبغ اذا خالف فيما اذا قال من مال لآبن فاحرى ان يخالف فيما اذا لم يقل وقوله وكذا لو قال اشتراه له بمال وهب له الخ هذا هو عين قوله فيما مر من مال ابنه (او القبض لم يبصر)

المعيار (او القبض لم يبصر)

يعنى ان لآب اذا باع من نفسه اولده ملكا واشهد بقبض الثمن ولم يحضر المال ولا رآه الشهود وبقي الملك بيد لآب الى ان مات ففى صحة هذا البيع فسخه لكونه تولىجا قولان والاصح المعمول به منهما صحته ونفى كونه تولىجا كما فى الفرع الذى قبله والى ذلك اشار بقوله (وبالنفى فاعملا) قال فى الطرر قال سعيد بن مالك عن بعض شيوخه فيمن باع من ابنه ارضا واشهد انه قبض الثمن ولم يحضر المال ولا اراه الشهود ثم قام فيه ورثته بعد موته وادعوا التولىج انه ماض ان اقر بالقبض وكان لآبن كبيرا او ان كانت الارض بيده الى ان مات اه وفى سماع حسين بن عاصم قال ابن القاسم سئل مالك ممن اشهد فى صحته انى قد بعث منزلى هذا من امرأتى او ابنتى او وارثى بمال

عظيم ولم ير احد من الشهود الثمن ولم يزل بيد البائع الى (١٤٦) ان مات فقل لا يجوز هذا

وليس بيعا وانما هو توليع
وخديعة ووصية لوارث اه نقله
ابن سلهون وغيره وجعله ابن رشد
مقابلا للمعروف من قول مالك
وقال غيره هذه الرواية شذوذ ولذا
قال ظم وبالنفي فاعملا وانما
جعلنا كلام المص في الاولى
فيما اذا اشترى الاب من اجنبى
لولده الصغير وان كان خلاف
ظاهرة وفي الثانية فيما اذا باع
من نفسه لولده ولم يقبض المبيع
ليطابق النقل فيهما ولما اختلف
في الاولى ما مر من قوله لكن
يخلف النج المتيطى انه اذا لم
يكن ميل وهو بين القبض مضى
البيع ولا يمين ولانه لو كان
المراد بنفى القبض في الثانية
عدم قبض الثمن كما قال الش
لنا في قوله لكن يخلف مشتر
اذا لم يعاين قبض يعنى والبيع
ماض وما نقله عن المعيار من
جواب ابن لب شاهد لنا لا
له (وفي كون مشهود لعرس)
اى زوجه (يبيعه بعلة موت)
الباء الاولى للتعدية والثانية
للظرفية وهما متعلقان بمشهود
واعرس معلق ببيع اى وفي

اى كان القبض لم يصبر وقوله وانما جعلنا كلام المص في الاولى الى
قوله وفي الثانية فيما اذا باع من نفسه لولده النج تقدم ان موضوع
هذه المسائل هو عدم قبض المبيع وقوله لكن يخلف النج البيع
لازم مع اليمين واذا كان البيع لازما مع الميل واليمين في تلك
فاحرى مع عدم الميل في هذين اذا حملناه فيهما على بيع الاب
من ولده فلما راي تد ذلك حمل الاولى على شرائه لولده من اجنبى
وهذه على شرائه له من ماله وقد علمت انه لا معارضة بهذا
المعنى حتى يقال بنفى المخالفة بل مثل هذا يقال فيه لثلا يتكرر
لان الثانى مأخوذ من الاول بالاحرى وقد تقدم في التخصيص ان
قوله كان لم يكن ميل النج هو فيما اذا عوين قبض الثمن ولم يعرف
اصله فال موضوع حينئذ مختلف وما ذكره عن المتيطى هنا هو عين ما
قبل المبالغة فيما نقله عنه عند قوله وخلاف فيه وما ذكره قبله
عن حسين بن عاصم سيشير له ظم بعد فلا يحسن ان يشرح
به قوله وبالنفي فاعملا والا تناقض كلامه وقوله بعد لنا في قوله
لكن يخلف النج اى لتكرره معه (وفي كون مشهود لعرس النج)
الموافق لاطلاق المص وغيره في قوله لكن يخلف ان جرى
نزاع النج هو لزوم البيع وعدم كونه توليعا وقد تقدم انه لا فرق
في هذه المسائل بين الصحة والمرض وعليه فلو استغنى الناظم عن
هذه بما قدمه لكفاه لان المدار على كون البيع للوارث وقبض
المبيع في المرض كلا قبض لانه بعد حصول المانع لكن نقل العلمى
في بيع التوليع ما يفيد ان الراجح في هذه المسألة التفصيل بين
ان يبيع منها خيار املاكه واغبط امواله فالمنقول عن سمخون ولم
يحك اللخمى فيه خلافا انه لا يجوز ولو عاينت البينة قبض
الثمن قال وان لم يحايبها بعين المبيع ولا بثمنه فان كان الدفع
بالمعاينة فلا كلام وان كان بالاعتراف والمرض مخوف لم يفد اقراره

بقبض

كون الشهود يبيعه للزوجة في مرض الموت (والريب لها انجلا ولا روية)

للثمن (تاليجا) فيرد (اولا) فيمضى (تردد) واسار الى ما في ابن سلون عن ابن الحاج في رجل توفي فورثه زوجة وابناه من غيرها وباع في مرضه خادما من زوجته فاعترض وصى الابنين البيع وقال انه توليخ وليس بشراء ولم يتضمن عقد البيع معاينة الشهود لقبض الثمن فافق ابو محمد بن عتاب وابن الحاج بابطال البيع وان ترجع الخادم ميراثا وافق ابن رشد واصبح بن محمد بنفوذ البيع وخلوصه للزوجة واسار القاضي ابن حمديس بالاصلاح وان تكون الخادم نصفها للزوجة ونصفها ميراثا. قال وهو عندي الاختيار اه مفهوم قوله ولا رويته انه لو كان القبض بالمعاينة لصح البيع وهو كذلك ومفهوم بعلته موت انه لو صح من ذلك المرض لصح ولزم الاقرار وليس له فيه رجوع اه قال في رسم الوصايا من سماع القرينين قال اشهب وسمعت يسمال (١١٤٧) عن اعترف في مرضه لامرأة له بثلاثين دينارا ثم صح وقال انما اردت ان اربحها اترى

هل يلزمه قال نعم اقر لها وهو مريض وينكرها وهو صحيح وسئل عنها سحنون فقال مثله اه قال ابن رشد هذا كما قال لان الاقرار في المرض يلزمه اذا صح ولا خلاف في هذا وانما الخلاف فيما اذا اقر احد الزوجين لصاحبه في مرضه ثم مات من مرضه ذلك وقد مضى تحصيل القول فيه اه ومفهوم بعلته موت انه لو اشهد لها وهو صحيح فان علم وجه ذلك

بقبض الثمن وعد توليخا اه وقوله لو كان القبض بالمعاينة لصح البيع الخ يعني على المعتمد من احد قولين تقديما وقوله ومفهوم بعلته موت الى قوله ولزم الاقرار الخ ينبغي ان يتم الكلام عند قوله لصح وفاعله البيع وقوله ولزم الاقرار الخ كلام مستأنف اى لصح البيع في مسالتنا ولزم الاقرار ايضا لو اقر لها بشئ في الذمة وانما قلنا ينبغي ان يتم الكلام الخ لان ما نقله عن سماع القرينين انما هو في خصوص الاقرار وان كانت مسالتنا فيها الاقرار بقبض الثمن ايضا لكن صحة الاقرار فيها تعلم من صحة البيع ويفيدنا بعد ذلك فائدة اخرى وهو لزوم الاقرار اذا لم يكن هناك بيع (واشهاد زوج صح) هذا ايضا مما يندرج تحت قوله لكن يختلف ان جرى نزاع الخ فما ذكره ظم هنا مقابل ويحتمل انه مخصص لما مر لاشتمال هذه المسألة على امور

وسببه فهو صحيح باتفاق وان لم يعلم فقولا الصحة وهو قول ابن القاسم في المدونة والعنتية وهي رواية المصريين وعدمها وهي رواية المدنيين وسماع حسين بن عاصم المتقدم وبه افق اهل قرطبة واياها تبع ظم اذ قال (واشهاد زوج صح) اى صحيح (للعرس بختلا به) اى فيه (كابنه) اى كشهادته لابنه اذ لا فرق (تاليج) خبر عن قوله واشهاد وانما يكون تاليجا عند من قاله بشرطين (ان حق انخفى عظيم) صفة لقوله حق وانخفى مطارع اخفى والمعنى انه اذا اشهد في صحته بببيع منزله من زوجته او ابنه كما تقدم من سماع حسين بن عاصم (وما قد بيع ان يتخولا) اى لم يزل عن يد البائع الى ان مات قال ابن سلون وسئل الفقهاء بقرطبة في رجل باع من ام ولده او زوجته نصف دار له في صحته واشهد بالبيع وقبض الثمن ثم توفي فقام اخوه واثبت عقدا ان اخاه لم يزل ساكنا

في الدار الى ان مات وبعداوة الاخ له وانه كان يقول (١٢٨) لا اورثه شيئا فاجاب

توجب قوة التهمة وهو مقتضى صنيع ظم لانه اتى به فقها مسلما
وقوله وقد علمت ان الرواية شاذة يعني والمشهور المعروف من
قول مالك هو رواية المصريين ان اقرار الصحيح صحيح لا تالحقه
فيه تهمة ولا توليع ولكن هذا فيما اقر به في ذمته او اقر بيمين
لا يعرف اصل ملكه له وإلا فهو هبة لا بد فيه من الحوز في
الصحة كما قدمناه عند قوله ويقضى الخصم بعد نفى حقوقه النخ
وقوله ونازلة اهل قرطبة قامت بها قرائن النخ يعني من كون الحق
عظيما وربما يكون المبيع انفس امواله وكونه كان يقول انه لا
يورثه النخ الى غير ذلك وقد تقدم عن الفائق ما اذا باع لاحد
الورثة انفس امواله او ما يساوي مائتين بمائة وبهذه القرائن
والخصوصيات لا تكون فتواهم مخالفة لرواية المصريين وتقدم له
عن المعيار انه اذا قويت التهمة يصير المظنون كالمعلوم وبهذا يتم
حكمه على الرواية بالشذوذ مع كون اهل قرطبة اعتمدها وتلك
القرائن والخصوصيات اصلها لصاحب المعيار في معاوضاته في
الورقة الخامسة والعشرين والمائة فانظرها هناك ولا جمل هذه
الخصوصيات ذكر الناظم هذه المسألة فراء مستقلا فيكون التوليع
على هذا كما يثبت بالبيئة او الاقرار كذلك يثبت بالقرائن بل جعل
ابن رشد قول ابن القاسم الذي رواه حسين المذكور موافقا لقول
مالك في الرسم المذكور من سماع ابن القاسم في رجل ولى ابنه
حائطا اشتراه منذ زمان بثمن يسير وثمنه اليوم كثير وله ولد غيرة
قال ان حازه له فهو جائز وموافق لقول ابن القاسم في كتاب داود
من سماع عيسى في الرجل يبيع من ولده الصغير الارض بعشرة دنانير
وهي تساوي مائة ولا تزال بيد الاب حتى يموت قال اراها مورثة
ولا ارى للولد إلا العشرة اه والله اعلم وهذا كله يويد ما درج عليه
ظم كما قاله سيدى عمر لان ذلك كله من اعمال القرائن وقد

ابو محمد بن عتاب بانه اذا ثبت سكناه لها فان ذلك مبطل
للعقد ولا حق لها في الثمن اذ ليس من الاقرار للوارث وانما قصد هبة الدار لتسقط الحيابة وهذا قول من تقدم من شيوخنا وبمثله قال اصبع بن محمد وابن رشد واجاب ابن الحاج ان ما عقده من ذلك غير جائز ولا نافذ وما ثبت من السكنى مبطل له ومع ذلك فان عقد البيع لم يتضمن معاينة القبض للثمن وذلك مما يستتراب فيه ويظن به القصد الى التوليع والتخدعة وبذلك جاءت الرواية عن ابن القاسم وسئل مالك عن اشهد في صحته افي قد بعث منزلى هذا من امرائى او ابنى او ابنتى او وارثى بهال عظيم ولم ير احد من الشهود الثمن ولم يزل بيد البائع فقال لا يجوز هذا وليس هو بيعا وانما هو توليع وخديعة وصية لوارث وهذا نص في النازلة اه فعول المص على هذه الرواية لاعتماد اهل قرطبة لها وقد علمت ان الرواية شاذة وخلاف

المعروف من قول مالك كما مر ونازلة اهل قرطبة قامت بها قرائن وفيها خصوصيات افق

افتي ابو العباس الوشيري بهذا حسبا في نوازل العلمى قائلا
 اشهادة لها في الصحة بالبيع بدون معاينة قبض توليج مبطل للعقد
 وموهن له كان المبيع غبطة املاكه وخيارها ام لا اه وقوله عن
 مصطفى ان اقرار الصحيح صحيح النخ هو كقول ابن سلون في باب
 لاقرار عن صاحب الكافي وكل من اقر لوارث او غيره في صحته
 بشئ من المال والديون او البرآت او قبض ائمان المبيعات فاقراره
 جائز عليه لا تلحقه فيه تهمة ولا يظن به توليج ولا جنبي
 والوارث في ذلك سواء وكذلك القريب والبعيد والعدو والصديق
 في الاقرار في الصحة سواء ولا يحتاج من اقر واشهد على نفسه
 في الصحة ببيع شئ وقبض ثمنه الى معاينة قبض الثمن الا ان
 يكون المقر له ممن يعرف بالاكره والتعدى ويأتى مدعى ذلك بما
 تعرف به صحة تهمة فيلزمه اليمين حينئذ بانه دفع من الثمن
 ما شهدت به البينة اه تنبيه قال الش بعد شرحه لهذه
 الابيات من اول الفصل الى هنا مرادهم بالتهمة حيث يطلقونها
 في هذه المسائل قوتها لا مطلقها اذ لا ينفك عنها عند وقوع هذا
 العقد مع الولد والزوجة فمن راي قوة التهمة حكم بالتوليج وفسخ
 البيع ومن راي ضعفها ابقى الامر على ظاهرة وحكم بصحة البيع هذا
 وجه اختلاف العلماء فخلافتهم في حال لا حقيقة ولما كان الميل مما
 يقوى التهمة عبروا في بعض الالفاظ بالميل عن التهمة اه بنه وما
 ذكر رحمه الله هو الحق ولما قويت التهمة في نازلة قرطبة وفيها
 ما مر عن مالك حكموا بفسخ البيع والله اعلم (وان وقع الصلح الكريه)
 قوله عن اصبح يجوز حرامه ومكروهه النخ يريد حرام على دعوى
 احدهما ومعناه على قوله انه لا يجوز ابتداء ولكن ان وقع لا
 يفسخ والمراد بالمكروه ما اختلف في جوازه ابتداء وعدم جوازه وهو
 المنوع في ظاهر الحكم فقط ولهذا قال في المجالس المكتنسية ان

كون الوارث اخسا وثبوت
 العداوة بينه وبين اخيه وانه
 كان يقول لا اورثه واعتمد
 هذه الفتاوى ايضا للاجهورى
 وتورك بها على المختصر وفيه
 نظر قال الشيخ مصطفى وما
 ذكره ابن سلون وابن سويل
 كله انما يأتى على رواية
 المدنيين ولا يأتى على رواية
 المصريين والمشهور المعلوم من
 قول ابن القاسم في المدونة
 والعتبية ان اقرار الصحيح صحيح
 لا تلحقه تهمة ولا يظن به
 توليج سواء كان له ميل ومحبة
 المقر له او لا نعم ان كان له ميل
 يحلف ما كان ذلك توليجا وانه
 دفع الثمن كما قال حسين بن
 عاصم وغيره قال حسين وما زلت
 اتعجب من هؤلاء الشيوخ وعدم
 تنبيههم على مذهب ابن القاسم
 المشهور له في المدونة والعتبية اه
 (وان وقع الصلح الكريه) اى
 (وان وقع الصلح على وجه مكروه
 فامضين ولو حادثا) اى
 ولو كان الاطلاع عليه حادثا

(وافسخ حراما وقيل لا) يحتمل وقيل لا يفسخ الحرام فيكون اشارة الى قول اصبح يجوز حرامه ومكروهه وبه قرر الشئ ويحتمل وقيل لا يمضي المكروه اذا عثر عليه بحدثنه بل يفسخ لان المراد به المختلف في حرمة لان الحرام بكل وجه يفسخ بلا خلاف وكذا المكروه الحقيقي لا يقتل بفسخه لانه من قبيل الحلال قال في ضريح النخعي اختلف في الصلح الحرام والمكروه اذا نزل فقال مطرف ان كان الصلح حراما ففسخ ابدا فيرد ان كان قائما والقيمة ان فات وان (١٥٠) كان من الاشياء المكروهة يمضي

وقال ابن الماجشون ان كان حراما ففسخ ابدا وان كان مكروها ففسخ بحدثنان وقوعه فان طال مضى وقال اصبح يجوز حرامه ومكروهه وان كان بحدثنان وقوعه مخ لعل المراد بالحرام المتفق على تحريمه والمكروه المختلف فيه اه وقال ابن عرفة عن المقدمات ما عقدة حرام في حق كل واحد منهما يفسخ اتفاقا كدعواه بعشرة دنائير فاقر له بخمسة وصالحه عن الجميع بدرهم الى اجل وما حرم في حق احدهما كصالحه عن عشرة دنائير انكرها بدرهم موجلة ففي فسخه وامضائه قولان المشهور واصبح والمكروه ما ظاهرة الفساد غير محقق كونه في جهة معينة كدعوى كل واحد منهما على صاحبه دنائير او درهم

اصبح لا يقول بامضاء كل حرام وإلا لم يكن معنى لمنعه الصلح الذي اتفقت فيه دعواهما على فساد وان لم يفسخ لان المراد بالمكروه المختلف فيه على دعوى احدهما بل المراد به الممتنع على ظاهر الحكم وهذا هو ما يدل عليه كلام ابن رشد الذي نقله ت عن ابن عرفة عن المقدمات فتقول الناظم وان وقع الصلح الكريه اى الممنوع في ظاهر الحكم وقوله وافسخ حراما اى على دعوى احدهما واما على دعواهما فيفسخ اتفاقا وقوله وقيل لا اى لا يفسخ ما حرم على دعوى احدهما ويفهم منه انه على هذا القول لا يفسخ الممنوع في ظاهر الحكم بالاخرى وكذلك اذا قلنا وقيل لا يمضي المكروه اى الممنوع في ظاهر الحكم بل يفسخ يفهم منه ان ما حرم على دعوى احدهما يفسخ بالاخرى ويحتمل ان يكون معنى قوله وقيل لا اى لا يفسخ الحرام على دعوى احدهما ولا يمضي الممنوع في ظاهر الحكم لانه حذف المنفى فيشملهما معا وقوله في ضريح اصبح حرامه ومكروهه اى الحرام على دعوى احدهما ومكروهه في ظاهر الحكم وإلا فالحرام اتفاقا لا يقول اصبح بجوازه ولا امضائه وقوله ايضا لعل المراد بالمكروه المختلف فيه النج لو قال لعل المراد به الممنوع في ظاهر الحكم لسلم

فيتصلحان على تأخير كل منهما صاحبه لاجل قيل يمضي وقال ابن الماجشون يفسخ ما لم يطل اه يعنى انه جائز على دعوى كل منهما مع انكار الآخر ممنوع في ظاهر الحكم لانه صريح اسلفني واسلفك وكذا لو كانت الدعوى من احدهما وانكره الآخر وصالحه على التأخير فانه جائز على دعوى كل ممنوع على ظاهر الحكم لانه سلف جر نفعا فالسلف التأخير والتفيع سقوط اليمين المتوجهة على المدعى بتقدير نكول الآخر وردها عليه فيختلف او ينكح فيسقط حقه حينئذ وقد تقلل ظم من الصلح ولو زاد بيتا آخر

قبله فقال مثلا ويبيع هبات واقتداء اجارة هو الصالح فارع الشرط فيها وكلا وان وقع الصالح الخ
 خ الصالح على غير المدعى ببيع او اجارة وعلى بعضه هبة وجاز عن دين بما يباع به وعن ذهب
 بورق وعكسه ان حل وعجل وعلى الاقتداء من يمين او السكوت او الانكار ان جاز على دعوى كل
 وظاهر الحكم ولا يحل لظالم (وغرم خراج من) اى شخص (على غير) متعلق بقوله (ادعى بملك)
 اى فيه (به سكنه) مبتدا وخبر والمجمل صفة ملك (بيعهما) مفعول ادعى (تقبلا) خبر عن قوله
 غرم والمعنى ان من سكن بيتا مثلا او استغله فجاءه من ادعى انه له فقال الساكن اشتريته منك
 فان اثبت ما ادعياه من (١٥١) الشراء فذلك وإلا غرم كراء البيت مع تسليمه لمدعيه قاله
 ابن زرب وقضى به فقال له

ابن دحون ليس الغلة بالضمان
 فقال ليس في مثل هذا لان هذا
 مقر بان الدار كانت للقائم
 وزعم انه ابتاعها ولم يثبت
 ذلك فهو يرجع عليه بالغلة
 وقيل لا غلة عليه ولو ادعى
 الشراء منه لان الاصل عدم
 العداء وانه لا يلزم للاشهاد
 كفى بالله شهيدا ولو قال الدار
 ملكى ولم يدع ابتاعها ثم
 اثبت القائم ملكها لم يرجع عليه
 بالغلة ابن سهل هو دليل ما
 في شفعتها وفي المعيار ومثله
 ابن حنون الما لقي عمسا

مما يرد عليه اذ الفاسد على دعوى احدهما مختلف فيه ولا يسمى
 مكروها كما يدل عليه كلام ابن عرفة الذى نقله تـ والمشهور المعمول
 به انه يفسخ ولو كان ممنوعا على ظاهر الحكم فقط كما في خ والمعيار
 وغيرهما فتصدير ظم فيه بالمضى فيه نظر (وغرم خراج من على غير)
 وجه الخلاف الذى في تـ ان الاصل عدم الانتقال الملك لكن عارضه
 اصل آخر وهو ان الاصل عدم العداء والراجع ما درج عليه ظم
 ومحل الخلاف اذا لم تكن حيازة قاطعة كالعشر سنين وإلا فيصدق
 الحائز بيمينه انه اشتراه منه او هبه له قال في الخفئة . واليمين
 له * ان ادعى الشراء منه عليه * وقوله ولو قال الدار ملكى
 ولم يدع ابتاعها الخ يعنى او ادعى انه ابتاعها من غيره فلا يغرم
 كما في القلشاني وقوله وصوب المشدالى الخ هو عين ما في ظم
 وما مر عن القلشاني يفهم من الحكم عليه برد الغلة ان الرقبة ترد كذلك
 اذ لا تكون له الغلة إلا حيث تكون الرقبة له (ولا يشمل الاشهاد)

استحق من يد مجهول لا يعلم تعديه هل يرجع عليه بالغلة فيه فاجاب لا رجوع عليه اتفاقا
 واجاب ابن الهيثم ان ثبت الاصل للقائم وانه لم يفوته في عليهم وادعى الحائز الشراء منه او من
 غيره ولا بينة فاختلف فيها قول مالك واصحابه فمرة قالوا يحمل على الشراء حتى يثبت الغصب ومرة
 قالوا انه كالعاصب حتى يثبت الشراء وصوب المشدالى الفرق بين ان يدعى الشراء من القائم فيرد
 الغلة او من غيره فلا يردّها وقوله ادعى يعنى ولم يثبت ذلك وحلف الآخر (ولا يشمل الاشهاد بالحكم)
 الذى هو عقد نكاح او بيع او وكالة او نحوها حالة كون الحكم (مسندا لزيد على عمرو) كقوله اشترى
 زيد بن خالد الشريف من عمرو بن ابي بكر الانصارى جميع الملك بقرية كذا المتصير للبائع المذكور

بالشراء أو الهبة من فلان أو بالميراث من أبيه مثلا أو (١٥٢) اشترى فلان العدل الرضى من

فلان البائع له بحكم التوكيل على فلان أو بما له على لا يتم فلان وفلانة من الايصاء عليهم من قبل أبيهم فلا يشمل الاشهاد بالحكم الذى هو الشراء (سواء من الحلال) جمع حلية واراد بها ما يشمل الاوصاف كالاشريف والعدل وغيرهما مما يذكر فى الحكايات كقولهم الحمد لله كان على ملك فلان جميع الدار الفلانية واستمر ملكه لها الى ان توفى فورثه زوجه فلانة وولداه منها فلان وفلان وامي فلانة صار واجب فلانة لفلان بهبة أو مخارجة أو غير ذلك الى ان يقول حضر جميع الورثة المذكورين مثلا ووافقوا على ما ذكر كما حضر معهم فلان واشترى منهم جميع الدار المذكورة الى قولهم شهد عليهما بحال صحة وطوع وجواز وعرفهما أو عرف بهما تعريفا فلا يشمل الاشهاد شيئا من عدة الورثة ولا الهبة ولا المخارجة إلا ان يضمن الشهود شهادتهم بذلك كان يقولوا صار المبيع للبائع بالاتباع من فلان

قوله فلا يشمل الاشهاد شيئا من عدة الورثة ولا الهبة ولا المخارجة الخ قال فى المعيار اتفق الموثقون عن آخرهم على ان الوثائق لا يثبت منها بشهادة شهودها إلا ما جئ بها من اجله ما لم يحايها من اجله فلا يثبت بشوئها اه ولما ذكر ابن فتوح انه اذا عقد فى وثيقة مثل اشترى فلان من فلانة جميع المالك الذى بكذا التصير الى البائعة بالاتباع من فلان أو بالميراث من ابها أو بالصدقة من فلان قل فان تضمن الاشهاد معرفة الشهود بذلك ثبت التصير المذكور وإلا لم يصح ثم قال وتحسين ذلك ان تقول شهد على اشهاد المبتاع والبائعة على انفسهما من عرفهما بحال الصحة وجواز الامر ممن عرف ان جميع المبيع المذكور نصير الى البائعة فلانة بالاتباع من فلان باشهادهما بذلك على انفسهما أو بالصدقة من فلان باشهادها على نفسه بذلك أو بالميراث المذكور وعرف موت ابيسها فلان وان اهل الاحاطة بميراثه فى علمهم فلان وفلانة المذكوران المالكان لانفسهما وعرف اقتسامهما مع اخيهما وان المبيع المذكور صار اليها بالاقسام المذكور باشهادهما بذلك على انفسهما اه وقال فى الطرر فى مبحث انكاح الوصى عند قول ابن فتوح ممن يعرف الايصاء المذكور الخ ما نصه قد قال اهل العلم ان فى العقد نقصانا اذا قلت ممن يعرف الايصاء حتى يقول باشهاد والد الزوجة أو والد الزوج على انفسهما بذلك فى عهدة الذى توفى فيه كل واحد منهما واذا قلت معرفة الايصاء ولم تفسره باشهاد الموصى بذلك على نفسه فيجتمل ان تكون المعرفة معرفة سماع اه يعنى وشهادة السماع لا تجوز إلا بشروط وهذا قال ابن فتوح فى التخصيل المتقدم يزيد باشهادهما على انفسهما بالاتباع والمخارجة ولا يقتصر على قوله ممن عرف جميع كذا تصير الى البائعة فلانة بالاتباع من فلان أو بالمخارجة

منه

بشهادة شهيديه لان مدار الوثيقة على ما تضمنه الاشهاد من تعبير ذمة

منه الخ وان كان لا يتم ذلك حتى يزيدوا باشهادهما على انفسهما فكيف يتم اذا قال المتصير الى الباتعة بالهبة والمخارجة من فلان ولم يذكر كونه يعرف التصيير المذكور واذا ذكر معرفته فهل هي معرفة باشهاد او سماع بالتصيير ونحوه حينئذ اذا قام فيه فلان الذى ذكروا انه تصير للباتعة منه وانكره فلا تكون شهادتهم عاملة عليهم لانهم انما ساقوه مساقى الحكاية فيحتمل انهم لم يعرفوه ولو صرحوا بالمعرفة احتمل ايضا ان تكون معرفته سماع فلا تقبل ايضا مجملة حيث صرحوا بالمعرفة إلا من اهل العلم كما مر فلذلك كان التخصيص هو التصريح بالمعرفة او بالاشهاد ومن هذا ايضا قولهم تلقى الواضع شكله اثر الشهادة من فلان وهو عدل رضى ممن تقبل شهادته ان جميع الملك لفلان الخ فقوله وهو عدل رضى مجرد حكاية فلا تثبت بتزكية فلان به وهكذا وقد غلب الجهل على الموثقين في هذا الزمان فلا يتفطنون لمثل هذا ولا يعطون للمتعاقدين حقهما فاننا لله وانا اليه راجعون وفي الشئ هنا زيادة على ما قدمناه عن ابن فتوح وقول ناظم العمل والبيع والصلح على الحكاية من اول العلوم للنهاية ليس معناه ان الحكاية حجة على فلان الذى تصير الملك منه للباتعة في المثال المذكور ونحوه بل معناه ان كتب الوثيقة على الحكاية جائز في البيع والصلح وغيرهما ولكن لا حجة فيها على فلان اذا قام اذ لا يقول بذلك احد اصلا كما نبه عليه شراحه والشهادة حينئذ انما تعمل على الباتعة في المثال المذكور اذا قامت وانكرت الاشهاد (وما سيق للتقييد كابن محمد) هذا عطف على قوله سواء اى ولا يشمل الاشهاد ايضا الامر الذى سيق للتقييد كابن محمد والطوع والجواز وانما احتاج للتنبية عليه مع دخوله في قوله سواء لان التقييد هنا اوقى به الاخراج فلم يكن حكاية محضة فلذا جرى

او عقد بيع او نكاح مثلا قال في
الفاثق واما ما ياتى فيه من
خبر او حكاية لم تتضمنه معرفة
الشهود فلا يثبت بشرط الوثيقة
إلا ان يزيدوا الشهود عند
شهادتهم او يشهد بذلك
غيرهم اه ولما كان في بعض ذلك
اختلاف نص عليه بخصوصه
فقال عاطفا على سواء (وما سيق
للتقييد كابن محمد) كقولك وكل
القاسم بن محمد فلا يثبت نسب
القاسم بالتوكيل المذكور على
المذهب قال في جمع الجوامع
قال مالك وبعض اصحابنا
الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان
شهادة بالوكالة فقط والمذهب
بالنسبة ضمنا وبالوكالة اصلا اه
وقال السيوطي في نظمه
(والحكم بالنسبة مدلول الخبر
دون ثبوتها على القول لاغر
من ثم قال مالك من شهدا
في ذا بتوكيل فما عنه اعتدى
للاعتساب وامامنا ذهب
وكالة اصلا وضمنا بالنسب)
واحتج القائلون بالثاني بقوله

في الحديث كذبتم لرد قول اليهود والنصارى كنا نعبد عزيير ابن الله والمسيح ابن الله وقول قريش لو كنا نعلم انك رسول الله حيث كتب اليهم هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ومن ثم استحسن ابن عرفة امتناع ابن سلامة من وضع شهادته على صداق ولد ابن عبد السلام حيث حلاه الشهود بما ليس فيه وحلوا اياه بمفتى افريقيته ولم يكن يرمثذ مفتيها فقال له ابن عبد السلام يا جاهل لا شاهد على الشهود عليه من حيث الايجاب والقبول وما يتوقف عليه ذلك من الشروط ولا سند فقط (وطوع) اى وكطوع (واجواز) اى هذا القول الذى هو الغناء ذلك هو (١٥٤) (الصحيح) و(به) (اعملا) قال

في الفائق قال ابن الهندي قول الموثق وهما بحال الصحة وجواز الامر محمول على الانطلاق من الولاية وانهم لم يوقعوا شهادتهم على ذلك حتى كان عندهم من الباطن ما علموا به انطلاقتهم من الولاية وذلك اذا كانوا من اهل العلم وقيل لا يتفجع بذلك وان كانوا من اهل العلم الا ان يصرحوا بانطلاقهم من الولاية قال ابن فتحون وهو اصح القولين اذ يمكن ان يكون الشهود لم يعلموا بالولاية فلا تكون شهادتهم بالجواز انطلاقا الا مع التصريح ونحوه المتيقن قال وهو الصواب اذ ليس على الشهود البحث عن ذلك والناس محمولون على الصحة وجواز

فيه الخلاف فقط دون القسم الاول كما في الشئ وغيره وقوله ابن محمد هو لاخراج ابن علي مثلا والطوع لاخراج المكروه والجواز لاخراج الحجر عليه فاذا قال اشترى زيد بن خالد من فلان جميع كذا وهما بحال طوع وجواز فهو شاهد بالشراء ولا اشكال وهل هو شاهد ببينة زيد لخالد وبالطوعية والانطلاق من الولاية ايضا قولان اصحهما الذى به العمل انه غير شاهد بذلك كما في النظم وتظهر الشهرة فيما اذا نازعه غيره ممن يريد ان يحوز نسب خالد او ارثه كبيت المال ونحو ذلك فلا حجة لزيد في هذه الشهادة وبينما اذا اثبتت الولاية فلا حجة له ايضا في هذه الشهادة لانه خارج منها واما اذا لم تثبت الولاية فالاصل عدمها وعدم الاكراه والشئ حينئذ صحيح وقول تـ وبقول قريش الخ اى فلو لم تكن الرسالة مقصودا ثبوتها كالبسوة في قولهم ابن الله ما رد عليهم عليه الصلاة والسلام بقوله كذبتم وما رد عليه المشركون بقولهم لو كنا نعلم الخ وقوله فينبغي ان يعتبر في الاولين الخ الضمير في يعتبر يرجع لقوله بحال كماله اى فيتناول الاولين اللذين هما الصحة والعقل لا الانطلاق

الامر حتى يثبت خلافه اه وفي شرح التلقين ان الفتوى بترك الاعتداد بما يقوله الموثقون شهد حتى عليهما طوعا في صحة عقولهما وجواز امرهما وان ذلك لا يكون ترشيدا لمن وصف بانه جائز الامر لكونهم لم يقصدوا الشهادة به ولو قصدوا الى الشهادة بذلك لم يحل لهم ان يشهدوا حتى يختبروا من وصف بذلك ويعلموا رشده ولهذا يقولون اذا ارادوا ذلك وعلم بكون فلان وفلان رشدين لا ولاية عليهما اه وقد علم من هذه النقول ان عدم الكفاية انما هو في الانطلاق من الولاية واما بالعقل والطوع فمما لا يخفى فلا يشهد عليه بانه في حال عقل وطوع وهو بخلاف ذلك لا زورا وقولهم بحال كمال يشمل العقل والطوع والرشد فينبغي ان

يعتبر في الاولين دون الثالث (١٤٥) إلا مع التصريح به والله اعلم (واحكام) قض عالم (ذى جور

تزد) وان كانت مستقيمة في

ظاهر الامر إلا ان يثبت صحة

باطنها قاله ابن رشد (كجاهل) اى

كقاض عدل غير عالم (ولم يستشر)

العلماء فتزد احكامه كلها ايضا

وقيل لا تنقض كلها بل يتصفحها

القاضى الذى ولى بعده فما

الفاء صوابا نفذه وما لارده إلا

ان يوافق قولا من اقوال اهل

العلم ومفهوم لم يستشر انه اذا

كان يشاور العلماء ففى احكامه

قولان ايضا الصحيح منهما انها

تستعقب فما كان منها صحيحا

مضى وما لارد والثانى تزد مطلقا

واليهما اشار بقوله (او لا وصح

تساعلا) معنى قوله او لا اى

انتهى كونه لم يشاور بان شاور

فتنفذ ايضا احكامه كلها وقيل

تتأمل ويمضى منها ما كان

صحيحا وصحح قال فى المختصر

ونفذ حكم جائر او جاهل لم يشاور

العلماء وإلا تعقب ومضى غير

الجور ولا يتعقب حكم العدل

العالم وهو قوله (وعدل) عالم

(فلا) ينقض حكمه ولا يتصفح

وان سأل الحاكم عليه وهو عند

الجهل محمول على العدالة ان ولاء

عدل فتنفذ احكامه كلها إلا ان يظهر فى شئ منها عند النظر اليها حاجة خطأ ظاهر لم يختم

حتى يصرح به فيقول ممن يعلم انطلاقة الخ لكن قوله فينبغى

الخ كان الصواب ان يقول فيجب (واحكام ذى جور تزد) قوله

إلا ان يوافق قولا الخ اى ولو ضعيفا لان حكمه يرفع الخلاف

وظاهرهم انه يرفعه ولو لم يقصد رفعه كما هنا وقد تقدم انه لا يعتبر

من قضاة الوقت إلا ما وافق المشهور او ما به العمل وعليه فقوله

إلا ان يوافق قولا اى مشهورا او معموليا به (وعدل فلا) قوله ولا

يتصفح الخ فيه تناقض مع قوله بعد إلا ان يظهر عند النظر اليها

لحاجة خطأ الخ لان نفى التصريح يستلزم نفى النظر اليها ولهذا

تعقب ابن عبد السلام قولهم لا يتعقب حكم العدل العالم ولا

ينقض إلا اذا خالف الحق بان نفى التعقب يستلزم نفى النقض

فكيف ينقض منها ما خالف الحق اى نفى التعقب اعم فنفى

يستلزم نفى الاخص الذى هو النظر اليها حتى يعلم مخالفتها للحق

واجاب عن ذلك بان مرادهم بالتعقب المنفى هو نظر ما جهل

حاله من احكامه هل وافق الحق ام خالفه والنقض هو فسخ ما

علم الخطا فيه لظهور مخالفتها للحق من غير احتياج الى نظرا

ابن عرفة وجوابه حسن اه وبه تعلم ان الصواب اسقاط قوله عند

النظر اليها لحاجة تنبيهه قال ابن عرفة ونزلت بشيخنا ابي عبد

الله بن الحباب فانزلته وهى انه اشترى جنة واحداث فيها بناء

معتبرا واستحققت من يده فحكم عليه القاضى ابن عبد الرافع

بقيمته منقوصا وانكر ذلك لكون المشهور المعروف من المذهب

ان له قيمته قائما وكان اهل الانصاف والمعرفة ينسبون الحاكم

المذكور للحكم بالشاذ فرفع شيخنا المذكور امرة للسلطان بعد موت

الحاكم المذكور وطالب منه ان يجعل له مجلسا فاجتمع كل من

يطلق عليه اسم فقيه معتبر حقيقة او مجازا وكان رئيس المجلس

ابن عبد السلام ولكن كان صرف السلطان عند الحكم فى النزلة

عدل فتنفذ احكامه كلها إلا ان يظهر فى شئ منها عند النظر اليها حاجة خطأ ظاهر لم يختم

لاعتذاره له الى الاجمى قاضى لانكحة فقال لاجمى لاهل المجلس
ما تشهدون به من حال ابن عبد الرافع هل كان من قضاة العدل
والعلم ام لا فقال جلهم هو من قضاة العلم والعدل فقال اشهدوا علي
باني امضيت حكمه هذا وكل ذلك بمحض ابن عبد السلام ولم
يتعرض له في ذلك بسؤال ولا انكار فكان ابن الحاجب ينكر هذا
الحكم ايضا ويحتج بما مر من ان العدل العالم ينقض حكمه اليين
الخطا ولا ايمن من خطأ الحكم بقيمته منقوضا اه منه في باب القضاء
والغرض من هذا قوله اشهدوا علي باني امضيت حكمه هذا من غير
تصفح ولا نظر قال ابن عرفة في باب الاستحقاق بعد ان تعرض للنازلة
ايضا وكان المجلس المذكور وانا في ابتداء الطلب قبل تمكيني من
الوقوف على البيان والوادع ثم تمكنت من مطالعتهما فوجدت الصواب
مع ابن عبد الرافع فذكرت ذلك لبعض الفقهاء الذين نظروا في نازلته
وكان ينسب المحاكم المذكور الى الحكم بالشاذ وربما سمعت مثله
من شيخنا ابن عبد السلام فقلت الصواب ما حكم به ابن عبد الرافع
لان المنصوص ان البناء اذا كان من بناء الملوك وذوى الشرف ان
القيمة فيه منقوضا حسبما في الرواية عن مالك ابن رشد لان من
بنى بنيان لامراء فقد اتلف ماله فيما لا يسوغ له من السرف
المنهى فقال لي ابو القاسم الغبريني لو كان كذلك لضمنه في تسجيل
حكمه بذلك فقلت انما ذكرت هذا لقصور من انتصب لامضاء حكم
المحاكم ولم يعتل إلا بانه من قضاة العدل الذى لا ينبغي ان تتعقب
احكامهم اه بنح وما ذكره ظاهر حيث كان بناء ابن الحباب يشبه
بناء الملوك واما كونه من البناء المعتبر والرفيع فلا يتم الحكم بقيمته
مقلوما اذ قد يكون بناء معتبرا وليس من بناء الملوك وكيف لا وقد
وقع في الرواية ما معناه ارايت ما بنيت به بناء حسنا وهو من بناء
الناس فقال لك ذلك اى قيمته قائما (وانهض خلاف قواعد)

فيه فيرد قاله ابن رشد خ
ونقص وبين السبب مطلقا ما
خالف قاطعا او جلى قياس
والقاطع يشمل النص الصريح
والاجماع والقواعد القطعية والى
الاربعة اشار الناطم بقوله
(وانهض خلاف قواعد *
ونص واجماع وقيس قد انجلا)
مثال ما خالف القواعد المسألة
المعروفة بالسريجية متى حكم
حاكم بتقرر النكاح فيها نقص
وهى من قال ان طلقك او وقع
عليك طلاقى فانت طالق قبله
فلاننا او اقل وطاقها واحدة فانها
قنين منه ويلزمه الثلاث وان
ماتت او مات وحكم بالتوارث
بينهما نقص الحكم لان من
قاعدة الشرع اجتماع الشرط

مع المشروط وقال ابن سريج (١٥٧) وغيره من ائمة الشافعية لا يقع عليه طلاق ابدا وقال بعض

الشافعية يقع المخبر دون

المعلق وقال بعضهم وابو حنيفة

يقع مع المخبر تمام الثلاث قال

الطبرطوشى وليس لاصحابنا

في هذه المسألة ما يعول عليه

صح من ق وانظر كيف يصح

هذا مع قولهم المراد بالعالم هنا

المجتهد ومع ما مر في الجاهل

انه اذا وافق قول عالم لسم

ينقض ومثال مخالفة النص

الحكم بالشفعة للجار قال ابن

الماجشون هو من الخطا بين

الذى ينقض فيه حكم العدل

العالم قال وحديث الشفعة

لشريك اصح وليس من

لاضطراب بخلاف ما تمسك

به ابو حنيفة والكوفيون من

حديث جار الدار احق بدار

الجار قال القمراوى ورد بان

المخالف متمسك بسنة هبها

مرجوة عندك فهي عنده راجعة

فقول ابن الماجشون مشكل وفي

المذونة واذا قضى القاضى بقضية

فيها اختلاف بين العلماء ثم تبين

ان الحق في غير ما قضى به رجوع

اليه وانما لم ينقض ما حكم فيه

غرة مما فيه اختلاف بين العلماء

قولهم وقال ابن سريج الخ من جملة ما احتج به على عدم وقوع

الطلاق فيها راسا ان اثباته يودى الى رفعه لانها لو طلقت قبله

ثلاثا بطل هذا من اصله واجيب بان مالكا قد وقع له اعتبار ما ادى

اثباته الى رفعه وعدم ابطاله في مواضع منها من اعتق اياه او ولده

في مرضه مثلا صح عتقه وورثه مع ان ارضه يودى لنفيه لان العتية

في المرض كالوصية لا تصح اوارث فتبوت ارضه يبطل العتية وبطلان

العتية يبطل حرثه وبطلان حرثه يبطل ارضه ومع ذلك قال

باعتبار ما ذكر انظر مصطفى عند قوله وان طلقك فانت طالق قبله

الخ واحتج من قال ببطلان الطلاق ان الشاهدين اذا شهدا على

معتقهما بدين طيه فان شهادتهما باطلة لان اعمالها يودى لبطلان

عتقهما وكذا من جرح الشاهد الذى عدله فان تجريحه لا يقبل

وكذلك المرأة تاخذ الزوج العبد في صداقها او كذب الفرع لاصل

في باب النقل ونحو ذلك وقوله وانظر كيف يصح هذا مع قولهم المراد

بالعالم هنا المجتهد الخ انظر فان قائل هذا لا يصح قوله لانه اذا

كان مجتهدا فلا ينقض قوله لقول مجتهد آخر كما في السريحية ونحوها

وايضا فقد رايت ما تقدم في ابن عبد الرقيق وقد سلم ذلك ابن عرفة

وغيره وايضا قد قالوا ان قضاة الامصار لا تتعقب احكامهم لحملهم على

العدالة والعلم كما قال نخ ان كان اهلا او قاضى مصر الخ وايضا فانهم

قالوا ان الجاهل اذا وافق قول لا ينقض حكمه فالصواب ان مرادهم

بالعالم هنا المقلد كما هو ظاهر اطلاقاتهم ولا تلتفت الى سواء وقد عللوا

وجه عدم تعقبه بان تصفحه وتعقبه يودى الى التسلسل وكثرة

الهرج وتفاقم الحال وان لا يثبت حكم ولا يتقطع شغب في اى حال

فالتعليل المذكور صريح في انه لا يشترط في عدم تصفح احكامه

إلا العدالة والعلم وقوله وانما لم ينقض ما حكم فيه غير الخ

ينبغي ان يقرأ قوله غير بالرفع على انه فاعل وما حكم مفعوله

اه وقال ابن رشد لا خلاى في نقضه حكم من قبله ان كان خط لم يختلف فيه وان اختلف فيه

لم يرد وقيل يرد ان كان شاذاً وقال ابن الماجشون يرد وان كان قويا مشهورا اذا خالف سنة قائمة اه وعول عليه في المختصر وفيه نظر ومثال مخالفة الاجماع بالحكم بالميراث كله للاخ دون الجد لان الائمة كلهم على قولين المال كله للمجد او يقاسم الاخ اما حرمان المجد بالكية فلم يقل به احد ومثال مخالفة النياس الجلي وهو ما قطع فيه بنفى الفارق (١٥٨) بين الاصل والفرع قبول شهادة الكافر فان الفاسق لا تجوز

وقوله وفيه نظر الخ وجه النظر هو ما قدمه من ان المخالف متمسك بسنة الخ قلت ذكر الزرقاني والحرشي عند قول المتن في الوقف او على بنيه دون بنائه ان هذه المسائل مستثناة من قولهم حكم الحاكم يرفع الخلاف لان هذه فيها خلاف ولكنه ينقص حكمه فيها وبهذا يرتفع الاشكال وقوله فان الفاسق لا تجوز شهادته الخ اي واذا كان الفاسق لا تجوز شهادته ولو على كافر فالكافر لا تجوز شهادته ولو كذا فمر على كافر ايضا خلافا لابي حنيفة في جواز ما منه لكافر على كافر فيرد الاشكال المتقدم وقد تقدم انها مستثناة وقوله في التنبيه مرادهم بالعالم هنا الخ تقدم ما فيه اللهم الا ان يقل مراده بالمجتهد المقلد الذي معه من النظر ما يرجح به احد الدليلين اي فهو الذي يكون حكمه رافعا للخلاف ولا فلا يعتبر منه الا ما وافق المشهور الخ انظر شرحنا للتحفة

* فصل وشاور *

محل المشورة اذا لم تكن الفتوى مرسله والا فارسلها يغني عن مشورتهم واحضارهم لانه حينئذ ان خرج الحق ردوه اليه اذ لا يمضي من احكام القضاة الا ما وافق المشهور اللهم الا اذا كانت هناك قضية يعلم بعدم وصولها اليهم واشكل عليه الامر فيها فقد تقدم في قوله ولتأمر بتقيد غامض لتسأل عنه او لان تناملا (ولا تفت في حكم)

شهادته لفسقه والكافر اشد فسقا منه تنبيه مرادهم بالعالم هنا المجتهد اما قضاة الزمان فلا يعتبر من احكامهم الا ما وافق الراجح او المشهور او ما جرى به العمل وغير ذلك ينقص ويرد عليهم قاله ابن عرفة والعقباني والبرزلي والسنوسي وغيرهم انظر طالع الاماني

* فصل *

(وشاور) ايها القاضي (ذوى علم) ممن يوثق به في علمه ودينه وفهمه ونظرة ومعرفته باحكام من مضى فينبغي له ذلك قاله الميطني وقال ابن المواز لا يدع القاضي مشاورة اهل العلم عند ما يتوجه اليه الحكم ولا يجلس للامضاء الا بحضرة عدول ليحفظوا اقرار الخصوم خوف رجوع بعضهم عما يقر به وان كان مما يقتضى فيه بعلمه فان اخذه بما لاخلاف فيه احسن

ظاهرة

وقال سحنون لا ينبغي ان يكون معه من يشغله عن تمام فكرة كانوا اهل فقه او غيرهم (وسو) بين الخصمين (بمجلس) ولو مسلما وكافرا فيسوى بينهما مجلسا وكلاما ونظرا وطلاقة وجه وضدها ويقول مالهما وما شانكما او ايكما المدعى ولا يخص احدهما بالكلام (ولا تفت في حكم) لتلا احتمال الخصم ليعرف

مذهبك في النازلة والنهي على المنع وقيل على الكراهة وقيل بالجواز كما في امور الديانات (واحضر ذوى
 العلما) اى العلماء وقد قال اولاً انه يشاورهم وهما قولان قال اشهب ومحمد يحضروهم وقال مطرف وابن
 الماجشون يشاورهم وبإيهما عمل كفى ما لم يكن في حضورهم تشويش عليه وعطف نخ احد القولين
 على الآخر فقال واحضر العلماء وشاورهم وهل ذلك على الوجوب او على الندب ظاهر المازرى الاول
 وابن المناصف الثانى قاله الخطاب (وكن) ايها القاضى (ذا تان) في الامور التى تنزل بين يديك ولا
 تعجل ترى ان الاسراع براعة فان من تانى اصاب او كاد ومن تعجل اخطا او كاد الحديث وانما العجلة
 مطلوبة في امور مخصوصة قرى الصيف وتجهيز الميت وانكاح البكر اذا ادركت واداء الصلاة وقضاء الدين
 والتوبة عند اقتراف الذنب ونظمها بعضهم فقال بادرتوبة قرى والدفن بكر جهاد مع صلاة دين
 (عارفا بعوائد) لاهل بلدة معمول بها شرعا ليكملهم عليها ولذا قيل يطلب في القاضى ان يكون بلديا
 وقيل بالعكس ليقبل حاسدوه اما عوائد خالفت الشرع فلا عبرة بها ولا حاجة لمعرفة الا لتستقى
 (واحدث) ايها القاضى (قضاء) (١٥٩) للفجور) اى لاهل المعاصى قضاء يليق بهم بشرط
 ان يكون ما تحدثه له

<p>اصل في الشرع كما ياتى (كما جلا) اى ظهر (من لاموى) عمر بن عبد العزيز لامام العدل رآه بعض الايمة في المنام مع الخلفاء الاربعة بين يدي النبى صلى الله عليه وسلم وهو اقرب</p>	<p>ظاهرة المنع وبه صرح في التختة بقوله ومنع افتناء للحكام الخ وجرى العمل بخلافه قال ناظمه وشاع افتناء القضاة في الخصام مما بغير حكمهم له قسوام (كما جلا عن لاموى) قوله وقال المشدالى انه تعظيم الخ يدل على انه تعظيم قوله فيما ياتى واحلاف مطلوب بزواج ليعقلا</p>
---	---

اليه منهم فقال له يا رسول الله لم هذا فقال له لانهم كانوا يحكمون بالحق في زمن الحق وهو كان
 يحكم بالحق في زمن الباطل ولما ذكر في الرسالة قوله تحدث للناس اقصية بقدر ما احدثوا من
 الفجور وقال في اولها من الواجبات ترك ما احدثه المحدثون جمع شراحيها بين كلاميها بان الاول
 فيما ليس له مستند في الشرع من نص او اجماع او قياس وما هنا فيما له اصل من ذلك وظاهر
 كلام النوادر ان هذا الحكم عام في كل زمان لانه قال وقد كان سحنون يقبل التوكيل من الطالب ولا
 يقبله من المطلوب ففيل له في ذلك فقال تحدث للناس اقصية الخ وعنه ايضا انه كان لا يقبل
 الحميل من المديان حتى يثبت العدم في السجن ففيل له في ذلك فقال لا تستخرج حقوق الناس
 الا بالتصديق بالضرب والسجن وروى ابن وضاح ان حسين ابن عاصم كان يحلف الناس بالطلاق
 قال فذكرته لسحنون فقال لى من اين اخذه قلت من قول عمر بن عبد العزيز فقال مثل ابن عاصم
 يتاول هذا اه فقال الوانوفى هذا كلام موجه يحتمل المدح والذم وقال المشدالى عن بعضهم انه تعظيم
 لشان ابن عاصم لانه ممن اخذ عن ابن القاسم وجعل بعضهم من ذلك ما احدثوه من العقوبة بالمال

والأفقد يقال ان ذلك أولى

وقوله قلت ولا شاهد لهم فيه الحق قد يقال هذا حكم ما لا قيمة
له من الاشجار التي لا ثمرة لها واما ما له قيمة فيضمن قيمته فمعنى
قوله عليه السلام فخذوا سلبه اى فعاقبوه باخذ ماله على معصيته
التي ارتكبها فان تخصص الحق لله كالصيد في الحرم فانما ياخذ
ماله فقط وان كان لله ولا آدمى فيؤخذ ماله لحق الله ويغرم بعد
ذلك حق الآدمى اذ ما من حق لآدمى إلا وفيه حق الله الذى
هو اثم الجرء ولاقدام والحديث الكريم دل على اخذ السلب على
معصية الله كان معها حق آدمى ام لا ويدل لهذا ما قاله في
المتيطة ونقله في الدر النثير وابن فرحون من ان الصواب ان
المحاكم متى علم تلدد المطلوب واستخفافه ان يودبه ويبيح للعون
الذى مضى اثره اخذ اجرتة منه اه فلا يخفى ان الملد تسبب
بلدده في اتلاف اجرة العون على خصمه فوجب غرمها عليه ولزمه
مع ذلك لادب كما ترى إلا ان الشافعى جعل محل لادب غرم
المال للحديث المذكور وهو ما اختاره النووي فالهجة قائمة والكلام
في افعال المحدود الشرعية كالزنى والسرقه ونحوهما انظر شارح
العمل عند قوله

ولم تنجز عقوبة بالمــــــــــــــــال او فيه عن قول من الاقوال
لانيها منسوخة إلا امــــــــــــــــور ما زال حكمها على اللبس يدور
كاجرة المالد في الخــــــــــــــــصام والطرح المغشوش من طعام
وانظر ما ياتي آخر الفصل (فالقضاء صناعة) قوله بان فيه امورا
زائدة لا يحسنها كل الفقهاء الخ وهذه الامور الزائدة هي النظر للصور

فیه لانه فی حق من صادد

في الحرم فيبعد ان نقول به ولا سبيل الى جعل ذلك في غيره كمن
رعى حيث لا يجوز له او قطع شجرا مملوكا غيره فلا يؤخذ سلبه وانما عليه قيمة ما اتلفه (فالتقضاء
صناعة) لان علم القضاء وان كان احد انواع الفقه فان فيه امورا زائدة قد لا يحسنها كل الفقهاء

وقد يحسنها من لا باع له في الفقه (كفتوى) ابن عرفة فقها القضاء والفتوى مبنيان على اعمال النظر في الصور الجزئية وادراك ما اشتملت عليه من الاوصاف الكائنة فيها يلغى طردها ويعمل معتبرها (ونخل) حقيقته اخراج الخالة من الدقيق والمراد به هنا التامل في الدالة وما اشتملت عليه من الاوصاف الكائنة حتى يلغى طردها كما قال ابن عرفة ويردها الى باب الاجارة او الوديعة (واحذر النقل مسجلا) فلا يجوز لافتاء بنصوص المختصرات إلا لمن عرف ما للائمة عليها من تقييد او اطلاق (نقد قال بعض العارفين) من الموثقين (اذا انخفى) اى خفى (على قاض امر في العتود ولا انجلي) بل التبس عليه امر في العقود لقدمها وطال الخصام وكثر الشغب ورجا في تقطيعها تقريبا امر الخصمين (يساغ له التقطيع ان كان يرتجى به قطع ما يخشى من الطول والبلا) اى الفتنة (كما) اى كالذى جاء (عن ابان نجبل) اى (١٦١) ولد (عثمان قد بدا) اى ظهر (من الحرق) بيان لما واستحسنه مالك وهو قوله

الجزئية وادراك ما اشتملت عليه حتى يدخلها تحت كلياتها كما مر
 اول الكتاب وقوله من لا باع له في الفقه اى في حفظ احكام
 مسائله الجزئية وقد كان لا يحسنها لان ادخال الجزئيات تحت
 كلياتها عسير لكثرة ما يقع من الاشتباه بسبب اشتمال الجزئى على
 اوصاف مختلفة بعضها ينزع الى هذه الكلية وبعضها الى غيرها قال
 ابن سهل رحمه الله كثيرا ما سمعت شيخنا ابن عتاب رضى الله
 عنه يقول الفتيا صناعة وقد قال قبله ابو ايوب الفتيا دربة ولولا حضور
 الشورى في مجالس الحكم ما دريت ما اقول في اول مجلس
 شاورنى فيه سليمان بن ايوب وانا احفظ المدونة والمستخرجة
 (والتحسين عن مالك صلا) وظاهر كلامه ان ابان هو الذى
 حرق والذى في العتية من
 سماع ابن القاسم قال مالك وقد
 كان قاض في زمان ابان بن
 عثمان وانه رفع اليه كتب اى
 رسوم تقادم عهدا والتبس
 الشأن فيها فاخذها وحرقها فويل
 لمالك ايحسن ذلك قال نعم
 انى لاراه حسنا هذه امور لا

ادرى ما هى اه وفي البصرة اذا طال الخصام في امر وكثر الشغب فيه فلا باس للقاضى ان يحرق
 كتبهم اذا رجا بذلك تقارب امرهم واستحسنه مالك اه (وسحنون) امر (بالتايب والصفح في النفا)
 قال ابن عرفة ومما جرى به العمل من انواع التعزير ضرب القفا مجردا عن سائر بالا كف عياض وحلف
 رجل بالطلاق في مجلس سحنون فامر بصفع قفاه اه (ويابى) اى وكان سحنون ايضا يمنع (كفلا من
 غريم) حتى يثبت عدمه بل يسجنه حتى يثبت عدمه في السجن والذى في المدونة يحبس او
 ياقى بحميل التونسي يريد بالوجه خ وحبس لثبوت عسره ان حمله ولم يسال الصبر له
 بحميل بوجهه فيغرم ان لم يات به (وابطلا) هو اى سحنون (وكيلا من المطلوب) فلم يقبله (لا
 لعذرة) بمرض او سفر او نحوهما (وان) يربع (شاهد يربع لديه تهلا) حتى يزول رعبه قال ابن
 فرحون كان سحنون اذا دخل عليه الشاهد ورعب منه اعرض عنه حتى يستانس وتذهب روعته فاذا

طال ذلك به هون عليه وقال له ليس مهى سوط ولا عصا ولا (١٦٣) عليك بأس اد ما علمت ودع

ما لم تعلم (وكان له بيت) في الجامع بنه لنفسه (لافراد تشاهد وخصمين) ف (قط) اذا كثرت عليه الخصوم ويدخل عليه اثنين مع من يشهد عليهما حتى يفرغ منهما ثم يدعوا آخرين وهكذا (اولا ثم اولا وللبعض) من العلماء حسبما نقله ابن العطار (نزع الشيء) المتنازع فيه حيوانا او غيره (من يد حائز) له (اذا خيف امر بالبقاء) اى ببقائه بيده (ويجعلها بحفظ امين) حتى يقع الفصل فيه خوف تقايل عليه او تفويت (هكذا) اى من باب احداث القضاء (منع والد فقير من اخذ المال للولد) ال عوض عن الضمير اى اخذ مال ولده مع ان الولي هو الاب الذى يحوز مال ولده ف (اعملا) قال ابن عرفة شاهدت ابن عبد السلام حكم على رجل ان لا يقبض ميراث ولد له صغير فكلته في ذلك فقال انه فقير وكان ابن عبد الرقيق يحكم بذلك وكذا اذا اراد ابو الزوجة ان يحبس شورتها رثاها خوفا عليها من الزوج بعد ان ودفع لها ما تنجمل به فانه يفصل في الالب بين ان يكون مامونا او لا قال

واحلاف

الظلمة وقد شاهدت اقواما (١٦٣) وضعت عندهم ثياب بناتهم خوفا عليها فاكلوها وتعدوا لانصاف
لهم منهم لقلته ذات ايديهم

(واحلاف مطلوب) هذا تقدم عند قوله ومن يحلف بلا من له
الاعلان الزرقاني وغيره اعتمده وقد ذكرناه في شرحنا للتخفة في
باب اليمين وتقدم ايضا ان حسين بن عاصم كان يفعل (وقد قيل
في المعروف بالظلم) البرزلي عن ابن عرفة من عرف بالفساد يدعى
الى المحاكم دون القضية وان ادى الى غرم المال لان ما بيده من اموال
الناس والتباعات لا ملك له فيها فينت المال اولى به لان فساد
لا يكفه الا المحاكم من باب ما لا يتوصل للواجب الا به اه قلنت
وهذا يقتضى ان القاضي اذا ثبت عنده ان هذا معروف بالظلم
والفساد وافشى ذلك عنده على السنة الناس فانه يامر حينئذ خصمه
ان يرفعه للمحاكم ولا يقتضى هو بينهما وحينئذ فليست المعرفة
بالظلم والفساد موكولة الى الخصم اذ لا ينضبط امر بهذا وما من خصم
الا يزعم ان خصمه من اهل الظلم والفساد فيردى ذلك الى
تعطيل ابواب الشريعة نعم اذا فرضنا انه رفعه للمحاكم فاغرمه مالا
وتجاوز فيه الحد ثم قسام يدعى على الشاكى انه ظلمه في رفعه
للمحاكم وانه علم انه يتجاوز فيه الحد فان دعواه على الشاكى لا
تسمع حيث كان معروفا بالظلم على المعتمد من اقوال ذكرها
بقوله وهل يضمن شاكيه لمغرم زائد على قدر الرسول ان ظلم او
الجميع او لا اقوال وهذا مستثنى من قولهم الظالم وان ظلم لا يظلم
السخ لان الفرض ان هذا لا ينكف الا بذلك (وشبه الذى قدمت)
من ذلك ما افتى به البرزلي من جواز العقوبة بالمال كما مر اول
الفصل ومع هذا فان العقوبة بالمال على فرض جوازها لا ينبغي
تعميمها بل كثير من افراد الناس يمكن اقامة الحدود الشرعية فيهم
فلا تهمل في حقهم وكثير من الافراد لا يمكن الانتصاف منهم ولا
اقامتها عليهم فعقوبتهم بالمال اولى من الاهمال فهذا يختلف باختلاف
افراد الناس والغالب ان من سجن لاعطاء المال يمكن اقامة

في الدين ما ليس منه مبتدأ خبره (بدعى ذميم مصلا) بالنصب حال من بدعى لوصفه او من الضمير

في ذميم (كما جاء عن خير الوري فاعلمهم) اى فاعلم الجماعة من ذلك يعنى من قوله صلى الله عليه وسلم اياكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وقوله صلى الله عليه وسلم شر الامور محدثاتها وقوله صلى الله عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد اى مردود عليه ونحوها من الاحاديث فانها بظاهرها وارادة على قول لامرى فاضية برده واجيب بان الاحاديث الواردة في ذلك ليست على اطلاقها بل مقيدة (١٦٤) بما اذا لم يكن لتلك البدعة

اصل في الشرع والا فلا تكون بدعة مذمومة بل قد تكون بدعة مدحوة كقول عمر بن الخطاب فيما احدثه من جمع الناس على اسماء في تراويح رمضان نعمت البدعة هذه والى الجواب عن المعاصرة اشار بقوله (فقال تقى الدين ابن تيمية (ذا) اى ذم البدعة (ليس مسجلا) اى مطلقا كيفما كان (ولكن) وصف الذم ثابت (لما ليس استناد له يرى) في الشرع بان لم يقيم عليه دليل شرعى (والا) بان قام عليه دليل يقتضى وجوبه ككتب العلم او نديه كما في الجمع المذكور فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جمع بالناس ليتبين او لثأنا واجتمعوا

الحق عليه اذا لم يخش من ذلك فتنة ونحوها والعمال اليوم يطلقونها ويعممونها في جميع الافراد رغبة في تحصيل المال وذلك خرق للشرعة والله تعالى اعلم (فشرعى عليه فعولا) قوله وبه تعلم ان اقسام البدعة خمسة الخ اشار به الى قول الشئ الحاصل ان البدعة على قسمين لغوية وهى التى تنقسم الى احكام الشرعية الخمسة وشرعية وهى محرمة او مكروهة فاللغوية اهم لان كتب العلم مثلا بدعة لغة وهو واجب شرعا وكذا الجمع المذكور مندوب شرعا وهو بدعة لغة وكذا التخيل هو شرعا مباح وهو بدعة لغة ومعنى كون ذلك بدعة لغة انه لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم ثم كان والشرعية في الحرام والمكروه وعليه فكل بدعة شرعية هى بدعة لغوية ولا عكس فان ما دل على وجوبه او نديه او اباحتها دليل شرعى بدعة لغوية لا شرعية قال ونظمها ابن غازى فقال كن تابعا ووافقه من اتبع وقسم الخمسة هذا البسود واجبة كمثل كتب العلم ونقط مصحف لاجل الفهم ومستحبة كمثل الكائنات والجسر والحراب والمدارس ثم مباحة كمثل المخمل وذات كره كخوان الماكسل ثم حرام كاغتسال بالفتات وكاسيات عاريات مائسلات

في الثالثة حتى غص المسجد باهله فلم يخرج لهم وترك وقال خشيت ان يفرض فلما امن عمر ما خشيه رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع (ف) الجمع (شرعى عليه فعولا) وهكذا كل ما ثبت له اصل يقتضى الذم او الاباحة كمنخل الدقيق او الوجوب كما تقدم بخلاف ما اقتضى الشرع تحريمه كالمكوس او الكراهة كالزيادة على الصاع في الفطرة وبه تعلم ان اقسام البدعة خمسة باعتبار اللغة وعليه قول عمر واما باعتبار الشرع فقسمان لا غير والله اعلم

فالكانس

* فصل *

في ذكر مسائل جرى بها العمل بفاس (وفي البلدة الغراء) المشهورة (فاس وربنا يقي أهلها من كل داء) أي ضرر (تفصلا جرى عمل بالآي تأتي) أي في المسائل التي تأتي بخلاف المشهور (كما جرى) العمل (باندلس ببعض منها) (١٦٥) فاصلا) أي يجعل أصلا وإنما جعل ذلك أصلا وإن كان

خلاف المشهور (لما قد فشا من

قبح حال وحيلة) أي لما فشا

أي شاع وكثر في الناس من قلة

الدين وكثرة التخييل على أكل

أموال الناس بالباطل (فيختصا)

بالسين المهمل من خمس

الكلب إذا طردته أي فيطرد

ويعد المتخييل (الذي للغي)

عند الرشد (ينبغي توصلا)

بحمله على خلاف المشهور

حتى لا يتوصل إلى ما قصده

بحيلته من إسقاط حق مثاله

أن يشتري شقة من أصل

ويخساف من الشريك أن

ياخذ بالشفعة فيعطى المسأل

سرا ويشهد البائع أنه تبرع

عليه فاصدا بذلك إسقاط الشفعة

لأنه لا شفعة في الهبة على

المشهور فيحكم عليه بالشفعة

في التبرع وأن كان خلاف

المشهور وقد ذكر الناظم جملة

فالكنايس آلة الكنس وجمع الكناسة والجسر بكسر الجيم القنطرة والمختل الآلة التي يخرج بها الخالة من الدقيق والخوان المائدة ليس عليها طعام والفئات أجزاء الطعام وكاسيات على حذف مضاف أي ولبسة النساء الكاسيات العاريات والمراد بذلك لباس النساء الثياب الرقيقة الخفيفة النسيج التي يظهر ما تحتها فهي كاسية لوجود الثوب عليها عارية باعتبار ظهور ما تحتها ومعنى ما فئات أي مخترفات عن الشريعة بسبب هذا الفعل وزاد في الحديث ميلات أي لقلوب الرجال

* فصل وفي البلدة الغراء *

اعلم أن العمل بمقابل المشهور لأحد أمور ثلاثة إما لكونه الراجح فهم يعبرون به لرجحانته كما في قول أخ وهل يراعى حيث المدعى عليه وبه عمل وفيها لإطلاق وعمل به وأما لجريان العرف به في ذلك البلد أو في ذلك الزمان كمسألة الشروط في النكاح وتكتب على الطوع والعرف شرطيتها في العقد كما يأتي في قواعد فاحمل على الشرط الخ ومسألة الشفعة في التبرع وذات القروء ونحو ذلك المشار إليه بقوله (لما قد فشى من قبح حال الخ) وأما لمصاحبة عامة أو سبب كذلك كغرم الراعي المشترك وبيع الصفقة وتاريخ التسجيل ونحو ذلك ثم إن الوجه الثاني يتغير بتغير العرف والثالث يدوم ما دامت تلك المصاحبة وذلك السبب ومن الأول قولهم أن

من ذلك إذا قال (فمن ذاك) أي الذي جرى به العمل (الاستفسار) بالسين والراء وبالصاد واللام والأول أشهر وهو استفهام الشهود الليف عما شهدوا به وإن لم يكن فيه إجمال وهل هو من حق القاضي أو من حق المشهود عليه جعلوه عوضا عن التزكية التي هي الأصل في الشهود ولذا قال (والتزكيات دع) أي أتركها مع ذلك لأنها شهادة مدخول فيها على عدم العدالة للإلزام السلامة من جرحت

الكذب فلا بد منها كما م (نعم) اذا كان في الليف ذو مروءة (قد يزكى ذو المروءة) منهم (فاقبلا)
 ح رجوعا للاصل (وذات قروء في اعتداد بشهر) يعني ان المطلقة اذا كانت ممن تحيض وعدتها
 بالاقراء كما قال الله تعالى والاطلقات يترصن بانفسهن ثلثة قروء فاذا ادعت انقضاء عدتها وانها
 رات الحيضة الثالثة فالشهور انها تصدق فيما يمكن فيه ذلك ولو شهرا مخ وصدقت في انقضاء
 مدة الاقراء والوضع بلا يمين ما امكن ابن الحاجب وامكان (١٦٦) انقضاء الاقراء مبني على
 الاختلاف في اقل الحيض والظهر

ضمن الاقرار كالاقرار على الشهور المعمول به وهو كثير (وذات
 قروء) قوله فيما يمكن فيه ولو شهرا الخ فان قلت كيف يتصور
 حيضها ثلثة في شهر مع ان اقل الظهر نصف شهر قلت كان
 يطلقها اول ليلة من الشهر وهي طاهر فتحيض وينقطع عنها قبل طلوع
 الفجر ايضا فتتكث خمسة عشر يوما طاهرا ثم تحيض في الليلة
 السادسة عشرة وينقطع عنها قبل الفجر ايضا وتستمر كذلك ثم
 تحيض عقب آخر يوم من الشهر لان العبرة في الطهر بالايام قاله
 الزرقاني قلت قال في مختصر المتطية عن مالك ولا تصدق في
 اقل من خمسة واربعين يوما وبه جرى العمل عند الشيوخ اه
 وعلى ما به العمل اليوم من انه لا بد من ثلثة اشهر تنتظر اقصى
 الاجلين فان حاضت ثلاثا قبل ثلثة اشهر انتظرت تمامها وان
 تمت لاشهر قبل ان تحيض ثلاثا انتظرت ما بقى لها ثم هذا طاهر
 بالنسبة لما اذا ارادت الزوج واما بالنسبة لما اذا اراد ارتجاعها
 وادعت انها حاضت ثلاثا فيما يمكن ولو شهرا او خمسة واربعين
 على ما مر فانها تصدق وقد بطلت رجعتها ولا يفيدها تكذيبها نفسها
 لان هذا حق لله قوله خرق للاجماع الخ الاولى انه خرق للكتاب
 والسنة لان ذلك ثابت بهما لا بخصوص الاجماع (وترك لعان)

في العدة والاستبراء وجرى
 العمل بانها لا تصدق في اقل
 من ثلثة اشهر قال في ضييع
 من ابن العربي عادة النساء
 عندنا ان تحيض مرة في الشهر
 وقد رقت الاديان فلا تصدق
 المرأة في اقل من ثلثة اشهر اه
 يعني وتصدق في ثلثة اشهر
 فاكثروا بد من سوالها فان لم
 تحيض ثلاث مرات لم تخرج
 من العدة ولو انقضت الثلثة
 الاشهر او اكثر ولو اعتادته في
 كالسنة هذا مراده وانهما اذا
 ادعت انقضاء عدتها في اقل
 من ثلثة اشهر لا تصدق لانها
 تعتد بثلثة اشهر وان لم تحض
 ثلاثا وهي ممن تحيض كما هو
 ظاهر كلامه فان هذا لا قائل به

وجله عليه جهل وخرق للاجماع (وتاريخ تسجيل) اي ما شهد به القضاة
 على انفسهم (وشبه تحصلا) كالحكام قال الغناطي العمل ان لا يورخ ذلك وكتب عليه ظم جرى
 العمل بفاس بالتاريخ في ذلك (وترك لعان مطلقا) كان الزوجان عدلين ام لا (او) بتركه (لفاسق)
 فقط كما هو مذهب ابي حنيفة لا يمكن الزوجان منه إلا اذا كانا عدلين لقوله تعالى فشهادة احدهم
 اربع شهادات بالله فسمها شهادة والمذهب وان فسقا اورقا لا يكفرا واعترض علي المصنف ايضا ما

قوله على سبيل الشك والترديد الخ قد يجاب عن ظم بان او
بمعنى الواو والمعطوف عليه محذوف اى غير فاسق ولغاسق وهو
تفسير لا طلاق وقوله وان الزوج يجاد الخ هو عطف على قوله
بالمعنى اى لا قائل بالمنع وبان الزوج يجاد ولا يمكن منه اذا
طلبه وقوله محكمة اى ليست منسوخة وقوله ولولم تقم الزوجة
كذا نسختنا بلو لا غياثية وصوابه اذا لم تقم الخ وقوله عن ابن
عرفته ولا نص فى حكمه الخ زاد عليه والحق انه ان كان لنفى
حمل وجب لئلا يلحق بنسبه ما ليس منه وإلا فالاولى تركه
بترك سببه فان وقع سببه وجب الخ ثم وجدت نحوه فى سراج
ابن العربى ذكره فى المعيار عنه ايضا قال ان شهادة الرجل على
زوجته بروية الزنى مكروهة اذ لا تفيد اكثر من الفراق والفرار
مع الستراولى اه وتاسل قول ابن عرفته ولا نص فى حكمه مع
قولها فى اللعان يجب بثلاثة اوجه اما بنفى الحمل او ادعاء
الروية الخ وقوله احياء سنة الخ اى احياء امر اذنت فيه
السنة واباحتها لا انه مطلوب الفعل فهو كقولهم طلاق السنة كذا
قال الشافعى وقد يقال هو مطلوب الفعل فى الحمل وكذا فى الروية
حيث جرى سببه لوجوب دفع معرة القذف والمحدث كما
لا بن عرفته وعليه فيمكن ان يحمل قول ابن الهندي اردت احياء
سنة اى امر طلبته السنة واجبه لدفع المعرة فلا يقال انما تستر
بهذا الكلام قال البرزلى وقد وقع زمان الامير ابى يحيى وتلاعنا
بجامع الزيتونة وقد وقع بعد ذلك مرة اخرى ولا غرابة فى وقوع
سببه فى هذا الزمان لكثرة المفاصد نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها
وما بطن اه قلت وقد وقع مرارا بعد الاربعين والمائتين ولا الف
بجامع القرويين من فاس حرسها الله فما ذكره ظم من تركه
مطلقا لا يعول عليه وقد اعترض سيدى احمد بن عبد العزيز الهلالي

ذكره من جريان العمل بترك
اللعان مطلقا او لغاسق على
سبيل الشك والترديد بانه لا
قائل بالمنع منه وان الزوج
يجاد اذا قذف زوجته ولا
يمكن من اللعان اذا طلبه
والآية محكمة وما ذكره من
الترك لعله لم يتفق سببه
ولولم تقم الزوجة بحققها فيلجأ
الزوج اليه ابن عرفته ولا نص
فى حكمه ابن عباس لا عن
ابن الهندي فعوتب فقال
اردت احياء سنة اندرست
اه البرزلى قد اغنى الله عن
بيان بما ذكر فى القرآن والستر
اولى وانما تستر بهذا الكلام
حين عوتب قسالة الطراز
وكانت ملاعنته بالمسجد الجامع
بقروية سنة ثمان وثلاثين
وثلاثمائة (و) جرى العمل

بترك (عهدة مملوك ببيع لتبطلا) اى العهدتان خ ورد فى عهدة الثلاث بكل حادث وفى عهدة السنة بجذام وبرص وجنون ان اشروطنا او اعتيدنا فان لم يكن شوط لهما ولا عادة لم يقض بهما فهو جار على المشهور (كنوكيل عون من سوى امرأة جرى) خدمته القاضى الذين يتصرفون بين يديه نوعان احدهما من له معرفة بمبادئ الخصام وفصول الاحكام وهم الذين يتوكلون فى المسائل المهمة والثانى من لا معرفة لهم بذلك وانما عملهم الاتيان بالمطلوب لا (١٦٨) غير هؤلاء يسمون بالاعوان

ولم يجبر العرف بتوكيلهم إلا
ان يتوكل الواحد منهم للمرأة
او نحوها فى الشئ القريب
(ولا قافتة) اى جرى العمل
بتركها فى مسألة الشريكين
فى كرامة وطأها بطهر وغيرها
من مسائل الاستحقاق ولعله
لم يتفق او لم يوجد القاييف
(والفرج للنسوة امجلا) المشهور
ان المرأة مصدقة فى داء
فرجها اذا ادعى عليها وفى
بكرتها وقال سحنون ينظرها
النساء وبه العمل لقلة امانتهن
(نعم) جرى العمل بما ذكر
(ك) ما جرى به (الذى يجرى
من البيع صفقته بلا حاكم بيع
الفصولى املا) ولم يشرح عليها
الشارح وصورة بيع الصفقة ان
تكون دار او عبد مثلا مشتركا
بين رجلين او اكثر ملكوا ذلك دفعة فى زمن واحد بان ورثوه من اب مثلا او اشتروه
او وهب لهم فاذا اراد احدهم ان يبيع وكانت حصته اذا باعها مفردة ينقص ثمنها فله ان يبيع الدار
كلها ويخير شريكه بين ان يمضى البيع للمشتري فيأخذ منه ما نابه من الثمن وبين ان يضم الجميع
ويدفع للبائع حصته من الثمن الذى باع به والجارى على المنصوص فيمن اراد البيع ولم يوافقه
شريكه ان يرفع للقاضى فيجبر له الممتنع ويبيعان دفعة واحدة بعد اثبات الموجبات لكن جرى

وقوله
او وهب لهم فاذا اراد احدهم ان يبيع وكانت حصته اذا باعها مفردة ينقص ثمنها فله ان يبيع الدار
كلها ويخير شريكه بين ان يمضى البيع للمشتري فيأخذ منه ما نابه من الثمن وبين ان يضم الجميع
ويدفع للبائع حصته من الثمن الذى باع به والجارى على المنصوص فيمن اراد البيع ولم يوافقه
شريكه ان يرفع للقاضى فيجبر له الممتنع ويبيعان دفعة واحدة بعد اثبات الموجبات لكن جرى

العمل بخلاف هذا وهو ان المالك للصفقة يبيع نصيبه ونصيب غيره ممن شاركه بدون رفع لالحاكم وهو معنى كلام ظم كما جرى العمل ايضا ان المشتري يشترط على البائع ان لا يدفع الثمن الا بعد كمال الصفقة ويكتب ذلك في الوثيقة وان ضم الصفقة على البائع فهو الذي يجرى على ذلك فان ضم شركة انصرف المشتري ولا (١٦٩) عهدة عليه وان كملوا البيع دفع المشتري الثمن ومن ضم

وباع بالقرب فلا كلام معه بخلاف الشفعة فيها واما اذا ارادوا كلهم الضم او المتعدد منهم فكالشفعة في القسم بينهم والموجبات التي لا بد منها هي ثبوت الشركة كما هو الموضوع وان على مريد البيع غبنا في بيع حصته مفردة لئلا يصحها عن ثمن الجميع وان من شاركه امتنع من البيع معه ومن ان يعطيه ما تنقص حصته اذا بيعت مفردة كما قاله اللخمي وان مدخلهم واحد على ما جرى به العمل كما صورنا وهي طريقة عياض فلو اشترى كل واحد منهم جزءا مفردا لم يكن لاحد منهم تصفيق وان مات احد الشريكين فلورثته ان يبيع بعضهم على بعض وليس لهم ان يبيعوا على شريك ايهم وله هو ان يبيع عليهم فيجبر الدخيل للاصيل ولا يجبر

وقوله واجازة ابن داود النخ بمثله اجاب ابن الحاج ايضا وبمثل الاول اجاب ابن رشد كما في الشارح والمعتبر المعمول به هو ما لابن داود وابن الحاج الا انه غير مقيد بما لا يقبل القسمة وغير خاص هنا بمسألة الوصية المذكورة بل كل ما لا ينقسم او ينقسم يباع ويجعل ثمنه في حبس آخر كما في الشئ وغيره وقوله قبل هذا ويكتب في الوثيقة ان ضم الصفقة على البائع النخ من هنا تعلم ما يقع كثيرا في هذا الزمان من مواجة المشتري للبائع بشئ زائد على الثمن ليضم له الصفقة فان تلك الاجرة تحسب من الثمن ولا ينفرد بها البائع ان امضى اشراكه معه اذ هو لا يقضى له بالا على شئ يجب عليه فعله اذ الواجب عليه لا يستحق عليه اجرا وبه كنت احكم وافتي غير ما مرة فان ضم اشراكه ولم يبيعوا فالظاهر انهم لا يجب عليهم لمن يرفعوا له نصيبه في الاجرة لانه مقر على نفسه انها زائدة على الثمن فهو مواخذ باقراره وقد ذكر في الباب الثالث من الالتزامات ان الملتزم بكسر الزاى اذا كان يعلم ان الملتزم له لم يجب عليه الفعل فانه يلزمه ذلك الالتزام ويجعل على انه قصد الترويج في اثبانه بذلك الفعل لان ذلك قرينة ومعروف اه وهذا ظاهر لو كان المشتري في هذا المسألة لا يتم بالتواطى مع البائع في ان ذلك من الثمن الا لانه يريد ان يحاسبه به ولا يسميها اجرة لينفرد بها اذ ذلك الفعل الذي هو الضم او التمسك يجب عليه فعلا بدون اجرة والله اعلم وقوله واما الموصى

لاصيل للدخيل واختلف في تصفيق الورثة على الموصى لهم بالثلث حسبا فمنعه مجد ابن اسمعيل واجازة ابن داود وغيره ويجعل الثمن في حبس آخر الا ان يقبل القسمة فيقسم ولا يباع الحبس كما في تحييس الجزء المشاع فانه يقسم فان لم يقبل بيع وجعل ثمن الجزء في حبس آخر ندبا عند ابر القاسم وجوبا فيقضى به عند عهد المالك واما الموصى له ملكا فيجبره الوارث قطعيا واما ثبوت كون

ذلك المشتري مما لا يقبل القسمة وأنه يراد للاختصاص بالانتفاع به لا مجرد الغلة كالحمام والرحى
فليس العمل على واحد منهما بل الصفقة جارية فيما يقبل القسمة وما لا وكذا فيها هو من ربايع
الغلة وغيرها وجه الآخر بان ربايع الغلة لا يخط ثمن بعضها عن جملتها بل ربما كانت الرغبة في
البعض أكثر قاله عياض من ابن رشد قال ابن عرفة عقبه (١٧٠) والمعروف ان شراء الجملة

أكثر ثمنًا في ربايع الغلة وغيرها إلا
ان يكون عندهم وان كان فهو نادر
لا حكم له ومن الشروط ايضا
ان لا يبيع المالك للصفقة
حصته وهذا التبعيض يصدق
بوجوه أحدها ان يبيع حصته
كلها مفردة ولا شك ان هذا
رضا بالتبعيض فلا كلام له بعد
الثاني ان يبيع بعض حصته
ويترك البعض ثم يحتاج لبيع
فيريد ان يصفق على الجميع
ليزاد في الثمن فليس له ذلك
لأنه اسقط حقه فيه لما باع
بعض حصته الثالث ان يبيع
حصته ونصيب بعض من
شاركه كدار بين اربعة فاراد
أحدهم بيع حصته ويجبر على
البيع معه الشريك الواحد
ليكون المبيع النصف فله ذلك
على ما لابن الحاج وليس له
ذلك على ما لابن رشد قاله

الونشريسي ففي نوازل الاحباس من المعيار سئل ابن رشد وابن الحاج عن ربيع
محبس على قوم وبعضه مطلق ومعناه ان الربع المذكور بعضه محبس على قوم المحبس واقاربهم والبعض
الآخر ملك للورثة فاراد الذي له في المطلق حصته ان يبيع وان يجبر من معه من الشركاء في
المطلق ان يبيع معه لاستغفار الثمن فما جاب ابن رشد بانه لا يجبرهم على البيع معه لان التبعيض

حاصل على كل حال واجاب ابن الحاج بانه يجبر من معه من الشركاء في المطلق على البيع معه من اجل ان يعهدهم سبب (١٧١) الى كثرة الثمن في حصته واذا باع حصته وحده قل الثمن فيها فهو ضرر عليه وقد قال

على كل حال وقوله وقد يقال لا يلزم من البيع على جميع الاشراك الخ هذا اعتراض على الونشريسي بان مسالة الدار بين اربعة ليست كمسالة الحبس المطلق حتى تجرى على حكمها لان الشريك للحبس المطلق لا يملك الصفقة عليه فالتبعض حاصل بما لا قدرة له على رفعه بخلاف مسالة الدار فللمصنف اختيار في التبعض وذلك من الترجيح بلا مرجح وللونشريسي ان يقول تعليل ابن رشد بان التبعض حاصل على كل حال جاز في مسالة الدار بالمساواة او بالاحرى وقوله واما المنع من البيع على جميعهم الخ يعنى في مسالة الحبس المطلق والضمير في قوله جميعهم يرجع للورثة وقوله وای فرق الخ هو احتجاج ظاهر لكن لا يلزم ابن رشد هذا الا لو قال بالجواز في هذا مع ان تعليلهم المتقدم يدل على عدم الجواز كما مر وقوله وهذا وجه رابع الخ الفرق بين هذا الوجه والوجه الثالث انه في الثالث يملك الصفقة على الجميع لكن اراد ان يصفق على البعض دون غيره بخلاف الرابع فانه انما يملك الصفقة فيه على من يريد التصفيق عليه ومنه مسالة الحبس المطلق خلافا لابن رشد وقوله وسواء باع الشريك اليه الخ الضمير في قوله اليه يرجع لشريك ايهم اى سواء باع الشريك الوارث لشريك ايهم او لاجنبى فعلى كل حال له التصفيق على الورثة الذين معه وقوله وانما وقع النظر الخ هذا وجه خامس في التبعض بناء على ان مسالة الدار بين اربعة تجرى فيها خلاف ابن رشد وابن الحاج كما قال الونشريسي والفرق بين هذا الخامس وبين مسالة الدار مع ان التصفيق انما هو على البعض فيهما ان البيع في مسالة الدار لاجنبى وفي هذه للبعض الذى لم

او لاجنبى ولا نزاع في هذين الوجهين وانما وقع النظر اذا باع لواحد من بقية الشركاء فقال الشيخ ميارة ان من جملة الشروط ايضا ان يكون البيع لاجنبى والا فهو تبعض للبيع لا تصفيق للبيع فلا

يجبر الشريك على البيع أو الضم بل على الشفعة أو اسقاطها كما لو كانوا خمسة فباع واحد منهم لثان صفقة فازاد الثالث الضم وامتنع الباقيان فلا يجبران على البيع أو الضم بل على الشفعة أو اسقاطها واحتج لذلك بما نقله من جواب لبعض المتأخرين في نصف (١٧٣) جناب بين ورثة اشترى

واحد منهم من آخر جميع النصف بحكم الصفقة فقام آخر واخذ بالشفعة من يد المشتري في جميع النصف المبيع أولا فأجاب بانه لا شفعة للقائم في نصيب المشتري من النصف المذكور وله شفعة ما يبيع من نصيب غيره ان لم يكن مانع من شفعته والشفعة ممن تجدد ملكه وكيف يشتري العاقل متاع نفسه من نفسه او من بائع مقرر له بملكته قلت هذا توجيه لمنع القائم من اخذ الجميع وهو ظاهر ولا قائل به وقوله ان لم يكن مانع يقال له ان من المانع لاخذ جميع النصف ما عدى نصيب المشتري كون المشتري شريكا مستحقا للاخذ بالشفعة وترك للشريك حصته فيكون نصيب الباقيين بين القائم والمشتري على حسب نصيبهما وهذا الحكم هو الواجب في بيع الصفقة ايضا اذا اراد كل واحد

يرد التصفيق عليه وانما قلنا ان التصفيق في هذا انما هو على البعض لان المشتري هنا لا تصفيق عليه اذ يستحيل ان يشتري الانسان ملكه وقوله فاجاب بانه لا شفعة للقائم الخ ما اجاب به هذا المحيب هو قول خ وترك للشريك حصته وقوله ان لم يكن مانع يعنى من مقاسمة او سكوت سنة او مساومة ونحو ذلك وقوله يقال له ان من المانع الى قوله وترك للشريك حصته الخ هذا هو عين ما اجاب به المحيب فلو حذف تلك الجملة لكان اولى وقوله فيكون نصيب الباقيين الخ كذا في نسختنا وصوابه فيكون نصيب البائع وذلك لان الموضوع ان الباقيين لم يبيعا ولو باعا لكان نصيبهما مع نصيب البائع قبلهما بين القائم المرید للشفعة على ما مر لم ولناظم على ما للثمة وبين المشتري وهما حينئذ داخلان في لفظ البائع وان لم يبيعا وقاما مع القائم فهما داخلان في لفظ قائم ويقسم المبيع بينهم وبين المشتري على قدر الحصة وان لم يقوموا فهو محل النزاع فلا يجبران على البيع أو الضم على ما لم بل على الشفعة أو اسقاطها ويجبران عليه أو على الضم على ما للثمة وغاية ما تمسك به م تعبیر المحيب في جوابه بالشفعة دون الضم فقال له قد تعبيرة بالشفعة انما هو للمشاكله لما في السؤال وإلا فالاصل في التعبير ان يقول انه لا ضم للقائم في نصيب المشتري لان فرض السؤال ان البيع وقع صفقة وقوله لا على الضم أو الترك لو قال او البيع لكان اظهر وقوله ولا شك في الفرق الخ هو على حذف مضاف اى في عدم الفرق وبالجملة

من الشركاء ان يضم فان المبيع يقسم بينهم فصار المال في الجواب واحدا سواء عبر بما بالشفعة أو بالضم في مسألة الشركاء في نصف الجنان وحينئذ فلا دليل له فيها لما قاله في مسألة الخمسة من ان الباقيين يجبرون على الشفعة أو اسقاطها لا على الضم أو الترك ولا شك في الفرق

بين الامرين في هذه وما قاله فيها يحتاج الى نص واحتجاجة بقوله لان البيع اذا كان للشريك
فالمسألة من باب التبعض لا من باب بيع الصفقة يرد بانهم ليس كل تبعض يمنع الصفقة كما في
النصف بين الشركاء يبيع (١٧٣) احدهم لاجنبى ففى بيعه تبعض بالنسبة لباقى الدار وهو

نصف الشريك وتصفى
بالنسبة لشركاء البائع فى النصف
فكذلك هنا فى البيع تصفىق
بالنسبة لمن عدى المشتري
من الشركاء وتبعض بالنسبة
لنصيب المشتري فانه لا
يشترى نصيب نفسه المملوك
له واطلاق البيع عليه مجاز
قرينته استحالته ذلك شرعا
وعادة وموجب الصفقة هو ما
على البائع من الضرر والغبن
فى بيع حصته مفردة فاذا جمعها
زاد ثمنها وهذا المعنى لا فرق
فيه بين ان يبيع الجميع لاجنبى
او يبيع لاحد الشركاء ما عدى
نصيبه بل ربما كان هذا اغزر
فى الثمن لان مالك البعض قد
يعطى من الثمن ليكمل له ملك
الجميع اكثر مما يعطيه غيره ونص
المدونة وغيرها الذى هو الاصل
فى الجبر على البيع شامل لما
قلنا قال فى المدونة واذا دعا
احدا لاشراك الى قسم ما ينقسم

فما احتج به ميارة ليس صريحا فى النازلة وقوله كما فى النصف
بين الشركاء يبيع احدهم الخ يعنى والنصف الآخر لا يملك الصفقة
به كمسألة الجنان المتقدمة ومسألة الدارين اثنين مات احدهما
وترك ورثة وليس مرادة مسألة الدارين اربعة لانه تقدم له
اعتراضها على الوشريسى حيث قال وقد يقال لا يلزم الخ وعليه
فقد يقال لا تقوم له حجة على م لان مسألة الدار التى احتج
بها لا يملك البائع فيها الصفقة على مالك النصف الآخر بخلاف
مسألة النزاع فانه يملكها حتى على المشتري وقد صفق ما عدى
حصته المشتري وبالمجمل فمسألة الدارين اربعة ان كان البيع
فيها لاجنبى واراد ان يصفق على احدهم دون الباقيين فهى مسألة
الوشريسى التى الحقها بمسألة الحبس المطلق ومسألة الدارين
اثنين مات احدهما عن ورثة كمسألة الحبس المطلق فى ان
تعليق ابن رشد يجرى فيها ايضا وان كان البائع فى الدارين
اربعة احد الاربعة فهى مسألة النزاع ومنه نصف الجنان بين
خمسة او نصف الدارين اربعة ونحو ذلك فان قلنا ان تعليل
ابن رشد بان التبعض حاصل على كل حال الخ جار فى مسألة
الدارين اربعة قطعاً كما فهم الوشريسى فمسألة النزاع كذا ملك على
ما لابن رشد دون ما لابن الحاج فما للثمة حينئذ جار على ما لابن
الحاج وما لم جار على ما لابن رشد وان قلنا ان تعليل ابن رشد
لا يجرى فى مسألة الدارين اربعة لوجود الفارق بين مسألتى
الحبس والدار بين اثنين وبين مسألة الدارين اربعة فتبقى

من ربع او حيوان او عرض وشركتهم يارث او غيره اجبر على القسم من اباه فان لم ينقسم ذلك فمن
دعا الى البيع اجبر له من اباه ثم لا يابى اخذ الجميع بما يعطى فيه اه فقولها فمن دعا الى البيع
اجبر له من اباه ظاهرة باع لاجنبى او لاحد الشركاء وقال ابن الحاجب ويجبر من ابى البيع فيها

مسألة الدارين اربعة ومسألة النزاع معرضتين للاجتهاد ولا دليل
 لم فيما احتج به من نصف الجنان كما مروته بنى اعتراضه على
 م على هذا الوجه وحاصله ان مسألتى الحبس والدار بين
 اثنين مسألة واحدة في المعنى والدار بين اربعة ان كان البيع فيها
 لاجنبى او لاحدهم مسألة اخرى في المعنى ايضا فان قلنا ان خلاف
 ابن رشد بحسب ظاهرة وتعليله يجرى في مسألة الدارين اثنين
 لزم ان يجرى ايضا في الدارين اربعة بقسميها كذلك او بالاخرى
 وان قلنا خلافه يجرى في مسألة الدارين اثنين لوجود الفارق
 كما هو ظاهر بقيت مسألة الدارين اربعة بقسميها معرضة
 للاجتهاد إلا انه قد يقال مسألة النزاع التى هى البيع لاحد الشركاء
 غاية الامر فيها ان المشتري التزم النقص الداخل على البائع
 والمنتفع من البيع لم يلتزمه فيجب على التزامه معه او على البيع
 اذ لو فرضنا ان البائع باع لاجنبى وضم هذا المشتري ذلك لم يكن
 بد للمنتفع من ان يضم معه او يسلم البيع فهذا المشتري حينئذ
 (راى الامر يفضى الى آخره فصيّر آخره اولاً) وبهذا يترجح ما قاله ت
 ولا يبقى حينئذ معرضاً للنظر إلا مسألة الدارين اربعة ان وقع
 البيع فيها لاجنبى وقلنا ان تعليل ابن رشد لا يجرى فيها ويترجح
 فيها بحسب الظاهر عدم تمكينه من التصفيق لان عدوله عن
 تصفيق الجميع الى تصفيق النصف ونحوه مع كون تصفيق الجميع
 اغزر لهما بحسب العادة دليل على مجرد قصد الضرر بالمصنف عليه
 واعمال الخيانة عليه كما لا يخفى على منصف والله اعلم وان فرضنا
 ان بعض الناس قد يرغب فى شراء النصف مثلاً دون الجملة
 فذلك نادر والعادة تكذيبه وعليه فمسألة الدارين اثنين مات
 احدهما عن ورثته كالتفق على تصفيق الورثة بعضهم على بعض
 دون شريك ايهم اذ لا يجبر لاصيل للدخيل وهى ترجح ما لابن

لا ينقسم لمن طلبه اذا كانت حصته تنقص مفردة لدفع الضرر كالشركة فالعلة هي دفع الضرر ولا فرق فيه بين الاجنبي واحد الشركاء وفي المختصر والمبيع ان نقصت حصة شريكه مفردة وفي التلقين فان اجابه الاخر والاخر اجبر (١٧٥) على البيع معه والحاصل ان التصديق انما هو لاجل الضرر وهو يرتفع بكل من البيعتين ولا

الحاج في الحبس المطلق واما مسالة الدارين اربعة بقسميها فقد ابدينا فيها ما ظهر لنا فتامله منصفاً وقوله ولا كبير ضرر على المبيع عليه الخ الحق ان عليه في ذلك كبير ضرر اذ الغالب ان الممتنع من البيع او الضم انه لا قدرة له على الضم لعدم ما يضم به او لغلاء في المبيع ونحو ذلك فهو يريد ان يتمسك بحصته لما له فيه من المنفعة فيلتبس الوجه لعدم خروجها من يده بعدم اجمال البيع وهذا مشاهد في غالب الناس وقوله وخالفني فيها صاحبنا ابو حفص الخ يعني سيدى عمر الفاسى وله شرح على هذا النظم ولم يتعرض فيه للنزلة وتبع م ناظم العمل فقال
والبيع مهمى كان للشريك فهو تبعض بلا تشكيك
وقوله في التنبيه الثالث اذا كان احد الشركاء غائبا الخ يعنى وكذلك اذا كان محجورا ولا ينظر حينئذ لكونه اولى ما يباع عليه لان البيع جبرى ولا بسداد في الثمن اذا الغبن فيها لا يتصور كما قال ناظم العمل

والغبن فيها ليس ذا تصور للحاصل التخيير والتخيير
فان كان الشريك حاضرا رشيدا وعلم وسكت قال ناظمه ايضا
والزم البيع ولا كلاما ان علوا وسكتوا اعواما
تنبيه تقدم ان الشريك اذا رضى بتبعض صفقته او اسقط الشفيع شفيعه يجبر الدخيل للاصيل دون العكس قالوا الا ان يدعى الدخيل انه جهل كون الاصيل يشفق عليه فيكون عيبا وله القيام على البائع ان لم يعلم ان مدخلهم واحد او علم وجهل كونه وفى هذه المسودة من الافادة ما

في تحفة لاصحاب وزيادة والله اعلم (وقد خولف المشهور) ايضا (فيها) اى فاس (بزائد) متعلق بقوله (بخلع) اى في مسالة خلع المرأة زوجها بان تنفق على ولدها منه ازيد (على) اى من (الحولين) مدة الرضاع مذهب المدونة سقوط الزائد على الحولين وقال المغيرة واشهب وابن نافع وسحنون لا يستقط

يصنق عليه واذا رد هذا المشتري ما اشترى على بائعه بالعيب المذكور
اجبر البائع على البيع مع شريكه على ما هو لاصل في ذلك قاله
ابو الضياء سيدي مصباح قال ابو الحسن علي بن عثمان الوشيري
وبه سجلت الحكم غير ما مرة وهو بين لانه اذا كان عالما بان
مدخلهم واحد وعلم بان مطالب بالبيع صفقة فقد دخل على
ذلك ورضى بالعيب وان لم يعلم بان مدخلهم واحد او علم وجهل
الحكم كان من حقه ان يقوم بالعيب لان من حجه ان يقول
اشتريت ليتقرر ملكي فاذا كنت مجبورا على البيع كان ذلك عيبا
فان كان قائما خير بين الرد ولا مساك وان فات بحدوث عيب
عنده خير بين ان يتمسك ويرجع بقيمة العيب او يرد ما نقصه
العيب وان لم يعلم بكون ذلك عيبا حتى باع حصته مفردة فيتنزل
المشتري منه منزلته انظر تمامه في تكميل المنهاج قلت وظاهر
هذا ان الجهل بالحكم موثر كالجعل بالسبب وقد قالوا المشهور ان
الجهل بالحكم غير موثر كتمكين المعتقة تحت العبد جاهلة ان لها
الخيار بعقتها وكسقاط الشفعة عالما بالبيع جاهلا بوجوبها بخلاف
الجهل بالسبب فهو موثر اتفاقا كتمكين المعتقة جاهلا بالعقد او
اسقاط الشفعة جاهلا بالبيع قال ابو عبد الله المقرئ والصحيح
التفريق في الجهل بالحكم بين ما لا يخفى غالبا كجهل وجوب
الحد في الزنى والشرب والسرقعة وجوب الشفعة مع العلم بالبيع
وبين ما قد يخفى كجهل المعتقة ان لها الخيار ولذلك علل ابن
القصار المشهور بما اذا اشتهر ثبوت الخيار لها بحيث لا يخفى على
امة واما ان امكن جهلها فلا اه قال في التوضيح لا قرب ان قول
ابن القصار تقييد اه وبه تعلم ان قول خ في العيوب وخير مشروطته
غيرهما الخ مبني على تعليل ابن القصار ونحوه قول الميطني وان
علم المشتري انه بيع سلطان او ميراث وجهل انه بيع براءة ارى

ان تكون له العهدة ومنه ما مر من انه اذ اشترى شقصا جاهلا بان شريكه بائعه معهدا مدخله مع بائعه الخ فتيين ان الجهل بالحكم يفرق فيه كما مرو هذا ما وعدناك به عند قوله تأملا كلاما للخمي الخ وبالمجلة فيبيع السلطان والوارث للدين بيع براءة في الرقيق من العيب فقط واما في غير الرقيق او فيه بالنسبة للاستحقاق فليس بيع براءة والمشتري الرجوع في مال لا يتم على المذهب باع للانفاق او لغيره خلافا للخمي حيث قال اذا باع للانفاق لا يرجع إلا في الثمن ان وجده قائما وقد تقدم رده بانه اذا تبين انه يبيع للانفاق قد يكون المشتري جاهلا بانه مع ذلك البيان لا يرجع إلا بالثمن ومثل هذا الجهل كثير غالب فيكون معذورا وبان غاية المشتري انه امنه على الثمن وهم قالوا اذا امن لا ضمان عليه إلا ان يصون به ماله فيضمن في المصون كما قالوا عند قول خ وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه الخ فاضف هذا الى ما تقدم وانظر تحصيل هذا فيما ياتي عند قوله وبيع رقيق بالبراءة الخ (كالرشد فاقبلا) قوله يمكن ان يكون مراده الخ قال ابن سهل من ابن العطار انما يكون للاب تجديد السفه على ولده قرب البلوغ واذا بعد ازيد من العام لم يكن له ذلك إلا ببينة تشهد بسفهه اى ويحكم الحاكم بسفهه ونحوه في المتبعية فاقبلا ليس للاب ان يحجر على ولده إلا باحد وجهين اما ان يكون سفهه حين الحلم او قريبا منه ولا يخرج حينئذ من حجرة إلا ان يرشده او يحكم الحاكم باطلاقه والوجه الاخر ان يكون لاب اغفل الحجر عليه حتى بعد من سن لا احتلام فلا يكون له تسفيهه إلا ببينة عند الامام اه قللت ويحتمل ان يكون ظم اشار الى ان المعتبر في الرشد والتسفيه هو الحال لا الولاية فاذا ظهر رشده وحسن تصرفه فلا عبرة بالولاية عليه كما ان المهمل اذا تبين سفهه بطل تصرفه وان لم يحجر عليه قال ناظم العمل

وصوبه غير واحد وبه العمل
(كالرشد فاقبلا) يمكن ان يكون
مراده الولد الذكر الذى له
اب اذا بلغ ولم يجدد عليه
الحجر وجهل حاله فعن بعض
الموثقين ان تسفيهه جائز قبل
انقضاء عامين من بلوغه وقيل
يخرج بالعام ونحوه وقيل بمجرد
البلوغ وهو ظاهر ما في اول
النكاح من المدونة من قولها
اذا بلغ الولد ذهب حيث
شاء وقوله ابن ابي زيد انه
اراد بنفسه لا بماله قاله ابن
سلون

ويستفي الحجر اذا بدا الرشاد فمن تصرف مضى ولا فساد
وقوله لان المعمول به في الانثى الحج تامل هذا مع قول ناظم العمل
تخرج بالعامين من بعد الدخول جائزة لافعال للرشد تستول
فاما ان يقال انه لم يقف عليه او يقال ما قاله ناظم العمل ليس
عليه العمل الآن بل على ما قاله ابن رشد وغيره من ان العمل
انها لا تخرج الا بمضى السبع (كخط) لا قرب ان يحصل على
ان الرفع على خط الشاهد او العاصي يثبت بالشاهد الواحد بلا
يمين كما نص عليه غير واحد منهم سيدي يعيش الرضا في كواكبه
السيارة وغيره (شفعة في تبرع) اي لغير ثواب والشفعة حيث
بقيمة الشقص ومحل وجوب الشفعة فيه على ما في ظلم اذا شاع
وكثر التحيل بذلك على اسقاط الشفعة ولذا قال ابن ناجي لما
ذكر القولين بالشفعة وعدمها وهو المشهور قال ومحل عندى ما لم
يتكرر من الناس التحيل على اسقاطها فيحكم بها وبه قال ابو عمر
الاشيلي الحج قال سيدي عمر فما قاله ابو عمر الاشيلي غير مخالف
المشهور بل هو جار عليه على ما ذكره ابن ناجي لانه قامت عنده
قرائن فالتحيل المذكور من تكرار ذلك بين الناس ونحو ذلك ولذا
قال هذه حيلة من حيل الفجار وبالجملة فمدار المسالة على تكرار
ذلك في الناس وقصدتهم اليه فان ثبت ذلك في زمن او بلد
فلاعمل على الشفعة والا فلا وما للنس من ان العمل اليوم على
المشهور لا يخالفه لانه حيث لا يتكرر التحيل بذلك في ذلك
الزمان او البلد وكذا اذا كثر التحيل على اسقاطها بالزيادة في الثمن
كان يشتري الشقص بعشرة مثلا في الباطن ويظهر انه اسلمها له في
شقص ونحوها فاذا تم لاجل صير له الشقص في ذلك فلا يقدر
الشريك على الشفعة لغلو ثمن الشقص فيمكن من الشفعة حيث
بالثمن المدفوع راس مال لا بمثل الشقص ولا يقال اخذ العقار

وانما قلنا هذا لان المعمول به
في الانثى انها تخرج من الحجر
اذا كانت ذات اب بمعنى
سبع سنين من دخولها وان
كانت مهملة فتعني سهسا او
بمضى صام من الدخول وان
كانت ذات وصى او مقدم
قبالفك لا غير (كخط) اي
كجواز الشهادة على خط الميت
او العسائب من غير تفرقة
بين الاموال وغيرها خ وجازت
على خط مقر بلا يمين وخط
شاهد مات او غاب ببعد وان
يغير مال فيهما اه فهو جار على
المشهور (ووقف) يعنى على
البنين دون البنات جرى
العمل بجوازه وهو احد اقوال
سبعة فيه (شفعة في تبرع)
تقدم شرحه

(كراء) اى وجرى العمل ايضا بالشفعة في الكراء قال الزرقاني وفيها صورتان احدهما دار مثلا مشتركة بين رجلين اكرى احدهما نصيبه والثانية رجلان اكرى ادا ثم اكرى احدهما نصيبه فالاخر ان ياخذ بالشفعة فيهما (١٧٩) لكن بشرط ان يسكن ما يسكن من دار او حانوت او رعى او غيرها واما ان يشفع ليكرى لغيره

عن الشقص المسلم فيها فاسد لان شرط جواز قضاء السلم بغير الجنس ان يكون المقضى مما يصح ان يسلم فيه والعقار لا يسلم فيه بحال والفاسد لا شفعة فيه الا بعد فواته فيشفع بقيمة حينئذ لانا نقول قضاء السلم بغير الجنس لا حقيقة له حيث كثر التحيل بذلك وحق الشفع ثابت بمجرد عقد السلم اذ يحمل الامر في ذلك على ان راس المال ثمن للشقص لا للشقص قاله اليزناسنى في شرح الصفحة قلت وكثيرا ما يقع ايضا ان يشتري الشقص منه سرا بعشرة مثلا ويشهدا في الظاهر انه باع له شقته ونحوها بمائة الى اجل فاذا انقضى الاجل صير له الشقص في المائة وهذه لا فساد فيها من جهة لاقتضاء وهي اكثر وقوعا وعليه فاذا مكتم من الشفعة فيشفع بقيمة الشقص لا بقيمة الشفعة اذ قد يشاهدان على شقة قيمتها مائة او ما يقرب منها والله اعلم (كراء) قوله بشرط ان يسكن هكذا في م عن المنجور ونحوه في حاشية الجنان وذكر ابن ناجي كما في ح ان العمل عندهم ليس هو على اشتراط ذلك قلت وهو ظاهر النظم هنا وظاهر اطلاق ناظم العمل ايضا تنبيه ذكر في المعيار عن العبدوسى فيمن اكرى حانوت مثلا وابى الشريك من الشفعة او الكراء للمكترى المذكور ما نصه انه يجبر على كرائها بالقيمة وبه جرى العمل قال وكان ابن علال والغازورى وغيرهما يجعلونه كالشريك في الارض اما ان يشعراواها او تخلى للكراء اه (وشرط نكاح) انظر شرح المختصر وغيره عند قوله او على شرط ينقض المقصود وقوله ينبغي على حمله على انها اذا وقعت الثلاث لم يكن

له ان يكرها بخلاف المتطوع لها خ وناكر مخيرة لم يدخل بها ومعلقة مطلقا ان زادت على الواحدة ان نواها وبادر وحلف ان دخل ولم يكررها يدها ولم يشترط في العقد وفي حمله على الشرط ان اطلق قولان الثاني لابن العطار والاول حكاة ابن فكتور وقال وهو الصواب (ولا خلطة) على المشهور

انه اذا انكر المدعى عليه انه لا يمين عليه حتى يثبت (١٨٠) الخطة بينه وبين المدعى

وجرى العمل بقول ابن نافع
انها تتوجه عليه بدون خطة
قال ابن عرفة وعليه مضى
عمل القضاة وبه اخذ ابن
لبابة قال ابن الهندي وكان
بعضهم يتوسط في هذا فان
ادعى قوم على امثالهم لم
يوجبها وان ادعى على الرجل
العدل من ليس مثله كلفه
وابائها وكان الغبري يستحسن
الفرق بين المدعى على
المرأة فلا بد منها بخلافها على
الرجل ونحو هذا ما ذكره
ظم بقوله (لكن ببلدة) ابي
عمر (يوسف) بن عبد البر
وهي قوطبة (يخص بها) اى
بأبائهما (ذات الحجاب وذو
العلا) اى الدعوة على المسرة
ذات الحجاب التي ليس من
شأنها المعاملات ودخول
الاسواق والرجل ذو الصفات
العلا يدعى عليه غير شكله
(وفي فاس اخصص) اثباتها
(بالنساء) اى بالدعوى على
النساء (ان ادعى عليهن
ذكران وفي الغير أهلا) جرى
العمل في هذا كله مضموما

الشرط الخ مما يبنى عليه ايضا انها اذا قصت في التملك بواحدة
فقط فهي بائنة ان حانها على الشرط لانها قد استقطت من
صداقها لذلك الشرط فصار خلعا وان حملناه على الطوع فهي رجعية
بلا خلاف كما في الفائق وينبنى عليه ايضا التزام الزوج نفقة
رئيسه او التزام السيد نفقة عبده فان حمل على الشرط فهو النكاح
قبل الدخول وثبت بعده مع سقوط النفقة من الزوج والسيد وان
حمل على الطوع لم يفسد وثبتت النفقة عليهما (لكن ببلدة يوسف)
اشار به الى قول ابن عبد البر المعمول به عندنا ان من عرف
بمعاملة الناس مثل التجار فاليمين عليه لمن ادعى معاملته ومن
كان بخلافه مثل المرأة المستورة المحتبة والرجل المستور المنقضى
من مداخلة المدعى وملابسته فلا تجب اليمين إلا بالخطة اذ بنح
قلت ولعمري ان هذا هو الصواب في هذا الزمان القليل الخير
ولقد شاهدنا غالب سفلة الناس يدعى بدعاوى على المعلوم بالخير
والعدل مع بعده عنه وعدم مخالطة امثاله وملابستهم وليس غرضه
إلا لاذراء به وحط مرتبته حتى صار الدهات يلقنون السفلة
ذلك حتى انهم ربما ادعوا عليه بالتهمة بما فيه معرفة كالسرقة
والغصب ونحوها لسماعهم ان يمين التهمة تتوجه مطلقا على
الشهور المعمول به فينبغي لكل من راقب الله تعالى ان لا يمكنهم
من تحليفه بما يدعيه عليه من المعاملة في الفرض المذكور واما
ايمان التهم بما فيه معرفة فقد ذكر العبدوسى وغيره انها لا تتوجه
إلا على من يشار اليه بمثل ذلك ولا تتوجه على المشهور بالفصل
اتفاقا بل يودب راميهم بذلك وقد غلب على الناس اليوم عدم
الفرقة بين ذوى المروءة وغيرهم فقول الناظم (وفي فاس اخصص
بالنساء) الخ اى اخصص في فاس اليوم العمل المذكور بالنساء
وينبغي ان اهل المروءة مثلهم في الدعاوى التي فيها معرفة كما مر

أراة

(الى غير هذا من امور) جرى العمل بها بغير وقد اتفنى بجمعها



الامام ابو زيد عبد الرحمن الفاسي رحمه الله فنظمها وشرح نظمها وتبعه غيره (وقصدنا) بما ذكرنا منها (اراءه مبنى لليب لينبلا) (١٨١) اى والمقصود ان ينظر الحاذق اللبيب في تلك المسائل

وما احتوت عليه من مصالح عامة

لاجلها عدل عن المشهور الى

غيره ليقس عليه (فان قيل ان

البعض مما ذكرته ضعيف) قال

الناظم في طرة نسخه كالا حلاق

بالطلاق ونزع الشيء من يد

حائزه قبل ثبوت موجب ذلك

قلت (نعم) وضعيف كما

قلت (لكن على العرف عولا)

فانه اصل من الاصول

* فصل *

والعرف الجارى بين الناس

في موضع التداعى يمين اللفظ

الاجمل في الوثيقة اولفظ الشاهد

او احد المتداعيين ويخصص

العام ويفسر المبهم ويقيد المطلق

والى ذلك اشار بقوله (بيان)

الاجمل وهو ما لم تتضح دلالة

(وتخصيص) لعمام وهو لفظ

يستغرق الصالح له من غير

حصر (وتفسير مبهم) اى مغلق

لا يفهم معناه (شهيد) فيه

حذف العاطف والمضاف اى

وتفسير لفظ شهيد ادى به او

تلقى منه ثم مات او غاب

(وتقييد لـ) اجل (عرف جرى حالا) جمع حلية حال من فاعل جرى والجملة خبر عن قوله بيان

وما عطف عليه والمعنى ان بيان الاجمل مثلا كائن او يكون لما تقرر من العرف الجارى حال كونه كالحلية

(اراءه مبنى) اى تنبيه لليب على بيان هذه الاحكام وما اعتبر

فيها من المصالح ليتسع فهمه في الشريعة ومعرفة العلل ومدارك

لاحكام فيكون نبيلًا نجيبًا (لكن على العرف عولا) اى فاذا كان

يرجى ان الحالف ينكل عن اليمين بالطلاق عرفا اى غالبًا ويتكبرا

على اليمين بالله فاعول على هذا العرف والغالب وهكذا

* فصل *

(بيان) هذا مع ما عطف عليه مبتدا خبره لعرف جرى اى

وقع ولو ادخل الباء على عرف مكان اللام لكان اظهر قاله الش

وقول تـ والجملة خبر الخ فيه تجوز لان الجور المتعلق بالاستقرار

لا يسمى جملة بل شبيه بها والمعنى ان العرف يبين الاجمل في لفظ

المتعاقدين كما اذا تبايعا بدرهم وفي البلد سكك فانه يعطى من

السكة التي العرف والغالب التعامل بها او قال في الوثيقة شرى

فلان من فلان لان لفظ شرى يطلق على البيع والشراء او اشهدنا

الغريم حوله ان بذمته كذا فان لفظ غريم يطلق على المدين

ورب الدين فاذا جرى العرف باستعماله في احدهما خاصة

فان لفظ الموثق يحمل عليه واما العام فكقوله حبست على اولادى

الموجودين لى او بعث من ولد لى او حبست عليه ونحو ذلك فاذا

كان العرف مثلا ان الولد انما يطلق على الذكر دون الانثى مثلا

فانها لا تدخل وهكذا والمبهم قريب من الاجمل او عينه وكذا

الطلق فاذا تعذر استفسار الشاهد لغيته او موته فانه يقضى بما

هو العرف (شهيد) جعله تـ على حذف مضاف وابقاه م على

ظاهرة وكان ظم حينئذ اطلق فاعيل واراد به المصدر اى شهادة

(وتقييد لـ) اجل (عرف جرى حالا) جمع حلية حال من فاعل جرى والجملة خبر عن قوله بيان وما عطف عليه والمعنى ان بيان الاجمل مثلا كائن او يكون لما تقرر من العرف الجارى حال كونه كالحلية



التمثيل بها (به) اى بذلك العرف (الحكم والفتوى) بفتح (١٨٢) الواو والفاء لقوله من لام

فعلى اسماء اى الواو بدل باء واما

كانت لعرف وذلك فى ابواب كالاختلاف فى متاع البيت وكشهادة القمط والعقود لمن ادعى الحائط وشهادة الرهن فى قدر الدين ونحو ذلك (ذى عرف صحيح) قول ثم لازم الخ فان اللازم لا يمين فيه على فرض وجوده على انه ما من عرف الا ويمكن مخالفته ولذا وجبت اليمين كما قال (وكملا باحلاف) فالظاهر حينئذ ان الواو بمعنى او وان متعلق صحيح محذوف اى صحيح فى الغالب وقوله وغالب المعطوف اى او فاسد فى غالب والضمير فى قوله ففاسده يرجع لغالب الفساد وقوله والغالب الخ الواو فيه داخله على ما بعده اى واجعل الرهن من الغالب حال كونه مثالا له وتكون هذه الفروع كلها مثالا لما غلب فساد وتترك التمثيل لغالب الصحة كالنكاح والبيع ونحوهما لكثرة لانها الاصل فى العقود بخ وفي البت مدعيه كمدعى الصحة ان لم يغلب الفساد واما ما قاله الشئ وتبعه ثم من ان قوله ففاسده بالجعل الى قوله والغالب الخ هو مثال للفساد دائما فغير ظاهر لانها بالضرورة قد تكون صحيحة ولا يمكن القطع بفسادها فى كل عقد وما ذكره ظم فى الرهن انما هو اذا لم يعاين دفع السلعة والا فالىقول لمدعى الصحة قال ناظم العمل

واوجبوا اليمين مهمى يدعى فى الرهن ان الدفع ليس السلعة فالوقت لا تكفى فيه المعاينة الخ انظر شرحه وهذا كلام اذا ثبت العرف بغلبة الفساد واختلفا فى الصحة والفساد فى هذه الامور ونحوها واما ان اختلفا فى اصل العقد فالقول لمنكره اجماعا وان ادعى احدهما البيع وادعى الآخر العارية فالقول لمدعى العارية كما فى التبصرة وغيرها وفى الورقة الرابعة عشرة من بيوع البرزلى اعنى اختصاره ان من ابتاع طعاما الى اجل فلها حل للاجل قال المشتري هو سلف فالقول لمدعى السلف قول واحد وان

الفتيا بالصم فبالياء على لاصح (فان صح) اى ثبت (ماجرى به العرف فاحكم) به (ناظرا) فيه ومتاملا (ومتخللا) مميزا (صحيحا) وهو ما وافق الشرع (وضدا) وهو ما خالف الشرع فالغ (والذى هو غالب) اى الذى يقع على الوجهين موافقا للشرع تارة ومخالفا اخرى فاعتبر الغالب منهما (فاط لكل) منهما (ما اقتضاه) فمن وافقت دعواه العرف اجعله له كشاهد (وكملا باحلاف ذى عرف صحيح) لازم (وغالب) اقتضى ذلك العرف اللازم او الغالب الصحة او الفساد ولم يمثل ظم لما يقع صحيحا دائما او غالبا لكثرة ومثل للفساد دائما او غالبا فقال (ففساده بالجعل والحرق) اى المزاحمة (مثلا وبيع ثمار) اشتمل عليها حائط (بعض انواعها بلا بدو) اى لم يبد صلاحها ولا هو تابع لما بدا صلاحه كغنب وثين وزيتون وهو متأخر الطيب منهما (غراس) اى والمغارسه (منه) وظاهرة ان هذه الامور كلها لا تقع الا

فاسدة وهو بعيد ولكن الفساد فيها اكثر من غيرها الذى جعله غالبا كما قال (والغالب) ادعى

ادعى احدهما القرض وادعى الآخر الوديعة فهو قول مخ او قال
قرض في قراض او وديعة الخ وان قال له اعطني ثمن الثوب
الذى بعث لك فقال ما بعثنيه وانما امرتني ان نبيعه لك فاقترص
في المتيطة في باب القراض على ان ربه مصدق في البيع يمينه
ويغرم المشتري قيمته على الصفة التي وصفها ونحوه في اجوبة
ابن رشد قالا لانهما اتفقا على صحة العقد اه فتامله مع ما تقدم
من ان القول لمنكر العقد اجماعا وانظر شرحنا للتحفة في اختلاف
المتبايعين وانظر نوازل الدهاوى والمصنوعات من الدرر المكنونة
(والثنيا) فان الغالب فيها الفساد والقول لمدعى اشتراطهما في
العقد ويسميهما العامة اليوم بيع واقالة وما في نظم العمل والتحفة
من ان القول لمدعى الطوعية خلاف المعتمد كما لابن رحال في
حاشية التحفة واختاره ت في شرحها ايضا وبه افق المجاصي
قالا راى فيها تابع لراى بعض شيوخنا رحمهم الله وانه متى ثبت
رسم الاقالة ولو بصورة التطوع فهو محمول على انه شرط في نفس
العقد وقول المتيطة ما لم يقل ولا ثنيا ولا خيار ذلك عرف زمنه
اذ لا تعرف عامة زماننا الثنيا بل اليهود يجرون المساطير من غير
تحقيق لمعنى ما يكتبون اه وقال ابن رحال في شرح المختصر على
قولهم ينبغي ان يقرأ الرسم على من ادعى الفساد فان فهم معنى قول
الموثق ولا ثنيا ولا خيار فذلك وان لم يقرأ عليه حتى مات او قرئ
ولم يفهم معنى ذلك فالقول لمدعى الفساد الخ ما نصه وقولهم
ينبغي حقهم ان يقولوا يجب قال وكذلك البيهقي المقصودة للتوثيق
في الوديعة والقراض ونحوهما وفي نوازل سيدى عيسى السجستاني
لما سئل عن حكم الثنيا هل الغلة فيها للبائع لانها في معنى
الرهن الذى ليس الدين فيه من بيع وما حكمها ان مات المشتري
قبل ان ياخذ البائع بالاقالة قال في الجواب ما حاصله

فيه الفساد (اجعلا له) مثالا
(الرهن) فانه كثيرا ما يشترط
غلقه او بيعه عند اجل بلا
مشاورة او تبقى الدار مثلا تحت
يد الراهن ويعطى المرتهن
الكراء الى ان يرد له دراهمه وما
هو الا سلف جر نفعاً (والثنيا)
فيكتبونها طوعاً وهم قد
دخلوا عليها و (قراضاً) يكون
بالعروض مثلاً (وشركة) بالتجـ
او بالذم او غيرها (كذا الشبه)
كالصرف والمبادلة والصلح
والمرا بحة وغيرها مما (لو يحكى
لكان مطولا فيكفى اولى الالباب)
(وم) اي اشارة وما كوضع
اشاراً كوما (بحاجب) ثم اخبر
بانه اراد ان يتكلم على شيء من
مسائل التوثيق فقال (نعم)
لذوى التوثيق ابغى تحولا

الظاهر في بيع الثياب انه رهن عندهم وعليه فالغلل فيما ليس فيه الدين من يبيع لا تطيب للمشتري ويدل على انه رهن عندهم انهم يعتقدون بقاء المبيع على ملك الراهن وانهم يبيعونه تحت يده وان كان هذا فاحكام الرهنية جارية عليه ثم اذا كان النزاع في كون الاقالة شرطا فالقول لمدعى الشرطية لانه الغالب واذا كان البيع فاسدا فللوثة القيام اه من نوازلها واجاب ايضا عن مثلها بما نصه الذي افق به في بياعات نواحي سوس وجبال وردنا انها رهون لانهم يعتقدون بقاءها على ملك بائعها ويطلبون فيها زيادة الاثمان والمبيع بيد مشتريه فاذا كان هذا فلا تقوت ببيع الثاني بل هو على ملك الاول الا ان رضى بامضاء البائع فيها والسلام اه قلت ولعمري ان هذا هو الحق فيما يفعله الناس في بلدنا وزمننا هذا حتى ان كثيرا منهم يطلق عليه لفظ الرهنية ويدل عليه ايضا انه يبيعه باقل من قيمته بكثير واذا كلم في ذلك قال انما هو رهن وكتب البيع والطوع بالاقالة انما هو من حيل الموثق ليتوصل الى ما لا يجوز بصورة المجاوز فالصواب انها رهون والغلة فيها للبائع ولا يبطل حق ورثة البائع فيها بهوت المشتري ثم اذا فرغنا على انها ليست برهن بل بيع فاسد فاذا امضى البائع البيع فيها بعد مدة فقال ابو الحسن المنصوص ان كل فاسد لا يصح فيه امضاء البيع الا بعد فسخ العقد الاول واذا لم يتعرض لفسخه فسخ الثاني وبقي العقد الاول على فساد اه ثم محل كون القول لمدعى الشرطية ما لم يبعد ما بين البيع والاقالة كالشهرين والثلاثة والا فالامر في ذلك على الصحة لان الغالب ان لا يصبر البائع بعدم كتب الاقالة الى مثل هذا الزمان فيما يظهر والله اعلم

* فصل *

(تنبيه) اى استيعظ (اذا) اى يا صاحب (التوثيق) من وثق الشيء اذا شدة وربطه والوثيقة تربط المتقاعدين لما التزموا او احدهما والمعنى كن ايها الموثق ذا بقطة وفطنة وفباسة حتى لا تقع فيما يضر بك او بالمشهود عليه او له والمغفل لا تجوز شهادته إلا فيما لا يلتبس وعلم التوثيق صناعة شريفة وبصاعة منيفة تحفظ بها دماء المسلمين واموالهم وتصلح اعراضهم وانسابهم إلا انها اليوم استحالته الى فساد كما قال الامام ابن عبد السلام وبالجملته والخطط الشرعية فى زماننا اسماء شريفة على مسميات خسيصة قال مالك ولا يكتب الوثائق بين الناس إلا عارف بها عدل فى نفسه مأمون لقوله تعالى وليكتب بينكم كاتب بالعدل وليكن سالما من اللحن ذا خط بين يقرأ بسهولة والفاظ بينة غير محتملة ولا مجهولة (واعمل بما يرى من الكتب قاصى الوقت) بما يرى من (الترك واقبلا) منه ذلك ولا تخالفه ولا تعرض عليه ثم (١٨٥) ذكر مسائل كان نهى عنها القاصى فى زمانه وهو ابو عبد الله

المكناسى اليفرىنى وذلك فى

اواخر المائة التاسعة ومسايل

كان امر بكتبتها فقال (فمن

ذاك عيب الربع) اى الدار

ونحوها (يكتب فى) رسم

(الشرا) بعد ثبوته بآرباب

البصر وتعيينهم له وببيان

قدره وبلفظه ويسطر ذلك

فى وثيقة اخرى ثم يكتب

الشراء تحته فى وثيقة اخرى ويحال عليه وان المشتري رضى بتلك العيوب ودخل عليها فلا قيام

له بها ولا للبائع وليس العمل اليوم على هذا وانما يكتب فى وثيقة البيع نفسه ان المشتري دخل

على عيب كذا بعد ان رآه واطلع عليه ان كان هناك عيب او انه تطوع بعد تمام البيع وانبرامه

انه لا يرجع بعيب يجده فى الدار مثلا ولو اتى على تسعة اعشار قيمتها (ونسخ طلاق) امر بكتبه

(فى الصداق) يعنى اذا ارادت المطلقة ان تتزوج فلا بد ان تاتى برسم الطلاق وينسخ (مكمل) اى

بنقل شهوده علامتهم ان وجدوا او الرقع عليهم ان فقدوا (ومن بعده) اى ومن بعد كتبه مكمل (فاشهد)

اى اكتب شهادتك بالنكاح هذا معنى كلامه وليس مراده ان الطلاق يكتب فى رسم الصداق لاول

لان الغالب كونه عند الزوجة فلا يتمكن الزوج منه عند طلاقها إلا ان تكون هى الطالبة لذلك

ومما امر ايضا بكتبه فى الصداق الواجبات لنكاح القيمة كما اشار له بقوله (كذا السبب) اى

سبب انكاح القيمة (اكتب قبيل نكاح واكتبه مفصلا) بكسر الصاد او فتحها حال من الفاعل او المفعول

* فصل *

(فمن ذاك عيب الربع) قول ته ولو اتى على تسعة اعشار قيمتها الخ ومحل لزوم هذا اذا لم يعظم العيب وإلا فله القيام وان تطوع باسقاطه بعد العقد انظر ما تقدم فى التنبيه الثانى ضد قول ظم تأملا كلاما للخمى بذا ومسالمة التوكيل الخ وان تنازعا فى كونه شرطا او طوعا والعادة اشتراطه فاجره على قوله فيما مر فاحمل على

الشراء تحته فى وثيقة اخرى ويحال عليه وان المشتري رضى بتلك العيوب ودخل عليها فلا قيام له بها ولا للبائع وليس العمل اليوم على هذا وانما يكتب فى وثيقة البيع نفسه ان المشتري دخل على عيب كذا بعد ان رآه واطلع عليه ان كان هناك عيب او انه تطوع بعد تمام البيع وانبرامه انه لا يرجع بعيب يجده فى الدار مثلا ولو اتى على تسعة اعشار قيمتها (ونسخ طلاق) امر بكتبه (فى الصداق) يعنى اذا ارادت المطلقة ان تتزوج فلا بد ان تاتى برسم الطلاق وينسخ (مكمل) اى بنقل شهوده علامتهم ان وجدوا او الرقع عليهم ان فقدوا (ومن بعده) اى ومن بعد كتبه مكمل (فاشهد) اى اكتب شهادتك بالنكاح هذا معنى كلامه وليس مراده ان الطلاق يكتب فى رسم الصداق لاول لان الغالب كونه عند الزوجة فلا يتمكن الزوج منه عند طلاقها إلا ان تكون هى الطالبة لذلك ومما امر ايضا بكتبه فى الصداق الواجبات لنكاح القيمة كما اشار له بقوله (كذا السبب) اى سبب انكاح القيمة (اكتب قبيل نكاح واكتبه مفصلا) بكسر الصاد او فتحها حال من الفاعل او المفعول

(بعقد نكاح البكر) اى فيه فان كان لها وصى نسخ رسم الايصاء اولا وان كان لها مقدم قاض نسخ رسم التقديم وهذا على انه كالوصى فى جميع الامور النكاح وغيرها وهو ما فى ارخاء الستور من المدونة والذى به العمل هو ان القاضى يزوجه فيكتب ح ثبوت يتمها واهمالها وغير ذلك مما ذكر فى شروط انكاح البكر اليتمة البالغ وغيرها (الا) البكر (التى لها اب علم) اى معلوم معروف انه ابوها لا من قوله فقط او من قولها فكثيرا ما يدعى زوج كالم او الكافل انه اب وليس به (حتى بلا غيبة) اى حاضرا (فلا) يحتاج فيه لكتب شئ قبل الصداق واما التى لها اب غائب فلا بد من اثبات غيبته وبيان بعدها او قربها ليعلم من له العقد عليها من قريب او حاكم خ وزوج الحاكم فى كافر يقيمة وان اسر او فقد فالابعد والحاصل لا ينبغي ان يشهد فى النكاح على الولي الا بعد معرفة ولايته ولو بالولاية العامة لقولها من لا ولي لها فالحاكم (طلاقا ثلاثا فى الزمان لتكتبن) اى اذا شهدت فى طلاق ثلاث فاكتبته فى زمامك واحفظه عندك فان المطلق ثلاثا قد ينسدم فيذهب الى عدلين فيشهدهما انه طلقها طلقته واحدة خلعية ثم يقوم بذلك الرسم ويراجعها (١٨٦) وقد نزلت وما قام بالشهادة

الثانية حلفهما القاضى انهما لم يقع بينهما غير تلك الطلقة الواحدة وتراجعا فسمع بذلك شاهدا الثلاث فاخرجها براءة الثلاث من زمام القضاة ففرق بينهما وادبا بما يليق بهما واستفيد منه حلف الزوجين

عند المراجعة ولعلمه مع لاسترابته والله اعلم (كذاك حرام) اى الطلاق للشاهدين يلفظ الحرام اكتبه ايضا فى الزمان وهذا على المشهور من ان اللازم فيه الثلاث لا على ما جرى به العمل (و) الطلاق (الذى قد تكملا) به الثلاث وهى الطلقة الثالثة اكتبها ايضا وكذا الطلاق بلفظ البتة وكل ما يلزم فيه الثلاث (ولا سيما ان كان) يعنى التحريم (فاعلم موبدا) كما لو فرق بينهما لاجل رضاع او نكاح فى العدة ودخل بها (وبادر) ايها الشاهد الموثق (بكتب الرسم) اذ قد يعرض عارض من مرض او موت او غيبة او نسيان فيضيع الحق وقد التزمت حفظه بشهادتك واذا كتبت غاب عنك ربه ثم جاءك بعد مدة وقد نسيته او محله (افتش) عليه (محسبلا) قائلا حسبي الله (بلا اجرة) تاخذها ثانيا على التفتيش (يكفيك ما قد شرطته من الاجر بد) ان كنت شرطت شيئا فان دخلت على عدم التعيين واعطاك اجر المثل فخذه (واقبلنه ووصلا) كلا من المشهود له وعليه حقه ولا تطلب زيادة حيث لا بخش كما فى هبة الثواب ونكاح التفويض (اذا لم يكن شرط وفى بخش) اى اذا نقصك من اجرة المثل (فاطلبن) فاعاها (برفق وحفظ المروعة واجملا) اى كن

للمشاهدين فلا مفهوم للثلاث حينئذ فيما مروا للحرام بل اليمين
كذلك على ما به العمل من لزوم طلبة فيه (وبيع رقيق بالبراءة
فاكتبن) ظاهرة كان البائع حاكما او وصيا او غيرهما وهو كذلك لان
مبنى الوثائق على قطع النزاع فان لم يكتب في الوثيقة ان البيع على
البراءة فبيع الوارث والوصى والحاكم محمول على البراءة في الرقيق فقط
كما قال نخ ومنع منه بيع حاكم ووارث رقيقا فقط النخ وهذا كله
بالنسبة للرد بالعيب واما بالنسبة للاستحقاق في الرقيق والاستحقاق
والرد بالعيب وغيره فالعهدة في مال لايتام ان كان لهم مال فان هلك
مالهم ولم يبق شئ فلا شئ على القاضى والوصى وتفصيل اللخمي
بين البيع للانفاق فالعهدة في الثمن فقط ان كان قائما او للتجارة
فالعهدة على الوصى كالوكيل المفوض اليه يرد بانه في مسالة
لانفاق صون به ماله فالعهدة عليه في ذلك المال المصون كما
مرت للاشارة اليه آخر مسالة الصفقة وعند قوله تاملا كلاما للخمى
النخ ولا يقال انه شرط وبين انه يبيع للانفاق وانه ان استحق
بعد انفاقه الثمن لا شئ له لانا نقول هذا من البراءة في غير
عيب الرقيق وهى لا تنفع كما يفيد اطلاق نخ وغيره ولان اشتراطه
ذلك يعود على لايتام بخس حتى انه لا يشتريه منه على ذلك
الشرط إلا القليل ولانه اذا اقتصر في البيان على قوله انه يبيع
لنفقتهم ولم يزد انه اذا استحق لا رجوع له يكون مدلسا والمشتري
قد لا يعلم ان ما يبيع لنفقة لايتام لا رجوع فيه بعد الاستحقاق
والعيب ولم نر من يعتمد كلام اللخمي من قضاة زماننا في هذه
المسالة ولذا قلنا فيما مر الواجب التمسك بكلام المدونة واما ان
اتجر لهم فالعهدة على الوصى فان غرم رجوع في مال لايتام ان كان
لهم مال وللا فلا يتبعهم بشئ وليس معناه انه لا يرجع في مال
لايتام وان كان لهم مال كما قد يتبادر لان الوصى مأمور بالشجر

جميلا اى آتيا بمسا يجمع
اى يحسن من ترك العنف
والضجر ورفع الصوت فان
الم نصب يابى ذلك وفيه تلميح
لقوله صلى الله عليه وسلم ما
قدر يابى فاتقوا الله واجملوا في
الطلب قال ابن عرفة وللعلماء في
اخذ الاجرة على الشهادة اختلاف
والصحيح الجواز وبه استمر العمل
في مشارق الارض ومغاريها
(وبيع رقيق بالبراءة فاكتبن
من العيب) اى مما امر به
ان بيع الرقيق يكتب على
البراءة من العيب فلا يرجع
فيه بعيب قديم لان ذلك
اذا دخل المتبايعان عليه كان
اقطع للنزاع وابتعد من الخصام
والاختلاف في قدم العيب
وحديثه ومحل ذلك

لهم وكل من فعل ما امر به شرعا لم يضمن فتحصل انه ان اتجر
لهم فالرجوع في مالهم ان كان لانه ان عدم الوصى رجع في مالهم
ايضا فان لم يكن لهم مال غرم الوصى ان كان له مال وللا اتبع
ذمتهم بخلاف مسالة لانفاق فان الوصى لا يغرم ان لم يكن
له مال فضلا عن اتباع ذمتهم بل ينظر فيمن صرف له ذلك الثمن
على ما مر له تفصيله هناك فتامله تنبيهه قال في الخطة في
فصل مسائل من احكام البيع ما نصه

وكما القاضي يبيع مطلقا يبيع براءة به تحق
ونحو قوله في نظم العمل المطلق
ما باعه السلطان من مال السفينة

بيع براءة فلا عهدة في

وشرحه بما في المتبعية بقولها واما ما باعه السلطان على مفلس
او في مغنم او لقضاء دين او وصية او على صغير فهو بيع براءة وان
لم يشترطه وليس للمبتاع ردة بعيب قديم ولا في ذلك عهدة ثلاث
ولا سنة هذا هو المشهور وبه العمل اه قال اعني ناظم العمل المطلق
بعد نقله ما مر عن المتبعية ما حاصله فمرادنا بالعهد المنفية في
اليست عهد لاسلام وهي درك العيب والاستحقاق اه وفيه نظر فانه
في المتبعية خصص ذلك بالعيب وعهدة السنة والثلاث وايضا فانه
زاد بعد ذلك ما نصه فان قلنا المشهور المعمول به فهل يكون بيع
السلطان بيع براءة في كل شيء او في بيع الرقيق خاصة في
ذلك روايتان من مالك رواية ابن حبيب انها فامة في كل شيء
ورواية ابن القاسم واشهب انها خاصة بالرقيق اه بنح فتعين صرف
التشهير والعمل لرواية ابن القاسم وعليه قول مخ اذ قال ومنع منه
بيع حاكم النج فصار عهدة الاستحقاق في الرقيق وعهدة الاستحقاق
والعيب في غيره لا يصح التبري فيها من حاكم ولا من غيره على

رواية ابن القاسم واشهب وهذا هو الذي اعتمدته نخ وغيره والعهد
حينئذ في مال لا يتم على ما مر تفصيله (ان يجهل) انظر ما مر
عند قوله وفي دفع باقي الحق النخ (ولا تكتبن طوعا بعيب بمركب)
ظاهرة انه اذا طاع له بعد العقد باسقاط العيب فان الشاهد لا
يكتب ذلك وهو ظاهر اذا علم الشاهد انهما شرطا ذلك في العقد
وكانت العادة شرطية ذلك في العقد كما مر نحوه في قوله (وشرط
نكاح ان نزاع بطوعه جرى مطلقا فاحمل على الشرط واعدلا) النخ
لانه لا فائدة لكتابة الطوعية لانه محمول على الشرط فيكون براءة
في غير الرقيق واما ان لم يكن عرف باشتراطه في العقد ولا علم
الشاهد اشتراطه فيه فلا وجه للنهي عن كتبه حيث لم يحط عنه
شيئا من الثمن في مقابلة الطوعية حقيقة عن طيب نفس لا
انه شرطه في العقد ولا انه جرى العرف باشتراطه فاذا تحقق
ذلك كتب حينئذ ولأ فلا وجه للنهي عنه على انه اذا طلبه
احدهما بعد ذلك بالشهادة بما وقع بين يديه من اعترافهما بتلك
الطوعية لتنازعهما في الاعتراف المذكور لم يكن بد من الشهادة
بذلك وكتابه لان لاحدهما نفع في ذلك اما يريد الفسخ والانحلال
واما يريد اللزوم والالزام وان لم يشهد دخل في قوله تعالى ومن
يكتبها فانه آثم عليه فتبين بهذا انه حيث لم يعلم الشاهد باشتراطه
ولا جرى العرف به فالنهي حينئذ انما هو على المبادرة الى الكتب
حتى يتحقق الطوعية وان جرى العرف او علم الشاهد باشتراطه
فالنهي من المبادرة ايضا يعني ويرشدهما الى ترك ذلك الشرط
وفسخ ذلك العقد وتجديد عقد صحيح فان امتنعا وطلباه بعد ذلك
او احدهما بالشهادة بما في علمه لم يكن له بدمن الشهادة بذلك
في الصورتين والشرع يصحح ذلك او يبطله وقوله وعليه فلا مفهوم
لمركب النخ صوابه حيث علم الشاهد وجرى العرف باشتراطه

(ان يجهل) العيب (ولأ)
بان علم (فصلا) اي فلا بد من
تفصيله وبيان عينه ومقداره
بخلاف ما اذا جهل فيجوز
البيع على البراءة ولو لم يطل
الرقيق في ملك بائعه وهذا
على ما به العمل (ولكن على
المشهور بالطول قيدن) الجواز
نخ وتبرا غيرهما فيه مما لم
يعلم ان طالت اقامته وحد
بعضهم الطول بستة اشهر لانها
اقل مدة يظهر فيها العيب ان
كان (واقوالها والطرق) يسكون
الراء (شتي) اي الطرق في
بيع البراءة مفترقة (فصلا)
ثم اشار الى ما ينهي عن كتبه
فقال (ولا تكتبن طوعا بعيب
بمركب كبغل) او حصار فلا
يكتب الشاهد على المشتري
انه تطوع بعدم القيام بعيب
يجده في ذلك لانها براءة في
غير الرقيق وعليه فلا مفهوم

كما مر تفصيله وخصاصه ان التطوع بعد العقد حيث لم يجز
 العرف باشتراطه فاما ان يكون التطوع المذكور على اسقاط شيء
 من الثمن فهذا لا يجوز حيث لم يكن العيب معلوما وإلا جاز كما
 يجوز مجانا ان جهل العيب لانه حينئذ هبة مجهول كما مر وانظر
 للالتزامات ان شئت وانظر شارح العمل عند قوله في الجامع وترك
 شيء للتطوع فشا الخ واما تعليل النهي عند كتب هذه المسائل
 بان فيها خلافا او بانها هدية مديان في بعضها فهو وان قاله
 المكناسى ايضا في مجالسه لا يحمل على ظاهره وإلا ادى الى ان
 كل مختلف ينهى عن كتبه والشهادة فيه وهو يودى الى عدم جواز
 الشهادة وكتابتها في كثير من ابواب الفقه وانما معنى النهي عدم
 المبادرة حتى يتحقق الصحة ويرشدهما الى الترك اذا تحقق
 الفساد او جرى العرف به على حسب ما مر (وشرط في الغريم)
 معنى النهي في هذا ايضا انه لا يبادر للكتابة كما في الذى قبله
 اذ الغالب ان يفعله المدين لا عن طيب نفس بل لاضطرارة
 لاخذ الدين فهو في نفس الامر عديم ولكن يلتزم ذلك لانه لو لم
 يلتزمه لم يعامله رب الدين فيجب على الشاهد ان يتثبت حتى
 يخلص له انه يفعله عن طيب نفس لكونه مليا او انه فعله
 لاضطرارة فيرشدهما الى تركه فان لم يخلص له احد الامرين او
 خالص له ولو الثانى منهما كتب وادى بما في علمه من ذلك ان
 طلبه او احدهما لان النفع ثابت لاحدهما او لهما بشهادته والشرع
 يصح ذلك او يطلعه ولا عليه وحينئذ فقول ظم (على الملا لما
 قد جرى في شرطه من تردد) الخ تعليل لطلب التحقيق وعدم
 المبادرة والراجع المعمول به من هذا التردد هو اعمال الشرط المذكور
 كما في المتيطة وغيرها قال ناظم العمل المطلق
 ومن اقر بالملا ثم ادعى بانه ذو عدم ما انتفع

لمركب (وشرط في الغريم على
 الملا) اى اذا التزم المدين انه
 لا يدعى العدم وان ادعاه لا
 يقبل منه فلا تشهد بذلك
 (لما قد جرى في شرطه من
 تردد) بين العلماء هل ينفع
 ذلك ويعمل به فلا تقبل منه
 بينة العدم حتى يشهد بذهاب
 ما كان بهده او لا

بمن له يشهد حتى يعلم ما تلف ماله بامر هجما
قلت وقيدة ح في اول الالتزام بما اذا لم يكن معلوما بالفقر وانه
كاذب في الشهادة بالملا وإلا فتتفع به ويتهم حينئذ فانما امر الناظم
كالمكناسي بالتثبت في هذه المسائل وعدم المبادرة وان كان التثبت
مطلوبا في الشهادة مطلقا لان الشهادة فيهما على اقرار المتعاقدين
وكثيرا ما يسرع الشاهد للكتب في مثلها قبل ان يخلص له حقيقتها
وليس النهي خاصا بهذه الفروع التي هنا بل كذلك ما في معناها
كالطوع بالثنيا والطوع بنفقة الربيب ونحو ذلك (كصديق)
هذا ايضا من معنى ما قبله اى لا يبادر الى كتابة حتى يتحقق ان
المدين التزمه عن طيب نفس كالفرع الذى قبله وهو في الحقيقة
من معناه لان المدين يقول لو لم نلتزم تصديقه في نفى القضاء
ما عاملنى كما يقول في الذى قبله لو لم نلتزم له عدم العجز والعدم
ما عاملنى ايضا وهذا في اشتراط ذلك في العقد واما بعده فهديته
مديان في هذه وكذا في التي قبلها فيما يظهر لان تطوعه بعدم قبول
بينته عدم ظاهر في ذلك ما لم يكن تطوع له بذلك ليدخرة وإلا
فهو كالمشروط في العقد لان التأخير ابتداء سلف وقوله ومحصله
ان كل شرط اختلف في لزومه فلا يلزمه الخ اى فلا يلزمه كتابة قبل
التحقق او قبل الطلب فيما يلزم تفصيله ويجب ان يتحمل ذلك
حيث افتقر اليه كما قل خ والتحمل ان افتقر اليه فرض كفاية
وقوله واخرى ما لا يلزمه الخ اى واخرى الشرط الذى لا يلزم
المشهود عليه فلا يلزمه كتابة وفيه شئ لما فيه من النفع للزوج
ونحوه ولا سيما اذا كانت هناك شهادة شاهد واحد للزوجة بانها
جعل ذلك معلق بالطلاق لانه تجب عليه اليمين لرد شهادة
الشاهد فاذا شهد له عدلان بانه لم يكن معلقا بالطلاق لم تجب
عليه يمين حيث اتحد مجلس الشهادتين (وعرس باضرار) هذا

(كصديق ذى حق بنفى)
القضا اى كشرط رب الدين
انه مصدق في نفى القضاء
وانه لا يحلف بيمين القضاء
وقد تقدم في قوله بانفاذ
ايضاء بدين لربه بلا حلف
قولان كالمصدق فاقبلا (فلا)
تكتب ذلك لانه هديته
مديان ومحصله ان كل شرط
اختلف في لزومه فلا يلزمه
واخرى ما لا يلزم قطعا كشرط
ان لا يتزوج عليها او لا يخرجها
من بلدها وان لا عهدة او لا
مواضة او لاجائحة الخ (وعرس
باضرار بلا حلف جرى) عطف
على ذى يعنى ان شرطت الزوجة
على زوجها انها مصدقة في
دعوى الاضرار بسلا يمين لا
تكتبه لان ذلك ذريعة لان
تطلق نفسها متى شاءت وتدعى
الضرر سيما والنساء ناقصات
عقل ودين فاسدات الراى
(وإلا) بان تشترط التصديق
مع يمينهما (فصدق) اى
فاكتب التصديق بذلك ولا
حرج (والسماع به اقبلا)

اى ويثبت الضرر حيث لا شرط بشهادة السماع خ ورد المال بشهادة السماع على الضرر

(كذلك الاستحفاظ فانترك) اي لما يلحق الشاهد من (١٩٢) الضرر من الشهود عليه لان

الاستحفاظ وهو الاسترعاء

ايضا كالذى قبله اي لا تبادر حتى ترشدهما الى الترك وإلا فاكذب
واد الشهادة بما وقع بين يديك فان هذا النكاح فيه خلاف فقال
سحنون مرة يفسخ قبل البناء فقط وقال مرة اخرى يفسخ قبل
وبعد وقال مرة الشرط لازم وكيف لا يشهد ولا يكتب مع كون
شهادته ينبنى عليها ما ذكرناه اقف على الراجح من هذه الاقوال
وانظر ابن سلون في فصل الشروط في النكاح (كذلك الاستحفاظ)
الاستحفاظ هو من نمط ما قبله اي لا تبادر الى كتمه قبل ان تتحقق
صدق الذي اشهدك به اذ كثير من الناس يستحفظ ويستعري
في البيع ونحوه وليس حامله عليه الخوف من المشتري ونحوه بل
مجرد اعمال الحيلة وانه ان ظهر له في البيع بخس او خرج وقت
الغلاء ونحوه وقد انتفع بالثمن قام بالاسترعاء واثبت ان المشتري
كان ممن يخاف منه فلهذا وجب التثبت في مثله ولا خلاف
في جواز الشهادة به وقد يجب تحملها حيث افتقر اليه فكيف
ينهى عن كتمه مع كونه تنبنى عليه حقوق وقول تـ لما يلحق
الشاهد من الضرر من المشهود عليه الخ هذه العلة لو رويتم لم
تختص بالاسترعاء كما لا يخفى وقوله او من القاضي الخ اي او
خوفا من القاضي على القول بانه لا يكتب إلا باذنه لانه اذا
كتبه بغير اذنه خاف منه وقد اشيع الكلام عليه صاحب المعيار
في نوازل الصلح ونقل الشئ بعضه هنا وقوله وفي مجالس المكناسي
ان القاضي ينهى عنه الخ يعني من كتمه قبل تحقق سببه بدليل
قوله واكثر ما يفعله اهل الحيل اذ مع تحقق سببه لا حيلة هذا
ما ظهر لي في تقرير هذه المسائل التي نهى من كتبها اللهم إلا ان
يكون نهيه عن ذلك لاجل انه حمل العدول فيقصر النهي حينئذ
على المتهم دون غيره ويؤيده ما في الفائق قال رايت عقدا مسجلا على
القاضي سيدي احمد بن قاسم العقباني باشارة من والده ان لا يعقد

ايضا ويسمى ايداع الشهادة
اذما يكون في الغالب على
الطالم خوفا من سطرته او من
القاضي لما ذكره من انه لا
يكتب إلا عن اذن القاضي
فيسجل عليه او يكتب بخطه
اذنت للعدلين فلان وفلان ان
يكتبا بالاسترعاء لفلان وفي مجالس
المكناسي ان القاضي ينهى
عنه لانه خدعته ولا يصبط
معه عقد واكثر ما يفعله اهل
الحيل وينمع في التبرعات
مطلقا ولا يصل فيه ما في
المستخرجة ان مالكا سئل عن
الرجل يهرب عبده لدار الحرب
فيكتب له اخرج وانت حر
بعد ان يشهد انه غير ملتزم
لعتقه قال مالكا لا يلزمه
العتق والعبد رقيق ومسئل
سحنون عن رجل طلب منه
السلطان عبده ليشتريه منه
فاعتقه او دبره وقال انما فعل
ذلك خوفا من السلطان قال
لا يلزمه شئ من ذلك قال
ابن سهل وكل ما استعري فيه
من عتق او طلاق او حبس

ففعه قال ويصدق الشاهد فيما يذكره من التوقع ولو لم يعرف إلا من قوله وثيقة

وثيقة رهن ويشهد فيها المأذونان فلان وفلان لمعرفتهما وعد التهما اه
فالتهى حينئذ في هذه الامور ونحوها انما هو بحيث لا يكتبها ويشهد
فيها مطلق العدول بل تخصص بمن له معرفة وعدالة وبالجملة
فالتهى اما عن المبادرة كما قدمناه واما للتهمة فتخصص حينئذ بمن
له معرفة وعدالة والله اعلم وقوله واذا ثبتت الاستطالة والقهر الخ
اعلم انه اذا وقع الاكراه والقهر على البيع ونحوه من المعاوضات
فاما ان يستمر الاكراه والضغط بالخوف والتهديد او الضرب
والسجن الى وقوع العقد او لا يستمر بل وقع الاكراه على العقد ثم
تراخى البيع ونحوه الى الشهر والشهرين مثلا فالصورة الاولى له
القيام ولو لم يستمر والصورة الثانية كذلك على ما قاله ولد ناظم
التحفة في فصل بيع المضغوط واقتصر عليه الشرح في شرحها
ايضا قال ان حكم الضغط منسحب على البائع وان تراخى البيع
عن وقته بالشهرين ونحوهما فيفهم منهما ان هذا هو المعتمد واقتصر
عليه ابن لب في جواب له حسبما في المعيار على انه لا ضغط
حيث تاخر العقد عنه وبقيت صورة ثالثة وهي ان يبيع الدار
ونحوها ويستمرى قبل البيع ونحوه ان ما يفعله من ذلك انما هو
خوفا من ان يقبضها المشتري منه او خوفا من ان ياخذ له مالا
او من ضربه او سجنه ثم يقوم البائع ويثبت ان المشتري ونحوه
ممن يتوقع خوفه ومن يغصب الناس وياخذ اموالهم فانه ينفعه
الاسترعاء في هذه ولا اشكال واما في الصورتين الاوليتين فينفعه
ذلك ولو لم يستمر اما في الاولى فلا اشكال وكذا في الثانية على
ما قلنا انه المعتمد وذلك في غير المعروف بالتعدي والظلم واما
المعروف بذلك فهو الصورة الثالثة بل له نقص البيع في الصورة
الثالثة ولو لم يستمر ايضا فقد قال في ثاني مسالة من سماع
يحيى بن يحيى من ابن القاسم ما نصه ارايت ان جاء بالبينة

واما المعاوضات فلا بد فيها
من ثبوت التهمة والقيام بها
بعد زوالها بالقورية وقال
سحنون في الذي يغرس او
يحمّد علانية فيقول اخرنى واقر
فاشهد المدعى في السر انه
انما يصالحه لاجل انكاره واذا
وجد بينة قام فقال لا يلزمه
الصلح ان ثبت جمحة وثبت
اصل الحق والظالم احق بالحمل
عليه اه وصوبه ابن يونس
واذا ثبت الاستطالة والقهر
كان للبائع وغيره القيام ولو لم
يستمر

انه اشترى منه فزعم المدعى ان ذلك المبيع انما باعه منه خوفا
 من شدة وسطوته وهو ممن يقدر على ضرورة عقوبته لو امتنع من
 مبايعته قال ارى يفسخ البيع اذا ثبت عند القاضي ان المشتري
 موصوف بمثل ما زعم البائع من استطالته وظلمه وانه قد فعل
 ذلك بغيره قلت فان زعم البائع انه انما دفع اليه الثمن ثم دس
 اليه من ياخذة منه سرا ولو لم يفعل لقي منه شرا قال لا ارى
 ان يقبل قوله وعليه دفع الثمن بعد ان يحلف الظالم بالله لقد
 دفع اليه الثمن ولم ياخذة منه بعد دفعه اياه اليه ابن رشد
 وروى عن يحيى بن يحيى انه قال يصدق المدعى في دعواه انه
 دس اليه من اخذ منه يمينه لكن انما يشبه ان يصدق على
 ما قاله يحيى بن يحيى اذا شهد للمدعى شهود ان الظالم فعل
 ذلك بغيره اه ابن رشد وهذا اذا اقر بقبض الثمن وانه دس اليه
 من اخذة منه واما لو لم يقر بقبض الثمن وقال انما اشهدت على
 نفسي بقبضه تثبته على نفسي وخوفا من شدة فالاشبه ان يصدق
 في ذلك مع يمينه في المعروف بالغصب والظلم اه بنحو وقد تبين
 بهذا انه مع ثبوت التثنية لا حاجة للاستعزاء في لاقسام الثلاثة
 فقولهم ويكون في المعاضات مع ثبوت التثنية لعلهم يريدون في
 الصورة الثانية ليرتفع الخلاف وفي الثالثة لزيادة التأكيد او لانه
 وان كان معروفا بالظلم والتعدي فقد يبيع منه عن رضى فلا دليل
 على انه فعل ذلك بغير رضى الا وجود لاستعزاء فمرادهم انه
 يكون في المعاضات في مثل هذه الصورة لرفع احتمال الرضى والا
 فلا حاجة اليه في المعروف بالظلم وفي غيره لا ينفع حيث لم
 يثبت ان القهر مقارن للعقد او متقدم عليه كما في الصورتين
 الاولىين فتأمل حينئذ ما معنى قول ناظم العمل
 وفي المعاضات لاستعزاء مع عقد وقيله وبعدة نفسفسع

واذا زوجه خوفا منه واسترعى بذلك وانه لو لم يزوجه لاحرازها من غير نكاح فالنكاح مقسوخ ابدا
قاله ابن الماجشون وغيره وكذلك التي تخالع ثم تثبت الضرر ان استرعت اتفاقا وكذلك لو لم
تسترع خ ولا يضرها اسقاط البينة المسترعة على الاصح فان صالح واسقط في عقد الصلح الاسترعاء وكان
قد استرعى واسترعى في (١٩٥) الاسترعاء قام بالاسترعاء في الاسترعاء فان اسقط الاسترعاء
والاسترعاء في الاسترعاء فلا

قيام له ولو استرعى فيه اذ لا
استرعاء في الاسترعاء على
الصحح فما يكتب من قولهم
ما تكرر وتناهى لا طائل تحته
واحسن من ذلك كله كما في
ابن غازي عن الميطني ان يقول
كل بيينة تقوم له بالاسترعاء
فهى ساقطة كاذبة واقتراره
ايضا انه لم يسترع ولا وقع
بينه وبينه شئ يوجب
الاسترعاء فان ذلك يسقط
ويخرج به من الخلاف لانه
يصير مكذبا للبينة ومبطلا لها وهو
من دقيق الفقه اه وبورخ
فيه بالساعة ليعلم تقدمه ابن
الهندي فان كان تاريخ الاسترعاء
والحبس واحدا لم يضر ذلك
وتقدمه اتم فائدة يطلق
الاسترعاء بمعنى الاستحفاظ كما
تقدم ويطلق على ما قابل

ان ثبت الاكراه فيما عقدا الخ اذ هو بعد العقد لا ينفع
وكذا قبله اذ المدار على ثبوت النية ان لم يحمل على المعنى الذي
ذكرناه في الصورة الثالثة وقال في المعيار الاسترعاء لا يجوز الا في
وجهين احدهما النية والثاني لانكار يعنى في مسالة الصلح وتامل
ايضا قوله احدهما النية اذ هي اذا ثبتت لا حاجة اليه الا
لدفع احتمال الرضى في الصورة الثالثة على ما ذكرناه وقول ته
واذا زوجه خوفا منه الخ يعنى وثبت بالبينة انه موصوف
باحتيال النساء بغير نكاح ومن هذا المعنى ما ذكره البرزلي في نوازل
الكفالة في قوم تضامنوا ان ما ذهب لاحدهم ضمنه الآخر لعداوة
بينهم قال ان الكفالة غير لازمة لوجود الاكراه بسبب ما بينهم من
العداوة فتضامنهم انما كان للخوف منها اه وقوله والاسترعاء في
الاسترعاء الخ الاسترعاء هو ان يشهد قبل الصلح في السر انه انما
يصالح لوجه كذا وانه غير ملتزم له والاسترعاء في الاسترعاء هو
ان يشهد انه لا يلتزم الصلح وانه متى صالح واشهد على نفسه في
كتاب الصلح انه اسقط عنه الاسترعاء فانه غير ملتزم لاسقاطه فله
القيام في هذا الوجه ايضا فان اسقط عنه الاسترعاء والاسترعاء في
الاسترعاء فلا قيام له ابدا وقوله لانه يصير مكذبا للبينة يعنى
بالصراحة لا بالتضمن فهو بمنزلة من قال لم اشتر من زيد دارة
حين ادعى عليه فيها فلما اثبت زيد ملكيتها اخرج هو رسم شرائها

شهادة الاصل وذلك لان التوثيق باسره ينقسم الى قسمين اصل واسترعاء فالاصل ما يمليه المشهود
عليه على الشاهد كاشهاد المتعاقدين بالبيع او النكاح او غيرها والاسترعاء شهادة الشاهد بما في علمه
من سر او سر او حرية او رق او ملك او غير ذلك وكيفية وثيقته يشهد من يضع اسمه عقب
تاريخه بمعرفة فلان وانه رشيد مثلا الخ ان كانوا عدولا او شهودا الموضوعت اسماؤهم عقب تاريخه

يعرضون فلانا وأنه كذا الخ تتمتع ما ينهى عن الشهادة فيه أيضا الرفع على المخطوط والتعديل والتجريح والتدمية وكتب بيع الدار أو غيرها من الأملاك في قطعة (١٩٦) كاشد منفردة عن الأصول

والشهادة بالرجعة حتى تسال

المرأة من انقضاء عدتها ان كان مضي شهر فأكثر لطلاقها (وودين) أيها الشاهد متى طلب منك الاداء (بلا اجرة) واخذها جرة كما قال (والجرح معها) إلا ان يركب دابة المشهود له لعجزه عن المشي ولا دابة له او يكون القاضي على مسافة القصر فأكثر فله حينئذ ان يركب الدابة او ياخذ الاجرة وهو قوله (وفصلا به) أي بسبب الاداء (النفع بالركوب) متعلق بالنفع والتفصيل هو انه أي الانتفاع بالركوب (للعجز جائز وإلا) يعجز بان قدر على المشي او كانت له دابة (فلا) يجوز (إلا مع) مسافة (القصر سهلا) أي الركوب (كنفع بانفاق) واخذ اجرة فانه جائز حينئذ خ والتحمل ان افتقر اليه فرض كفاية وتعين الاداء من كبر يدين وان انتفع فجرح لإلا ركوبه لعسر مشيه او عدم دابته لا كمسافة القصر فله ان ينتفع منه بدابة ونفقة (وثق) أيها الشاهد تقدم

اذا شهدت على من لا تعرفه بعينه واسمه (بمعرف عقول) أي ذا عقل تام (بلا جلب) أي لم

يجلب ولم يسق لذلك وانما حصر على جهة لاتفاق (والأ) يوجد معرف كذلك (فبالخلا) اى فاعتمد على صفة المشهود عليه وحله بحللة اللازمة له حتى تكون العمدية في الشهادة عليها وحيث وثق بالمعروف يقول وعرف به (١٤٧) تعريفا كفى او تعريفا وثق به ولا يسمى المعروف قال ابن عرفة الذى عليه العمل

عندنا ان عين الشاهد من عرفه بالمشهود عليه فالشهادة ساقطة وصارت كالنقل قال في الفائق ولا بد للشاهد من المعرفة او التعريف بالمشهود عليه او له فان سقط ذلك من العقد فقال ابن عرفة لا يظهر ان الشاهد اذا كان معروفا بالضبط والتحقق قبلت شهادته وان لم يذكر معرفته ولا تعريفا والأ ردت إلا ان تكون على مشهور معروف اه وقيل شهادته باطله مطلقا وقيل انها تامة مطلقا ووجه بانهم حيث لم يذكروا معرفة ولا تعريفا دل على ان المشهود عليه او له معروف عندهم ولهذا كان كتب المعرفة في الشهادة على الخلفاء والقضاة وسائر الرساء والولاة من الجفاء ولا بد في المعرفة من معرفة الاسم والعين واسم الاب ونحوه مما يزول الاشتراك معه او يخف

تقدم شئ من الكلام على هذا عند قوله شهادة معروف لمعروف الخ ولا ينبغي اليوم ان يشهد من يحتاط لدينه على امرأة بتعريف اصلا وقد ضاعت بذلك اموال وقد قال ابن مرزوق العمل عند شهود العصر بالمغرب اذا شهدهم من لا يعرفونه يصفونه بنعوتهم وحلله اه ونحوه في الطرر ولهذا كنت نهيت العدول وقت ولايتي عن الشهادة عليها بذلك وامرتهم ان لا يشهدوا عليها إلا بحليتها وصفتها ثم لا يحكم الحاكم عليهما حتى يثبت عندها انها المتصفة بذلك وان ماتت كما قاله في شهادات المعيار وفي اجوبة ابن رشد ان الشاهد اذا قطع بمعرفة المشهود عليه ثم قال بعد ذلك انه لم يعرفها وانه انما عينها له حين الشهادة عليهما امرأة وثق بها قال ان الشهادة عاملة اذا كان هو الذى ابتدا سؤالا لان ذلك من باب الخبر واما اذا لم يتبد سؤالا مثل ان تكون المرأة التي اشهدته اتت بها وقالت له هذه فلانة تعرفك لي فشهادته حينئذ ساقطة اه بنحو وتامل كيف لم يجعل ذلك من التناقص وما ذلك إلا لكون المعرفة اعم اذ هما سيان اما تعريف المعروف الموثوق به لان تعريفه يفيد العلم للشاهد والأ ما صح للاعتماد عليه شرعا واما ان يعرفه بعينه واسمه بلا تعريف معروف وهو قد بين ثانيا ان معرفته ايضا التي قطع بها انما كانت بالسبب الاول لا بالثاني فانظر الى دقة نظر هذا الامام رضى الله عنه ونفعنا به وبامثاله آمين وقوله ولا على من يعرف عينه فقط الخ الشهادة على هذا جائزة لانه يودى على عينه وهو قول خ ولا على من

ولا يكتفى بمعرفة الاسم فقط كمشهور لا يعرف عينه فيسمى نفسه له من غير ثبوت منه بانه هو ولا على من يعرف عينه فقط اذ قد يسمى له باسم غيره حتى ينتفى عنه الالتزام فاذا شهد الشاهد من لا يعرفه فالذى ينبغي لمن صح دينه وراقب الله تعالى ان يصرفه الى غيره ممن يعرفه ولا يشهد هو

عليه ثم اشار الى صفة العدالة وما ينبغي ان يكون عليه الشاهد فقال (وكن ايها العدل الموثق سالكا
سبيل العدول المهتمين ذرى العلا) اى القدر والشرف فى الدين فان الشهادة منصب عظيم نطق
بفصلها الكتاب العزيز نسبها الله تعالى لنفسه ولا شراف خلقه فقال لكن الله يشهد بما انزل اليك
انزله بعلمه والملائكة يشهدون . انا ارسلناك شاهدا . شهد الله الآيت . وفى الحديث اكرموا الشهود
فان الله يستخرج بهم المحقوق ويدفع بهم الظلم خرجهم ابن مساك عن ابن عباس وقيل فى قوله
تعالى ولولا دفاع الله الناس الآيت ان المراد الشهود بشهادتهم يدفع الظالم عن المظلوم ويثبت بهم
النكاح وتستخرج المحقوق (بصدق لسان) ولا تضر الكذبة الواحدة فى السنة اذا لم يترتب عليها
مفسدة (واجتناب كبيرة) وهى ما توءد عليه او فيه حد وقيل كل جريمة تؤذن بقلته اكثر من تركها
بالدين ورقعة الديانة وصحح (وترك) ذنب (صغير) (١٩٨) اى صغيرة خسة كتطيف
ثمرة وسرقة لقمة واما صغائر

يعرف إلا على عينه انظر ما مر عند قوله شهادة معروف الخ فلعل مراد به بعدم جواز الشهادة عليه اذا لم تكن بصدد الحكم بها الآن والأجازت والصواب فى هذا كله ان يعلق الشهادة على حليته وصفته (واجتناب كبيرة) قول ته وقيل كل جريمة تؤذن بقلته اكثرا الخ لاكثر المبالاة وقوله ورقعة معطوف على قلته مدخول للباء وانظر كيف يخالف هذا القول ما قبله مع تسميتها جريمة اذ الجريمة الذنب والاثم وكل ذنب توءد عليه (بجاريه) هو بكسر الباء الموحدة وفتح الجيم يتعلق باعملا اى فاعمل بالكتب الجارى بين الناس فهو من اضافة الصفة للموصوف قاله الش	غير الخمسة كنظرا لاجنية فلا يسقط العدالة (صائنا مهجة) المهجة الدم او دم القلب او الروح والمراد هنا النفس (حلا) مصدر حلا الشئ فى عنى حلا وحلاوة حسن اى مهجة ذات حسن (وكتبك بين) بحيث يقرأ بسرعة وسهولة بالفصاحة بينة غير محتملة ولا مجهولة ولذا ينبغي
---	---

للموثق ان يكون له حظ فى اللغة ومعرفته النعوت والاشياء واسماء الاعضاء
والشجاج وان يكون له حظ من علم الفرائض والحساب . كتب موثق احاط بآرائه وابواه واخواه فان
كان مع ذلك ذا حظ حسن فهو احسن فقد روى الخط المحسن يزيد الحق وضوحا قالت العرب الخط
احد اللسانين وحسنه احدى الفصاحتين وقيل رداءة الخط زمانة لادب (واضبط القول) فقد قالوا
اذا كتب العاقد مائة او الفا فليؤكد بواحدة او بواحد خوفا من الخاق نون فيضاعف العدد (واحصون
برسم فصولا مع قيود وكمل) المعنى المشهود به حق يكون مستوفى مبسوطا (ولا تختصر واكتب) كتابته
تودى بها حق كل واحد من المشهود عليه والمشهود له (كما قال ربنا) يريد قوله تعالى وليكتب بينكم
كاتب بالعدل ليس فى كتابته ميل (توق به) اى فى الكتب (لحنا بجاريه) بكل وجه اى يطلب
فى الموثق ان يكون عارفا بالعربية بحيث يسلم من اللحن كله فاذا كان لحنه يغير المعنى بحيث

يضمير المبتاع بانعا والمطلوب طالبا ويقتصر عن معرفة العوامل والشبهة والجمع ونحو ذلك لم يجز ان يكتب بين الناس اتفاقا قاله في الفائق (فاعملا) تميم (واياك لفظا) ايها الموثق (ذا اشتراك) تستعمله في وثيقتك فانه يودى الى اهمالها بسبب احتمالها (و) اياك (ان ترى لما لم تحقق كتابا ومعولا على الظن) واحدى مع الشك (بل) لا تكتب (١٩٩) ولا تشهد الا على ما يكون عندك محققا (كالشمس فاكتب)

قال في التبصرة ولا تصح للشاهد

وعليه فليس هو تميما كما قاله ت (ذا اشتراك) كقصد وغريم ونحوهما كما مر عند قوله ببيان وتخصيص النج وقوله ومع ذلك اكثرها انما يشهد فيه على العلم يعنى يقولون لا يعلمون له مالا ظاهرا ولا باطنا ولا يعلمون له وارثا سواه النج ولا يعلمون انه رجع عن الاضرار بها الى الآن فان لم يقولوا ذلك مقط (والاحصاى والاصلاح) قوله في التوطئة فان كانت في غير محل العقد لم يضر النج يعنى كما لو وقع في قوله من غير شرط ولا ثنيا ولا خيار او وقع في قوله وهما بحال صحة وطوع اذ ذاك لو سقط من العقد لم يضر وقوله او التاريخ قد علمت ان الوثيقة الغير المورخة تامة وانما تبطل اذا عارضتها وثيقة اخرى مورخة كما مر فاذا وقع ذلك في التاريخ حينئذ لم يضر حيث لا معارض وقوله او الاجل النج قد علمت ان القول لمضى المحلول فان اعترفا بالاجل وادعى احدهما انقصاء والاخر عدمه فالقول لمنكر التقضى وعليه فهذا والذي قبله ليسا من محل العقد حتى يجرى فيهما القولان الآتيان خلافا للناظم حيث جعلهما من محله كما ياتي وتبعه ت وقوله والثاني يبطل ذلك فقط النج هذا هو المعتمد كما قاله ابن رحال في حاشيته على التحفة عند قولها ومن لطالب بحق شهدا النج وهو ما يفيد ايضا قولها في خطاب القضاة

ونثبت القاضى على المحو وما اشبهه الرسم على ما سلفا

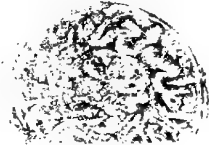
الى ما اذا وقع في الرسم الحاق او محو او بشر او نحوه وحاصله انه اذا وقع شئ من ذلك في اسم الله تعالى او في اسم نبيه صلى الله عليه وسلم فينبغى للكاتب ان يقطع ذلك الرسم ويكتب شيئا ولا يكتفى بالاعتذار والا فان اعتذر عن ذلك في آخر الرسم صح الرسم وكان دالا على التثبت فيه وان لم يعتذر عنها ولا نبه عليها فان كان ذلك في غير محل العقد لم يضر وصح الرسم وان كان في محل

العقد المقصود منه كالثمن والمثمن او التاريخ او الاجل مثل عنه الشهود فان حفظوه وبينوه عمل على قولهم وان لم يوجدوا او قالوا لا ندري فقولان احدهما يبطل الرسم كله والثاني يبطل ذلك فقط ويصح غيره مما لا توقف له عليه فقال (واللاحق) في الطرة (٢٠٠) او بين السطرين او الكلمتين

(والاصلاح) لحرف او اكثر (والمحور) ولو لحرف (ان بدت) الثلاثة او شيء منها (كبشر) اى كسط او ازالة (واقحام) اى زيادة حرف او كلمة (برسم) اى فيه (فكالحلا) جمع حلية ما يتزين به ويكتمل قال (وما الحلى للأزينة من نقیصة * يتم من حسن اذا الحسن قصرا فاما اذا كان الجمال موفرا * كحسبك لم يحتج الى ان يزورا) وانما يكون البشر ونحوه زينة وحليا (بقيد اعتذار) عنه قال في الفائق يجب على الموثق ان يعتذر من كل ما يقع في الوثيقة من محو او بشر او ضرب او لحق او اقام قال ابن زرب الحق والحو والبشر في الوثائق كالحلى لها ومن اقوى الادلة على براءتها وتصحيحها وسلامتها من التصنع وانتقده الرعيي قائلا ليس هذا بشئ بل سلامتها من ذلك دليل على حسن التامل قبل

وفي العتبية عن مالك فيمن اتى يذكر من ان لفلان على فلان كذا وكذا صاعا من تمر عجة فعما الموضع الذى فيه عجة ولا ادري عجة ام لا قال يحلف المدين من اى صنف هو فان نكل حلف رب الدين انها عجة او غيرها واخذ ما حلف عليه اه بالهني وعليه فاذا قال في الوثيقة ان له بذمته مائة وخمسين دينارا فوقع الحو على خمسين او على لفظ مائة قضى له بما لم يقع عليه محو فان وقع الحو على صفة الدنانير ونحوها حلف المدين على ما يقر به وان وقع الحو على ما لا تتم الوثيقة إلا به كاسم البائع او اسم المشتري او المثلن فلا اشكال في البطلان وقوله لم يحتج الى ان يزور الخ اى لم يحتج الى تحسين وتزوير لان الحسن اذا لم يكن اصليا فتحسينه بالحلى ونحوه تدليس وتزوير له وقوله وانتقده الرعيي الخ الظاهر انهما لم يتواردا على محل واحد لان معنى ما لابن زرب ان مجرد وجود الاعتذار يدل على استعمال الطائفة في مبالغته في مراجعة الفاظها وتصحيح فصولها وانه لم يكن فيها إلا ما وافق المراد بخلاف ما اذا لم يوجد فيها ذلك فانه لا يدل من اول الامر على انه استعمل الطائفة في مبالغته في اثقانها وتصحيح فصولها بل حتى يراجعها العالم الماهر فحينئذ يقطع بمبالغته في تأسيس مبانيها او بعدمه وقوله وهذا ينظر الخ لا يخفى ان هذا ينظر الى هذين البيتين والى البيتين اللذين قبله ايضا وقوله واين مقام العفو من مقعد الرضا يعنى بون كثير بين مقعد الرضا الذى لم يتقدمه

الكذب لمبانيها وجودة التمهل في تأسيس مبانيها والتقدم بامعان النظر فيها واى رية ذنب تستطرق الى ما بواغ في الاتقان له والتجويد وحماء منشئه بفضل براعته من التسخيم والتسويد قلت وهذا ينظر الى قوله وما احسنه وهبك وجدت العفون كل زلت فابن مقام العفو من مقعد الرضا

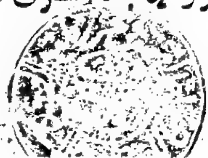


وما دنس تبغى زوال سواده كثوب جديد لم يزل قط ابنيهما اظنهما للقاضي عبد الوهاب ولم
تجصرنى مراجعة ذلك رايت فى المدام فى زمن الوباء بعض الفقهاء ممن اخذت عليه فى حالة سيئة
فهاهى امره فرايته ثانيا فى حالة حسنة فسرتت وسانته فقال لى يا فلان لو لم يكن فى الذنب إلا
تقحم المغفرة لكفى به قبحا اللهم يا من بيده ملكوت كل شئ وخالق كل شئ اغفر لنا كل شئ ولا
تسالنا عن شئ بفصلك ورحمتك يا ارحم الراحمين وبنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين ونسالك بحق اسمائك الحسنى وصفاتك العليا ان تغفر عنا (لكن الذنب) اى المستحب
والاولى (ان جرت) اى وقعت لأمور المذكورة من المحو وما معه او شئ منها (باسمائه) اى فى اسمائه
(سبحانه) وتعالى (ان يبدلا) ذلك الرسم ويترك ويستأنف غيره اجلا لا لاسمائهم تعالى ان تكون
مأخوذة او فيها تسخير (كذا) (٢٠١) اسم نبي من انبياء الله تعالى يستحب تبديل الرسم لاجله
(ثم ان قيدها انتفى) اى قيد

لأمور المذكورة الذى هو الاعتذار
عنها وانتفاؤه بان لم يعتذر
عنها (بمحو وبشر او شبيهه)
هذا كله حشو وجواب الشرط
قوله (ففصلا) اى فصل فيها
باعتبار ما وقعت فيه من الرسم
(فان تبدى عقد) اى موضع
العقد قال فى الطرر مثل اعداد
الدنانير او آجالها او تاريخ
الوثيقة (وقيد) مثل امرها

ذنب يوجب العفو وبين المقام الذى تقدمه ذنب وعفى عنه كما
انه بون كثير بين الوثيقة التى بولغ فى اتقانها حتى انه لم يقع
فيها ما يوجب الاعتذار وبين الوثيقة التى لم يبالغ فيها من اول
لامر حتى وقع منه ما يوجب الاعتذار فعفى عنه بسببه وقوله وما
دنس الخ ما نافية وذنس مبتدا سوغه وصفه بالجملة بعده وتقدم
النفي عليه وقوله كثوب خبره اى ليس الدنس الذى تبغى زوال
سواده بالعفو والاعتذار كائن كالثوب الجديد الذى لم يلحقه دنس
قط (قولان صحح) اى صحح كلا منهما وقد علمت ان الثانى منهما
هو المعتمد قوله راجع لما قبل الكاف ربما يقتضى ان اللحق

بيدما ان تزوجت عليها ويتع فى ذلك الحاق او شئ مما ذكر (كما يرى بعد وتاجيل وقاريخ) هذا
من العقد كما مر عن الطرر فهى امثلة له (انجلا) تميم (فان كان) اى المحو والمبشور والمصلح
(مجهولا) بان لم يعرف لاصل وسئل الشهود عنه فلم يعرفوه اولم يوجدوا (ففى رد رسمه جميعا) ما
توقف فهم معناه على معرفة المحو ونحوه وما لم يتوقف (او) يرد (الحاو لذللك) المحو فقط مما تتوقف
صحة معناه عليه (كان جلا به اللحق ولاقحام) اى كما اذا كان اللحق او المقحم طاهرا فانه يبطل
وحده ويصح لاصل (قولان صحح) راجع لما قبل الكاف (والا) يكن ما ذكر فى محل العقد او فيه
ولم يجهل بان سئل الشهود عنه وعن اصل ما شهدوا به فادروا وحفظوه (اجز) الرسم واعمل به (لكن
بلا رسم اسالا) الشهود اذا سألهم عن البشور ونحوه والظاهر انه يرجع اليهم ويعمل على ما حفظوه مطاقا
سواء عرفوا ذلك بدون رسم اولم يعرفوه إلا بعد النظر فى الرسم والذى فى الفائق عن الطرر وان كان



في موضع العقد سئلت البينة فان حفظت الشيء بعينه الذي وقع فيه ذلك من غير ان يروا الوثيقة معت وان لم يحفظوه سئلت عن البشر فان حفظوه ايضا مضت وان لم يحفظوه سقطت الوثيقة تسبيبه ولاعتذار عن المحو والصرب ونحوهما قال (٢٠٢) الرعي محلله قبل التاريخ ليكون التاريخ خاتما للوثيقة

ولا قحام ليسا من محل الخلاف وانهما ييطان وحدهما وليس كذلك وقوله عن الطرر وان لم يحفظوه سئلت عن البشر الخ لاولى حذف هذه الجملة كما في عبارة غير واحد لان ما قبله شامل له (وان غاب رسم لا تود) الخ حاصله ان وثيقة الدين اذا غابت فتارة توجد بيد المدين ويدعى دفع ما فيها وهذه فيها خلاف والمشهور الذي درج عليه خ ان القول لربها كما قال ولربها يرد لها ان ادعى سقوطها واما ان لم توجد اصلا وطلب ربه من الشهود تجديدها او الاداء بما في علمهم من مضمون فصولها فتارة يحضرون بها ويدعى الدفع وهو ما اشار اليه الناظم هنا فتارة لا يحضرون بل يسأل ربه من الشهود التكميد او الاداء قبل ان يعلم ما عند المدين هل يدعى الدفع او عدمه وهي التي اشار لهاظم بعد هذه ولاولى من هاتين الصورتين هي محل استشكلت وجواب طفى والصواب ما لمصطفى اذ هو المنقول عن الكافي وهو الذي اشار له خ بقوله مشبه بما يكون فيه القول للمدين كوثيقة زعم ربه سقوطها ولم يشهد شاهدها إلا بها الخ ووجهه ان المدين وان اقر بان الدين كان في ذمته وقت كذا والاصل هو الاستصحاب وبقاء ما كان على ما كان لكن عدم ظهور الوثيقة شاهد عرفا مصدق للمدين في دعوى القضاء وقد تقدم ان الاصل والغالب اذا تعارضا فان القول لدعى الغالب الذي هو العرف كما مر عن الكافي من ان الذي عليه اكثر الناس اى غالبهم اخذ الوثائق وتمزيقها او الكتابة على ظهرها اذا ادوا ومثله ياتى عن ابن الماجشون فالقول حيثذ قول الذى فيه شهادته بخطه لان

الذى عليه اكثر الناس اخذ الوثائق اذا ادوا الديون وقد اختلفوا اذا حضر المدين الوثيقة وقال انها لم تصل اليه إلا بعد دفع ما فيها وقال رب الدين سقطت منى فقبل يشهد له لا مكان ما ذكره وقيل لا يشهد له لان رب الدين لم يات بما يشبهه في الاغلب لان الغالب

دفع الوثائق الى من هي عليه اذا ادى الدين واما الحاكم فيجتهد في ذلك ان شهد عنده اه من ابن غازي شارحا به قول المختصر ولم يشهد شاهدها إلا بها ونحوه لصاحب التكملة قال تترقى المسألة اشكال لان المدين مقر بالدين مدع للوفاء فعليه البيان اه قال الشيخ مصطفى ولا اشكال لان لاقرار بالدين عارضه عدم وجود الوثيقة الدال على قضاء الدين ثم نقل كلام الميطني وابي عمر محتجا به قائلا بعده فقد علمت انه لا عبرة باقراره بالدين لما عليه اكثر الناس يعني من دفع الوثيقة اذا ادى قال فلا اشكال لمن تسامل وانصف اه قلت وعدم ظهور الوثيقة لا يقوى قوة اقرار المدين ولا يصح ان يكون معارضا بمجرد دعوى المدين (٢٠٣) اخفائها فالظاهر هو الواحدة بالاقرار وبه وقعت الفتوى من

اصحابنا وهم يومئذ متوافرون

رحمة الله عليهم (ومن يستغ)

يطلب (تكرير كتبك رسمه)

بعد ان كتبه اولاً (لزعم صياح)

له بفتح الضاد مصدر صاع

(او) يتغى (اداء) منك عند

القاضي دون الرسم لزعمه صياحه

(فاهلاً) جواب من اى فالخ

قوله ولا تشهد له قاله ابن

الماجشون (وإلا) تمتنع من

الشهادة (وقد وديت) ثانياً

او كررت الكتب (تمض)

شهادتك ويعمل بها فيهما وقال

(مطرف) بخلاف ما قاله

ابن الماجشون من الامتناع

المدين انه قضاء ومحا الوثيقة او كتب على ظهرها واخفاها رب الدين وقوله عدم ظهور الوثيقة لا يقوى قوة اقرار المدين الخ يقال عليه انما لا يعارضه لو كان مقرا الآن ببقائه وقد علمت انه لا يقربقائه بل يقر بانه قد كان في الذمة وقت كذا فعدم الظهور انما هو معارض للاصل الذي هو الاستصحاب كما قدمناه فما وقعت به الفتوى مصادم لنص الكافي وخ يخالف لما قالوه من تقديم الغالب على الاصل عند التعارض والله اعلم وقول الخ ولم يشهد شاهدها إلا بها الخ هو قول الكافي لم يشهد الشاهد حتى يوتى بالكتب الخ فهمي مسأله واحدة خلافاً لمن قال قوله ولم يشهد شاهدها الخ كالزرقاني وابن غازي وطفى يمكن ان يكون مستانفاً ويحمل على مسأله ابن الماجشون ومطرف يعني الاتية في النظم بعد هذه قلت والظاهر ان هذه والاتية متخذان في المعنى ولذا اتى الخ بلفظ يشمل الصورتين وكذا صاحب التحفة حيث قال

مطلقاً بل يفصل (اذا كان) الطالب مأموراً (فكرر) الكتب والاداء (وإلا) يكن مأموراً (فلا) تكرره قال الميطني عقب ما مر عنه وفي كتاب ابن حبيب ومن زعم ان صكه بالحق صاع منه وسال الشاهد ان يشهد له بما حفظه منه فذلك له ان حفظ ذلك قاله مطرف وقال ابن الماجشون لا يشهد له اه وقال في التبصرة قال ابن حبيب سمعت ابن الماجشون يقول من كتب على رجل كتاباً بحق له واشهد عليه شهوداً ثم ادعى ان كتاب الحق صاع وسال الشهود ان يشهدوا له بما حفظوا من ذلك فلا يشهدوا على حرف منه وان كانوا لجميع ما فيه حافظين لانه يخاف ان يكون قد اقتضى حقه منه ودفعه للمديان فمحاها وقد اكتفى اليوم كثير من الناس بمحو كتب الحق دون البراءة منها ولا شهاد

عليها فان جهلوا وقاموا بشهادتهم لم يسع الحاكم إلا قبولها ويقول للشهود عليه اقم بينة براءتك وما
 قدفع به الشهادة وقال مطرف لهم ان يشهدوا وانما الكتب تذكرة وقاله مالك واصبغ وقال ابن حبيب
 هذا احب الي اذا كان المدعى مامونا وان كان غير مامون فقول ابن الماجشون احب الي اءه ولما كان
 قوله وسال الشهود ان يشهدوا يحتمل ان يكتبوا او يودوا جمع الناظم بينهما ويحتمل ان يريد بقوله او
 اداء ما في الفائق من انه اذا ادعى الشاهد شهادته عند القاضي فانه لا يلزمه اداء لان لا عند ذلك
 القاضي ولا عند غيره اذا ادعى على نص الرسم ولا اجمال في شيء (٢٠٤) من فصوله اءه وعلى هذا
 فقله او اداء معطوف على

وما به قد رقت شهادة وطلب العود فلا اعادة
 والتفريق بينهما يكون المدين في الاولى يدعى القضاء وفي الثانية
 لم يحضر غير سديد لان عدم حضوره لا يجب سقوط دعواه القضاء
 ان حضر مع قيام الشاهد العرفي له على ما مر وبهذا كنت اقيت
 لما سئلت عن ادعى على شخص بدين فندال المطلوب لا حتى
 لك قبلي من سلف فاستظهر المدعى بشاهد واحد وانه كان قد
 اسلفه مائة وحازها معاينة قال الشاهد وقد كنت كتبت له بذلك
 رسما وزعم الآن ضياعه واءدت له الشهادة بذلك اءه فاجبته بما
 نصه الحمد لله لا يتنفع المستظهر بالشهادة اعلاه إلا مع وجود اصلها
 لاحتمال ان يكون المدين مزق لاصل عند اداء ما فيه او يكون
 كتب على ظهري وبقي يدر به ومجرد لاحتمال مانع من القضاء
 فكيف به اذا كان غالبا وعلى هذا لاصل جرت فتاويهم فقد قال
 العقباني وغيره لا يعمل على النسخة ان كان لاصل مما لا يصح
 نسخه كالدين والوصية والتدنية تقية ان يتقاضى الحق بالاصل
 فيكرر التقاضى الخ واذا كان لاحتمال مانعا من القضاء بالنسخة

كتبك وعلى كل فارقت المسألة
 التي بلها فان الاولى طلب
 صاحب الحق من الشاهد
 الشهادة والغريم يدعى الاداء
 وفي الثانية طلبها منه ولم يعلم
 ما عند الغريم لانه لم يحضر
 (وفي محض حق الله بادر)
 بدفع الشهادة (وودين) عاجلا
 ان امكن التعجيل وإلا اخرت
 للامكان فان لم تبادر مع الامكان
 كان جرحته في حقك وسقطت
 شهادتك وهذا اذا كان مما
 يستدام تحريمه كما قال
 (والتحریم دام كما انجلا
 بوقف) اى ومثال ما يستدام
 تحريمه كالحبس قال ابن

شاس على غير معين وإلا كان حق مخلوق اذ له اسقاطه وزده (وعق) لامة
 والمعنى يطوها ويستخدمها استخدام الارقاء (وارضاءع) اقرب به مع زوجة هي في عشرته (كطالق) افر
 بطلاقها بانها وبقي مرسلا عليها (وان لم يدم) التحريم كزنى قد فرغ منه او شرب كذلك (خيرت)
 في الرفع وعدمه وهو الاولى طلبا للستر لحديث من ستر على مسلم ستره الله وحديث من راي عورة
 فسترها كان كمن احبى مودة في قبرها رواه ابو داود والنسائي إلا ان يكون مشهورا بالفسق مستمرا
 على ذلك ففكره مالك الستر عليه ليرتدع قاله عياض (واصبر لتسالا بغير) اى في غير حق الله بتسميه

فكذلك يكون مانعا من القضاء بالشهادة المذكورة واعادتها في معنى نسخها والعلته موجودة فيهما والحكم يدور مع علته وقول ابن الماجشون ان جهلوا واعادوا شهادتهم قضى بها مقابل ويدل لكونه مقابلا قول المشهور يقضى باخذ المدين الوثيقة او تقطيعها اذ لو كان رب الدين يتشفع باعادة الشاهد شهادته لم يكن لاخذ الوثيقة او تقطيعها فائدة وما لا فائدة فيه يمتنع القضاء به ولهذا نظر ابن رجال في قول ابن الماجشون المذكور بكونه لا يجري على المشهور ولو حمل الناس على قول ابن الماجشون المذكور لصاعت حقوق ولم تحصل للغيريم براءة ابدا اذ عوائد الناس تمزيق الرسوم عند اداء الديون كما هو مشاهد قديما وحديثا لا يستطيع ان يردهم عن ذلك الى كتب البراءة حاكم ولا غيره اذ هو يمزقها قبل الوصول للحاكم والله اعلم ووافقتني على ذلك شجعتي مفتي فاس في حينه سيدى محمد بن ابراهيم الدكالى تنبيهها ان الاول اذا وجدت الوثيقة مكتوبا على ظهرها بخط لا يعرف كاتبه لفظ خالص او قضى من الدين كذا او دفع منه كذا او قضاء كله ونحو ذلك فان رب الدين لا يقضى له بشئ مما وجد مكتوبا بظهر وثيقته ولا مقال له في ان كاتبه غير عدل او ان بعض الناس تسور عليها وكتب ذلك لما عليه غالب الناس اليوم من كتابة مثل ذلك ولا يردهم عن ذلك راد ايضا وبه كنت حكمت في وثيقة جاءت من السودان في ظهرها بخط مغربي دفعات لا يعرف كاتبها وهي بيد ربها والله اعلم انشأ في تقرير ان الديون لا تبطل بالطول ولو اربعين سنة على المشهور لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبطل حق امرئ مسلم ولو قدم الحج وقيده بعضهم بقيدين احدهما ان يكون الدين ثابتا بشهاد المدين لانه يكون حينئذ اخذه بينة مقصودة للتوثق فلا يقبل دعواه القضاء ولو مع الطول الثاني ان لا يكون ربه معلوما

وهو حق المخلوق لا تشهد ولا ترفع شهادتك للقاضي حتى تطلب منك وإلا بان رفعت قبل الطلب
(نسف) شهادتك أي تسقط وتبطل المحرصك عليها وإلى الأقسام الثلاثة اشرح بقوله عاطفا على
المبطلات أو رفع قبل الطلب في محض حق الآدمي وفي (٢٠٦) محض حق الله تعالى تجب

المبادأة بالامكان ان استدعيم
تحريمه كعتق وطلاق ووقف
ورضاع وإلا خير كالزنى اه أي
ويعلم الآدمي بشهادته ان لم
يكن عنده علم بها فان لم يفعل
فروى عيسى يكون جرحه في
حقه وقال سحنون لا يكون
جرحه انظر الخطاب ثم شبه في
بطلان الشهادة جملة مما يبطلها
ويقدر به فيها لانه جرحه
فقال (كالجرح بالرشا) جمع
رشوة وهي اخذ المال لابطال
حق أو تحقيق باطل فيشمل
الحكم والشهادة وفي الحديث
لعن الله الراشي والمرتشى
والرايش أي الواسطة بينهما
أما دفع المال لتحقيق حق أو
ابطال باطل فيجوز للدافع دون
الاخذ وسئل بعض الاشباح عن
الهدية تاتي الفقيه على الفتيا
فقال ان كان ينشط للفتيا اهدى
له ام لا فلا بأس بها وإلا فلا
ياخذها وهذا ما لم تكن له

خصوصية وانما يستفتيه في شيء يعرض له ولا حسن ان لا يقبل هدية من صاحب
فتيا ولا مسالة وهو قول ابن عثون وكان يجعل ذلك رشوة وقال عليه السلام من شفع لاهيم شفاعة
واهدى اليه فقد اتى بابا عظيما من ابواب الربا ومن هذا المعنى انقطاع الرعية الى العلماء والمتعلقين

بالسلطان لدفع الظلم عنهم (٢٠٧) وما اهدى للفقير رجاء العون على خصومة فلا يجعل له قبولها

لانها رشوة وكذا اذا تنازع

عنده خصمان فاهديا اليه

جميعا او احدهما يرجوان يعينه

في حجة عند حاكم اذا كان

ممن يسمع منه فلا يحل له

ان ياخذ منهما ولا من احدهما

شيئا من ذلك اه من المواق

(واعطاء عمال) اي اخذ

الطاء من العمال المضروب

على ايديهم اي الذين جعلت

لهم جباية لاموال دون صرفها

في مصارفها يريد وتكرر

الاخذ (كاكل) اي ومثل الاخذ

منهم الاكل عندهم مكررا ايضا

لان ذلك مما يزرى بالبروءة

ويسقط الشهادة بخلاف الخلفاء

قال سحنون من قبل الجوائز

من العمال المضروب على ايديهم

سقطت شهادتهم ومن كانت

منه الزلة والفتنة فغير مردود

الشهادة لان الامر الخفيف

من الزلة والفتنة لا يصرف في

العدالة والمدمن على الاخذ

منهم ساقط الشهادة واما جوائز

الخلفاء فجائزة لا شك فيها

لاجتماع الخلق على قبول العطية

من الخلفاء ممن يرضى منهم

وممن لا يرضى وما يطام فيه قليل في كثير وظاهرة كفيما كان المجبى قال ابن رشد ان كان

يعنى ولا الانتفاع بخدمة ونحوها انظر شرح الشامل وهكذا يقال
في الفتيا فان كان لا يحتاج الى كتابة ولا مطالعة ولا تعب ولا
مشقة لم يجوز ولا جاز له اخذ اجرة المثل فيما يظهر والله اعلم ولما
ذكر البرزلى ما نقله الش من المواق قال ابن عبد الغفور وقد
كنت ابتليت بشيء من ذلك لا اقبل هدية خصم فاهدى الي
لحم صيد ولم اعلم فلما قدمت البيت عرفت بذلك فعز علي وتلومت
بذلك فالتقى على لساني في النوم واذا قيل لهم لا تفسدوا في
الارض الى قوله لا يشعرون ثم بعده في السحر القى علي ايضا من
علم ان كلبه اكل بضعة مكروهة فليتنح عنه لا يمسه بلعابه فان
مس جسده او شيئا من ثيابه فليصل ولا شيء عليه فرددت ما
كان اهدى الي من ذلك يوما ثانيا قال وهذا دليل على صحة ما
اتى في الخبر ان من صلى وفي جوفه شيء من الحرام لم تقبل
صلاته وقد كان وقع بقلبي ايضا قبل هذا شيء فرأيت رجلا في
النوم يعطيني سمنا في آنية او زبدة طرية فكنت اقول ما شانك
فكان يعجز عن الكلام وكان معه رجل كنت اعرفه فقال لي مسالة
طلاق يرغب ان ترخص له فيها فقلت له لا افعل وانصرفت
عنهما وتركتهما فالتقى على لساني باثر ذلك ان الذين ياكلون اموال
اليتامى ظلها الآية الخ ثم قال والذي رايت لابن عيشون انه
حرم الهدية عموما وانشد على ذلك

فاياكها واقبل نصيحة ناصح فما لك من بعد النصيحة من عذر
ثم قال عن الرماح يجوز للانسان ان يتصون بذى الجاه حتى يودى
عشرة للفقراء وقد يجب ذلك عليه ان امكنه ويصانع على ذلك
ويهاديهم وهو ماجور على ذلك واذا خيف منهم يسلم اليهم اه منه
من مسائل الاكرية (واعطاء عمال) قوله وظاهرة كفيما كان المجبى
الخ في الورقة السابعة عشرة من معارضات المعيار ان الامام اذا

المجبي حلالا لكن لم يعدل في قسمه فلاكثر على جواز اخذ المجانزة وكرهه بعضهم وان شاب المجبي حلالا وحرام فلاكثر على كراهته لاخذ ومنهم من اجازته وان كان المجبي حراما فمنهم من حرم لاخذ ومنهم من اجازته ومنهم من كرهه والعمال الماذون لهم في التصرف (٢٠٨) كالحلفاء انظر المواق وانظر شرح

الجامع (او انجلا يمين بعق او طلاق) قال في الرسالة ويودب من حلف بعق او طلاق قال مطرف وابن الماجشون ومن لزمو ذلك او اعتاده فهو جرحة فيه المتيطي واستحسن مالك ان يضرب من حلف بطلاق او عتق عشرة اسواط وكذلك الحلف بالمشي الى بيت الله ومن تكرر حلفه بذلك وعرف به كان جرحة في شهادته وان بر في حلفه (ومن يرى لمجلس قاض دون عذر تحصلا) هو اى العذر والجملة صفة (ثلاثا) وخ وبمجيئ مجلس القاضى ثلاثا بلاعذر الزرقانى اى ثلاثة ايام متوالية واحوى ثلاث مرات في يوم سحنون لا يكون عدلا من اتى مجلس القاضى ثلاث مرات في غير حاجة لان فيه اظهار منزلته عنده ويجعل ذلك مأكلة للناس وينبغي للقاضى ان يمنعه من ذلك (كتلتين الخصوم) حجة يستعين بها على خصمه بغير حق واما ما يثبت به ما يثبت حقه من ذلك فلا يكون قاضا في شهادته ابن عات لا تجوز شهادة مرتش ولا ملان للخصومة فقيها كان او غيره ويضرب على يديه ويشهر في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض

الملك (كتلتين الخصوم) حجة يستعين بها على خصمه بغير حق واما ما يثبت به ما يثبت حقه من ذلك فلا يكون قاضا في شهادته ابن عات لا تجوز شهادة مرتش ولا ملان للخصومة فقيها كان او غيره ويضرب على يديه ويشهر في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض

قصة قرطبة لكبير من الفقهاء بمشورة اهل العلم قاله الموافق (ومطل) في نوازل سحنون مطل الغني
جرحة لقوله صلى الله عليه وسلم مطل الغني ظلم والمطل تاخير الدفع عند استحقاق الحق والقدرة عليه
مع الطلب او تركه حيا وهذا اذا تكرر ذلك منه كما يفيد ابن رشد قاله الزرقاني (او شبيهه)
اي شبيه ما ذكر من مسقطات الشهادة مما يخل بالثروة والدين وان لم يكن معصية من الكبائر مخ
وتجارة لارض حرب وسكنى دار مغصوبة او مع ولد شريب وبوطء من لا توطا وبالشفاعة في الصلاة
وباقتراضه حجارة من المسجد وبعدم احكام الوضوء والغسل والزكاة لمن لزمته وفي التبصرة جملة وافرة
(ومن يشهد سوى عدل) (٢٠٩) يعنى ان الكيفية في شهادة غير العدول وهي شهادة اللئيف
وصورتها ان ياتى المشهود له

ما يثبت به حقه الخ يعنى كمن علق الثلاث على تزويج ابنته
مثلا من فلان فيقال له خالع زوجتك وزوجها منه وقد قال ابن
علوان لامرأة عسر عليها التخلص من زوجها الذى اساء عسرتها ادعى
عليه ان بداخل دبره برصا فادعت ذلك فحكم بان ينظر الى ذلك
الحل فلما راي زوجها ذلك طلقها البرزلى وهذا التحيل ان ثبت
عنده انها مظلومة فالتوى به سائغة ولأا فهو من تلقين الخصوم
القادح في الشهادة (ومطل) قوله مطل الغني ظلم الخ انظر ما تشوق
النفس اليه هل يضمن ام لا قال الوافى وقبله غ وصاحب
تكميل المنهاج انه ضامن بظلمه ما آل اليه الامر من النقص في
زرع او فلوس حيث كسر الاول وتغيرت سكة الثانى قلت
وهو ظاهر المعنى حيث كان يرفعه للحاكم ولا ينصفه منه او كانا
ببيلد لا حاكم به فيكون بمنزلة مانع المديته حتى تلف المذكى
لانه منعه حتى تلفت عليه قيمته او بعضها وقد ذكر ح عند قول
الشهود به (من فصل وقيد) حسبما يذكر لك المشهود له (واجملا) اى قل لكل واحد يقف عندك
من الشهود بما تشهد وما فى علمك فى هذا الامر سؤالا مجملا ولا تفصل وتقول تشهد بكذا وتذكر جميع
الفصول فان من الجائز ان يقول نعم وهو لا يعرف إلا بعضها حياء او حرصا على ان تقبل شهادتهم
فان النفوس تاتى الرد فتكون معينا على الشهادة بالزور (فذا القدر) المذكور فى هذا النظم من اوله
الى آخره (كاف للذى يكفى) به (وان اردت) ايها القاضى المخاطب اولا (كمالا طالعن المطولا)
من كتب الفقه ولاحكام (وايك) ايها الشاهد (انهى عن خلاف لما راي من الامر قاضى المسلمين)
اى لا تخالف القاضى فى شئ مما يرى ويظهر له فيه مصاحبة فهو اعم من قوله اول الفصل

بائنى عشر رجلا الى عدل منتصب
للشهادة فيشهدون عنده بما فى
عليهم فيكتب ما شهدوا به
ويوقع اسماءهم عقب التاريخ
كما يشير لذلك اول الرسم
بقوله الحمد لله شهودة الموضوع
اسماهم عقب تاريخه يعرفون
فلانا وفلانا المعرفة الكافية
ويشهدون مع ذلك بكذا الى
ان يورخ ثم يضع اسماءهم
واحدا بعد واحد وهو معنى قوله
(انزلا) هو اى غير العدل (برسم
شهادات ولا تعلمهم) اى
الشهود اللئيف (بما فيه) اى

واعمل بما يرى من الكتب قاضي الوقت والثرك (وبجلا) اي عظم القاصي وبجمله لما البسه من حلة الولاية ومنصب النبوة وادع له (واخلص) في دعائك (له) بان تقصد بدعائك نفعه وانتفاع المسلمين به لا الرياء والسمعة والمداراة ووقوع المنزلة عنده (بالحفظ والعز والهدى) بان تقول حفظه الله اعز الله هداه الله والمجبرور متعلق بقوله (دعائك في رسم) اي اذا سجلت عليه (وغير واجملا) من الجمال اي اثن عليه بالجميل او من الاجمال اي اجمل في الدعاء له ولغيره من الولاة وائمة المسلمين وسائر المؤمنين وهو اولى لان الدعاء كلما كان اشمل كان للاجابة اقرب وهو الذي سلكه المصنف اذ قال (فيارب سلم من تولي امورا) من ولاننا وايتمنا (وسدد) (٢١٠) واصلح) حال كونه (وحده

ومع الملا) جماعة المسلمين (فحمدا وشكرا) منصوبان على المصدر (للاله الذي هدى) للايمان والاسلام وتعلم العلم والخوض فيه وغيرها من النعم بل له الحمد والشكر على كل ما اسدى (اي ما امد لنا من النعم فضلا واحسانا فقال في القاموس السدى من الثوب ما مد منه واسدى اليه احسن (واندى) افضل قاله في القاموس (واكملا) هذا النظم (يعتقيقه) تم الذي رمت فظمه (وهو المهم مما يتكرر وقومه بين يدي النصاة ولهذا

سمى قصيدته هذه حسبا وجد بخطه تحفة الحكام ثم اعتذر عما مسمى لا ان يقع في كلامه من السهو او غيره فنقال (فيا من تعاطى العلم) التعاطى تناول وفي التنزيل فتعاطى فقراى تعاطى فقر الناقة قال ابو عبيد يقال تعاطيت الشيء اذا تناولته وعطوت ايضا مثله ومنه الحديث في صفته صلى الله عليه وسلم فاذا تعوطى الحق لم يعرفه احد والمعنى انه صلى الله عليه وسلم كان من احسن الناس خلقا ما لم يرحقا تعرض له باعمال او ابطال او افساد فاذا راي ذلك تحير وتغير حتى انكسر من عرفه كل ذلك لنصرة الحق (احسن تناول) فيما يظهر لك انه مخالف للنصوص ثم ابتهل وتوسل الى الله تعالى فيما سأل من خير الدنيا والآخرة على ما

حصرة في الوقت (عبيدك) صغرة تحقيرا لنفسه واستعطافا لربه واستجلابا لرحمته وكرمه (يا ربى
علي بن قاسم ينادى) يوقع (٢١١) النداء والدعاء متوسلا في دعائه (بخير الخلق طرا وافضلا)

جميعا القائل توسلوا بجاهي

فان جاهي عند الله عظيم

(اغثه اغثه يا مغيث برحمة)

وعجل له ماموله رب عاجلا)

ثم فسر هذا المامول وبينه بقوله

بعافية دنيا واخرى معا) جميعا

في الحديث ان سالتهم الله

فاسالوه العافية وفيه ايضا اللهم

انا نسالك العفو والعافية في

الدين والدنيا والاخرة (معا)

توكيدا الاولى (فيارب يا ربى

تفصل تفضلا) ثم ختم دعاءه

وكتابه بالصلاة والسلام على عين

الرحمة والواسطة في كل نعمته

صلى الله عليه وسلم فقال

(لتعفو وتصفح عن ذنوب تقدمت

له رب في الباقي احفظنه تقولا

ويسر له ما اراه من مومل

من الختم بالايمان والكون في العلا

ومن يشغ نفعا بهذا النظم او دعا

لناظمه آمين رب تفضلا

وصل على الهادي) قال تعالى

وانك لتهدى الى صراط مستقيم

وسلم وآله وصحب ومن للدين

(شعر) رفع (دلذلا) بضم

الذالين المعجمين وكسرهما اسفل القميص قاله الزبيدي وفي القاموس

تذلل تههدل وتهرك متديلا

والمعنى ومن تحفظ واحتاط للدين وشعر على ساءده وقام على ساق الجدة فيه (صلاة وتسليما بلا منتهى

لا يوجب زيادة فيه وله طلبه عند الحاكم واخذة منه كيف وقد

دخل عند المعاملة معه على ان يتقاضى حقه كما دفعه وان

يماطله وعلى ان يفلس او يموت مقلسا اه لانا نقول رب الدين لم

يدخل على المماطلة ولا على التفليس لانهما خلاف الغالب ولانه

لم ينصفه منه الحاكم عند رفعه اليه اولا حاكم اصلا وقد فرقوا بين

الغاصب والمماطل بان الغاصب لما كان يغرم الغلة في الجملة

خففوا عنه وبان النهى هنا خاص وهو اقوى من النهى العام وبان

الاستعير والمستاجر اذا حبسا الابل من اسواقها ضمنوا مع انها اخف

من الغاصب الى غير ذلك كما في زر عند قوله وان بطلت فلوس

النخ وبان المطل من باب التعدى لا من باب الغصب ولا يقاس

احد البابين على الاخر كما اشرنا الى ذلك في حاشيتنا على الزرقاني

وشرحنا للتحفة اوائل البيوع فانظرهما ولا بد وبالجملة فالفرق

بين المطل والغصب ان الاول من باب التعدى ولا من باب

الغصب ويؤيد ما ذكرناه قول نخ في التيمم وقدم ذو ماء سات

الى قوله وضمن قيمته مع ان الماء انما هو من المثليات والمثلى

يضمن بمثله وهم ضمنوه هناك قيمته ورايت في بعض التقايد

الظاهر بها الصحة مشعوبا للشيخ سعيد بن سليمان السملالى

على الرسالة عند قولها ولا يجوز فسح دين في دين ما نصه واختلف

فيمن دفع ثمن طعمام في وقت الرخص فتغفل عن قبضه حتى

كان غاليا قال نزلت بفاس برجل اشترى من رجل مائة صحيفة

في حال الرخص فتغافل عنه حتى غلا فتال اكثر الفقهاء فسد البيع

لانه بيع معين تاخر قبضه اه ما وجدته وهذا كما تراه في الغفلة

واعل الغفلة تنزل منزلة الممتنع من القبض الذي تقدم في كلام

الذالين المعجمين وكسرهما اسفل القميص قاله الزبيدي وفي القاموس

تذلل تههدل وتهرك متديلا

والمعنى ومن تحفظ واحتاط للدين وشعر على ساءده وقام على ساق الجدة فيه (صلاة وتسليما بلا منتهى

ح لانه حيث كان يمكنه قبضه ومع ذلك تراخى صار كالممتنع
 حكما ولعل ما ذكره من التعليل انما هو فيما اذا اشترى طعاما معيناً
 فاجزا على الكيل ونحو ذلك او اسلم فيه في فدادين معينة على
 ان يبيع المعين انما يفسد بتأخيرها اذا كان التأخير مشروطا وإلا فلا
 كما قاله طغفي في فصل الصداق عند قول خ ووجب تسليمه ان
 تعين فانظره وبالله تعالى التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول
 ولا قوة إلا بالله العلي العظيم يقول العبد الفقير الى مولاه الغني به
 عن سواه علي بن عبد السلام سائلا الختم بالحسنى والموت على
 الاسلام هذا آخر ما قصدت جمعه من الحواشي المفيدة على شرح
 اللامية لشيوخ شيوخوا سيدي محمد التاودي بن سودة والله اسأل ان
 يجعله خالصا لوجهه الكريم * موجبا للتخلود مع الاحبة والمسلمين
 في جنات النعيم * بجاء عين الرحمة الواسطة في كل نعمة سيدنا
 محمد المصطفى الكريم * عليه وعلى آله واصحابه وازواجه افضل
 الصلاة وازكى التسليم * القائل توسلوا بجاهي فان جاهي عند الله
 عظيم * وان ينفع به من كتبه او طالعهم ودعائهم ولسائر المسلمين
 بالمغفرة وبالجمع لنا ولهم بين خير الدارين خير الدنيا والآخرة وان
 ينفع به كما نفع باصله اعني الشرح والمشرح نفعنا يدوم بدوام
 ملك الله مدده اولا فاولا واقول كما قال لاصل

(فيامن تعاطى العلم احسن تناول)

وكيف لا وقد قال الشاعر

ومن ذا الذي ترضى سجاياها كلها كفى المرء نبلا ان تعد معائبه
 وبرحم الله عبدا يقول آمين وسلام على كافة رسل الله اجمعين
 وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ووافق الفراغ من تأليفهما
 آخر ربيع النبوي لا نور عام خمسين ومائتين والفرغ وكان ابتداها
 قبل اوله بايام قلائل اللهم رب كل شئ وولي كل شئ وقاهر كل

ولا الى غاية) بل يستمران
 دائمين ابدا سرمد (آمين
 رب تقبلا) اي اقبل منا بفضلك
 ومن علينا باحسانك وطولك
 فانت الغني الرب المجيد ونحن
 الفقراء العبيد ليس لنا إلا
 الوقوف ببابك اذلاء والتوسل
 باوليائك واحبابك الفضلاء
 وصلى الله وسلم على سيدنا
 ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم
 تسليما عدد ما ذكره الذاكرون
 وغفل عن ذكره الغافلون سبحان
 ربك رب العزة عما يصفون وسلام
 على المرسلين والحمد لله رب
 العالمين * ولا حول ولا قوة
 إلا بالله العلي العظيم *

وهو حسبنا ونعم

الوكيل

انتهى



شئ وفاطر كل شئ والعالم بكل شئ والحاكم على كل شئ
 والقادر على كل شئ بقدرتك على كل شئ اغفر لي
 وللمسلمين كل شئ وهب لنا وللمسلمين كل شئ
 حتى لا تسالنا عن شئ بجاه سيدنا محمد الذى
 تكوّن من نوره كل شئ صلى الله
 عليه وسلم وعلى آله عـدد ما
 خلقت وما انت خالقـه
 من كل شئ آمين
 * انتهى *

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على رسوله الامين * سيدنا
 محمد الخاتم على الشفقه فى الدين * وعلى آله وصحبه واويهـة
 الشريعة وكافة المومنين * وبعد فقد تم بعون الله تعالى طبع هذا
 الكتاب الذى اشرفت شمس تحقيقه * وازهرت لدى ارباب
 التحصيل بدور ندقيقه * وهو صغير الحجم * كثير العلم * قد جمع
 كثيرا مما جرى به العمل * من غير تطويل ممل * ولا اختصار مخل *
 وكان تمامه فى يوم الاثنين الحادى عشر من شهر الله رجب الاصب
 عام اربعة وثلاثمائة والف وذلك بالمطبعة التونسية الرسمية

فهرس شرح العلامة الشيخ التاودي على
لامية الامام الزقاق

صحيفة

- ٠٠٢ ترجمة صاحب المتن
٠٠٧ الخلاف في عدة ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
٠١٠ مبحث الخطط الست
٠٢٠ فصل فيما يبدأ به القاضى وبيان الدعوى والمدعى والمدعى
عليه وشروط ذلك
٠٢٩ بيان الاجل والتلوم
٠٥٢ فصل ولا يتقاضى دين النخ
٠٦٤ فصل شهادة معروف لمعروف النخ
٠٩١ مسائل من لايمان
١٠٧ فصل فى الوكالة
١٢٧ فصل وان عمم للأبراء
١٤٢ فصل فى التولييع
١٥٨ فصل وشاور ذوى علم النخ
١٦٤ مبحث البدع
١٦٥ فصل وفى البلدة الغراء
١٦٨ بيع الصفقة
١٨١ فصل فيما يقتضى العرف
١٨٥ فصل فيما يلزم الشاهد ان يتنبه له
٢٠٢ قول المصنف وان غاب رسم لا تؤد النخ
٢٠٦ بعض ما يقدح فى الشهادة
٢٠٩ شهادة الليف

٤ شرح الخطبة

٨ من بقية المرقب

٩ احكام الرقب وبقية افسح

١٠ الخطط الست

١٨ خطة القضاء بما مع الاما

٢٨ التفسير ومنه وما فيه

٢٠ بهل بما يبراه (الفاظ)

٢٥ الامر بالجواب

٢٦ الامر بالجواب

٢٩ الاما

٣٠ اخرجه وجه من المطلوب

٣١ اخرجه او طبعه بغير بينة

المركب

٣٢ اخرجه بالمال من المطلوب

٣٣ جمع الاما وتقرى الخ

٣٤ التفسير ودلا بغير بينة

٣٥ التفسير كغيره شافى

٣٦ تأجيل من انقضى امر

كرايه

٣٧ فبطل العجز بينة

٣٨ اذا انكر المطلوب

٣٩ توجه اليه من المطلوب

٤٠ وما لا تنوجه عليه فيه

٤١ الاصلاح المشكل الخ

٤٢ ما عاى الفاض من التامه

ونع المسالة ونحو ذلك

٤٣ الامر بالامر ان لم تنوب

شروط القضاء

٤٤ اذا امتنع المطلوب

الجواب او قال ٧ ادري

- ١٦١ تقطيع الحج ورفعه اذ انهار حالك ١٧٧ ما يترد به الولد
- ١٦٢ الشايد ببالصبي وعرج اقر اللعيل ١٧٨ الشهادة على الخلع
- ١٦٣ الفرج وتوكيل المطلق ١٧٨ الوفاة على البنين دون البنات
- ١٦٤ تاتيس الشايد ١٧٨ الشفعة في التبرع والكرام
- ١٦٥ اقرار ببيت والابن اذ يهت ١٧٩ اقرار الراعي
- ١٦٦ نزع بر الكاشر ١٧٩ اقرار بشرط في النكاح
- ١٦٧ دفع الوالدين مال ولدي ١٧٩ الخلقة
- ١٦٨ منع بيع الامانة لمن لا يحسنه ١٨٠ اقرار بكون العرف بينه ونقصه الى
- ١٦٩ الاحلاب بالطلاق ١٨٠ وكل من يوجب به وراعي الصبي الى
- ١٧٠ ارجع المعروف بالكل الى الحاكم دون ١٨٠ اقرار العمل بما يطلب من الموثق
- ١٧١ الفاضل ١٨٠ اقرار بكتاب التبرع في التبرع
- ١٧٢ تنبيه في المتبرع ١٨٠ اقرار بالطلاق في العراق
- ١٧٣ اقرار فيما جرى به العمل بعباس ١٨٠ اقرار بكتاب النكاح بالتمتة في صرافها
- ١٧٤ والامرلس ١٨٦ اقرار بالطلاق في الشايد الزمان ونحو
- ١٧٥ استعسار اللعيل ونحو التبركية ١٨٦ اقرار الموثق
- ١٧٦ اعتداد ذات الصبي بالاشهر ١٨٧ اقرار ببيع الرقيق
- ١٧٧ نكاح العجالات ١٨٩ اقرار بغير الرقيق ولو لم يوعا
- ١٧٨ ترك اللعان ١٩٠ شرط المهر في الملاء
- ١٧٩ ترك العهدة في الرقيق ١٩١ اقرار بغير الرقيق
- ١٨٠ توكيل العون ١٩١ اقرار بغير الرقيق في دعوى الضرر
- ١٨١ الفاقة ١٩١ اقرار بالفرار
- ١٨٢ نكاح النساء المبرج ١٩٢ الا استجمالا
- ١٨٣ بيع الصيغة والعضوي ١٩٦ اقرار الشهادة وسان الابرة والكرام
- ١٨٤ اقرار بالخلقة على ولدا اكثر من ذين ١٩٦ اقرار بغيره بالمشهود عليه ووصف
- ١٨٥ اقرار بخلقة العمل على او ما به ١٩٨ اقرار بخلقة العمل على او ما به

- ١٩٨ الحافظة على كيفية الكتابة وما يكتبه
- ١٩٩ التحكيم والتحقيق
- ٢٠٠ الامكان والاصلاح في الرسم
- ٢٠١ ما وقع من دون تنبيه عليه
- ٢٠٢ الاداء مع غيبة الرسم
- ٢٠٣ تكرير الرسم وطلب الاداء لرعوى الضياع
- ٢٠٤ المبادرة بدفع المدة وما يستترام تحريمه
- دون ما لم يستترام والعبر في غير ذلك
- ٢٠٦ الرشوة
- ٢٠٧ الاخذ من العمال وكذا الاكل عندهم
- ٢٠٨ الخلق بالعتق والطلاق
- ٢٠٩ التردد لمجلس الفاضل
- ٢٠٨ تليفين النصوص
- ٢٠٩ المطل
- ٢٠٩ تحرير شهادة اللعيب
- ٢٠٠ تحرير الموثق من قبله الفاضل
- والا وبعدها
- ٢١٠ الختم